آدم هنية

جذور الغضب

حاضر الرأسمالية في الشرق الأوسط



ترجمة: عمرو خيري

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET

جذور الغضب

حاضر الرأسمالية في الشرق الأوسط

عمرو خيري/ مُترجم مصري يدرس الماجستير في العلوم الاجتماعية في جامعة لوند، السويد. صدر له: "1984"، جورج أورويل 2014؛ "التصحيحات"، جوناثان فرانزن، 2014؛ "البينيلوبية – أو أسطورة بينيلوب وأوديسيوس"، مارجريت آتوود 2014؛ "هتتأخر على الثورة – دفتر يوميات عالم أنثروبولوجي شهد الثورة"، صامولي شيلكه، 2012؛ "الشلالات"، جويس كارول أوتس، 2008؛ "طحالب"، ماري واطسون، 2007.

....

جذور الغضب

طبعة 2020

رقم الإيـــداع: 2019/1899

الترقيم الدولي: 5-137-821-977-978

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

آدم هنية

جذور الغضب

حاضر الرأسمالية في الشرق الأوسط

ترجمة

عمرو خيري



بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

هنية، آدم

جذور الغضب: حاضر الرأسمالية في الشرق الأوسط/ آدم هنية، ترجمة عمرو خيري

الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢٠

٣٦٨ ص، ٢٤ سم

تدمك ٥-١٣٧-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨

١- الرأسمالية ٢- النظم الاقتصادية

٣- الشرق الأوسط - الأحوال الاقتصادية

أ- خيري، عمرو (مترجم)

ب- العنوان

٣٣٠,١٢٢

رقم الإيداع: ٢٠٢٠/١٨٩٩

المحتويـــــــات

الفصل الأول

نظريات ورؤى

بعد مرور أكثر من عامين على سقوط رئيس تونس زين العابدين بن علي[1]، ما زالت هتافات «الشعب يريد إسقاط النظام» تدوّي في شوارع كل عاصمة عربية. لم تشهد المنطقة قطّ ثورة شعبية عميقة وشاملة كهذه. من المحيط إلى الخليج، واجه الملايين حكاماً سلطويين فسدة خائبين، لا يضاهي ازدرائهم لشعوبهم سوى الخوف من فقدان السلطة. واجهت هذه النُظم انفجار الغضب الشعبي بقسوة متناهية، وبالقتل والتشويه وبتعذيب عشرات الآلاف، في محاولة يائسة لاسترداد الخمول والخنوع الذي توقعه الطغاة من أجيال الماضي. في الوقت نفسه، هرعت دول الغرب لإعادة تنظيم هيمنتها على المنطقة وللتعرف على آليات جديدة للحُكم المستقر في واحدة من مناطق العالم الأهم استراتيجياً، وتعاملت مع الانتفاضات بمزيجها المعهود من التدخلات العسكرية ووعود المساعدات المالية، والتآمر السياسي المستمر. ورغم تهديد الثورة المضادة المتزايد هذا؛ يستمر الأمل الأول الذي جلبته الانتفاضات، ويتجسد بأقوى صوره في الحراك القائم في مصر وتونس. هي أيضاً حالة ألهمت الملايين في شتى أرجاء العالم. من المظاهرات في الغابون ونيجيريا وجيبوتي،

1- تمت كتابة هذا العمل عقب اندلاع الثورة التونسية بقرابة عامين، ولذا وجب التنويه. المحرر

إلى حركة الاحتجاج على التقشف في إسبانيا (إنديجنادوس) وحركة «احتلوا»، والمواجهات الدراماتيكية في اليونان، فإن تكتيكات الاحتجاج والشعارات الكثيرة المولودة من رحم الثورات العربية مستمرة في الانتشار والتكيف والتحول لتناسب الظروف والنضالات في أماكن أخرى. ومن منظور لحظة أواخر عام 2012، ما زال من غير الواضح أين ستنتهي هذه الثورات، لكن المؤكد أن المنطقة لن تبقى كما كانت إطلاقاً.

إضافة إلى التداعيات السياسية العميقة وغير المفهومة – إلى حد بعيد – لهذه الثورات؛ فإن إحدى نتائجها الأطول أثراً ستكون بلا شك الاهتمام الذي أثارته من جديد بالاقتصاد السياسي للشرق الأوسط. كانت أسئلة الاقتصاد السياسي وبكل وضوح في صدارة تفكير المتظاهرين أنفسهم، كما يشهد هتافهم الشهير «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» بوضوح. تشير شعبية هذا الهتاف إلى الأزمات الاجتماعية الكثيرة التي واجهت أغلب المنطقة في العقد السابق على الانتفاضات، وهي الفترة التي اتسمت بمعدلات عالية للغاية من البطالة والفقر وارتفاع أسعار الطعام وتنامي عدم اليقين إزاء مقدرات الحياة اليومية. هذه المشكلات الاجتماعية العاصفة تفاقمت في أعقاب الانهيار الاقتصادي العالمي عام 2008، فأسهمت في إزكاء نار ضيق وإحباط من يعيشون في كنف النظم المستبدة. وكما أشار عدة مراقبين، تُعد هذه جذور الانتفاضات الأقرب إلى السطح، التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المجالين السياسي والاقتصادي ما زالا متشابكان لا ينفصل أحدهما عن الآخر. ما زالا مركزيان لأي تقدير أو فهم لتطورات المستقبل الخاصة بالمنطقة.

إلا أن الكثير من المناقشات حول هذه القضايا المتصلة بالاقتصاد السياسي كانت سطحية إلى درجة مُحبطة. حتى في التحليلات الراديكالية عن الشرق الأوسط ينزع المحللون إلى التركيز المفرط على المظاهر السطحية للفقر والقياسات النسبية لانعدام المساواة، بدلاً من الاشتباك مع طبيعة الرأسمالية كظاهرة كلية شاملة تخترق كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية. هذه نقطة ضعف كبرى في فهم المنطقة. التوزيع غير المتساوي للثروة ليس أثراً مؤسفاً من آثار سياسة اقتصادية مارقة أو من جراء «مؤامرة» للنُخب، إنما هو شرط أساسي من شروط الأسواق الرأسمالية ذاتها. ما زال تحدي رسم خريطة جوهر هذا النظام الاجتماعي قائماً إلى حد بعيد لم يقبل عليه

أحد، من تعقب ومتابعة أنماط تراكم رأس المال في الشرق الأوسط، وبُنى الطبقة والدولة التي شُيدت حوله، وتواشجها بالرأسمالية على المستوى العالمي.

الهدف من هذا الكتاب هو الإسهام في هذا النوع من التحليل. لا يزعم الكتاب إطلاقاً أنه يقدم رواية متكاملة وشاملة لجميع جوانب الاقتصاد السياسي للمنطقة، أو سردية تفصيلية بالثورات، أو دراسة عميقة لكل دولة من دول المنطقة. هدفه هو تعقب الخطوط العريضة لبعض أهم التحولات في الشرق الأوسط بالاستعانة بعدسة الاقتصاد السياسي الماركسي. جدّة التحليل تكمن في التركيز على الرأسمالية والطبقة كأعمدة للتحليل، وهما فئتان كثيراً ما يتم الاستخفاف بهما في المقاربات المعتمدة في تحليل الشرق الأوسط. كما يحاول الكتاب التعامل بجدية مع طبيعة المنطقة كمنطقة؛ بمعنى تعقب التغيرات في العلاقات الهيراركية على المستوى الإقليمي كوحدة قائمة بذاتها تصيغ التكوينات الاجتماعية على مستوى الدولة. من ثم، يأمل الكتاب في رسم خلفية لا غنى عنها للثورات، مع إثبات أهمية الاقتصاد السياسي في فهم الشرق الأوسط.

تنزع الروايات التقليدية للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط إلى اعتماد مقاربة منهجية مماثلة، تبدأ – عادةً – بالفئات التحليلية الأساسية « الدولة» و«المجتمع المدني».[2] تُعرَّف الدولة بصفتها المؤسسات السياسية المختلفة الناهضة فوق المجتمع والحاكمة للدولة. والمجتمع المدني يُعرف بصفته «المؤسسات المستقلة عن الدولة والتي تيسّر النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السلس»[3] أو على حد تعبير أستاذ العلوم الاجتماعية العراقي عبد الحسين شعبان: «الطبيعة المدنية التي تميز الدولة عن المجتمع، وهو يعني مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الارثية، والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة".[4] يُقال إن جميع المجتمعات تتسم بهذا التقسيم الأساسي، وبمقتضاه تقف في قبالة الدولة مجموعات من الأفراد، المنتظمون في جملة من «جماعات المصالح» التي لها درجات متفاوتة من القدرة على اختيار ممثليها السياسيين وتقديم مطالبها للقادة السياسيين. تنظم مؤسسات المجتمع المدني احتياجات الناس في مواجهة الدولة وتعبر عنها، و«تعمل على تمكين الأفراد على المشاركة في الحقل العام

2- هناك مصطلح يُستخدم أحياناً للدلالة على المجتمع المدني، وهو المجتمع الأهلي. الأخير يصف أكثر أنشطة الجمعيات الخيرية التقليدية القائمة على صلة القربى والدين. هناك نقاش موسع في الأدبيات العربية حول ما إذا كان شيئاً قريباً من مجال المجتمع المدني قد سبق الأزمنة المعاصرة. يرى بعض المؤلفين أن الفترة الإسلامية شهدت مؤسسات ذاتية التنظيم غير تابعة للدولة تتوسط بين الحاكم والمحكومين، قبيل ظهور مصطلح المجتمع المدني الحديث، ومن ثم يرون أن المصطلح لا يناسب العالم العربي بقدر فائدته للغرب (فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية»، في: المستقبل العربي، عدد 166 [ديسمبر 1992]). من هذا المنطلق قال برهان غليون المفكر السوري والرئيس الحالي للمجلس الوطني السوري (انظر الفصل السابع)، بأن الدولة الحديثة تحتاج لدمج هذه الأشكال الإسلامية التقليدية بالمؤسسات الحديثة (برهان غليون، «بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية»، في: المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، 733-755). انتقد المثقف الفلسطيني عزمي بشارة هذه الأفكار معتبراً إياها رؤى جامدة لا تراعي التاريخ للبنى الاجتماعية، وتفصل البنى السياسية عن سياقها التاريخي (عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998). بغض النظر عن الاختلافات الداخلية، فإن هذه الرؤى تعتمد التقسيم الأساسي بين الدولة والمجتمع المدني نقطة انطلاق للتحليل.

3- انظر:

Augustus Richard Norton, Civil Society in the Middle East, vol. 2, Social, Economic and Political Studies of the Middle East Series (Leiden: Brill, 2001), x.

4- عبد الحسين شعبان، «مفهوم المجتمع المدني: بين التنوير والتشهير»، الحوار، 16 مارس 2008، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128248

وتخلق بينهم آليات تضامنية».[5] تصبح دراسة الاقتصاد السياسي إذن – كما ورد في كتاب يُقتبس منه كثيراً حول هذا الموضوع – هي «استراتيجيات التحول الاقتصادي وهيئات الدولة والجهات الفاعلة، الساعية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، والجهات الفاعلة الاجتماعية مثل جماعات المصالح التي تتفاعل مع استراتيجيات التحول الاقتصادي وتتشكل بمقتضاها».[6]

وفي تقدير النقاشات – بالعربية والإنجليزية – حول هذه القضايا أن من السمات البيّنة للشرق الأوسط هو «صمود السلطوية» الظاهر بالمنطقة، أو انتشار الدول التي «لا يُختار قادتها عن طريق انتخابات حرة نزيهة، وسيطرة مجموعة صغيرة نسبياً من الأفراد على جهاز الدولة وعدم قابليتهم للمحاسبة على قراراتهم قبالة الجمهور الأعرض».[7] في حين تمكّن أغلب العالم من التخلص من النظم الديكتاتورية في التسعينيات وعقد الألفية، ظل الشرق الأوسط إلى حد بعيد غارقاً في الحُكم المستبد والنظم الملكية: «المنطقة الأكثر معاناة من انعدام الحرية في العالم»، كما ورد في مقدمة دراسة بارزة للسلطوية في العالم العربي.[8] ولقد وُضعت تصنيفات كثيرة للغاية لهذه السلطوية، مع تقسيم المنطقة إلى ملكيات سلطوية (دول الخليج العربي والمغرب والأردن) وجمهوريات سلطوية (مصر وسوريا والجزائر واليمن وتونس).[9] هذه النظم السلطوية تقف في مواجهة فئة ثالثة، ما يُدعى بالاستثناءات الديمقراطية،

5- السابق.

6- انظر:
Alan Richards and John Waterbury, A Political Economy of the Middle East: Third Edition (Boulder, CO: Westview Press, 2008), 5.

7- انظر: Michele Angrist, Politics and Society in the Contemporary Middle East (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2010), 4. وانظر: Nazih Ayubi, Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London: I.B. Taurus, 2001)
وفيه استعراض شامل للأدبيات العربية والإنجليزية حول الدولة في الشرق الأوسط.

8- انظر:
Oliver Schlumberger, Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2007), 5.

9- انظر: Angrist, Politics and Society, 5

وفيها «يمكن عزل وتغيير الحُكام المحتومين».[10] كثيراً ما تُذكَر إسرائيل بصفتها المثال الدال على هذه المجموعة،ومعها تركيا وإيران ولبنان والعراق (إثر الغزو الأمريكي عام 2003)، وكل منها تتسم بـ «درجة» معينة من الديمقراطية.[11]

لقد ظهرت صناعة أكاديمية كاملة تدور حول محاولة شرح الاستمرار الظاهر للسلطوية في الشرق الأوسط وديمومتها. وكان الكثير من محاولات الشرح هذه أوروبي النزعة للغاية، ساعياً لنوع ما من «الخضوع للسلطة» الكامن في «العقل العربي».[12] ركّز بعض المؤلفين على أثر الدين، وتعقبوا أثر الحكم السلطوي إلى تأثير الإسلام القوي، وحقيقة أن «الزعماء السياسيون المسلمون في القرن العشرين يتبنون في العادة أساليب ويستعينون باستراتيجيات مماثلة للغاية لتلك التي وضعها النبي محمد في الجزيرة العربية قبل نحو 1400 عام».[13] بالمثل، هناك آخرون بحثوا في مصدر شرعية النظام في أماكن مثل السعودية، حيث «التزام الحاكم الشخصي بالمعايير الدينية والولاءات القبلية» يبدو متناسباً مع «الثقافة السياسية» للمجتمع الذي تعد مرجعيته هي «الثيوقراطية الإسلامية لأقدر الزعماء لقبيلة يعود نسبها للنبي».[14] بحثت بعض التفسيرات الحديثة الأخرى للسلطوية عن منبعها في انقسام

10- السابق، ص 7.

11- السابق.

12- هناك مثالان كلاسيكيان على هذا الرأي، هما صامويل هنتنغتون ورافاييل باتاي:
Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1991), and Raphael Patai, The Arab Mind (New York: Scribner, 1973).
يظهر أن كتاب باتاي كان من مصادر إلهام التعذيب الأمريكي والانتهاكات الجنسية بحق السجناء العراقيين في سجن أبو غريب عام 2004.

13- انظر: James Bill and Carl Leiden, Politics in the Middle East (Boston: Little Brown, 1984), 133.

14- انظر:
Michael Hudson, Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), 166.

النخب،[15] ومهارات الزعماء في فرض التوازنات بين مختلف الجماعات في المجتمع والتلاعب بها – ما يُدعى بمهارة إدارة الدولة،[16] وعوائد الموارد الطبيعية،[17] ودور وتوجهات المؤسسة العسكرية.[18] لجميع هذه المقاربات افتراض منهجي جوهري واحد: الفئات الأساسية لفهم الشرق الأوسط – وأي مجتمع بالضرورة – هي الدولة على جانب، والمجتمع المدني قبالتها على الجانب الآخر.

ثنائية الدولة/المجتمع المدني هذه تكمن أيضاً وراء افتراض متكرر آخر (وإن كان قد انتُقد وطُعن عليه) نراه في الأدبيات المعنية بالشرق الأوسط، ألا وهو الصلة السببية ثنائية الاتجاه بين السلطوية وضعف الرأسمالية.[19] طبقاً لهذا المنظور، فالسلطوية لا تعني فحسب أن الحقوق السياسية والمدنية ضعيفة أو غائبة، إنما تعني أيضاً أن يد الدولة الثقيلة تتدخل في مجرى عمل الاقتصاد الرأسمالي.[20] فيُحرم الأفراد من الدخول بحُرية في أنشطة السوق فيما يستفيد نُخب الدولة من السلطوية عن طريق الدخول في «سلوك يسعى لتحصيل الريع»، عن طريق استغلال مناصبهم

15- انظر:
Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter, and Lawrence Whitehead, eds., Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986).

16- انظر:
Russell Lucas, "Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type," International Journal of Middle East Studies 36, no. 1 (2004): 103–119; Lisa Anderson, "Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East," Political Science Quarterly 106, no. 1 (Spring 1991): 1–15.

17- انظر: Michael Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" World Politics 53, no. 3 (2001): 235–61

18- انظر: "Barbara Geddes, "Authoritarian Breakdown: Empirical Test of a Game Theoretic Argument, ورقة عُرضت في الاجتماع السنوي لجمعية العلوم السياسية الأمريكية، أطلانطا، 2 إلى 5 سبتمبر 1999.

19- الأدبيات عن هذا الافتراض كثيرة للغاية، لكن من الأمثلة على هذا النقاش في سياق الشرق الأوسط:
Henri Barkey, Political Economy of Stabilization Measures in the Middle East (New York: St. Martin's Press, 1992).

20- انظر:
Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," Comparative Politics 36, no. 2 (January 2004), 139.

المميزة لتوجيه الريع الاقتصادي المار بالدولة ليصب في صالح ثرائهم الشخصي وفي مسار تعضيد السلطة.[21] تسعى الدول السلطوية إلى الهيمنة والسيطرة على القطاعات الاقتصادية عن طريق استغلال تبوء مواقع السلطة، وتخصيص الريع لصالح مجموعات لها الأفضلية من أجل الإبقاء على المجتمع تحت السيطرة.[22] في الشرق الأوسط بالنتيجة لهذا: «لا تُحمى الممتلكات الخاصة من أهواء الحُكام المتعسفين... [و] قد تضطر نظم عديدة إلى التخلي عن استراتيجية تخصيص الريع واختيار استراتيجيات بديلة للشرعنة السياسية، ومن ثم يصبح عليها الاستمرار في توليد الريع العائد للدولة».[23]

في ظل هذه الرؤية للعالم، تقع إمكانية تحقق الحرية بوضوح في حيّز السوق، في حين يقبع الطغاة دائماً في أروقة الدولة. هذا التاريخ للمنطقة يُروى مراراً وتكراراً إذن بصفته نضال قائم منذ القدم بين «الدولة السلطوية» و«التحرر الاقتصادي والسياسي». من هذا المنظور، تبدأ السردية عادة بالخروج من الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين سعت حركات عديدة لإنهاء النفوذ البريطاني والنفوذ الفرنسي في المنطقة بشكل قاطع. قاد حركات الاستقلال هذه في أغلب الحالات جيوش ونخب أخرى، سيطرت على السلطة في فترة ما بعد الاستعمار وبدأت عهد «الدولتية» أو «الاشتراكية العربية». لكن بحلول الثمانينيات رزحت هذه الدول السلطوية تحت عبء كبير بسبب عدم كفاءة التنمية الاقتصادية بقيادة الدولة ورغبة الشعوب التي يتحسن تعليمها في حريات اقتصادية وسياسية أكبر. تفاقمت هذه الضغوط باتجاه التحرر الاقتصادي في عهد العولمة تحت تأثير مطامح «التحول الديمقراطي» التي اجتاحت العالم في التسعينيات. كان هناك – كما قال باحثان

21- السابق، ص 148.

22- انظر:

John P. Entelis, “Oil Wealth and the Prospects for Democratization in the Arabian Peninsula: The Case of Saudi Arabia,” in Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications, eds. Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler (New York: Praeger, 1976). للاطلاع على وجهة النظر المذكورة بالتطبيق على السعودية

23- انظر:

Clement Moore Henry and Robert Springborg, Globalization and the Politics of Development in the Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), 13.

معروفان معنيان بالشرق الأوسط – «علاقة مباشرة بين الأداء الاقتصادي ودرجة الديمقراطية... كلما كانت الدولة منفتحة وليبرالية؛ زادت كفاءة اقتصادها في تعاطيه مع العولمة».[24] الدول السلطوية التي «شنت حروباً فعلية أو مجازية على مجتمعاتها المدنية ورأس المال المستقل الذي هو سبب ونتاج المجتمع المدني» قد تختار أحياناً السياسات الاقتصادية «الصحيحة»، لكنها حتماً «كلام على ورق في غياب قدرة التنفيذ، التي يبدو أنه لا يقدر عليها سوى مجتمع مدني مزدهر».[25] باختصار فإن الرأسمالية هي الأنسب للديمقراطية وهي أيضاً قوة جالبة للديمقراطية.[26]

انتشر هذا المنطق على نطاق واسع خارج الدوائر الأكاديمية في التسعينيات والعقد الأول للألفية، ليشكل المبرر الرئيسي لباقة عريضة مما وُصف ببرامج ترويج الديمقراطية. كان في القلب من هذه المساعي الصندوق الأمريكي الوطني للديمقراطية (NED) الذي أُنشئ عام 1983 ومولته وزارة الخارجية الأمريكية. الصندوق الوطني للديمقراطية دعم بدوره منظمات أخرى مثل المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) – ويتصل الأول بالحزب الديمقراطي والثاني بالحزب الجمهوري – وهيئات مثل مركز المؤسسات التجارية الدولية الخاصة (CIPE) ومركز التضامن (التابع للاتحاد الأمريكي للعمل وتجمع المنظمات

24- السابق، ص xiv.

25- السابق. قال بعض المؤلفين بأن هناك نوع جديد من السلطوية نمى في المنطقة، وقد وصفوه بمسمى «الأوتوقراطية المتحررة – liberalized autocracy". انظر:

Daniel Brumberg, “Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World,” in Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds., Political Liberalization and Democratization in the Arab World, vol. 1, Theoretical Perspectives (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

لكن المشترك بين كل هذه المقاربات هو افتراض قيمي بأن التحرر هدف مناسب ومطلوب للسياسات.

26- هذه الصلة مذكورة صراحة في واحد من القياسات الأكثر اقتباساً «للديمقراطية» في العالم العربي – التصنيف السنوي لمؤسسة فريدوم هاوس. رغم أن تصنيف فريدوم هاوس يُذكر دائماً تقريباً في الأدبيات متصلاً بـ «الديمقراطية»، فإن السند المنهجي لهذه التصنيفات نادراً ما يشكك فيه من يقتبسون من التصنيف. من الإجراءات الأساسية المستخدمة في تصنيف فريدوم هاوس للحرية في الدولة هو وجود سيطرة للدولة على القطاعات الصناعية والتجارة والأسعار. تم تقنين هذا الأمر في سؤال: «هل تمارس الحكومة سيطرة قوية على الاقتصاد بما يشمل عن طريق تملك الدولة وفرضها للأسعار وتحديد كوتة للإنتاج؟» كأحد المؤشرات على الممارسات الديمقراطية:

www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2011/checklist-questions-and-guidelines

الصناعية(AFL-CIO). شاركت في الترويج للديمقراطية أيضاً جملة من الشركات والمنظمات غير الحكومية. من خلال هذه المؤسسات، ركزت الحكومة الأمريكية على برامج ربطت بين السياسات النيوليبرالية وأجندة ترويج الديمقراطية في الجنوب العالمي. كما أشار الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش في 2004، فهذه السياسة كانت تستند إلى "الانتخابات الحرة والأسواق الحرة".[27] كان شكلاً من الديمقراطية، المفهومة بالمعنى الضيق، للمنافسة الانتخابية الدورية، القائمة عادة بين قطاعات مختلفة من النخبة، وتهدف إلى حد بعيد إلى إضفاء شرعية جماهيرية على الإجراءات الاقتصادية الخاصة بالسوق الحرة.[28] في حين كانت مؤسسات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية والمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي هي الوجه الأبرز والأوضح لهذا التوجه السياساتي، فقد قامت جميع المؤسسات المالية الدولية باستخدام نفس الحجة الأساسية الخاصة بربط «الأسواق الحرة» و«المجتمع المدني المزدهر» بإضعاف الدولة السلطوية.[29]

من هذا المنطلق كان من السهل إلى حد بعيد التنبؤ برد فعل الحكومات والمؤسسات الغربية إزاء ثورات 2011 و2012. فبدلاً من رؤية الانتفاضات العربية على أنها احتجاجات ضد السياسات الاقتصادية لـ «السوق الحرة» التي طالت مناداة المؤسسات الغربية بها في المنطقة، راحت تؤطر الانتفاضات بصفتها سياسية بطبيعتها.

27- انظر:

"President Bush Discusses Importance of Democracy in Middle East—Remarks by the President on Winston Churchill and the War on Terror," Library of Congress, Washington, DC, February 4, 2004. http://merln.ndu.edu/archivepdf/nss/WH/20040204–4.pdf.

28- للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول هذا التوجه في حالة العراق والشرق الأوسط عموماً، انظر:

Adam Hanieh, "'Democracy Promotion' and Neo-Liberalism in the Middle East," State of Nature 3 (Spring 2006), www.stateofnature.org/democracyPromotion.html.

29- هذا الرأي لا يعني أن المؤسسات المالية الدولية لم تر الدولة الرأسمالية ضرورية لتنمية ظروف السوق. في أواخر التسعينيات وعلى امتداد العقد الأول من الألفية – تحديداً – تركز التشديد على دور الدولة في تعزيز الأسواق، وكان هذا واضحاً ومنظماً في تقرير التنمية العالمية لعام 1997 الصادر عن البنك الدولي. طالب هذا التقرير بـ«إعادة الدولة للمعادلة» والانتفاع من الدولة في تهيئة «بيئة مُمكّنة» لنمو القطاع الخاص. بدأت الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية في استخدام مفاهيم مثل الحُكم الرشيد واللامركزية والمحاسبة – وهي مصطلحات نناقشها بقدر أكبر من التفصيل في أجزاء لاحقة من الكتاب. لكن المنطق الحاكم يبقى كما هو: توفير الظروف المواتية للنمو الرأسمالي وظيفة أساسية للدولة، والسلطوية في الشرق الأوسط تعيق نمو الأسواق. كما أن الفصل المفاهيمي الأساسي بين الدولة والمجتمع المدني موجود في جميع هذه الرؤى والتصورات.

المشكلة – طبقاً للتصور الغربي – تكمن في السلطوية، التي تعيق الأسواق وتخنقها، وأن الغضب الشعبي الذي تم التعبير عنه في الشوارع بالشرق الأوسط يمكن إذن فهمه بصفته مُنحاز للرأسمالية من حيث المضمون. على سبيل المثال، أشار الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطبة سياساتية مهمة عن الشرق الأوسط في مايو 2011، إلى أن المنطقة كانت بحاجة إلى «نموذج تختفي فيه سياسات الحماية وتحل محلها سياسات الانفتاح، مع انتقال التجارة من أيدي القلة إلى الكثرة، وأن يولّد الاقتصاد وظائف للشباب. دعم أمريكا للديمقراطية سوف يستند إذن إلى ضمان الاستقرار المالي وتعزيز الإصلاحات ودمج الأسواق التنافسية ببعضها وبالاقتصاد العالمي».[30] بالمثل، قال رئيس البنك الدولي روبرت زوليك بأن الثورة في تونس حدثت بسبب تضخم «البيروقراطية» التي منعت الناس من التعامل مع الأسواق الرأسمالية.[31] هذا التصور الأساسي سيكرره بكثرة صناع السياسات الغربيون عاميّ 2011 و2012: الدول الأوتوقراطية خنقت الحرية الاقتصادية. «الأسواق الحرة» ضرورية لأي مراحل انتقالية مستدامة للابتعاد عن السلطوية.

إطار عمل ماركسي: الطبقة والدولة

بدلاً من ثنائية الدولة/المجتمع المدني التي تتخلل هذه المقاربات المتفق عليها، يعتمد هذا الكتاب إطاراً مختلفاً تمام الاختلاف لتحليل الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط. نقطة البدء الأساسية هنا هي مفهوم الطبقة كفئة اجتماعية أساسية يمكن منها فهم ديناميات أي مجتمع، والمختلفة عن مفهوم المجتمع المدني (في الفهم التقليدي للمصطلح) في تطبيقه كمفهوم عام شامل. هذا التركيز على الطبقة يؤدي إلى تصورات مغايرة لدور وطبيعة الدولة، والعلاقة بين الأسواق والديمقراطية السياسية، وفهم النضالات الاجتماعية مثل تلك التي انتشرت في العالم العربي عاميّ 2011 و2012. إن الطبقة – بحسب المفهوم الذي صاغه ماركس – تُفهم بصفتها

30- انظر:

White House Office of the Press Secretary, Remarks by the President on the Middle East and North Africa, May 19, 2011, www.whitehouse.gov/the-press-office/201119/05//remarks-president-middle-east-and-north-africa.

31- تجري مناقشة تعليقات زوليك في الفصل السابع.

تعبير عن العلاقات التي يشكلها الناس بين بعضهم على صلة بعملية إنتاج احتياجات المجتمع. يختلف هذا عن كيفية فهم الطبقة في المقاربات السوسيولوجية المتفق عليها، حيث تُرى الطبقة كفئة دخل أو مجموعة أفراد يؤدون نفس نوع العمل.[32] يتسم المجتمع الرأسمالي بالملكية الخاصة لوسائل ومنتجات الإنتاج الاجتماعي. التقسيم الطبقي الأساسي هو إذن بين من يملكون وسائل الإنتاج (الرأسماليون) ومن لا خيار أمامهم سوى بيع قدرتهم على العمل من أجل أن يفوا باحتياجاتهم في السوق (العمال). يجني الرأسماليون أرباحهم من القدرة على إجبار العمال على إنتاج السلع التي يمكن بيعها بأسعار أعلى من النقود المنفقة على إنتاجها.[33] بدلاً من اعتبار الملكية الخاصة والمصالح الخاصة مسألة طبيعية وتلقائية، يشدد ماركس على أنها تُحدد اجتماعياً، «تتحقق فقط في ظل الشروط التي يضعها المجتمع وبوسائل يقدمها المجتمع. من ثم... فهي مرهونة بإعادة إنتاج هذه الشروط والوسائل».[34] بمعنى آخر، فإن الطبقة هي دائماً علاقة اجتماعية، تُصنع وتُعاد صناعتها دائماً في عملية قائمة للتراكم والتنازع.

التركيز على الطبقة لا يعني أن لا وجود للتقسيمات الأخرى في المجتمع. تكوين الطبقة عملية أطرافها بشر من لحم ودم، وهذا يعني أن الظروف الأساسية للطبقة تشمل دائماً سمات خاصة، من النوع الجنسي والعرق والسن والأصل الوطني، إلى آخره، تُعطى معنى اجتماعي بعينه في أثناء عملية تحققها.[35] يُساعد الاقتراب من

32- الأدبيات التي تقدم هذا التصور كثيرة للغاية بالطبع. للاطلاع على مناقشة جيدة للغاية لتصور ماركس عن الطبقة في مواجهة المقاربات السوسيولوجية المتفق عليها، انظر: Simon Clarke, Marx, Marginalism and Modern Sociology (London: Macmillan, 1991), 97–110

33- هذا هو أساس نظرية القيمة لماركس. للاطلاع على مقدمة موجزة انظر:
Alfredo Saad-Filho, "Value, Capital and Exploitation," in Anti-Capitalism: A Marxist Introduction (London: Pluto Press, 2003), 27–41; Clarke, Marx, Marginalism and Modern Sociology خاصة الفصل الرابع Anwar Shaikh and Ahmet Tonak, Measuring the Wealth of Nations (Cambridge: Cambridge University Press, 1994)

34- انظر: Karl Marx, Grundrisse (Harmondsworth: Penguin, 1973), 176.

35- للاطلاع على تصور واضح عن هذه المقاربة فيما يخص العرق بالولايات المتحدة، انظر:
Theodore Allen, The Invention of the White Race: Racial Oppression and Social Control (New York: Verso, 1994).

الطبقة بهذا الشكل في الحماية من الآراء ذات الطبيعة الاقتصادية التي تنزع لاعتبار الطبقة فئة مُجردة ومنزوعة عنها سماتها الخاصة. وهذا يعني على سبيل المثال أنه لا معنى للحديث عن الطبقة بشكل ملموس دون الإقرار أيضاً بأنها تتخذ سمات معينة فيما هي تتشكل. كما أنه وفي سياق الشرق الأوسط – كما هو الحال عالمياً – لا يمكن فهم تشكل الطبقة دون تعقب تنقلات الأفراد عبر الحدود وداخل الحدود. هي إذن تتسم بعلاقات واضحة ذات خصوصية بين فضاءات جغرافية.[36] يجب النظر إلى هذه العمليات كلها إذا كنا نريد فهم الصورة الكاملة لتشكل الطبقة.

من المهم أيضاً الإقرار بأن هناك علاقات عمل شديدة التنوع في أي مجتمع رأسمالي. في الجنوب العالمي، نادراً ما تظهر الطبقة العاملة في الصورة «الخالصة» التي ساقها ماركس في «رأس المال»، المكونة من أفراد، كل منهم «كفرد حر يمكنه تقديم قوة عمله بصفتها سلعته» و"في غياب أية سلعة أخرى للبيع".[37] في الواقع، تستمر الرأسمالية في إعادة إنتاجها لذاتها وفي الاندماج بعملية تراكم مختلف «أشكال الاستغلال للعمال»،[38] بما يشمل السخرة والعمل الإلزامي طويل الأجل وعمل الأطفال والمزارعة ونظم السكن الجماعي للعمال المهاجرين، وأشكال التعاقد من الباطن المختلفة. يعتمد العمال في أحيان كثيرة على أنشطة بغير أجر لإعالة أنفسهم (مثل زراعة قطع أرض صغيرة أو العمل الأسري غير المأجور). في كل من المجالين الريفي والحضري، تُقسم الطبقات عادة بناء على مستويات متباينة من الثروة والسلطة. في العالم العربي، تعد جميع هذه التعقيدات مهمة لوصف خصوصيات الرأسمالية والطبقة.

36- انظر:

David Harvey, The Limits to Capital (London: Verso, 1999); Doreen Massey, Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production (London: MacMillan Education, 1984).

37- انظر: Karl Marx, Capital, vol. 1 (Harmondsworth: Penguin, 1976), 272.

38- انظر:

Jairus Banaji, Theory as History: Essays on Mode of Production and Exploitation (Leiden: Brill, 2010), 154

مع أخذ هذه الاعتبارات والفرعيات في الاعتبار، فمن الدقيق – على ذلك – القول بأن الروايات المتفق عليها عن الشرق الأوسط تقلل بشكل عام من أهمية الطبقة وما يتصل بها من قضايا، مختزلة إياها إلى واحدة من «جماعات مصالح» عديدة، مثل «النخبة التجارية». هذا عيب رئيسي في مفاهيم المجتمع المدني المتفق عليها، وكما أوضحت إلين ميكسينس وود في تحليلها الملهم للمفهوم، فهو يعد «خليط مفاهيمي يجمع عشوائياً أشياء كثيرة، من التحليل على مستوى الأسرة، والجمعيات التطوعية، إلى النظام الاقتصادي للرأسمالية».[39] من ثم فإن ثنائية الدولة/المجتمع المدني تخدم غرض «إخفاء مشكلة الرأسمالية عن طريق رسم مفاهيم، من خلال تقسيم المجتمع إلى شظايا، دون هيكل قوة يجمعه، ودون وحدة شاملة، ولا مظاهر إكراه ممنهجة. أي بمعنى آخر: لا يوجد نظام رأسمالي، ولا يوجد ذلك الدافع التوسعي الكامن في النظام الرأسمالي وقدرته على اختراق كل جوانب الحياة الاجتماعية».[40] المقاربات الأكاديمية التي تعرض مُثل الديمقراطية الليبرالية بصفتها هدف منشود للسياسات – يُفترض أنه يكفل نفس الحقوق والمسؤوليات لجميع «الفاعلين بالمجتمع المدني» بغض النظر عن النصيب من الثروة أو الوضع الاجتماعي أو المنشأ – تُخفي واقع القوة الطبقية هذا. يُفصل المجال الاقتصادي عن المجال السياسي. تُصبح الرأسمالية ذاتها خفية وراء ستار «المساواة في الحقوق» القانوني الذي يفترض وجود المساواة بينما لا وجود لها في الحقيقة.

يؤدي التركيز على أنماط تشكل الطبقة أيضاً إلى مفهوم مختلف تماماً للدولة، عن المفهوم المُستخدم في أطر التحليل المتفق عليها. طبقاً لماركس فإن طبيعة المؤسسات السياسية من قبيل الدولة هي شكل اجتماعي مُحدد تاريخياً – أو شكل لظاهر – من البناء الطبقي المُشيد على جانبي تراكم رأس المال. تخدم الدولة دور تمثيل هذا البناء الطبقي والدفاع عنه في حين تتوسط في المنازعات التي تنشأ لا

39- انظر: Ellen Meiksins Wood, Democracy against Capitalism (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 244.

40- السابق، ص 245.

محالة بين (وداخل) الطبقة الحاكمة والفئات والقطاعات الأخرى.[41] بمعنى آخر لا يقف المجال السياسي على مسافة من المجال الاقتصادي، إنما هي علاقة اجتماعية، أو كما قال برتيل أولمان فهي: «مجموعة الأشكال المؤسسية التي تتصل من خلالها الطبقة الحاكمة بفئات المجتمع الأخرى».[42] استخدام أولمان لكلمة «تتصل» هنا له معنى محدد للغاية، بناء على قراءته لما وصفه بـ «فلسفة العلاقات الداخلية عند ماركس». من هذا المنظور، فإن العلاقات القائمة بين الأشياء يجب ألا تُعتبر خارجية على الأشياء ذاتها، إنما هي جزء من تكوين تلك الأشياء. أي شيء خاضع للدراسة يجب أن يُرى بصفته «علاقات، تحتوي في ذاتها – كعناصر داخلية لكينونتها – تلك الأجزاء التي ننزع لرؤيتها خارجية عليها ومتصلة بها».[43] الأشياء – بمعنى آخر – ليست مكتفية بذاتها، إنما هي تتكون من خلال العلاقات التي تربطها – في موقفها – بالكل. لا وجود للعلاقات القائمة بين جميع الأشياء «خارج» تلك الأشياء (أو خارجياً)، إنما هي داخلية عليها وجزء من طبيعتها ذاتها. باستخدام هذه المقاربة، فإن التحليل يبتعد عن القبول التام للفئات المعزولة المعروضة علينا من قِبل العالم الإمبريقي (مثل الدولة السلطوية) في اتجاه محاولة فهم الحقيقة باعتبارها مجموع الأجزاء المتصلة كأجزاء متصلة ببعضها داخلياً.[44]

من هذا المنظور، ليست الدولة سمة مستقلة ومنفصلة من سمات المجتمع منبتة الصلة عن البناء الطبقي الذي يولد خصائصها. علاقة الطبقة الحاكمة بالدولة هي في الحقيقة جزء من خصائصها كطبقة. يجب أن تُرى الدولة والطبقة كفئتين تعزز إحداهما الأخرى، وتشكل كل منهما الأخرى، حيث الطبقة توفر ظروف وجود الدولة. لذا لابد أن يبدأ تحليل الدولة بـ «فحص الحالة التشريحية للمجتمع البرجوازي، أي تحليل – على وجه التحديد – الصنف الرأسمالي من أصناف العمل الاجتماعي،

41- انظر:

Neil Davidson, “The Necessity of Multiple Nation-States for Capital,” Rethinking Marxism: A Journal of Economics, Culture & Society, 24, no.1 (2012): 27.

42- انظر: Bertell Ollman, Dance of the Dialectic: Steps in Marx’s Method (Urbana, IL: University of Illinois Press, 2003), 202.

43- السابق.

44- انظر: Davidson, “The Necessity of Multiple Nation-States for Capital,” 28.

وتخصيص فائض الإنتاج وقوانين إعادة إنتاج التكوين الاجتماعي بأسره التي تسفر عن تخصيص فائض الإنتاج، والتي تؤدي – موضوعياً – إلى نهوض شكل سياسي بعينه».[45] من هذا المنطلق فإن التكوّن الطبقي – أي كيفية تكوّن الطبقات على أرضية الإنتاج وتحقق وتوزيع/تخصيص للأرباح – يصبح عنصراً ضرورياً من عناصر فهم التكوّن الاجتماعي وطبيعة سلطة الدولة.

تجنب هذه الصورة يمثل نقطة ضعف كبرى في المقاربات المتفق عليها لفهم السلطوية وشكل الدولة في الشرق الأوسط. مع معاملة الدولة بصفتها «شيء» منبت الصلة وفوقي وليس علاقة اجتماعية تتشكل بالتوازي مع تطور الطبقة، فإن تلك المقاربات تعامل الأشكال المؤسسية للمجتمع بصفتها مُحدِدات وليست مُحدَدات.[46] على النقيض، بموجب الإطار الماركسي، فإن السر وراء تكوين الدولة القائم لن نجده في عوامل ذات صلة مثل العوامل الثقافية أو الدينية أو الموارد أو أساليب القيادة، أو في الترتيبات المؤسسية للعائلات الحاكمة، إنما في الطبيعة المحددة لتراكم رأس المال في ذلك المجتمع دون غيره من المجتمعات. الستار السلطوي للدولة في الشرق الأوسط ليس مخالفاً أو معادياً للرأسمالية، إنما هو شكل محدد من أشكال الرأسمالية في سياق الشرق الأوسط. تصبح المهمة إذن هي إظهار كيف ولماذا حدث هذا، وليس البدء من مظهر الدولة ثم التحقيق في مظهرها ذاك كمحدد له قوة تفسيرية.

اتساقاً مع هذه المقاربة المنهجية الأساسية، فمن أهداف هذا الكتاب الرئيسية توضيح بعض الجوانب الأساسية لتطور الطبقة والدولة معاً في الشرق الأوسط. أي تعقب أين وكيف نشأت مختلف الطبقات في المنطقة (من جانبي الرأسمال والعمل)،

45- انظر:

Joachim Hirsch, "The State Apparatus and Social Reproduction: Elements of a Theory of the Bourgeois State," in State and Capital: A Marxist Debate, eds. John Holloway and Sol Picciotto (London: Edward Arnold, 1979), 58.

46- انظر:

Greg Albo, "Contesting the 'New Capitalism,'" in Varieties of Capitalism, Varieties of Approaches, ed. D. Coates (New York: Palgrave Macmillan, 2005), 74.

تلك المقاربات للدولة تعود في أغلب الحالات إلى ماكس فيبر، عالم الاجتماع الألماني الذي شددت مقاربته تجاه العلوم الاجتماعية على بناء «أنواع نموذجية» – للدولة والبيروقراطية وخلافه – التي يمكن مقارنة وقياس الأشكال المتحققة منها على أرض الواقع بها.

وإلام يستند تراكمها، وكيف تغير هذا على مر الزمن، وكيف تتصل عملية تشكل الطبقة هذه بطبيعة الدولة وسماتها المتغيرة. مع أخذ هذا المنظور في الاعتبار، هناك ثلاثة مفاهيم أساسية نستخدمها على مدار الكتاب تتطلب مزيداً من التوضيح: تدويل الطبقة والدولة؛ الإمبريالية؛ النيوليبرالية.

تدويل الطبقة والدولة

من أقوال ماركس الشهيرة أن الرأسمالية دائماً «تمزق كل عائق مكاني يحول دون الاختراق، بمعنى تحقيق التبادل، أو غزو الأرض كلها بأسواقها... [فمع نمو رأس المال] يزيد سعيه لمزيد من الاتساع لرقعة السوق».[47] تأكدت هذه الملاحظة في الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث يشتمل إنتاج أية سلعة عادية على قوة عمل ومدخلات من شتى أنحاء الأرض. المكان الذي تُباع فيه السلعة في نهاية المطاف يُرجح ألا يكون هو نفس المكان الذي أُنتجت فيه. تتخذ المؤسسات الرأسمالية الأكبر قرارتها الخاصة بالإنتاج والتسويق من منظور السوق العالمية، وليس من منطلق حدودها الوطنية. تشير هذه العمليات – كما لاحظ كريستيان بالوي في السبعينيات – إلى أن السلعة «تُفهم وُتنتج وتتحقق على مستوى السوق العالمية».[48] وصف بالوي هذه السمة الأساسية للرأسمالية العالمية بـ «تدويل رأس المال» – وهي نزعة تشير لأن الرأسمالية هي «نظام اجتماعي تسوقه ضرورات التراكم الأشمل للسوق العالمية».[49]

يحدث التدويل عبر جملة من السبل، منها عمل مشروعات مشتركة، وتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإدراج الشركات بأسواق البورصة الأجنبية، وترخيص العلامات التجارية وحقوق الوكالة بمختلف الدول. كما أنه ومع نمو النطاق الجغرافي

47- انظر: Marx, Grundrisse, 539.

48- انظر:
Christian Palloix, “Conceptualizing the Internationalization of Capital,” Review of Radical Political Economics (1977): 9, 20.

49- انظر:
Greg Albo, “Contemporary Capitalism,” in Elgar Companion to Marxist Economics, eds. Ben Fine and Alfredo Saad-Filho (London: Elgar, 2012), 86.

للتراكم؛ تزيد تكاليف القيام بالأعمال التجارية، ما يولد الحاجة إلى الأسواق المالية العالمية والنظم المصرفية الدولية. وتطور الإنتاج العالمي شديد التعقيد وسلاسل التسويق، يعني التعامل مع اضطرابات كارثية محتملة في العملات وأسعار الفائدة ومتغيرات أخرى. من ثم فالتدويل متصل أيضاً بزيادة سلطة الأدوات المالية، مثل المشتقات المالية، التي تمكن الرأسماليين من إدارة المخاطر المصاحبة لاضطرابات القيمة التي تتكرر في الزمن والمكان، ومن ثم جني النقود عن طريق المضاربة في هذه المخاطر.[50] كل هذه الآليات – التي تزيد من وضع الإنتاج وتحقق القيمة على مستوى السوق العالمية – تشير بصفة متزايدة إلى تنامي تشابك الملكية مع السيطرة على رأس المال. التدويل يستلزم أيضاً إعادة التفكير في طبيعة وظائف الدولة في إطار السوق العالمية المعاصرة. التراكم محدد بالمكان دائماً، فهو يتطلب «تماسك وتحقق مادي في الزمن والمكان».[51] هذا يعني أن رأس المال المُدوَّل يواجه تحدي تحقيق الظروف اللازمة للتراكم في جميع فضاءات الاقتصاد العالمي. الوظائف التقليدية للدولة في نطاق قُطري معين – من تأديب قوة العمل، وحماية حقوق الملكية الخاصة، وضمان توفر الشروط المالية المواتية، وحماية العقود والقوانين، إلخ – يزيد تحققها في النطاق الدولي. لا يعني هذا أن الدولة فقدت أهميتها أو أن المستوى العالمي قد فاقها أهمية. الحق أن تدويل رأس المال يعني في أحيان كثيرة أن عمليات تكوين الدولة تصبح أقوى.[52] بل لقد أصبح جهاز الدولة القومية أكثر أهمية «لإدارة المنظومة الرأسمالية المحلية بشكل يسهم في إدارة المنظومة

50- انظر:

Leo Panitch and Sam Gindin, "Finance and American Empire," in Socialist Register 2005: The Empire Reloaded, eds. L. Panitch and C. Leys (London: Merlin Press, 2004), 64.

51- انظر:

Greg Albo, "The Old and New Economics of Imperialism," in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, eds. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin Press, 2003), 91.

52- السابق، ص 94.

الرأسمالية العالمية».[53] من ثم ينمو تدويل الدولة بالتوازي مع تدويل رأس المال.

تثير هذه النزعات التدويلية أسئلة حول تعريف مفاهيم الطبقة والدولة على المستوى القُطري. فالتدفقات الهائلة من رأس المال وقوة العمل عبر الحدود تعني أن عمليات تشكل الطبقة والدولة تتجاوز الحدود الوطنية. لهذا السبب، لا يمكن فهم الدولة-الأمة ككيان اقتصادي سياسي مكتفي بذاته ومنفصل عن سبل امتزاجه ككيان بالمستويات المكانية الأخرى، بالأساس المستويين الإقليمي والعالمي. سيراً على خطى مفهوم أولمان لـ "العلاقات الداخلية"، فإن العلاقات مع هذين المستويين الآخرين ليست خارجية على العلاقات الاجتماعية القائمة في أية دولة بعينها، إنما هي جزء لا يتجزأ من تكوينها. من المستحيل إذن فهم عمليات تشكل الطبقة دون تعقب كيفية تطور هذه العلاقات العابرة للمستويات وكيفية تشابكها، أي كيف تصبح هذه العلاقات جزءاً من طبيعة الدولة-الأمة ذاتها. بمعنى آخر، من المهم الانتباه لـ "الوطنية المنهجية"[54] – أي منح أهمية كبرى للعلاقات الاجتماعية «الوطنية» دون الإقرار بكيفية تشكل هذه العلاقات مروراً بارتباطاتها بالمستويات المكانية الأخرى.

في عمله الفاصل والمُجدد عن التاريخ العالمي للعمل، يقدم مارسيل فان دير ليندن حججاً قوية حول أهمية تجاوز التحيزات الوطنية في المنهجية. يشير فان دير ليندن إلى أن المقاربات المنهجية التي تتحرى المستوى الوطني «تعتبر الدولة الأمة هي وحدة التحليل الأساسية البديهية للبحث التاريخي... يُنظر إلى العمليات

53- انظر:

Leo Panitch and Sam Gindin, "Global Capitalism and American Empire," in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, eds. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin Press, 2003), 17.

ساقت رأياً مشابهاً إلين ميكسينس وود، التي شددت على أن «رأس المال العالمي يخدمه... نظام عالمي من الدول القُطرية» انظر:

Ellen Meiksins Wood, "Logics of Power: A Conversation with David Harvey," Historical Materialism14, no. 4 (2006): 12.

54- انظر:

Andreas Wimmer and Nina Glick Schiller, "Methodological Nationalism and Beyond: Nation-State Building, Migration and the Social Sciences," Global Networks 2, no. 4 (2002): 301334-.

العابرة للحدود أو المتجاوزة لها بصفتها تشتيت عن «النموذج الخالص»».[55] بينما من الواضح أن «من المنظور العالمي، فإن وجود الدولة-الأمة ما زال بوضوح عنصراً أساسياً من عناصر النظام العالمي»، فإن فان دير ليندن يرى أن وجود هذه الدول ذاته يحتاج إلى «الإخضاع باستفاضة لمنظور التاريخ والقياس إلى المستويات دون الوطنية وفوق الوطنية والعابرة للدول».[56] من الأهداف المهمة لهذا الكتاب إلقاء الضوء على أهمية هذه المقاربة للشرق الأوسط. في منطقة تربطها صلات بالغة القوة بنهج تطور ونمو النظام العالمي، لابد من إعادة فهم الدولة وتشكل الطبقة بالاستعانة بهذه العدسة متعددة المستويات.

من السبل المفيدة للتفكير في هذه المفاهيم، الأفكار التي قدمها المُنظّر اليوناني نيكوس بولانتزاس أثناء سلسلة مبكرة من المناقشات حول العلاقة بين رأس المال الأمريكي ورأس المال الأوروبي في أوروبا في حقبة السبعينيات.[57] قال بولانتزاس بأن التدويل يؤدي إلى زيادة توطين أو الغرس المحلي لرأس المال «الأجنبي» في إطار التكوّن الاجتماعي المحلي. بمعنى آخر، وعلى النقيض من المواقف التي تشير إلى خلاف لا ينتهي بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي، أكد بولانتزاس على أن كل رأس المال – بغض النظر عن أصله الوطني – مُلزم بالتوجه إلى المستوى العالمي، وفي الوقت نفسه، يصبح رأس المال الأجنبي غرساً محلياً ومكوناً لا يمكن تمييزه عن «البرجوازية الوطنية».[58] لا يعني هذا أن الدولة-الأمة فقدت أهميتها أو

55- انظر: Marcel van der Linden, Workers of the World: Essays in Global Labor History (Leiden: Brill, 2008), 7.

56- السابق. وجود (واستمرارية) نظام الدولة في الرأسمالية العالمية هو محور نقاش مهم في أوساط الماركسيين، لكنه خارج نطاق هذا الكتاب. من الإسهامات المفيدة في هذه المناقشة تلك التي قدمها نيل ديفدسون (2012) الذي قال بأن هذا النظام يجب أن يُرى ليس بصفته نتاج تاريخي أو نتيجة لدمج المنطقين المختلفين لرأس المال والأرض ككيان سياسي. على النقيض من هذين الموقفين السائدين بقوة، يقول ديفدسون بأن نظام الدولة نتاج حتمي للتراكم التنافسي بين رؤوس الأموال. وتحديداً، فهو يشدد على أهمية دور الدولة-الأمة في خلق الأيديولوجية الوطنية التي يمكن استخدامها في ربط مصالح الطبقة العاملة بالدولة ومن ثم برأس المال. أتقدم بشكري البالغ لـ جيف ويبر الذي أرشدني لهذا المقال.

57- انظر: Nicos Poulantzas, Classes in Contemporary Capitalism(London: New Left Books, 1979)

58- السابق. ص ص 46-47.

أنه توجد طبقة رأسمالية موحدة عابرة للحدود، إنما يعني ضرورة النظر إلى رأس المال بصفته يتواجد بشكل متزايد مع مرور الزمن خارج أية هويات محلية محددة.

لهذه المناقشات أهمية خاصة في سياق الشرق الأوسط، إذ وكما ستُظهر الفصول اللاحقة، بات الاقتصاد السياسي الإقليمي يحتل مكانة أساسية في الاقتصادات الوطنية على مدار العقدين الماضيين. هذا يعني أنه من الضروري رفض نظام التصنيف اللينيوسي (من الأكبر للأصغر: مملكة، طائفة، رتبة، فصيلة، جنس، نوع) المعتمد في العادة في السياسة المقارنة، الذي يقسم الشرق الأوسط إلى «جمهوريات سلطوية» و«ملكيات سلطوية» ويبرز أوجه الاختلاف والتماثل بين دول مقسمة بوضوح وعلاقاتها الاجتماعية مرتبطة حصراً بالحدود الوطنية ومتصلة خارجياً ببعضها البعض. أهم أمر في إعادة النظر في توظيف المستوى الإقليمي في التحليل هو دور رأس المال الوارد من دول مجلس التعاون الخليجي – وهو مشروع تكامل إقليمي يجمع الملكيات الست المنتجة للنفط: السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان. من أهم ما يعد به هذا الكتاب هو تقديم رؤية حول كيف غيّر رأسمال مجلس التعاون الخليجي من الاقتصاد السياسي للمنطقة، الذي أصبح جزءاً من البناء الطبقي للدول المجاورة.

هذه التوجهات لها تبعات سياسية بعيدة المدى. الأهم أنها تثير تساؤلات حول مفاهيم محبذة للكثير من الحركات القومية العربية (وأجزاء من اليسار) – مثل «رأس المال الوطني» أو البرجوازية الوطنية التي تُرى كحليف محتمل ضد رأس المال الأجنبي. في مصر على سبيل المثال شدد أحد أبرز أصوات الثورة، القيادي الناصري حمدين صباحي، على هذا المفهوم بصفته ركناً مهماً من أركان رؤيته السياسية. طالب البرنامج الانتخابي لصباحي في انتخابات 2012 الرئاسية (التي حل فيها بالمركز الثالث بنسبة 20.72 في المائة من الأصوات)[59] بوضع "مصر على أول طريق النهضة الشاملة حتى تنتقل من مصاف دول العالم الثالث إلى الدول الاقتصادية الناهضة والمنافسة على موقع متقدم في ترتيب أقوى اقتصاديات العالم".[60] في حين عرض

59- نال صباحي أصواتاً كثيرة في مناطق الطبقة العاملة الحضرية. هناك ادعاءات كثيرة بأنه تم التلاعب بنتائج الانتخابات لإبعاده عن الجولة الثانية. لمزيد عن الانتخابات انظر الفصل السابع، حاشية رقم 99.

60- حمدين صباحي، «البرنامج الانتخابي»، http://hamdeensabahy.com

صباحي عدداً كبيراً من أهداف العدالة الاجتماعية المهمة، ومنها الحق في الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم والعمل والأجر العادل والتأمين الشامل والبيئة النظيفة، فإن خطته لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت – بالإضافة للاعتماد على الدولة و"القطاع التعاوني" – على ما وصفه بـ «قطاع خاص تقوده رأسمالية وطنية». في برنامجه الانتخابي طالب الرأسمالية الوطنية بأن «تلعب دورها الرئيسي والمنتظر في مشروع النهضة". وعد – إذا تم انتخابه – بدعم هذا التوجه «من خلال حوافز الاستثمار... وتشريعات تواجه... الاحتكار وتضمن أداء الرأسمالية الوطنية لواجبها الاجتماعي».[61]
من أهداف هذا الكتاب إظهار الضعف الأصيل والأساسي في هذا النوع من الاستراتيجيات. نزعات التدويل المتشابكة والمتزامنة للدولة ورأس المال – لا سيما كما تتبدى في منطقة كالشرق الأوسط – تعني أن أفكار التنمية المستقلة التي تحركها روح وطنية مزعومة تحل بالطبقة الرأسمالية، هي أفكار تقدم أملاً ضئيلاً في تحقيق التحرر الحقيقي.

مركزية الإمبريالية

مفهوم التدويل يقبض على نزوع رأس المال الصلب نحو استكشاف الكوكب بحثاً عن أسواق مربحة ومواد خام ومواقع للإنتاج، ووضع المزيد والمزيد من دوائر النشاط البشري تحت إبطه. مع مضي هذه العملية قدماً في مسارها، تقل بشكل متزايد الأيادي التي تسيطر على رأس المال. هناك إذن صلة وثيقة بين تدويل رأس المال وزيادة تركزه ومركزيته.[62] هذا النزوع الذي لا يكل ولا يمل نحو الهيمنة على "المكان" هو سمة من سمات تعريف الإمبريالية: استخدام منهج "فرق تسد" في التعامل مع السوق العالمية، من قبل حفنة من الشركات المتنافسة التي تدعمها أكبر الدول. مفهوم الإمبريالية يضم في طياته نزوع رأس المال المهيمن بشكل متزايد إلى جذب السوق العالمية إليه، فيستخلص بالقوة الأرباح من جميع أركان الأرض، ومن ثم يعمق بهمة من التفاوت في النظام ككل، وفي الوقت نفسه يعمّق من اعتماد

61- السابق.

62- انظر: Nikolai Bukharin, Imperialism and World Economy (London: Merlin Press, 1972), 41.

الدول على بعضها كمطلب مسبق على تحقق هذا الاستخلاص للأرباح.[63] الإمبريالية إذن تعضد التطور المركب واللامتكافئ الذي يسم السوق العالمية في ظل الرأسمالية المعاصرة، حيث يتم تلجيم تحققات مختلفة زمنياً من التنمية في نطاق السوق العالمية بكليّتها.[64]

على النقيض من العديد من المقاربات المتفق عليها لفهم الشرق الأوسط – والتي تميل لمعاملة الإمبريالية كمرادف للاستعمار (الكولونيالية) والقول بأنها انتهت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية – فإن هذا الكتاب يسلط الضوء على الإمبريالية كعملية أساسية وقائمة في تشكيل الاقتصاد السياسي للمنطقة. وكما ستوضح الفصول اللاحقة بقدر أكبر من التفصيل، فإن الشرق الأوسط يختلف عن المناطق الأخرى في العالم من حيث توفر احتياطي هائل فيه من المحروقات، ما يعطيه ثقلا جيو-ساسياً كبيراً للغاية. لهذا السبب فإن الدول الإمبريالية الكبرى – تحت راية الولايات المتحدة على امتداد فترة ما بعد الحرب المعاصرة – أعلت للغاية أولوية ممارسة سلطتها على المنطقة ومنع أي متحدٍ لها من كسب موطئ قدم فيها.

هناك جانبين للإمبريالية يركز عليهما الكتاب. الأول هو جدلية المنافسة ووحدة المصالح التي تسم العلاقة بين القوى الإمبريالية الكبرى. على الجانب الآخر، وَلّد تدويل رأس المال مستويات عالية من المنافسة بين الشركات الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يتبدل مساره مع زيادة المنافسة بين الدول. بالتبعية، فالمنافسة الإمبريالية بين الدول تبقى سمة عنيدة من سمات السوق العالمية. على الجانب الآخر، فطبيعة التدويل ذاتها تتطلب تنسيقاً أكبر وتعاوناً بين الدول من أجل الاحتفاظ بالظروف اللازمة للتراكم من الأساس. هذه العملية وثيقة الصلة خصيصاً بسياقات مثل الشرق الأوسط، الذي تدور فيه معركة متصلة لم تنقطع لتحرير نفسه من السيطرة الإمبريالية، وهو المسار الذي – إذا نجح – ستكون له تداعيات كبيرة

63- انظر: Albo, “The Old and New Economics of Imperialism,” 90.

64- ظهر مفهوم التطور المركب اللامتكافئ عند ليون تروتسكي، ثم تم تطويره على يد جملة من المؤلفين منهم إرنست ماندل ومايكل لوي. للاطلاع على تعليق معاصر حول هذه القضية انظر:

Alex Callinicos and Justin Rosenberg, “Uneven and Combined Development: The Social-Relational Substratum of ‘the International’? An Exchange of Letters,” Cambridge Review of International Affairs 21, no. 1 (2008): 77–112.

على النظام الرأسمالي بأكمله. لهذا السبب، فإن أهمية السيطرة على الشرق الأوسط لا تنبع فحسب من المنافسة بين القوى الإمبريالية – أي «محاولة التمكن من خنق رقبة القوى القائدة الأخرى»[65] – إنما تحركها أيضاً مصلحة وجودية مشتركة لجميع القوى الإمبريالية، تتمثل في منع شعوب المنطقة من رسم مستقبلها. هذه النزعات المزدوجة التي تتراوح بين التعاون والتنافس مهمة للغاية لفهم كيفية استمرار الإمبريالية في التفاعل مع الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط وتشكيله.

ثانياً، عادة ما تُرى الإمبريالية – حتى من جانب مُنظّري اليسار – كمسألة هيمنة عسكرية وسياسية حصراً. وفي حين يستكشف هذا الكتاب تلك الجوانب للإمبريالية بقدر من التفصيل؛ فهو يركز على حقيقة أن *الإمبريالية هي بالأساس مسألة استغلال – تستلزم وترتبط من حيث المبدأ بأشكال الهيمنة الاقتصادية*. الكثير من التحليل في هذا الكتاب يعتمد على تعقب تمديد الدول الإمبريالية لقوتها الاقتصادية في الشرق الأوسط، أي محاولة دمج أشكال التراكم بالمنطقة بسلاسل الإنتاج العالمية وإخضاع الطبقات المحلية لمقتضيات رأس المال في دول المركز في السوق العالمية. هذا النزوع متصل بجدلية التنافس والتعاون المذكورة أعلاه، لكنه بشكل أعم له تداعيات هامة على الطبقة والدولة في الشرق الأوسط. يعني – كما ستُظهر الفصول اللاحقة – أن تشكل الطبقة الرأسمالية في الشرق الأوسط يزيد بإطراد ارتباطه بمد وجذر التراكم على المستوى العالمي. من آثار الإمبريالية إذن تخليق طبقة رأسمالية محلية داخلية على الشرق الأوسط منحازة إلى حد بعيد إلى مصالح رأس المال (الإمبريالي) العالمي. هذه الملاحظة تؤكد أكثر الرأي الذي سقناه سلفاً: أنه من غير المنطقي الحديث عن «البرجوازية الوطنية» في الشرق الأوسط بصفتها بشكل ما تقف ضد رأس المال الدولي أو تواجهه، أو أنّ تنعقد عليها آمال التحرر الوطني.

النيوليبرالية

الفترة الأساسية التي ينصب عليها تركيز هذا الكتاب هي المرحلة النيوليبرالية

65- انظر: Alex Callinicos, “Iraq: Fulcrum of World Politics,” Third World Quarterly 26, nos. 4–5 (2005): 599.

من الرأسمالية، وتعود جذورها إلى الأزمة العالمية في السبعينيات، وهي المرحلة التي اكتملت أركانها في أواسط الثمانينيات، وهي مستمرة حتى يومنا هذا.[66] وبناء على جملة من المصادر، منها الليبرالية الكلاسيكية والمدرسة الاقتصادية النمساوية والمدرسة النقدية، أصبحت «الوصفات» السياساتية للنيوليبرالية شائعة ومعروفة على مستوى الكوكب: الخصخصة وخفض الإنفاق العام وإزاحة القيود عن تدفقات رأس المال، وفرض مبادئ السوق على جميع مجالات الحياة البشرية. لم يكن الشرق الأوسط بالاستثناء على اعتناق العالم أجمع لهذه السياسات، من خلال الحكومات والنخب الحاكمة، وجُل هدف هذا الكتاب هو فحص التبعات العميقة للنيوليبرالية المستمرة في الحدوث على مستوى الطبقة والدولة في المنطقة. لكن وكما سيتضح من الفصول اللاحقة، فإن النيوليبرالية يجب أن يُنظر إليها بصفتها أكثر بكثير من مجموعة السياسات الاقتصادية المرتبطة بالنيوليبرالية في العادة. إن جوهرها يكمن - كما أوضح ديفيد هارفي - في محاولة إعادة تشكيل وتقوية سُلطة الطبقة بما يصب في صالح رأس المال.[67] ولقد خرجت سياساتها من واقع احتياجات الواقع الاجتماعي الرأسمالي. وتحديداً، فإن الانعطاف نحو النيوليبرالية كان يعكس احتياجات رأس المال الخاصة بالتراكم في عصر التدويل، أي رأسمال مصحوب بفضاءات للتراكم ينتشر بشكل مطرد على المستوى الكوكبي. دأب منطق النيوليبرالية على اختراق جميع التكوينات الاجتماعية القُطرية، وكان يُعنَى تحديداً بسبل تكامل هذه التكوينات في الدوائر الكوكبية للتراكم. ومن خلال تسارع عجلة انتقال رأس المال عبر وخلال الفضاءات القُطرية، ومن خلال اتساع رقعة مجالات الأنشطة البشرية الخاضعة لمقتضيات التراكم؛ استهدفت النيوليبرالية ضمان توفر ظروف إعادة إنتاج رأس المال على المستوى العالمي.

هذا التبني عريض النطاق للسياسات النيوليبرالية يسّرته عمليات إعادة تكوين السوق العالمية، وهي العملية التي حدثت على مدار الثمانينيات والتسعينيات من

66- انظر:

Alfredo Saad-Filho, and Deborah Johnston, Neoliberalism: A Critical Reader (London: Pluto Press, 1995).

67- انظر:

David Harvey, A Brief History of Neoliberalism(Oxford: Oxford University Press, 2005), 19.

القرن العشرين. مع انهيار الاتحاد السوفيتي ودمج الصين بالاقتصاد العالمي، انتشرت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في شتى أنحاء العالم، فألزمت الدول كافة بالامتثال للمعايير التي تم وضعها على النطاق الدولي.[68] وفي مناطق مثل الشرق الأوسط، كانت هذه العملية وثيقة الصلة بالأزمات الاقتصادية للثمانينيات والضغط الذي واجهته الدول لتحصيل إيرادات العملة الصعبة حتى تفي بما عليها من ديون. ولقد دفعت جملة من المؤسسات الدولية بالتنفيذ التقني للسياسات النيوليبرالية، ومن أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حين شرعت حكومات الولايات المتحدة وأوروبا في فتح الطريق أمام اتفاقات التجارة الثنائية والاتفاقات المالية مع دول المنطقة.

يتعقب هذا الكتاب التحول النيوليبرالي في الشرق الأوسط على مدار العقدين الماضيين. ويبحث الكتاب فيما وراء السياسات نفسها، ليلقي الضوء على كيف كانت النيوليبرالية مهاداً لسبل تكون الطبقة والدولة. وعلى وجه الدقة، كان اختراق النيوليبرالية للمنطقة قوة كبرى على مسار تشكيل إنتاج وتطور الطبقات العاملة، فضلاً عن طبيعة تكوين الطبقة الرأسمالية نفسها، حول دوائر دولية جديدة من التراكم. كما أمدت النيوليبرالية طبيعة جهاز الدولة بدينامية خاصة، وثيقة الصلة بانتشار النظم السلطوية. وكما هو ضروري دائماً، يجب النظر إلى هذه العمليات عبر المستويات الثلاثة: القُطري والإقليمي والدولي.

وثمة سمة أخيرة من سمات الأيديولوجية النيوليبرالية الأساسية – يتردد صداها في السرديات الأكاديمية التقليدية عن تطور الشرق الأوسط – وهي الزعم بالحياد الظاهر و«الموضوعية» في التحليل. من نوايا هذا الكتاب الأساسية تفكيك هذه المزاعم وإظهار أنها ليست خاطئة فقط؛ إنما هي في حقيقة الأمر تخفي محاولة خطابية للدفاع عن الطبيعة غير المتكافئة والاستغلالية للرأسمالية في الشرق الأوسط، والحفاظ على هذه السمة وتمديدها. فالتأكيدات المختلفة على انتهاج منهجية منبتة الصلة بالأيديولوجيات أو منهجية محايدة (حتى لو كانت هذه التأكيدات، كما يحدث

68- انظر:

Adam Hanieh, Capitalism and Class in the Gulf Arab States (New York: Palgrave-Macmillan, 2011), 87–90.

كثيراً، تُقدم بصورة ضمنية لا صريحة) هي في حقيقة الأمر تعني إنكار الطبيعة المنحازة لأية محاولة لفهم الواقع الاجتماعي. على النقيض، فإن هذا الكتاب مؤطّر بشكل صريح في صورة طعن على هذا الوضع القائم. هذا الانحياز ليس ضعفاً في التحليل، إنما هو مصدر قوة محتمل له. إذا كان من الصحيح أن الرأسمالية هي المصدر الجذري لمشكلات المنطقة، إذن فمواجهتها بشكل ناقد وصريح هو أفضل السبل لفهم واقع الشرق الأوسط المعاصر؛ لأن هذا يفتح الطريق أمام طرح الأسئلة الصحيحة وطرق التفكير في المشكلات التي تكشف عنها هذه الأسئلة. وإذا لم يكن من الصحيح أن الرأسمالية هي مصدر مشكلات المنطقة، وتبين أن المصاعب التي تواجهها المنطقة هي السلطوية والسوق الحرة، فسوف ينهار التحليل الذي يقدمه الكتاب. الفكرة هنا هي توخي الصراحة حول هذا الانحياز، والإقرار بأن اعتماد منظور سياسي معين ووجهة نظر محددة حول «الحقيقة»، هي ممارسة مغروسة لا محالة في أية افتراضات منهجية. لا أزعم إطلاقاً أنني محايد، فالكتاب مُنحاز بكل صراحة.

فصول الكتاب وبنيته

بعد تقديم هذه الرؤى المنهجية والنظرية، ألخص فيما يلي البنية الأساسية للكتاب. أول نقطة واجبة الذكر هي الطبيعة المتنازع حولها والخلافية لماهية «الشرق الأوسط". تتم الاستعانة بتعاريف مختلفة للشرق الأوسط داخل المنطقة وخارجها. ويستعين الكتاب بجملة من المصطلحات التي أعتبرها لأغراض هذا الكتاب مرادفة لبعضها البعض: الشرق الأوسط، العالم العربي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا بحسب السياق.[69] يتركز أغلب التحليل على تجربة الدول الناطقة بالعربية في المنطقة، التي تركزت فيها الانتفاضات في الآونة الأخيرة، مُظهراً أوجه تشابه كبيرة فيما يخص الاقتصاد السياسي للتنمية في تلك الدول، وهي أوجه التشابه المهمة لفهم النطاق الإقليمي. وكلما اقتضت الحاجة، تتم الإشارة أيضاً إلى كل من إسرائيل وإيران وتركيا، وإن كان الكتاب لا يتناول تفصيلاً طبيعة تكوّن الطبقة والدولة في هذه

69- أشير على نطاق عريض إلى أن اصطلاح «الشرق الأوسط» يعاني من المركزية الأوروبية، التي تفرض تلقائياً إطاراً مرجعياً للمصطلح وكأن من يستخدمه هي أوروبا. (الحق أن أول من صكه هو ضابط في الجيش البريطاني). مصطلح «العالم العربي» بدوره به إشكاليات، نظراً لكثرة الفئات السكانية من غير العرب المنتشرين في مختلف دول المنطقة.

الدول، نظراً لسماتها التاريخية والمعاصرة المختلفة. لكن وبشكل عام، ومع تركيز مختلف الفصول على دراسات حالة لدول محددة حسب الاقتضاء، فمن المهم التشديد على ضرورة أن يُقرأ هذا الكتاب بصفته يستعرض جملة من الموضوعات، لا بصفته يتناول التجارب التفصيلية أو دراسات الحالة الخاصة بدول منفصلة.

يتناول الفصل الثاني تطور الإمبريالية الأمريكية والأوروبية في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويفحص الأعمدة الاستراتيجية للحكم الغربي في الشرق الأوسط من مناظير القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية. ويركز الفصل على استخدام الأدوات المالية مثل الديون والمساعدات الأجنبية، فضلاً عن باقة عريضة من اتفاقات التجارة والاستثمار. تمت هذه العملية في مواجهة القوى الاجتماعية والسياسية المحلية بالمنطقة وبالتفاعل معها، مع إعادة تشكيل أنساق الدولة والطبقة وفتح الطريق أمام اختراق الإصلاحات النيوليبرالية. فلقد بدّلت هذه العملية من أنساق التراكم المحلية في المنطقة ذاتها، وفي الوقت نفسه دمجت مختلف أجزاء الشرق الأوسط بأشكال مختلفة في السوق العالمية.

يساعد هذا التركيز على المنظور العالمي في تأطير السردية، في الفصلين الثالث والرابع، حول صعود النيوليبرالية وتأثيرها. يستعرض الفصل الثالث بعض عناصر الاستراتيجية النيوليبرالية، وتشمل الخصخصة وتخفيف الضوابط عن سوق العمل، وتحرير التجارة والاستثمار، والتغيرات التي شهدتها الأسواق المالية. ويركز تحديداً على ثلاث دول من شمال أفريقيا: تونس والمغرب ومصر، فضلاً عن الأردن. يعتمد هذا الاختيار على المنطق المحرك للإصلاحات النيوليبرالية وتداعياته على تطور الطبقة. كما يناقش الفصل سبل تبديل النيوليبرالية لقوة الدولة في كل من هذه الحالات المذكورة. يتناول الفصل الرابع آثار النيوليبرالية على الزراعة، ويتعقب كيف ربطت الإصلاحات النيوليبرالية بين تكوّن رأس المال عبر الفضاءات الحضرية والريفية، مع سلب الأرض من الناس في الوقت نفسه، وتحويل الحياة الريفية إلى حياة البروليتاريا. وكانت نقطة ارتكاز هذه العملية، ويستعرضها الفصل بصورة إمبريقية، هي تطور مجموعات الأجري-بيزنس الكبرى، المتصلة بدوائر السلع الزراعية الدولية، وهي العملية التي أتاحت منبعاً أساسياً للتراكم للطبقات المحلية.

ثم يلتفت الكتاب إلى دراستيّ حالة هامتين وثيقتا الصلة بكيفية تشكيل الاقتصاد السياسي الإقليمي على مدار العهد النيوليبرالي. يستعرض الفصل الخامس حالة الضفة الغربية الفلسطينية، ويبحث في كيفية تشكيل الاحتلال الإسرائيلي لتطور رأس المال الفلسطيني على امتداد الخط النيوليبرالي العام. وهناك مقولة أساسية هنا هي ضرورة النظر إلى المسألة الفلسطينية عبر عدسة تطور رأس المال، المتصلة بطبيعة الإمبريالية في الشرق الأوسط، وليس فقط من المنظور الحقوقي الذي يصب تركيزه على الأمثلة البشعة لانتهاكات حقوق الإنسان تحت نير السيطرة الإسرائيلية. ويركز الفصل السادس على حالة بالغة الأهمية هي دول مجلس التعاون الخليجي. ويستعرض الفصل تشكّل الطبقة في الخليج، بالتركيز على الوضع المركزي للعمال المهاجرين، بالتوازي مع تطور ونمو المجموعات الاستثمارية الرأسمالية الكبرى في مختلف دول مجلس التعاون. كان من التبعات الأساسية للعملية التي يستعرضها الفصل هي تدويل رأس المال الخليجي في الشرق الأوسط، وهي الظاهرة التي نفحصها إمبريقياً عبر النظر إلى الصلات الكثيفة بين الخليج وتشكل الطبقة خارجه، في مثال دال هو مصر.

ينتهي الكتاب في الفصل السابع بمناقشة لانتفاضات 2011-2012 وتداعياتها على التطورات السياسية الجديدة في المنطقة. تم استعراض الخلفية والسياق لكل من الثورات الأبرز: مصر، وتونس، واليمن، والبحرين، وليبيا، وسوريا، فضلاً عن تقديم الخطوط العريضة لردود الفعل الغربية والإقليمية على هذه الثورات. والهدف هنا هو وضع هذه الانتفاضات في سياق الفصول السابقة على الفصل السابع. ومرة أخرى، فمن المهم التركيز على أن هذا الكتاب لا يقدم روايات وافية حول السياسة والتفاصيل الدقيقة لأي من دراسات الحالة التي يقدمها، وهو قطعاً لا يحاول تقديم تقييم جامع مانع للأحداث التي ما زالت المنطقة تشهدها. إنما هو يستعرض بعض المشتركات وبعض الخصائص الفريدة في كل من الانتفاضات، مسلطاً الضوء على أن أفضل سبيل لفهم مسار الثورات يمر بفهم تطور الدولة والطبقة، وهي العملية التي يضع هذا الكتاب خريطة لها عبر فصوله. وعبر كافة الفصول، يتبين أن الأزمات الاجتماعية المزمنة التي تواجه الشرق الأوسط – ومنها السلطوية المتفشية والإقصاء الاقتصادي المزمن وتهميش الكثير من سكان المنطقة – ليست نتيجة لقلة أو ندرة

الرأسمالية في المنطقة، إنما هي نتيجة مباشرة للرأسمالية ذاتها. وعمليات تكون الطبقة والدولة هذه في حد ذاتها تكمن فيها جذور *الغضب*.

الفصل الثاني

إطار للمنطقة:
الإمبريالية والشرق الأوسط

تشكل الشرق الأوسط عمليتان مهمتان تتصل إحداهما بالأخرى تمام الاتصال. أولاً، منذ منتصف القرن العشرين مثلت المنطقة نطاقاً مهماً في سياق الاقتصاد العالمي الأعرض. فإمداداتها الهائلة من المحروقات، مقترنة بالفوائض المالية الكبيرة المرافقة لتلك الإمدادات، كانت تعني أن السيطرة على الشرق الأوسط تمثل مصدر قوة استراتيجية هائلة، ومن ثم فهي بؤرة نزاع عالمي قائمة ومستمرة. لكن، ثانياً، عمليات التكون الاجتماعي في الشرق الأوسط، والنضالات المتواشجة مع هذه العمليات، تشكّل مساراً موازياً بالغ الأهمية يسير إلى جانب وفي مقابل منافسات وتواطؤ القوى الأجنبية. لهذا السبب فإن المنطقة أكثر بكثير من كونها مجرد هدف للسيطرة الخارجية: فتواريخ ونضالات المنطقة وثيقة الصلة للغاية، وهي متواجدة إلى جانب وفي داخل قصة الحُكم الأجنبي. هدف هذا الفصل هو النظر في تفاعل هاتين العمليتين وتداعياتهما على الأنساق المعاصرة لتشكل الطبقة والدولة. سوف تناقش الفصول التالية بالتفصيل طبيعة العلاقات الاجتماعية بالمنطقة تحت أثر النيوليبرالية. الهدف هنا هو تهيئة المشهد لتلك المناقشة عن طريق تقديم سردية إطارية لكيفية تشكيل مسار الهيمنة الإمبريالية منذ الحرب العالمية الثانية لخصائص

وسمات العهد النيوليبرالي، ووسائل تمديد مظلة هذه الهيمنة وتحسينها، وسبل تشكل هذا كله بالاقتران مع أشكال معينة من المقاومة التي بدلت منه أيضاً.

يبدأ الفصل بتعقب تمدد النفوذ الأمريكي في المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب، والاستعراض التفصيلي لنزاعها مع النضالات الشعبية الساعية للاستقلال ولسيادة أكبر. اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية في البداية على زرع حلفاء إقليميين عديدين، واستقرت في أواخر الستينيات على شراكة استراتيجية مع كل من إسرائيل وإيران والسعودية، من أجل مواجهة القوة المتزايدة لحركات القومية العربية. مع تقهقر النضالات في مصر وأماكن أخرى بسبب الهزيمة العسكرية، استخدمت الولايات المتحدة أيضاً المساعدات الغذائية وأشكال أخرى من المساعدات في ربط أنماط التنمية بالاعتماد على الواردات والتدفقات المالية الغربية. في ظل الأزمة العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في السبعينيات، مهدت هذه العلاقة الطريق لمشكلات مالية هائلة بلغت ذروتها في أزمات الديون الخاصة بالسبعينيات والثمانينيات، وفتحت المجال أخيراً أمام الإصلاحات النيوليبرالية التي تتناولها فصول لاحقة من الكتاب.

هذا التاريخ المبكر يؤكد أن الإمبريالية ليست مجرد مسألة غزو عسكري. في القلب من السيطرة المتزايدة للقوى الغربية كان اندماج المنطقة غير المتساوي والمتفاوت بالرأسمالية العالمية. يستكشف الشق الثاني من الفصل هذا الاندماج بقدر أكبر من التفصيل، ويبحث في مسار العلاقات الأمريكية والأوروبية بالمنطقة في التسعينيات والعقد الأول من الألفية، وكذلك في صعود الفاعلين الجدد مثل الصين وروسيا. كان للاتفاقات التجارية والمالية الثنائية التي تم تعزيزها على مدار تلك العقود أثر عميق على إعادة صياغة طبيعة الرأسمالية في الشرق الأوسط. عن طريق إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والاستهلاك، عملت على إخضاع المنطقة لدوائر التراكم في الدول الرأسمالية المتقدمة. فهم هذه المسارات المتباينة لاندماج الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي هو عنصر مهم تُبنى عليه المناقشات الخاصة بعهد النيوليبرالية في الفصول اللاحقة.

الانتقال إلى القوة الأمريكية

مثلت الحرب العالمية الثانية انعطافة كبرى سواء في مسار طبيعة الإنتاج

الرأسمالي أو في بنيان السوق العالمية. من المهم للغاية هنا أن نهاية الحرب شهدت قفزة نوعية في تدويل رأس المال. توسعت المؤسسات الرأسمالية – تحت قيادة المؤسسات الرأسمالية التي كانت مقراتها الرئيسية في الولايات المتحدة – إلى بلاد أخرى ووجهت إنتاجها نحو الصادرات الدولية. وبين 1959 و1964 أنشأت الشركات الأمريكية فروعاً دولية لها بمعدل أكثر من ثلاثمائة فرع في العام، وهو المعدل الذي يفوق معدل ما قبل الحرب بعشر مرات.[70] ظهرت أيضاً قطاعات صناعية جديدة في تلك الفترة، يجدر بالذكر منها صناعة البتروكيماويات، التي قادتها شركات أمريكية متعددة الجنسيات مثل شركة دوّ (Dow) ويونيون كاربايد (Union Carbide) وستاندارد أويل (Standard Oil). صنّعت تلك الشركات بدائل لمواد طبيعية، مثل البلاستيك والأنسجة الصناعية والمبيدات الحشرية والأسمدة والمنظفات، وزادت كثيراً من نطاق وحجم إنتاج السلع.[71] جلب التدويل معه تغييراً جوهرياً في قطاع النقل. وفي القلب من هذا بالطبع كان الإنتاج الكبير للسيارات، الذي اتسعت رقعته مع بناء مصانع في شتى أنحاء أوروبا تحت رعاية خطط إعادة الإعمار المدعومة أمريكياً. كما نمت سريعاً قطاعات النقل التجاري البري والجوي كبيرة النطاق في فترة ما بعد الحرب مباشرة مع بدء الأسواق «العالمية» المبكرة في التشكل.

وفي القلب من هذه النزعات جميعاً كان الطلب المتنامي على مدخلات الطاقة والمواد الخام. تطلب التدويل – لأنه يعتمد على دوائر إنتاج عالمية التوجه – زيادات كبيرة في استخدام الطاقة. وهنا أيضاً حدثت نقلة – بعيداً عن استخدام الفحم القائم منذ قرون – نحو النفط، ثم الغاز الطبيعي، كمصادر رئيسية للطاقة. أصبح النفط

70- انظر:
Nigel Grimwade, International Trade: New Patterns of Trade, Production, and Investment (New York: Routledge, 2000), 119.

71- اعتمدت صناعة البتروكيماويات على النفط والغاز الطبيعي كخامات أساسية، على النقيض من الإنتاج قبل الحرب، الذي اعتمد على الفحم. للاطلاع على تاريخ تفصيلي لهذه العملية انظر:
Peter Spitz, Petrochemicals: The Rise of an Industry (New York: John Wiley, 1988) and Keith Chapman, The International Petrochemical Industry: Evolution and Location (Oxford: Blackwell, 1991).

– على حد تعبير سيمون بروملي – «سلعة استراتيجية».[72] كثافة النفط الأكبر من حيث الطاقة وسهولة نقله (مقارنة بالفحم) جعلته مثالياً لتشغيل السيارات والطائرات والجيوش الحديثة.[73] لم يقتصر الأمر على تقديم هذه المحروقات الطاقة اللازمة للإنتاج الصناعي والنقل، إنما شكلت أيضاً المادة الخام الأساسية لباقة كبيرة للغاية من المنتجات التي ظهرت ضمن صناعات البتروكيماويات الجديدة.

على مدار العقود القليلة الأولى من القرن العشرين كان أغلب إنتاج النفط العالمي يقع في أوروبا والولايات المتحدة. لكن بعد موجة من الاكتشافات خلال العشرينيات والثلاثينيات أصبح واضحاً أن منطقة الخليج في الشرق الأوسط – السعودية، الكويت، العراق، إيران، ودول الخليج الأصغر – فيها أكبر احتياطيات العالم من المحروقات الرخيصة التي يسهل استخراجها. صاحب هذا تداعيات جيو-سياسية عميقة، إذ أصبح للمنطقة دوراً حاسماً في تحديد مقدرات الرأسمالية على المستوى العالمي؛ فالسعودية – كما ورد في مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1945 – أصبحت تعتبر «مصدر جبار للقوة الاستراتيجية».[74]

لكن بالتزامن مع هذا التحول في طبيعة الإنتاج الرأسمالي، حدثت تغيرات هائلة في نظام الدولة في الشرق الأوسط. فالحدود القائمة للدولة-الأمة في المنطقة هي إلى حد بعيد نتيجة قرارات بريطانية فرنسية، قسّمت المنطقة إلى مستعمرات متعددة ورتبتها وصنفتها في مطلع القرن العشرين بالاقتران مع انهيار الإمبراطورية العثمانية. لكن الحرب العالمية الثانية كان لها دور كبير في قلقلة هذه البنى الاستعمارية القديمة. راح توق عميق للاستقلال يتخلل المنطقة لعقود، مع ضعف الهيمنة البريطانية

72- انظر:

Simon Bromley, American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System and the World Economy (Cambridge: Polity Press, 1991), 82.

73- انظر:

Hanson Baldwin, "Oil Strategy in World War II," American Petroleum Institute Quarterly—Centennial Issue (Washington, DC: American Petroleum Institute, 1959).

74- انظر:

United States Department of State, Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers 1945: Vol. 8, The Near East and Africa (Washington, DC: Government Printing Office, 1945), 45. http://bit.ly/9z8FFF.

والفرنسية خلال الحرب وبعدها، وأدت عودة النضالات المناهضة للاستعمار إلى زلزلة أنساق الحُكم القائمة. بين مطرقة وسندان الأزمات المالية والسياسية المتزايدة داخلياً، أصبحت القوى الاستعمارية الآفلة بصدد حركات قوية تطالب بالسيطرة على مواردها الطبيعية وطرق النقل الاستراتيجية وأن تحظى بالحق في تحديد علاقاتها بالدول الأخرى. هذا التكثيف المتزايد للنضالات أثار فكرة السيادة الشعبية والاستقلال الوطني في منطقة يُمكن القول بأنها أصبحت أهم منطقة بالسوق العالمية. هذه التحديات للحُكم البريطاني والفرنسي حدثت في سياق نظام عالمي جديد راح يثبت قواعده على أنقاض الحرب. ظهرت الولايات المتحدة بصفتها القوى الرأسمالية الأبرز والأعلى شأناً، وفاقت قيادتها العسكرية والاقتصادية بكثير تلك الخاصة بالمنافسين الاستعماريين الأقدم في أوروبا.[75] لكن في الوقت نفسه نال الاتحاد السوفيتي مكانة عظمى إثر مقاومته لألمانيا النازية، وراح بدوره يسعى لتمديد تواجده على الساحة العالمية. نتيجة لهذا تطلعت العديد من الحركات اليسارية والمناهضة للاستعمار العربية – التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب – إلى التحالف مع الحكومة السوفيتية من أجل كسب موطئ قدم ضد السادة الاستعماريين.

إقراراً بهذه الديناميات أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان بعد الحرب العالمية الثانية بقليل – في خطبة شهيرة ألقاها أمام الكونجرس – أن الولايات المتحدة ستتدخل بهمة في شتى أنحاء العالم دعماً لمصالحها ومصالح «العالم الحر». رغم أن مبدأ ترومان – كما أصبح معروفاً – قد أُطر إلى حد بعيد بصفته رد على نفوذ سوفيتي متزايد في كل من تركيا واليونان وأماكن أخرى، ففي القلب من بواعث قلق السياسة الخارجية الأمريكية كانت حركات الاستقلال واليسار العديدة التي ظهرت في أعقاب دمار أوروبا. لم تشر خطبة ترومان مباشرة إلى الشرق الأوسط، لكن أهمية المنطقة الكبرى كانت بلا شك راسخة في أذهان من كتبوا الخطبة، التي أكدت مسودة

75- لمزيد من المناقشات عن تلك الفترة، انظر الفصل الثاني من:
Adam Hanieh, Capitalism and Class in the Gulf Arab States (New York: Palgrave-Macmillan 2011)

مبكرة منها أهمية «الموارد الطبيعية العظيمة» في المنطقة.[76]

على ضوء التداعيات الهائلة المحتملة لأي تغييرات لحالة السيادة في الشرق الأوسط – ومع العلم بأهمية المنطقة لصالح موقعها على قمة الهيراركيات العالمية – تولت الولايات المتحدة القيادة في محاولة تغيير طبيعة الحكم السياسي أثناء فترة ما بعد الاستعمار. كانت الاستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة في البداية – في تحالف مع بريطانيا وفرنسا – هي التفاوض على تسليم السلطة إلى القادة الذين رأت فيهم القبول لاستمرار الهيمنة الأجنبية، وإن كان هذا في إطار من الاستقلال الرسمي. أظهرت بريطانيا من قبل بعض النجاح في هذه المقاربة، إذ استبدلت الحكم المباشر في مصر (في 1922) وفي العراق (في 1932) بحكومات جديدة يقودها قادة موالون لبريطانيا وقد سمحوا باستمرار تواجد القوات الأجنبية وأذعنوا إلى حد بعيد للأوامر القادمة من لندن. اتباعاً لهذا المنطق تم تشكيل لبنان وسوريا كدولتين منفصلتين مع انتهاء الانتداب الفرنسي في 1943 ومُنحت إمارة شرق الأردن (سُميت الأردن فيما بعد) الاستقلال عن الانتداب البريطاني في 1946. في 1951 أنعمت الأمم المتحدة على ليبيا بالاستقلال، تحت سيطرة الملك إدريس.

لكن في أغلب البلدان لم يتمكن هذا الاعتماد على النظم الملكية الموالية للغرب والنخب الحضرية من الاستمرار طويلاً مع دخول الخمسينيات والستينيات. تأكد عمق المشكلة التي كانت تواجهها القوى الغربية في 1951، مع تأميم شركة النفط الأنجلو-إيرانية التي كانت تملكها بريطانيا وتديرها. تجرأ رئيس الوزراء المعين حديثاً محمد مصدق على إثر الحراك الجماهيري العريض في شتى أنحاء البلاد فطرد الشركة ووضع النفط الإيراني تحت سيطرة الدولة.[77] بعد تأميم شركة النفط الأنجلو-إيرانية بعام – في 1952 – شهدت الأحداث في مصر انعطافة دراماتيكية، مع خلع الحاكم الملكي والحليف الرئيسي للاستعمار في المنطقة – الملك فاروق

76- انظر:
Joe Stork, “The Carter Doctrine and US Bases in the Middle East,” MERIP Reports, no. 90 (September 1980) 14.

77- انظر: Ervand Abrahamian, “The 1953 Coup in Iran,” Science and Society 65, no. 2 (Summer 2001).

– على يد انقلاب عسكري بقيادة جمال عبد الناصر، الضابط الذي تمتع بشعبية واسعة.[78] أجبر مجيئ ناصر للسلطة القوات البريطانية على الانسحاب من مصر في 1954، وأدى إلى استقلال السودان في 1956. أكد ناصر أسوأ مخاوف الغرب عندما التفت إلى الاتحاد السوفيتي طالباً للدعم العسكري والفني، والمساعدات المالية لمشروعات البنية التحتية الكبيرة مثل سد أسوان. تكللت السيادة المصرية الجديدة بتأميم قناة السويس التي كانت خاضعة للسيطرة البريطانية الفرنسية، في 1956، وهو عمل احتفى به الملايين في شتى أنحاء الشرق الأوسط. مع اتخاذ ناصر لهذه الخطوات كانت النضالات ضد الاستعمار تشتعل في أماكن أخرى بالمنطقة، ومنها الجزائر حيث بدأت حرب عصابات للاستقلال ضد الاحتلال الفرنسي في 1954. رغم عدم انتهاء السيطرة الفرنسية على الجزائر إلا في 1962، كانت الثورة الجزائرية عاملاً مهماً في دفع فرنسا لمنح الاستقلال الرسمي للمغرب وتونس في 1956.

رداً على هذه التحديات أعلنت الولايات المتحدة ما سُمي بمبدأ أيزنهاور، في 5 يناير 1957، ضمن «رسالة خاصة إلى الكونغرس حول الوضع في الشرق الأوسط. فمع التنديد بتهديد «الشيوعية الدولية»، أعلن أيزنهاور جاهزية الولايات المتحدة «لتوظيف القوات المسلحة للولايات المتحدة في المساعدة في الدفاع عن وحدة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة بالمنطقة».[79] رغم تأطير كلمة أيزنهاور – كما حدث مع كلمة ترومان – في إطار التهديد السوفيتي، فإن الكثير مما ورد في كلمته كان يسري على الأحداث التي شهدتها مصر، لا سيما تأميم قناة السويس. أشار

78- عن الناصرية وهذه المرحلة المبكرة انظر:

Mahmoud Abdul-Fadil, The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952–72 (Cambridge: Cambridge University Press, 1980); Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–1973 (London: al-Saqi, 1985); Joel Beinin, Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab-Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948–1965 (Berkeley, CA: University of California Press, 1990); Selma Botman, The Rise of Egyptian Communism, 1939–1970 (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1988); Robert Vitalis, When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt (Berkeley, CA: University of California Press, 1995).

79- دوايت أيزنهاور، «رسالة خاصة إلى الكونغرس حول الوضع في الشرق الأوسط»، 5 يناير 1957. على:

Gerhard Peters and John T. Woolley, The American Presidency Project. www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=11007.

أيزنهاور إلى أن القناة «مكّنت الأمم في آسيا وأوروبا من التجارة الضرورية لهذه الدول حتى تنعم باقتصاد صحي ومزدهر» وأن الشرق الأوسط هو «بوابة بين أوراسيا وأفريقيا... وفيه نحو ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف من النفط... والأمم الأوروبية تعتمد على هذه الإمدادات وهذا الاعتماد يتصل بالنقل وبالإنتاج».[80]

تم اختبار مبدأ أيزنهاور للمرة الأولى في الأردن عام 1957، حيث وصلت إلى السلطة حكومة ناصرية بقيادة سليمان النابلسي، وسعت للتضييق على سلطات الملك حسين المدعوم من الغرب.[81] بالاعتماد على المشاعر المعادية لبريطانيا التي تأججت إثر تأميم قناة السويس، ألغى النابلسي معاهدة بين الأردن وبريطانيا وطالب بعلاقات أقوى بالصين والاتحاد السوفيتي ومصر. عزل الملك حسين حكومة النابلسي وحظر الأحزاب السياسية وأعلن القانون العرفي في الأردن. بعد إعراب الملك حسين عن دعمه الضمني لمبدأ أيزنهاور، ردت الولايات المتحدة بالمساعدات المالية والسياسية، وحلت محل بريطانيا بصفتها الداعم الغربي الرئيسي للأردن.[82]

مع أخذ هذه الأزمة لمجراها في الأردن، دعمت الولايات المتحدة أيضاً القوى الموالية للغرب في سوريا، إذ دعمت الساسة المحافظين وشجعت المخططات التركية والعراقية ضد سوريا.[83] لكن أخفقت تلك المحاولات ولم تؤد إلا لدعم القوى الشيوعية والقومية العربية. في 1958 شكلت مصر وسوريا الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت محاولة قصيرة العمر من ناصر لتشكيل وحدة بناء على القومية العربية، وقد تبنتها نخب سورية كرد فعل على صعود قوة الحركة الشيوعية في سوريا.[84] رداً

80- السابق.

81- انظر:

Lawrence Tal, “Britain and the Jordan Crisis of 1958,” Middle Eastern Studies 31, no. 1 (January 1995), 39.

82- السابق، ص 40.

83- انظر:

Raymond Hinnebusch, The International Politics of the Middle East (Manchester and New York: Manchester University Press, 1988), 26.

84- انهارت الجمهورية العربية المتحدة في 1961 إثر انقلاب عسكري في سوريا. كما ظهرت المنافسة بين العراق ومصر مع رفض الأولى الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.

على تشكيل الجمهورية العربية المتحدة شكل الأردن والعراق الاتحاد العربي، وهو اتحاد فيدرالي بين نظامين ملكيين تمت تهيئته كقوى مضادة للقومية العربية وموالية للغرب. دام الاتحاد ستة أشهر فقط، وانتهى باغتيال الملك فيصل الثاني ملك العراق في انقلاب عسكري كان إلى حد بعيد بإلهام من انقلاب 1952 على الملكية في مصر. مع ترنح حلفاء الغرب هؤلاء، تم إرسال قوات بريطانية إلى الأردن لدعم الملك حسين (بدعم من إسرائيل والولايات المتحدة)، فيما تم إبرار المارينز الأمريكيين في لبنان لدعم الحكومة الموالية للغرب برئاسة كميل شمعون.[85]

بحلول أواسط الستينيات زلزلت الحركات الشعبية والمعارضة، التي أعلنت الانتماء والولاء للقومية العربية والأيديولوجيات اليسارية، النظم الموالية للغرب بالمنطقة. من العناصر بالغة الأهمية التي يتم تجاهلها في العادة، في هذا التاريخ، هو اتساع رقعة النضالات عميقة الجذور التي شهدتها منطقة الخليج، حيث هددت الإضرابات والحركات العمالية استقرار الملكيات الفاسدة والمتداعية. في البحرين على سبيل المثال حيث تشكل أول حزب سياسي في الخليج عام 1954، شهدت الستينيات نضالات عمالية صدامية بلغت ذروتها في انتفاضة دامت ثلاثة أشهر، بدءاً من مارس 1965، تلاها فصل مئات العمال من شركة النفط البحرينية (بابكو).[86] قاد هذه النضالات زعماء شيوعيون وقوميون ربطوا رفض التواجد البريطاني في الخليج بمطالب عمالية واجتماعية. وقد حظت الإضرابات بدعم قطاعات عريضة من المجتمع، مثل طلاب المدارس الثانوية الذين خرجوا في مسيرات تضامنية مع

85- مرجع سابق: Tal, “Britain and the Jordan Crisis,” 46.

86- في 1954، كانت البحرين أول دولة بالخليج يؤسس بها حزب سياسي، اللجنة التنفيذية العليا، التي طالبت بطرد المستشار البريطاني تشارلز بلجريف. واجه المتظاهرون زيارة من وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في 1956 برجم سيارته بالحجارة وترديد شعارات مناهضة للاستعمار. انظر:

Simon Smith, Britain’s Revival and Fall in the Gulf: Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Trucial States, 1950–71 (London: Routledge, 2004), 9.

في وقت لاحق من العام نفسه، طالب العمال في شركة نفط البحرين بالحق في تشكيل النقابات. ساعدت بريطانيا نظام آل خليفة الملكي في قمع هذه المظاهرات وهذا عن طريق – من بين جملة تدابير – تقديم مروحيات لإسقاط الغاز المسيل للدموع والتعرف على المتظاهرين (Smith, Britain’s Revival, 22).

العمال.[87] وانتشرت التحركات العمالية والحركات المُلهمة بالقومية العربية أيضاً في السعودية والكويت والإمارات الخليجية الأصغر. وفي مناطق أخرى بالجزيرة العربية، بدأ الكفاح المسلح في 1963 على يد جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، والجبهة القومية للتحرير ضد الاحتلال البريطاني لليمن.[88] وقد عبر عن روح اللحظة تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في 1968، وهي الجبهة التي اعتبرت مسرح عملياتها ممتداً ليشمل جميع الدول الخليجية.[89]

طبيعة القومية العربية

اصطبغت إذن سياسة الشرق الأوسط في أواسط الستينيات بلون القومية العربية الحربائي دائم التغير، التي اتخذت عدة أشكال تختلف عن بعضها البعض كثيراً من حيث الزمن والمكان.[90] في حين مثلت الناصرية في مصر والفصائل البعثية المنافسة لها في سوريا والعراق الحركة القومية العربية، فإن أيديولوجيتها وممارساتها السياسية تواجدت بقوة في كل دول المنطقة. عند نقاط عديدة على مدار تاريخها، تصادمت القومية العربية بقوة – لا سيما نسيجها الناصري – مع المصالح الإمبريالية في المنطقة. من المؤشرات القوية على هذه الحقيقة عزل النظم الملكية المدعومة من الاستعمار، وتأميم قناة السويس، ثم المصادمات المرتبطة بإسرائيل (نناقشها أدناه). جميع نقاط المقاومة هذه ولّدت تعاطفاً واسع النطاق ومشاعر عميقة الجذور

87- انظر:

Emile Nakhleh, Bahrain: Political Development in a Modernizing Society (Lexington, MA: Lexington Books, 1976), 79

قُتل عدة متظاهرين أثناء الانتفاضة، وفرضت الحكومة قانون 1965 بشأن الأمن العام، والذي أعطاها سلطة مطلقة في إصدار أية أوامر ضرورية «للأمن». رغم القمع، أشارت الإضرابات والمظاهرات إلى أن البحرين هي موقع أقوى وأطول المظاهرات ضد الحكم البريطاني في الخليج.

88- انظر: Fred Halliday, Arabia Without Sultans)London: Saqi Books, 2001).

89- انظر:

Abdel Razzaq Takriti, Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965–76 (Oxford: Oxford University Press, 2012).

90- هذا الكتاب لا يتناول القومية العربية بالتفصيل. القارئ المهتم بالقومية العربية يمكنه الاطلاع على:

Halim Barakat, The Arab World: Society, Culture, and State (Berkeley, CA: University of California Press, 1993).

بالفخر في أوساط المجتمع العربي بجميع مستوياته. ولدى الملايين نوستالجيا حقيقية لهذه الحقبة المنقوشة كالنقش في الحجر، لا تُمحى، في قلب الممارسات السياسية والثقافية حتى وقتنا الحاضر.

لكن من المهم عدم تصنيم المواجهات مع الإمبريالية وتجاهل ترتيبات التقسيم الطبقي التي وسمت صعود الأيديولوجية القومية العربية. كثيراً ما تُعزى حالات فشل الحركة إلى الهزائم العسكرية والسياسية على يد قوى خارجية أو بسبب أفعال ذات صلة لقادة للحركة في الستينيات والسبعينيات. في حين أن هذا يعد بلا شك جزءاً مهماً من تاريخ الحركة، فهي عوامل قادرة على تغييب الديناميات الطبقية التي غذت النضالات في ذلك الحين، والأجدر من بينها بالملاحظة أن القومية العربية استندت إلى أيديولوجية متناقضة، إذ أنها مع تركيزها على الوحدة العربية؛ قللت من أهمية الصراع الطبقي.[91] الحق أن العديد من القوميين العرب، مثل المثقف السوري أديب نصور، أدانوا التركيز على الطبقة واعتبروه ضاراً بقضية الوحدة العربية.[92] بالمثل، فإن ميشيل عفلق، أحد مؤسسي البعثية، طالب العرب بعدم «فقدان القومية ولا خلطها بمفهوم المصالح الطبقية المغلوط، حتى لا تتعرض الوحدة القومية للخطر».[93] في الأشكال المهيمنة للقومية العربية، أدى هذا النزوع في حقيقة الأمر إلى إعلاء أولوية تطوير وتنمية الطبقات الرأسمالية الوطنية، ومكّن من هذا جزئياً حضور الاتحاد السوفيتي. كان هذا التفاوض (غير الناجح في نهاية المطاف) بين أطراف الحرب الباردة هو الذي أدى إلى قدرة القومية العربية على التعامل مع تناقضاتها التي مبعثها نزوعها لرأس المال وصداماتها الظاهرية مع الإمبريالية.

استلزمت رعاية الدولة لرأس المال الوطني القضاء على ترتيبات مؤسسية –

91- شدد على هذه النقطة سمير أمين في كتابه المهم «في نقد الخطاب العربي الراهن» (القاهرة: دار العين، 2010).

92- أديب نصور، «النكسة والخطأ» (بيروت: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ).

93- ورد هذا الاقتباس في: Abbas Alnasrawi, Arab Nationalism, Oil, and the Political Economy of Dependency (Westport, CT: Greenwood Publishing Group, 1991), 40. هناك مفكر سوري مهم آخر هو جورج طرابيشي، انتقد القومية العربية لتركيزها الزائد على الوحدة دون منح ثقل كافي للقطرية (أي انقسام العالم العربي إلى دول منفصلة). جورج طرابيشي، «الدولة القطرية والنظرية القومية» (بيروت: دار الطلائع، 1982). ص ص 8-10.

مدعومة من نخب سابقة متصلة بالاستعمار – كانت تحول دون تنمية المجموعات الرأسمالية الجديدة. عبر ناصر عن هذا جيدا في كتابه «فلسفة الثورة»، وفيه حاجج بأن الثورة «نضال شعبي تقدمي لا صراع طبقي» جمعت في صفوفها «الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين ورأس المال الوطني» كبديل لـ «تحالف رأس المال المستغل والإقطاع».[94] كان هذا النضال مهماً، ولو جزئياً، في تفسير طبيعة الإصلاح الزراعي الذي شهدته الخمسينيات والستينيات (انظر الفصل الرابع). من حيث الممارسة لم يعن بالضرورة تحطيم هذه النخب الاجتماعية القديمة، إنما كان يستهدف المؤسسات التي مثلت هذه العلاقات الاجتماعية الأقدم. نمو هذه البرجوازية المحلية المدعومة من الدولة يساعد أيضاً في تفسير واحدة من القوى المحركة لمواجهة الإمبريالية، وهي محاولة الاحتفاظ بالسيادة الأساسية على الموارد وسياسات الدولة والنظم المالية وما إلى هذا. كل هذه الإجراءات تفسر الحضور الطاغي للدولة القوية، الذي وسم الحكومات القومية العربية على امتداد الخمسينيات والستينيات، والتي وفرت ظروف التراكم الوطني عن طريق العقود التي وزعتها الدولة والارتباطات المالية للدولة وفرص التجارة برعاية الدولة. في ظل هذا البنيان كان للمؤسسات العسكرية موقعاً سامياً بصفتها مؤسسة الدولة الوحيدة التي لديها ما يكفي من التماسك الداخلي والانضباط التنظيمي لتوجيه هذا التحول وقيادته.

هذا النزوع في القومية العربية نحو علو شأن رأس المال في اقترانه بعلو شأن الدولة يساعد على توضيح سمة أخرى من سمات هذا التاريخ، وهي سمة يتم تجاهلها عادة في التأريخ لناصر وللقادة القوميين الآخرين. فالدول العربية التي ظهرت في الخمسينيات والستينيات اتسمت بمواجهات حادة مع اليسار وحركات العمال المستقلة ونضالات أخرى. هذه الحركات كانت مقبولة في بعض الأوقات، وكثيراً ما ضمت النظم الحاكمة خطابها إليها (كما نشهد في الإشارة المتكررة إلى «الاشتراكية العربية») لكن جميع الحركات القومية العربية استهدفت القوى اليسارية التي حاولت

94- جمال عبد الناصر، «فلسفة الثورة» (بيروت: دار القلم، 1970)، ص ص 183-184.

تعزيز الحراك العمالي المستقل والقوى الاجتماعية الأخرى بالتفكيك والاضطهاد.[95] استراتيجية التفكيك هذه يمكن أن نراها في ابتكار آخر للقومية العربية، وهو إنشاء اتحادات تعاونية بقيادة الدولة واتحادات أخرى لتمثيل الطبقات العاملة، لكن في حقيقة الأمر تم استخدامها كثيراً في قمع النضالات ومنعها من الخروج عن مؤسسات الدولة. قام الحكام الأوتوقراطيون بالسيطرة بسهولة على هذه المؤسسات بعد الجيل الأول من القادة القوميين العرب (مثل مبارك وبن علي)، وهي مهمة في فهم شكل النضالات المعاصر إثر انتفاضات 2011.

باختصار، ورغم خطابها، سعت النظم القومية العربية بالأساس إلى تعزيز الرأسمالية ودعم طبقة رأسمالية جديدة مرتبطة بالدولة، ولم تكن لها علاقة تُذكر بالاشتراكية بغض النظر عن المسميات التي استخدمتها في تلك الفترة. هذا لا يعني إنكار اضطلاع هذه النظم بجملة من التدابير التي حسنت من الحالة المعيشية وتصدت للعديد من أشكال الحرمان التي كابدتها الشعوب تحت الاستعمار، مثل الإصلاحات الزراعية وتحقيق الأمان الوظيفي في القطاع العام، و – وهذا مهم للغاية – توفير الدعم الغذائي وأشكال الدعم الأخرى لضمان إتاحة الطعام للطبقات الأفقر من الشعب. هذه التدابير لبّت احتياجات اجتماعية حقيقية، واستفادت منها النظم القومية العربية – كما استفادت من خطابها المناهض للإمبريالية – في دفع الجماهير لدعم الحكومات في سياق من ضغط مستمر من الأسفل. لكن تقديم هذه الخدمات عن طريق الدولة، دون هيئات للمشاركة الديمقراطية الحقيقية أو للرقابة (مع منع المشاركة الجماهيرية في حقيقة الأمر)، كان يعني أنها في الواقع ثانوية للهدف الرئيسي الذي كان التنمية الرأسمالية.

تساعد هذه الديناميات المتناقضة في تفسير تطور الدول العربية في السبعينيات والثمانينيات. بنهاية هذين العقدين، كانت الأهداف التي أعلنتها الحركة القومية العربية قد تمزقت إرباً، فقد أصبحت مصر حليفاً أمريكياً مهماً، وراحت الدول العربية جميعاً تقريباً تضع أسس برامج نيوليبرالية تماماً سيتم إطلاقها تحت رعاية صندوق النقد

95- للاطلاع على تاريخ ممتاز لهذه المجموعة من العلاقات ضمن الحركة الطلابية المصرية، انظر:
Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt (London: Saqi Books, 1985).

الدولي والبنك الدولي فيما بعد. بحلول أواسط الثمانينيات كانت أغلب الدول العربية قد غيرت دفتها من مواجهة الإمبريالية، إلى اندماج مطول بالبنى الأمريكية والأوروبية في المنطقة. من المفارقات الساخرة كما ستوضح الفصول اللاحقة بالتفصيل، أن هذا الاندماج ساعد في حقيقة الأمر على تعزيز نمو الطبقات الرأسمالية الوطنية الذي سعت إليه الحكومات العربية على مدار عقود. لكن هذا لم يحدث بالقطيعة مع الإمبريالية، إنما عن طريق غرس هذه الطبقة الجديدة الناشئة بدوائر التراكم التي رعتها الدول الرأسمالية المتقدمة بالمنطقة بشكل عام.

السبعينيات والثمانينيات: آليات الثورة المضادة

تم دحر القومية العربية ووضعها في أطر الحكم الإمبريالي عن طريق مزيج من السبل السياسية والعسكرية والاقتصادية. كانت السمة الغالبة لهذه العملية هي اتساع التفاوتات والاختلافات في القوة على الصعيدين الإقليمي والوطني. عن طريق تعظيم أنماط التنمية غير المتوازنة في المنطقة، مع زيادة أوجه الاعتماد المتبادل الخاصة بالمنطقة في الوقت نفسه، تمكنت القوى الأجنبية من وضع قوى اجتماعية بعينها في الشرق الأوسط في إطار مصالح مشتركة مضادة للأغلبية العظمى. رغم المعارضة الكبيرة، فإن العاقبة الأساسية لهذه التغيرات كانت التلاعب بأية محاولات لمناهضة الإمبريالية في الحكومات العربية، والانحسار المستمر في الإجراءات الشعبوية التي استندت إليها تلك المحاولات.

على الجبهة السياسية والعسكرية، تبنت الحكومات الغربية – بقيادة الولايات المتحدة – هذه الاستراتيجية في البداية عن طريق تعزيز التحالفات بالأعمدة الإقليمية الرئيسية الثلاثة: السعودية وإيران وإسرائيل. تم إمداد كل من هذه الدول بكميات وافرة من المساعدات المالية والعسكرية، وأدت السمات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية الخاصة لهذه الدول الثلاث إلى تمكينها من أن تكون المعابر الرئيسية للنفوذ الأمريكي والأوروبي في المنطقة. تم تعزيز موقعها في هرم القوة الإقليمي، وفي المقابل ساعدت في مواجهة مختلف الحركات الراديكالية التي تشكلت خلال الخمسينيات والستينيات، سواء قومية أو يسارية.

في الخليج اعتمد الملك سعود طويلاً على المساعدات الأمريكية والدعم العسكري

الأمريكي إثر وصول شركات النفط الأمريكية إلى المملكة في العشرينيات. لكن نظام آل سعود الذي وكأنه جاء في زمن خطأ، وعلاقته المقربة بالولايات المتحدة، واجه مد الحركات الثورية والقومية في الخمسينيات والستينيات، التي قُمعت بشدة بدعم صريح من مستشارين أمريكان وبريطانيين. أدت التدفقات البترو-دولارية الهائلة على الخليج في السبعينيات جراء صعود أسعار النفط (أولاً في 1973-1974 ثم في 1979-1982) إلى تعزيز نمو الطبقة الحاكمة السعودية، التي عانت من تهديدات عميقة وكبيرة من الأسفل ومن المنطقة بشكل أوسع (انظر الفصل السادس). في هذا السياق ساعد التحالف مع الولايات المتحدة (وبريطانيا) في تعزيز موقف الملكية السعودية والقوى الاجتماعية المتصلة بها، مع وضع الأساس لشكل معين من الهيمنة الإقليمية المستمرة إلى الحاضر.

وفي مقابل الدعم العسكري والسياسي الغربي كان النظام السعودي على أهبة الاستعداد لتقويض القومية العربية عن طريق النفوذ المفسد للبترو-دولار، الذي يمكن استخدامه لدعم القوى الموالية للغرب في المنطقة دون رباط مباشر بتمويل غربي.[96] اتساقاً مع هذا المنطق، تم تشجيع السعودية على توظيف الإسلام في مواجهة التنظيمات القومية واليسارية، مع تنظيم «قمم إسلامية» أكدت على النفوذ السعودي وتحدت الدور المصري كدولة عربية قائدة.[97] بدأت حرب كلامية لاذعة بين الحكومتين السعودية والمصرية، أدت إلى اعتراض مجلس الشيوخ الأمريكي على تصريحات صدرت عن إذاعة صوت القاهرة تطالب المواطنين السعوديين بـ: «خلع هؤلاء الخدام الذين باعوا شرفهم وعزتهم وتعاونوا مع أعداء العرب».[98] هذا النزاع بالوكالة مع مصر اتخذ أقوى صوره أثناء الحرب الأهلية بشمال اليمن التي دامت ثماني سنوات، حيث كانت السعودية هي الداعم الرئيسي للموالين للملكية والقوات البريطانية، الذين تم خلعهم في 1962، في حين دعمت مصر الحركات الجمهورية

96- انظر:

Gilbert Achcar, Clash of Barbarisms: September 11 and the Making of the New World Disorder (New York: Monthly Review Press, 2002).

97- انظر: Alexei Vassiliev, The History of Saudi Arabia (London: Saqi Books, 1998), 386.

98- انظر: US Senate, Senate Documents, 1966, 89th Congress, Issue 12716–1, 234.

المصطفة ضد الملكية المخلوعة.

في حالة إيران هندست الولايات المتحدة (والمخابرات البريطانية) انقلاباً ضد مصدق في 1953، وجلبت إلى السلطة حكومة مؤيدة للغرب وموالية للملكية الإيرانية، برئاسة محمد رضا شاه بهلوي.[99] اعتبرت الولايات المتحدة صراحة أن إيران هي القاعدة الأساسية للسيطرة على منطقة الخليج، وبلغ تمويلها العسكري 1.7 مليار دولار في عهد إدارة نيكسون الأولى (1968-1972)، أي نحو ثلاثة أمثال الحد الأقصى الذي وضعه ليندون جونسون الرئيس السابق على نيكسون.[100] صدر تقرير في 1969 عن مؤسسة راند – وهي مؤسسة بحثية وثيقة الصلة بصناع السياسات في واشنطن – أشار إلى أن إيران تمثل عنصراً بالغ الأهمية في القوة الأمريكية في الخليج لأنها يمكنها أن «تساعد على تحقيق العديد من الأهداف التي نجدها منشودة، دون الحاجة للتدخل في المنطقة».[101] تبدى هذا الدور بوضوح في 1973 مع إرسال قوات إيرانية إلى عمان لمساعدة القوات البريطانية في قمع ثورة ظفار، وهي كفاح قوي كان بمثابة المخاض للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وكانت في القلب من الحركات اليسارية في شبه الجزيرة العربية. نجحت القوات الإيرانية – المدعومة بمروحيات وأسلحة أمريكية أخرى – في سحق الثورة.[102] بلغ الدعم العسكري الأمريكي لإيران حداً غير مسبوقاً منذ 1973 وما بعدها، ليصل إلى أكثر من 6 مليارات دولار سنوياً بين 1973 و1975. فضلاً عن هذا، حصلت إيران على أحدث الأسلحة ضمن الترسانة الأمريكية.[103] مع زيادة الولايات المتحدة للدعم العسكري لإيران، ساعدت الشاه أيضاً على بناء جهاز الأمن الداخلي (السافاك) الذي أصبح معروفاً بقمعه الغاشم لأية معارضة داخلية.

99- مرجع سابق: Abrahamian, “The 1953 Coup in Iran.”

100- انظر: Joe Stork, “US Strategy in the Gulf,” MERIP Reports, no. 36 (April 1975), 19.

101- السابق.

102- تم إمداد القوات الإيرانية التي دعمت التدخل البريطاني في ظفار بمروحيات وأسلحة أمريكية أخرى. بحلول عام 1976 كانت ثورة ظفار قد سُحقت تماماً.

103- مرجع سابق: Stork, “US Strategy,” 20.

كانت الذراع الرئيسية الأخرى للقوة الأمريكية في المنطقة هي دولة إسرائيل. بصفتها دولة استيطانية استعمارية، نشأت إسرائيل عام 1948 عن طريق طرد نحو ثلاثة أرباع السكان الفلسطينيين الأصليين من بيوتهم وأرضهم.[104] بسبب أعمال الاستلاب المبكرة هذه وهدفها الأساسي المتمثل في الحفاظ على إسرائيل كـ «دولة يهودية»، سرعان ما ظهرت إسرائيل كشريك أساسي للقوى الأجنبية في المنطقة.[105] في ارتباطها الوثيق بالدعم الخارجي لاستمرار وجودها في بيئة معادية، يمكن اعتبار أن إسرائيل حليف موثوق أكثر بكثير من أية دولة عربية. أثناء الخمسينيات جاء دعم إسرائيل الخارجي الأساسي من بريطانيا وفرنسا.[106] لكن شهدت حرب يونيو 1967 تدمير الجيش الإسرائيلي للقوات الجوية المصرية والسورية واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان. شجعت هزيمة إسرائيل لدول عربية الولايات المتحدة على تثبيت دورها تجاهها بصفتها الراعي الرئيسي لإسرائيل، فأمدتها سنوياً بمليارات الدولارات من المعدات العسكرية والدعم المالي.

مثل الانتصار الإسرائيلي في 1967 نقطة تحول كبرى في تطور القومية العربية.[107] في حين استمرت النظم الموالية للغرب في التعرض للضغوط من الأسفل من مختلف الحركات الراديكالية، وصعود حكومات قومية جديدة في جنوب اليمن (1967)[108] والعراق (1968) وليبيا (1969)، فقد سدد النصر الإسرائيلي

104- انظر: Ilan Pappé, The Ethnic Cleansing of Palestine)London: Oneworld Publications, 2006).

105- هناك كتابان حديثان يحللان دور إسرائيل في المنطقة من منظور ماركسي:
Tikva Honig-Parnass, False Prophets of Peace: Liberal Zionism and the Struggle for Palestine (Chicago: Haymarket Books, 2011), and Moshe Machover, Israelis and Palestinians: Conflict and Resolution (Chicago: Haymarket Books, 2012).

106- في المنطقة، كانت إيران (حتى ثورة 1979) هي حليف إسرائيل الأساسي.

107- وكان له أيضاً أثر عميق على تطور الجناح الفلسطيني داخل الحركة القومية العربية. انظر سهير سلطي التل، «حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية»، (بيروت: مركز الدراسات العربية، 1996)، التي تناقش التوجهات المختلفة داخل الحركة الفلسطينية، ومنها توصيفها للبرجوازية الصغيرة في العالم العربي، حيث حاولت التمييز بين البرجوازية الصغيرة في فلسطين والطبقات الحاكمة العربية الأعرض (انظر صفحات 196-199).

108- أصبح جنوب اليمن مستقلًا تحت مسمى جمهورية جنوب اليمن الشعبية في 30 نوفمبر 1967. في يونيو 1969 سيطر فصيل يساري في الجبهة القومية للتحرير وأعاد تسمية الدولة «جمهورية جنوب اليمن الشعبية الديمقراطية» في 1970.

ضربة قاسمة لمفاهيم الوحدة العربية والمقاومة التي تبلورت أوضح ما تبلورت في مصر في عهد ناصر.[109] فاقم من الأثر المعنوي للهزيمة العسكرية موت ناصر في عام 1970، ومجيئ أنور السادات إلى السلطة، والذي تحرك نحو الارتداد عن الكثير من سياسات ناصر الأكثر راديكالية. تبدت أولوية علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل في عام 1973، إثر حرب أخرى بين إسرائيل وتحالف من الدول العربية بقيادة مصر وسوريا. رغم التقدم المصري والسوري الأولي في مراحل الحرب الأولى، أدى الجسر الجوي الأمريكي الذي حمل أحدث المعدات العسكرية إلى انتصار إسرائيلي في نهاية المطاف.* كان هذا هو الإطار الذي تشكلت فيه الجبهة الأخرى للاستراتيجية الإمبريالية: الإخضاع الاقتصادي للمنطقة.

الجبهة الاقتصادية

إلى جانب هذه الهزائم السياسية والعسكرية، واجه أغلب العالم العربي حقائق التدهور الاقتصادي العالمي الذي بدأ في مطلع السبعينيات. كان لذلك الانحدار أثرين هامين على الشرق الأوسط. أولهما ارتفاع أسعار النفط في مطلع السبعينيات، ما أدى إلى زيادة حادة في سعر النفط بالنسبة للدول المستوردة للنفط في المنطقة (وفي الوقت نفسه تغذية النمو البترو-دولاري المذهل بالنسبة للخليج، كما سبقت الإشارة). ثاني أثر للأزمة العالمية كان انخفاض الطلب العالمي، ما أثر على مستويات الصادرات وهيأ لمشكلات كبيرة في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستوردة للنفط. كان هذا هو السياق الذي ظهر فيه العنصران المتصلان المركزيان للاستراتيجية الغربية في المنطقة: المساعدات والديون. عززت كل من الآليتين المذكورتين الهزائم السياسية والعسكرية الموصوفة أعلاه، ودفعت باتجاه إعادة توجيه وفتح الاقتصادات المحلية على السوق العالمية، وهو التحرك الذي تحقق كاملاً فيما بعد من خلال البرنامج

109- كان لهزيمة 1967 أثراً عكسياً على الفكر القومي. فقد أسهمت في تطور النضال الفلسطيني الذي ابتعد عن الاعتماد على النظم العربية وانتقل إلى استراتيجية تحرير وطني تستند إلى الفلسطينيين أنفسهم. يرمز إلى هذا التوجه مجيء ياسر عرفات إلى السلطة ومعه حركة فتح كقائد لمنظمة التحرير الفلسطينية. نناقش تطور منظمة التحرير الفلسطينية والنضال الفلسطيني بقدر أكبر من التفصيل في الفصل الخامس.

*تعتبر العديد من الدوائر السياسية الغربية والإسرائيلية أن إسرائيل لم تنهزم فى حرب عام 1973، وأنها تمكنت من تحويل الدفة لصالحها فى نهاية الحرب وأنهت التفوق العسكرى الذى حققته القوات المصرية والعربية فى بداية المعركة. المترجم

الاقتصادي للنيوليبرالية.(110)

بدأت الولايات المتحدة توظف المساعدات الغذائية للمرة الأولى كعنصر رئيسي في سياستها الخارجية في مطلع الستينيات، في ظل برنامج الغذاء مقابل السلام في عهد كينيدي. كانت أداة جذابة للإدارات الأمريكية المتعاقبة لأنها لم تساعد فحسب على التخلص من الفائض الزراعي الأمريكي، إنما ربطت أيضاً الحكومات العربية في تبعية للصادرات في سياق حيث ضمانة الغذاء الرخيص (لا سيما الخبز) عنصر مهم من عناصر شرعية النظام.(111) في عام 1961 على سبيل المثال شكلت المساعدات الغذائية الأمريكية 77 في المائة من واردات القمح المصرية و38 في المائة من إجمالي المعروض من القمح، وزادت إلى نسبة 99 في المائة و53 في المائة على التوالي بحلول عام 1962.(112) كانت هذه المساعدات سياسية الطابع بشكل صريح، مع قول السفير الأمريكي في مصر أن القصد منها هو تهيئة ارتباط واضح بين «السياسات والسلوكيات المصرية تجاه الولايات المتحدة واستمرار هذه المساعدات [الغذائية] في المستقبل».(113) ربط الدبلوماسيون الأمريكيون بصراحة بين «الاعتدال» الظاهر للوفود الحكومية المصرية في مؤتمر نُظم عام 1962 في حركة عدم الانحياز، وهذه التبعية من منطلق المساعدات الغذائية.(114) انحسرت مستويات المساعدات الأمريكية لمصر في النصف الثاني من الستينيات مع ابتعاد الحكومة المصرية عن المصالح الأمريكية عندما دعمت القوات الجمهورية في اليمن وعقدت تحالفات سياسية وعسكرية مختلفة مع الاتحاد السوفيتي. لكن الهزائم المصرية في

110- استمرت مركزية المساعدات والديون على مدار الحقبة المعاصرة ولها تداعيات مهمة على تقييم الردود الغربية إزاء الموقف الحالي [في الشرق الأوسط]، كما سنناقش في الفصول التالية بقدر أكبر من التفصيل.

111- طالب التشريع الأمريكي ذات الصلة بأن يقوم بتوفير وتعبئة وشحن الغذاء منتجون أمريكيون، حتى إذا توفرت بدائل أرخص. كانت هذه السياسات سمة مهمة من سمات صعود شركات التجارة الزراعية الأمريكية المتصلة بصناعة الغلال، لا سيما شركات «آيه دي إم» و«كارجيل» و»بونج».

112- انظر:
William Joseph Burns, Economic Aid and American Policy Toward Egypt, 1955–1981 (Albany, NY: SUNY Press, 1985), 126.

113- مقتبس في مرجع سابق: Burns, Economic Aid, 127.

114- السابق.

1967 و1973 فتحت المجال أمام الولايات المتحدة كي تستأنف هذه المساعدات في محاولة لبناء علاقة أوثق بخليفة ناصر، أنور السادات. من 1973 إلى 1979 تلقت مصر نحو خُمس المساعدات الغذائية الأمريكية على مستوى العالم، وهو مؤشر قوي على آمال الولايات المتحدة التي انعقدت على السادات واعتناقه أهداف السياسة الأمريكية الخارجية في المنطقة. كمّلت هذه المساعدات سياسات أخرى شجعت على تصريف الفائضات الزراعية الأمريكية في مصر.

أثرت المساعدات الغذائية وصفقات القمح الرخيص عميقاً على طبيعة الإنتاج الزراعي والغذائي في الشرق الأوسط، ومهدت الطريق أمام التحول النيوليبرالي في العلاقات الزراعية، وهي القضية التي يستعرضها الفصل الرابع بالتفصيل. لم يتمكن المزارعون المحليون من منافسة هذه الكميات الكبيرة الرخيصة من الغلال الواردة من الولايات المتحدة وأماكن أخرى، وبالتبعية تقوضت النظم الزراعية بالتدريج. بدلاً من الاعتماد على المزارعين في إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي، أصبحت بلدان الشرق الأوسط تعتمد بشكل متزايد على واردات الغلال والأغذية الأخرى. في الستينيات، كانت نسبة الاكتفاء الذاتي في مصر (الإنتاج المحلي في مقابل الاستهلاك) بالنسبة للقمح هي 70 في المائة تقريباً. بحلول عام 1980 انحسرت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 23 في المائة، مع صعود الواردات إلى مستويات رهيبة.[115] تمت هذه العملية نفسها في الجزائر والمغرب وتونس، مع اعتماد هذه الدول بدرجة أكبر على واردات الغلال

115- حسب المؤلف النسبة بناء على إحصاءات منظمة الفاو. أظهر تيموثي ميتشل بشكل مقنع أن الزيادة في الواردات لم تكن نتيجة للنمو السكاني (فالإنتاج المحلي ارتفع عموماً أسرع من معدل النمو السكاني على مدار العقدين) ولا نتيجة تحسن النصيب من السعرات الحرارية لأغلب السكان، مشيراً لأن «توصل مسح إحصائي تم عام 1988 إلى أن 29 في المائة من الأطفال [المصريين] يعانون من سوء التغذية بقدر خفيف و31 في المائة آخرين من سوء تغذية متوسط إلى حاد. بين 1978 و1986، ربما زاد معدل سوء التغذية الحاد بأكثر من الضعف. انظر:
Timothy Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity [Berkeley, CA: University of California Press, 2002], 214

كما أن زيادة واردات الحبوب تزامنت مع تغير الجدول الغذائي نحو استهلاك اللحوم، ما عكس انقساماً متزايداً بين الفقراء والأغنياء في المجتمع المصري، مع استهلاك النخبة المصرية (والسائحين) للحوم فيما زادت معدلات سوء التغذية بالنسبة لباقي المجتمع. تغير قوانين الحيازة الزراعية بسبب النيوليبرالية شجع أيضاً على هذا التحول، إذ تحولت المزارع الأكبر التي زاد حجمها في أعقاب النظام الجديد إلى إنتاج اللحوم الأكثر ربحية (انظر الفصل الثالث).

المدعمة من أوروبا، وليس من الولايات المتحدة.(116)

لم تؤشر المساعدات الغذائية وواردات القمح فحسب باندماج أقوى بكثير بالسوق العالمية (ومعها الانكشاف على تقلبات الأسعار العالمية)، إنما هي أيضاً مهدت الطريق أمام ارتفاع معدلات الاستدانة، إذ أصبح توفر العملات الأجنبية محدداً أساسياً لتمكن الدولة من الوفاء باحتياجاتها الغذائية. في حالة مصر، كانت هذه التطورات جزءاً مهماً من تحول السادات الحاسم نحو الولايات المتحدة في السبعينيات. يُقدر أن حرب 1973 تكلفت نحو 40 مليار دولار، وأن الضغط على الموازنة الذي تسببت فيه زيادة واردات الغذاء والطاقة أدى بالسادات إلى التماس القروض من جهات الإقراض الأمريكية والأوروبية وكذلك من مناطق فائض رأس المال الإقليمية مثل دول الخليج العربي.(117) لعبت هذه الدول دوراً حاسماً في إدخال مصر في الفلك الأمريكي، مع تشكيل السعودية والكويت والإمارات وقطر لهيئة الخليج لتنمية مصر في 1976 لتقديم المساعدات لمصر. شرط المساعدات المالية الخليجية كان سحب النفوذ السوفيتي في مصر (تم إلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية المصرية في مارس 1976) والسيطرة التامة للخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ومنها إنهاء الدعم وتعويم الجنيه المصري (ما سيؤدي إلى زيادة كلفة الواردات).(118) في البداية كانت هيئة الخليج لتنمية مصر بطيئة في توفير التمويل، في انتظار موافقة السادات على الشروط التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكن مع إقدام الحكومة المصرية على تعديل القوانين بما يسمح بخروج الأرباح من البلاد وحرية تدفق رأس المال والإعفاءات الضريبية ومحاولة رفع الدعم، جاءت النقود.

بالمثل، في أماكن أخرى بالمنطقة، أدى مزيج الاضطرابات الاقتصادية العالمية

116- من 1970 إلى 1979 شكلت واردات القمح في المتوسط 42 في المائة من العرض المحلي في الجزائر و33.5 في المائة في المغرب و32.4 في المائة في تونس. على مدار العقد التالي، زاد هذا الاعتماد على الواردات إلى 54.4 في المائة في الجزائر، و43.5 في المائة في المغرب، و49.8 في المائة في تونس. المتوسط للأعوام 1980-1989 احتسبه المؤلف من إحصاءات منظمة الفاو.

117- انظر: Joe Stork, “Bailing out Sadat,” MERIP Reports, no. 56 (April 1977), 9.

118- السابق.

وارتفاع تكاليف واردات الغذاء والطاقة إلى اضطرار الدول لاقتراض مبالغ متزايدة من أجل البقاء على نفس المستوى. تسارعت وتيرة مستويات الاستدانة هذه كثيراً بعد أن زادت الحكومة الأمريكية من أسعار الفائدة زيادات كبيرة بدءاً من عام 1979، وهو الإجراء المُسمى «صدمة فولكير»، على اسم بول فولكير، رئيس مجلس محافظين الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ذلك التوقيت.[119] لأن أغلب الدين العربي كان بالدولار الأمريكي، ضرب ارتفاع سعر الفائدة دول الشرق الأوسط بقوة بالغة (لا سيما مع اقترانه بالكساد العالمي عامي 1981 و1982). بحلول أواسط الثمانينيات، كانت الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس تدفع 30 إلى 65 في المائة من أرباحها من الصادرات على خدمة الديون (انظر الجدول 2.1). في الوقت نفسه كانت هناك ضرورة لأخذ قروض جديدة من أجل الحفاظ على المستوى القائم، فزادت الديون رغم التدفق المستمر لأقساط القروض (انظر الجدول 2.1). بمعنى آخر، زادت الاستدانة سنوياً بالتزامن مع زيادة الديون وزيادة أقساط القروض المُسددة. من ثم مثلت الديون استنزافاً متزايداً بإطراد للثروة من المنطقة العربية إلى المؤسسات المالية الأغنى في العالم.

الجدول 2.1 خدمة الديون ومجموع الديون لكل من الجزائر ومصر والأردن والمغرب

وتونس، 1980 – 1988

	1982-1980		1985-1983		1988-1986	
	متوسط خدمة الديون سنوياً	نسبة التغير في مجموع الديون على مدار 3 سنوات	متوسط خدمة الديون سنوياً	نسبة التغير في مجموع الديون على مدار 3 سنوات	متوسط خدمة الديون سنوياً	نسبة التغير في مجموع الديون على مدار 3 سنوات
الجزائر	29.5	-8.7	36.2	11.6	65.0	15.1
مصر	21.7	42.8	33.3	19.5	32.4	15.6

119- مثل قرار فولكير برفع أسعار الفائدة إلى أكثر من 10 في المائة لحظة فارقة على مسار تمكين البرنامج النيوليبرالي، بهدف وقف التضخم في الولايات المتحدة عن طريق إحداث كساد تدريجي، ما يعني زيادة البطالة وخفض مستوى الرواتب. ساعدت صدمة فولكير في تعزيز موقف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، مع انجذاب رأس المال إلى الولايات المتحدة بحثاً عن العائد الأكبر.

الأردن	13.6	41.9	21.7	20.5	35.4	22.5
المغرب	51.2	27.6	44.7	23.1	41.9	17.8
تونس	17	7	24.8	20.3	30.0	14.4

المصدر: تمثل خدمة الديون إجمالي المدفوعات الخاصة بسداد الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل. قام المؤلف باحتسابها من إحصاءات مجموع الديون وخدمة الديون. قاعدة بيانات البنك الدولي (http://data.worldbank.org)

بعد أن علقت في دوامة أزمات الدين وميزان المدفوعات، حاولت الدول العربية التفاوض مرة أخرى على جدولة الديون مع البنوك الأمريكية والأوروبية على امتداد الثمانينيات. لكن سرعان ما اكتشفت – مثل تجربة مصر الأبكر مع قروض هيئة الخليج لتنمية مصر – أن الدعم المالي الإضافي سيقترن بموافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وللحصول على هذه الموافقة، على الدول أن توافق على رفع القيود عن التجارة والبدء في خصخصة المؤسسات التجارية المملوكة للدولة وأن تُحرر أسواق العمل وتُثبت أنها ستعد سياسة متوسطة الأجل لإسقاط القيود أمام تدفقات رأس المال (انظر الفصلين 3 و4 لمزيد من التفاصيل). في هذا السياق – مع الارتباط بالدول الغربية عن طريق الاعتماد على التدفقات الرأسمالية الأجنبية وواردات الغذاء والمساعدات العسكرية والاقتصادية – بدأت الدول العربية تتبنى جملة من برامج إعادة الهيكلة النيوليبرالية في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات.

مع انتهاء الثمانينيات كانت جميع هذه التغييرات تعني أن جملة من الدول العربية المهمة في شتى أنحاء شمال أفريقيا وحوض المتوسط – أهمها مصر والأردن والمغرب وتونس – كانت في طريقها إلى الاندماج بإطار المصالح الأمريكية والأوروبية. مرة أخرى، كانت الحالة المصرية مدهشة للغاية، إذ تحولت من صوت قائد للقومية العربية إلى أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة. على امتداد الثمانينيات كانت مصر ثاني أكبر مستقبل (بعد إسرائيل) للمساعدات الأجنبية الأمريكية الثنائية، على مستوى العالم، إذ بلغت المساعدات العسكرية 1.3 مليار دولار سنوياً بدءاً من عام 1987.[120] يُقدر أن

120- انظر:

Jeremy M. Sharp, Egypt: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, September 13, 2012, 9. www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf.

هذه الأموال كانت تغطي ما يناهز 80 في المائة من ميزانية مشتريات الأسلحة لوزارة الدفاع المصرية وثلث ميزانية الدفاع المصرية بالكامل كل عام.[121] كما نستعرض في الفصول اللاحقة بالتفصيل، فإن دمج دول مثل مصر بمجال النفوذ الغربي لا يمثل فحسب إعادة اصطفاف سياسي يشمل تحولاً في تحالفات السياسة الخارجية، إنما هو أيضاً وقبل أي شيء مؤشر على عملية تشكل طبقي، والتي من خلالها تتقارب البرجوازية التي ترعاها الدولة والنخب العسكرية القوية ورأس المال المحلي بالقطاع الخاص، كشركاء بينهم مصالح مشتركة قوية في المنظومة النيوليبرالية الجديدة. على حد قول معلق مصري كبير ومن المقربين لجمال عبد الناصر: «بدت حقول النفط في عين الجمهور أكبر بكثير من أرض المعركة. قيل إن الثروة بدأت تستولي على الثورة».[122]

التسعينيات والعقد الأول من الألفية: استحكام الإمبريالية

بحلول مطلع التسعينيات بدا أن القوة الأمريكية انتصرت. مع انهيار الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له بين 1989 و1992 أصبح من الأصعب بكثير على الدول والحركات السياسية التي اعتمدت على الدعم السوفيتي أن تنتهج سياسات مستقلة، وانتفعت الولايات المتحدة من السياق السياسي الجديد إذ مددت من نفوذها في المنطقة. الهدف المختار في هذا الصدد كان العراق، الذي وفي مطلع التسعينيات كانت لديه احتياطات هائلة من النفط (تُقدر بثاني أكبر احتياطي بعد السعودية)

121- السابق، ص 8. هذه المساعدة العسكرية أكدت تماماً على مكانة مصر بالغة الأهمية ضمن خطة انتشار الهيمنة الأمريكية على المنطقة، لكنها زادت أيضاً من قوة المؤسسة العسكرية في إطار الدولة المصرية. كانت المساعدات شكلاً من أشكال الدعم الكينيزي للصناعات العسكرية الأمريكية، إذ تم اشتراط إنفاق الأموال على العتاد الأمريكي وخدمات الدعم الأمريكية. على مدار تلك الفترة استمرت أيضاً المساعدات الغذائية الأمريكية. على سبيل المثال فما يُسمى بأكبر صفقة بيع طحين في التاريخ، شهدت تقديم الحكومة الأمريكية 30 مليون مكيال من القمح المجاني للمطاحن الأمريكية في 1083، ثم باعت نحو مليون طن متري من الطحين لمصر بسعر مخفض للغاية. انظر: Bruce Gardner, “The Political Economy of US Export Subsidies for Wheat,” in The Political Economy of American Trade Policy, ed. Anne O. Krueger [Chicago: University of Chicago Press, 1996], 304.

122- انظر: Mohammed Heikal, The Sphinx and the Commissar (New York: Harper and Row, 1978), 262.

وأكبر احتياطي لم يتم استكشافه بعد في أية دولة في العالم.[123] على امتداد الثمانينات كان العراق في حرب دامية ومُدمرة دامت ثماني سنوات مع إيران، إثر خلع الشاه المدعوم أمريكياً في مطلع عام 1979.[124] مولت الحرب إلى حد بعيد الولايات المتحدة والنظم الملكية الخليجية، التي رأت في العراق قوة مضادة مفيدة لتهديد النفوذ الإيراني في الخليج. بحلول منتصف عام 1990 كان العراق مديناً بأكثر من 42 مليار دولار، وكان يسدد من هذا الدين سنوياً 3 مليارات دولار.[125] كان هذا في سياق أزمة اقتصادية كبرى، إذ بلغت نسبة التضخم 40 في المائة سنوياً، ولم يزد الاحتياطي النقدي للعراق عن ثمن ثلاثة أشهر من الواردات.[126] في مواجهة هذا الموقف الصعب، حاول الرئيس العراقي صدام حسين إقناع دول الخليج بإسقاط الديون التي تكبدها العراق أثناء الحرب. مع إخفاقه في تحقيق هذا الهدف، قام بغزو الكويت في أغسطس 1990، مبرراً الغزو بزعمه أن الكويت ينقب عن النفط داخل الحدود العراقية ويتآمر مع دول خليجية أخرى لإبقاء سعر النفط منخفضاً للإضرار بظروف العراق المالية الحرجة.[127]

رغم أن صدام كان بالأساس حليفاً للولايات المتحدة أثناء الحرب مع إيران، كان يعتبر غير موثوق، وأن قيادته تعتمد جزئياً على ادعاءاته بالقومية العربية.[128] اغتنمت الولايات المتحدة الفرصة السانحة مع غزو الكويت، وسرعان ما تحركت للهجوم على العراق. في هذا المسعى لعبت التحالفات السياسية المُشكّلة في الثمانينيات دوراً حاسماً في حشد الدعم العربي الأعرض. نظمت مصر قمة عربية طارئة في 1990

123- هيئة معلومات الطاقة الأمريكية: www.eia.gov.

124- شجعت الولايات المتحدة النزاع طويل الأجل بين العراق وإيران، إذ رأت في الحرب بين الدولتين وسيلة فعالة لمنع أي منهما من تحدي القوة الأمريكية.

125- انظر:
Justin Alexander and Colin Rowat, “A Clean Slate in Iraq: From Debt to Development,” Middle East Report 228 (Autumn 2003): 33.

126- السابق.

127- أشار صدام حسين أيضاً إلى أن الكويت كان محافظة في العراق في العهد العثماني، وأصبح إمارة مستقلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع ترسيم بريطانيا وفرنسا للحدود بالمنطقة من جديد.

128- في 1972 تم طرد شركات النفط الأمريكية والبريطانية من العراق بعد تأميم موارد النفط العراقية.

شهدت التصديق على وقوع الغزو وأرسلت أيضاً قوات للمشاركة في القتال. رغم عدم قيام التحالف بقيادة الولايات المتحدة بخلع الحكومة العراقية، فقد تم إضعاف الجيش العراقي كثيراً وتم تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق حظر طيران فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا بعد الحرب.[129] استغل الرئيس الأمريكي جورج إتش دبليو بوش الحرب فأعلن عما وصفه بـ «النظام العالمي الجديد»: السيادة الأمريكية بدون منازع في شتى أنحاء العالم. تلت الحرب عشر سنوات من العقوبات التي دمرت البنية التحتية الصناعية والاجتماعية في العراق، مع استمرار الولايات المتحدة في تركيزها على جلب حكومة مطيعة للسلطة.[130] وقت نهاية الحرب تمت مكافئة مصر على جهودها بإلغاء 15 مليار دولار من ديونها، وهو أكبر إلغاء ديون في تاريخ الشرق الأوسط.[131] بالمثل فالمغرب الذي أرسل 1200 جندي للمساعدة في العمليات العسكرية حصل على إلغاء 5 مليار دولار من ديونه من الولايات المتحدة ودول الخليج.[132] في الحالتين كانت علاقات الاستدانة عاملاً كبيراً في توجيه خيارات السياسة الخارجية في الدولتين العربيتين.

لكن – نؤكد مجدداً – تمدد السلطة الأمريكية في التسعينيات وعقد الألفية الأول لم يكن عسكرياً فقط. مع مواجهة العراق للغزو ونظام العقوبات، طورت الولايات المتحدة سلسلة من المبادرات التجارية والمالية المهمة التي غيرت العلاقات بين

129- كان للحرب تداعيات بعيدة الأجل على السياسة في المنطقة. وفرت الحرب ذريعة لطرد الكثير من العمال المهاجرين العرب في الخليج، ما كان له تداعيات مهمة على تكوين الطبقي في الخليج (انظر الفصل السادس). كما مهدت الطريق أمام العزلة السياسية والاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي دعمت العراق أثناء الحرب. هذا الضعف صعّب على الحركة الفلسطينية مقاومة توقيع اتفاقات أوسلو في مطلع التسعينيات (انظر الفصل الخامس).

130- أشارت دراسة صدرت عن اليونيسف في 1999 إلى أنه «إذا كان الانحسار الكبير في معدل وفيات الأطفال في أنحاء العراق أثناء الثمانينيات قد استمر إلى التسعينيات، كانت من الممكن ألا تقع نصف مليون حالة وفاة لأطفال تحت سن الخامسة في العراق عموماً على مدار الحرب من 1991 إلى 1998». انظر:

UNICEF, “Iraq Surveys Show ‘Humanitarian Emergency,’” August 12, 1999. www.unicef.org/newsline/99pr29.htm.

131- انظر:

Jane Harrigan, Chengang Wang, and Hamed El-Said, “The Politics of IMF and World Bank Lending: Will It Backfire in the Middle East and North Africa?” in The IMF, World Bank and Policy Reform, eds. Alberto Paloni and Maurizio Zanardi (London and New York: Routledge, 2006), 79.

132- السابق.

المنطقة وقلبها الرأسمالي المتقدم تغييراً جذرياً. كما سيتضح في الفصول التالية، فهذه المبادرات – إضافة إلى مبادرات مماثلة من الاتحاد الأوروبي – كانت قوة كبرى في تهيئة سياق الإصلاحات النيوليبرالية للدول على مدار العقدين الماضيين. لكن إضافة إلى النطاق الوطني، فقد أدت أيضاً إلى إعادة تشكيل طبيعة التراكم على المستوى الإقليمي، مع تغير نمط الصلات المالية والتجارية مع رأس المال الغربي، وغرس مجموعة محددة من العلاقات الهيراركية داخل المنطقة.

كما هو الحال منذ السبعينيات، استمرت الولايات المتحدة في تثبيت أركان قوتها عن طريق العلاقات العسكرية والسياسية الوثيقة بالخليج وإسرائيل والدول العربية التابعة مثل الأردن ومصر. لكن حدث تحول في كيفية تصور هذه العلاقات. المقاربة الأساسية كانت جمع أعمدة الدعم هذه معاً في منطقة اقتصادية واحدة تحت هيمنة رأس المال الأمريكي. من الرواسي الأساسية لهذه الاستراتيجية تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إسرائيل والعالم العربي. نتيجة لعلاقتها المقربة بالولايات المتحدة لفترة طويلة – وقد تم التعبير عنها بأوضح شكل ممكن في المساعدات الهائلة التي تم تحصيلها دون شروط، على النقيض من القروض للدول الأخرى – فقد تطور الاقتصاد الإسرائيلي في اتجاه مختلف كيفياً عن تطور اقتصاد دول الجوار. ظهرت الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية بدعم جهاز الدولة، وقد احتشدت حول أنشطة من قبيل الإنشاءات والزراعة والأسواق المالية. لكن على امتداد التسعينيات ساعد الدعم المالي الأمريكي المباشر في التمكين من تنمية صناعات التصدير عالية القيمة المضافة المتصلة بقطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والأدوية والأمن.[133] على النقيض من علاقتها بالدول الأخرى بالمنطقة، فقد كان عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة كبيراً بالنسبة لإسرائيل، منذ توقيع اتفاق التجارة الأمريكي الإسرائيلي عام 1985. في هذا السياق، كان الدفع بالتطبيع سيقوي لا محالة من مكانة إسرائيل (والولايات المتحدة بالتبعية) في الهيراركيات الإقليمية.

133- في 2010 كان ما يقل بقليل عن نصف الصادرات الإسرائيلية (باستثناء الألماس) يعتبر «عالي التقنية». انظر:
Helen Brusilovsky and Natalia Gitelson, Israel's Foreign Trade 2000–2010 (Jerusalem and Tel Aviv: Israel Central Bureau of Statistics, 2011), 5.

كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993، التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ما أدى إلى إنشاء السلطة الفلسطينية التي تمتعت بحكم ذاتي محدود للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما سيناقش الفصل الخامس بقدر أكبر من التفصيل، فهذا الاتفاق كان مطلباً مسبقاً لا غنى عنه لتبدأ الدول العربية الأخرى التطبيع مع إسرائيل. على امتداد التسعينيات تحول هذا الحكم الذاتي إلى موقف شبيه بحالة مناطق «بانتوستان» الحكم الذاتي المنعزلة في جنوب أفريقيا في عهد الأبارتيد، فقد احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على تنقلات الفلسطينيين، وعلى دخول وخروج السلع وعلى التنمية الاقتصادية في قطع منعزلة ومنفصلة من الأراضي، مع إدارة شريحة صغيرة من الفلسطينيين للاحتلال نيابة عن القوة المحتلة. في الوقت نفسه، ولأن هذه العملية حدثت تحت شعار «المفاوضات السلمية» وبمباركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد ساعدت أوسلو وما تلاها من اتفاقات على فتح الطريق أمام التطبيع الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

على المستوى الإقليمي تأكد هذا التوجه نحو التطبيع، في قمم الشرق الأوسط الاقتصادية وفي سلسلة من الاجتماعات الحكومية المنعقدة سنوياً بين 1994 و1998. كما أشارت وزارة الخارجية الأردنية فهذه القمم كانت «القصد منها تهيئة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول العربية وإسرائيل وتعزيز الاتصالات الشخصية بين الجانبين ورعاية التجارة والاستثمار والتنمية».[134] انعقدت قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأولى في الدار البيضاء بالمغرب عام 1994، وبالإضافة إلى الدول العربية حضرها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، ووزير الخارجية شيمون بيريز، و130 رجل أعمال إسرائيلي. اتفق المشاركون على اتخاذ إجراءات لرفع المقاطعة الاقتصادية الإقليمية عن إسرائيل وعلى إنشاء غرفة تجارية للشرق الأوسط، مع قول وزير الخارجية الأمريكية حينها وارين كريستوفر أن «الشرق الأوسط مفتوح للأعمال

134- المملكة الهاشمية الأردنية، زارة الخارجية، قمم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على: www.mfa.gov.jo

التجارية... يمكن أن يكون المؤتمر بداية لصداقة جميلة».[135] انعقدت القمة الثانية في عمان بالأردن في أكتوبر 1995، وهدفت إلى تيسير «توسيع استثمارات القطاع الخاص بالمنطقة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لضمان تحقق هذا الهدف ولتحسين التعاون الإقليمي والتنمية».[136] ضمن قمة عمان، تقرر إنشاء الأمانة التنفيذية للقمة الاقتصادية، وتعمل على تحسين «الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الاتصالات والتشارك في البيانات ورعاية استثمارات القطاع الخاص بالمنطقة».[137] استمرت المُثل النيوليبرالية الموجهة لهذه التجمعات في القمة الثالثة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي انعقدت من 12 إلى 14 نوفمبر 1996 تحت شعار «البناء من أجل المستقبل: خلق بيئة مواتية للمستثمر» في القاهرة. أشار القرار النهائي لمؤتمر القاهرة إلى أن «إمكانات المنطقة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتبادل التجاري» تتحسن كثيراً جراء برامج إصلاح اقتصادي تجريها العديد من دول المنطقة. هذه الإصلاحات التي تشمل «الخصخصة والإصلاح الهيكلي وإزالة الحواجز أمام التجارة... من شأنها إيجاد مناخ اقتصادي موات لقطاع الأعمال في المنطقة».[138]

ربطت قمم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صراحة بين التطبيع وتعزيز الإصلاحات النيوليبرالية، مع الربط بين دمج إسرائيل بالمنطقة وإسقاط الحواجز أمام التجارة والاستثمار تحت رعاية الولايات المتحدة. لعل التأكيد الأقوى على هذه الصلات والروابط كان إنشاء ما سُمي بالمناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) في الأردن ومصر. أولى هذه المناطق كانت نتيجة للاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن في 1997. بموجب اتفاقات الكويز فالسلع المنتجة في المناطق المؤهلة تدخل الأسواق الأمريكية معفاة من الجمارك، شريطة أن يكون جزء من المدخلات

135- انظر:

Waleed Hazbun, Beaches, Ruins, Resorts: The Politics of Tourism in the Arab World (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2008), 116.

136- وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.mfa.gov.il

137- السابق.

138- السفارة الأمريكية في إسرائيل، نص إعلان مؤتمر القاهرة، 14 نوفمبر 1996:

www.usembassy-israel.org.il/publish/press/summit/es11115.htm

المستخدمة في الإنتاج من إسرائيل (8 في المائة في حالة الأردن و11.7 في المائة في حالة مصر). بعد توقيع الاتفاق الأول بقليل، تم إنشاء 12 منطقة كويز إضافية في الأردن. كان القصد من هذه الاتفاقات ربط رأس المال الإسرائيلي بالعربي في اتفاقات للاستغلال المشترك للعمالة الرخيصة، وتوجيه الصادرات الناتجة عن ذلك للسوق الأمريكية. منذ ظهور هذه الاتفاقات هيمنت على التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والأردن (ومصر بدرجة أقل). بحلول 2007، أفادت الحكومة الأمريكية بأن الصادرات الواردة من 13 منطقة كويز أُنشئت في الأردن تمثل 70 في المائة من إجمالي الصادرات الأردنية للولايات المتحدة.[139] في 2004 أطلقت مصر بدورها أول اتفاق كويز مع إسرائيل والولايات المتحدة. تمت الموافقة على 6 مناطق كويز إضافية في السنوات التالية، ومن 2005 إلى 2008 نمت الصادرات من هذه المناطق بمتوسط 58 في المائة سنوياً، بواقع عشرة أمثال الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة.[140] بحلول عام 2008 كان نحو ثلث الصادرات المصرية للولايات المتحدة من مناطق الكويز.[141]

يبدو أن التحركات باتجاه التطبيع قد تعثرت إثر الانتفاضة الفلسطينية ضد الحُكم الإسرائيلي في عام 2000 (انظر الفصل الخامس) والغزو الثاني للعراق بقيادة أمريكية

139- انظر:

Office of the United States Trade Representative (OUSTRA), Trade Policy Agenda, Section III, 2007, 5.

140- انظر:

Barbara Kotschwar and Jeffrey J. Schott, Reengaging Egypt: Options for US-Egypt Economic Relations (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2010), 20.

141- السابق.

في 2003.[142] لكن الصلة بين التطبيع والإصلاحات النيوليبرالية استمرت في توجيه الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة رغم تجدد النزاعات العسكرية. في أواسط 2003 وردت هذه الأهداف بدقة في إعلان إدارة جورج دبليو بوش بأنها تسعى لمنطقة تجارة حرة بالشرق الأوسط (ميفتا) من شمال أفريقيا إلى الخليج، بحلول عام 2013. في يونيو 2003 ألقى مندوب التجارة الأمريكي حينئذ روبرت زوليك (أصبح فيما بعد رئيس البنك الدولي) كلمة في المنتدى الاقتصادي العالمي بالأردن وفيها أوضح أسس خطة ميفتا. لامت كلمة زوليك الفقر والبطالة والإرهاب على نماذج «الاكتفاء الذاتي» العربي و«الاشتراكية الفاشلة». وصف الحرب على العراق بأنها فرصة للتغيير، فرصة لأن تسأل شعوب العالم العربي لماذا تم استبعاد منطقتهم – التي كانت فيما سبق نواة تجارية مهمة – من مكتسبات عصر العولمة».[143] في قراءة غائية عجيبة للتاريخ سلطت الضوء على ما يُزعم أنه «روح الشرق» المؤيدة للتجارة، من زمن القرآن وحتى تجار القرن الثامن عشر العرب، وحتى الحماسة التجارية للعرب المقيمين حالياً في الولايات المتحدة، حاجج زوليك بأنه إذا تحرر الشرق الأوسط وانفتح أمام رأس المال الأجنبي في إطار من التجارة الإقليمية، فالمشاكل التي مبعثها «الحدود الوطنية المغلقة والرقابة الاقتصادية المركزية ويد الحكومة الثقيلة وتأميم الصناعات» ستُحل. كان هدف السياسة الأمريكية هو «مساعدة الأمم المستعدة لتبني التحرر الاقتصادي وسيادة القانون والاندماج بالنظام التجاري العالمي، على جلب اقتصادها إلى العصر

142- في أكتوبر 1998 طالب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون صراحة بـ «تغيير النظام» في العراق مع توقيع ما سُمي بقانون تحرير العراق حينئذ. في ديسمبر من العام نفسه أطلق حملة قصف لأربعة أيام، وهي عملية ثعلب الصحراء، مع إطلاق هجمات إضافية على امتداد عام 1999. هذه التحركات تسارعت مع انتخاب جورج دبليو بوش في 2000. طبقاً لمذكرات وزير الخزانة السابق بإدارة بوش بول أونيل، فأول اجتماع لمجلس الأمن القومي بعد انتخاب بوش كان على رأس أجندته مناقشة المسألة العراقية. في اجتماع بتاريخ 30 يناير قيل إن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قال: «تخيلوا ما ستصبح عليه المنطقة دون صدام وفي ظل نظام منحاز للمصالح الأمريكية... سيغير هذا كل شيء في المنطقة وخارجها. سيُظهر جوهر السياسة الأمريكية» مقتبس في: Ron Suskind, The Price of Loyalty (New York: Simon & Schuster, 2004), 85. وفرت أحداث 11 سبتمبر 2001 مبرراً رسمياً لتنفيذ هذه الخطط. رغم اعترافات لاحقة بأن الأدلة التي تربط العراق بالهجمات وبأسلحة الدمار الشامل، وكونها ملفقة، فقد اغتنمت الولايات المتحدة الفرصة لبدء الغزو في 2003 في محاولة لإنهاء الحرب التي بدأتها في يناير 1991. دمرت القوات بقيادة أمريكية النسيج السياسي والاجتماعي للعراق ومررت سريعاً سلسلة قوانين فتحت الاقتصاد أمام الملكية الأجنبية. سبقت الحرب على العراق غزو أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة والناتو في 2001، ما أكد الأهمية البالغة للحزام الجغرافي المحيط بدول الخليج.

143- روبرت زوليك، «التجارة العالمية والشرق الأوسط: إيقاظ ماضٍ مزدهر»، تعليقات في المنتدى الاقتصادي العالمي، عمان، الأردن، 23 يونيو 2003: www.usinfo.state.gov.

الحديث».[144]

كانت الاستراتيجية الأمريكية هي التفاوض فردياً مع الدول «الصديقة» في المنطقة باستخدام عملية تدريجية من ست خطوات، تؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق تجارة حرة بين الولايات المتحدة والدولة المعنية. اتفاقات التجارة الحرة هذه كانت مُصممة بحيث يمكن للدول أن «تربط» نفسها بدول الجوار، ما يعني توسيع الاتفاقات بحيث تصبح اتفاقات دون إقليمية يمكن ربطها معاً مع الوقت، إلى أن تخضع منطقة الشرق الأوسط بالكامل للنفوذ الأمريكي.[145] من المهم القول أن اتفاقات التجارة الحرة هذه قد استخدمت لتعزيز فكرة التطبيع مع إسرائيل، فكل اتفاق كان يحتوي على بند بإلزام الطرف الموقع بالتطبيع مع إسرائيل مع حظر أي مقاطعة في العلاقات التجارية.

اعتبر ممثلو الحكومة الأمريكية صراحة أن اتفاق التجارة الحرة في الشرق الأوسط واتفاقات التجارة الحرة الثنائية تدابير مناوئة للمنافسين الآخرين في المنطقة. أشار زوليك على سبيل المثال في مقال في 2003 بصحيفة «وول ستريت جورنال» إلى أن: «تجديد إدارة بوش للسعي الأمريكي للتجارة الحرة عالميا وإقليميا ومع الدول بشكل ثنائي، خلق الزخم الذي يعزز النفوذ الأمريكي... [هذه الاتفاقات] تمهد الطريق أمام الشركات التجارية لأن الغير – لا سيما في الاتحاد الأوروبي – تفاوضوا على جملة من الاتفاقات في التسعينيات في حين وقفت الولايات المتحدة خارج المضمار».[146] بعد شهر، توصل مقال كثرت الإشارة إليه، نشره معهد كاتو في واشنطن، إلى نفس النتيجة تقريباً، مشدداً على أن سوق الخدمات تحديداً مهم للغاية لرأس المال

144- السابق.

145- قال زوليك: «يمكننا أن نبدأ في دمجها [أي اتفاقات التجارة الحرة]، على سبيل المثال فنحن نبحث في إمكانية أن تنضم دول الخليج إلى اتفاق التجارة الحرة مع البحرين، مع عمل ترتيبات اختصاصية لسلع هذه الدول وزراعاتها، لكن باتباع نفس المبادئ الأساسية، ولهذا فائدة التشجيع على التكامل الإقليمي، بحيث لا تأتي المنتجات المؤهلة بالضرورة من البحرين، لكن قد تأتي من قطر أو عُمان أو الإمارات، أو مزيج من المذكور. هذا حتى نشجع التكامل الإقليمي في سياق هذه العملية، سواء في الخليج، أو في المغرب العربي أو في مناطق أخرى بالعالم العربي. والهدف النهائي – كما قال الرئيس – هو ضم كل هذا إلى اتفاق الشرق الأوسط للتجارة الحرة. هذا بالطبع يعتمد على قابلية الدول لإجراء هذه الإصلاحات».

146- انظر: Robert Zoellick, “Our Credo: Free Trade and Competition,” Wall Street Journal, July 10, 2003.

الأمريكي: «الميزة الكبرى المحتملة لمقترح إدارة بوش لمنطقة التجارة الحرة بالشرق الأوسط هو فتح السوق في العالم الإسلامي الذي سيأتي في أعقابه، والدفع بالإصلاحات الاقتصادية الأعرض في المنطقة... أكبر فائدة من مفاوضات التجارة الحرة، وهي الفائدة الأصعب لكن ستأتي معها أكبر الامتيازات، هي تحرير التجارة في الخدمات».[147]

فور إعلان مبادرة اتفاق التجارة الحرة بالشرق الأوسط بدأ ممثلو الولايات المتحدة في خوض سلسلة متلاحقة من مفاوضات اتفاقات التجارة الحرة مع بلدان عدة في شتى أنحاء الشرق الأوسط. بدأت المحادثات مع المغرب في بدايات 2003 (قبل الحرب على العراق) واختتمت بنجاح بعد عام من المناقشات. وافق الكونجرس الأمريكي على الاتفاق في يوليو 2004 ووافق عليه البرلمان المغربي في يناير 2005، وبدأ نفاذه في بدايات عام 2006. قلص اتفاق التجارة الحرة كثيراً من قدرة المغرب على مقاومة دخول السلع الأمريكية، مع إلغاء الرسوم الجمركية عن 95 في المائة من حجم التجارة الثنائية الإجمالية، على أن يتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية في ظرف عشر سنوات.[148] قبل الاتفاق، كان متوسط الرسوم الجمركية على الصادرات الأمريكية إلى المغرب أعلى من 28 في المائة. تقليص الجمارك كان مفيدا بصفة خاصة للصناعات الزراعية الأمريكية، بصفتها أكبر مورد لواردات الغلال المغربية. ألغى الاتفاق فوراً – على سبيل المثال – الجمارك على الذرة البيضاء الأمريكية وألغى تدريجياً الرسوم الجمركية على الذرة الأمريكية في ظرف خمس سنوات، ما أدى إلى تعزيز توجهات سابقة بالاعتمادية على واردات الغذاء.[149] لهذا السبب دعمت اتفاق التجارة الحرة بقوة جماعات مصالح الصناعات الزراعية الأمريكية، مثل مجلس الغلال الأمريكي،

147- انظر:

Brink Lindsey, “The Trade Front: Combating Terrorism with Open Markets,” Trade Policy Analysis, no. 24 (August 5, 2003), 8.

148- انظر:

Office of Trade Policy Analysis, Manufacturing and Services, International Trade Administration, “US Morocco Free Trade Agreement, Key Market Access Results and Benefits,” November 2004. www.trade.gov. Accessed October 25, 2012.

149- من المجالات المهمة الأخرى في اتفاق التجارة الحرة المغربي-الأمريكي القيود التي وُضعت على توفر الصناعات الدوائية غير محدودة الملكية.

الذي أشار لأنه كان «يسعى لبناء الطلب على الغلال الغذائية الأمريكية في المغرب منذ عدة سنوات... وتعزيز تدفق الغلال الأمريكية بما يضمن لمنتجينا وصناعاتنا الزراعية حصاد أكبر ربح ممكن من هذا الاتفاق».(150) كما مكّن الاتفاق رأس المال الأمريكي من الاستفادة من الاتفاق المغربي مع الاتحاد الأوروبي (انظر أدناه)، مع انطباق خفض الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية المُنتجة في المغرب، والتي تُصدر فيما بعد إلى أوروبا.

حدث اتفاق التجارة الحرة الأمريكي-المغربي بالتزامن مع مفاوضات مع دول بالخليج. تم توقيع اتفاق تجارة حرة مع البحرين في 14 سبتمبر 2004، وصدر التشريع بالموافقة على وتنفيذ الاتفاق من الكونجرس في يناير 2006. هذا الاتفاق كان يهدف أيضا إلى زيادة نصيب الشركات الأمريكية من السوق. هناك قواعد إضافية في اتفاق التجارة الحرة الأمريكي-البحريني قضت بفتح تدبير الحكومة لمشتريات السلع والخدمات للشركات الأمريكية على قدم المساواة مع وبنفس الشروط والمواصفات الخاصة بأية شركة محلية، وألا تقيد الدولة عدد وأنواع الشركات الأمريكية التي ستقدم على توريد المشتريات، أو أن تضع شروطاً حول أماكن تواجد تلك الشركات.(151) ثم هناك شروط مماثلة أعلنت جميع السلع الواردة من الولايات المتحدة تقريباً معفاة من الجمارك، ما فتح الطريق أمام دخول السلع الأمريكية إلى السوق البحرينية. في قطاع الخدمات، أجبر اتفاق التجارة الحرة البحرين على السماح للشركات الطبية والتعليمية والقانونية والشركات الأخرى الأمريكية على دخول السوق المحلية. هدف فتح السوق الخاص باتفاق التجارة الحرة أشادت به صراحةً اللجنة الاستشارية لسياسات التجارة والمفاوضات (ACTPN)، وهي هيئة مظلية تجمع الشركات الأمريكية الكبرى والممثلين عن الصناعات الأمريكية المختلفة، وأشارت إلى أن بنود الاتفاق «تستوفي أو تفوق حتى أفضل ما تم التفاوض عليه في

150- انظر: US Grains Council, “Global Update,” January 6, 2006. http://thegrainsfoundation.org.

151- يتوفر نصّ اتفاق التجارة الحرة الأمريكي-البحريني على: www.fta.gov.bh

أي اتفاق تجارة أمريكي آخر، و... هو إنجاز مدهش حقاً».[152]

هذه الاتفاقات التجارية والمالية ساعدت في تحول العلاقة الاقتصادية الأمريكية بالشرق الأوسط.[153] كما نستعرض في المرفق 1 تفصيلاً، فعلى امتداد العقد الأول من الألفية، زاد إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة من إسرائيل ودول الخليج العربي والأردن – من حيث القيمة المالية – مثيلتها إلى الاتحاد الأوروبي. لابد هنا من تسليط الضوء على إسرائيل تحديداً، فمن 2000 إلى 2010، تراوح الفائض التجاري لإسرائيل مع الولايات المتحدة بين 5 مليارات دولار و7 مليارات دولار سنوياً، في تناقض صارخ مع جميع الدول الأخرى غير المنطقة للنفط، التي كانت تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري خلال الفترة عينها.[154] كما أنه في حين ظلت الصادرات الأوروبية مهيمنة على امتداد الشرق الأوسط (انظر أدناه) فالفجوة بين نصيب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من السوق ضاقت كثيراً في حالة المغرب ومصر، إثر إبرام اتفاقات التجارة الحرة والكويز المختلفة. المرفق 2 يستعرض نمط تجارة المنطقة مع الولايات المتحدة، وتتكون بدرجة كبيرة من التكنولوجيا والطائرات وغيرها من واردات الآلات عالية القيمة المضافة، في مقابل منسوجات وثياب منخفضة الأجر (في حالة مصر والأردن والمغرب وتونس) أو الهيدروكربونات (في حالة دول الخليج والجزائر). نسبة منتجات الحبوب وفول الصويا والذرة في صادرات الولايات المتحدة إلى المنطقة، كانت كبيرة أيضاً. في حالة المغرب وتونس ومصر على سبيل المثال، شكلت المنتجات الزراعية الأمريكية بين 30 و50 في المائة من جميع الصادرات

152- انظر:

Advisory Committee for Trade Policy and Negotiations (ACTPN), "The U.S.—Bahrain Free Trade Agreement (FTA)," July 14, 2004, www.ustr.gov.

153- في سبتمبر 2005 اتفقت الولايات المتحدة وعُمان أيضاً على المبادئ الأساسية لاتفاق تجارة حرة، ووقعا اتفاقاً في 19 يناير 2006. في 2005 بدأت الولايات المتحدة مفاوضات مع أكبر سوق تصدير لها في الشرق الأوسط، الإمارات، رغم عدم إتمام هذا الاتفاق بعد. كما أعربت كل من الكويت وقطر عن الاهتمام بإبرام اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة. انظر:

Kenneth Katzman, The Persian Gulf States: Issues for U.S. Policy (Washington, DC: Congressional Research Service, 2006), 28.

154- انظر:

United States Census Bureau, "Trade in Goods with Israel," www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html. Accessed October 20, 2012.

الأمريكية على مدار عقد ما بعد الألفية، ما يشير إلى أن حالة اعتمادية شمال أفريقيا على واردات الغذاء – المذكورة أعلاه – لم تتغير كثيراً.

انعكست هذه الأنماط نفسها في مجال تدفقات رأس المال. رغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة كان أقل بكثير في الشرق الأوسط عن مثيله القادم من دول أوروبية أو خليجية (انظر الفصل السادس)، فقد طورت الولايات المتحدة علاقة مالية مهيمنة مع قطبين مركزيين في الاقتصاد الإقليمي: السعودية وإسرائيل. في حالة السعودية، فإن الولايات المتحدة منذ فترة طويلة هي أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغ نصيبها 13.7 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية عام 2010، وهو نصيب أكبر بكثير من باقي الدول الخمس الأكبر نصيباً الأخرى (الكويت 9.9 في المائة وفرنسا 9.0 في المائة واليابان 8.5 في المائة والإمارات 7.4 في المائة).[155] هذا مهم للغاية لأن السعودية أصبحت أكبر مضيف اقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقد التالي على الألفية.[156] أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية يستهدف تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية والمقاولات والعقارات. في حالة إسرائيل، كانت الشركات الأمريكية مسؤولة عن 82 في المائة من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل بين 2003 و2008، ما يبلغ 23 مليار يورو.[157] وبما

155- انظر:

Saudi Arabia General Investment Authority (SAGIA), Annual Report of FDI into Saudi Arabia 2010 (Riyadh: SAGIA, 2011), 3. www.sagia.gov.sa/PageFiles/4132/Annual_Report_FDI%20_SAUDI_ARABIA.pdf

156- ثمة ثلاثة أسباب رئيسية لجذب السعودية للاستثمار الأجنبي المباشر في عقد ما بعد الألفية: 1) ارتفاع أسعار النفط من 1999 إلى 2008، الفترة التي شهدت توسعاً في صناعة النفط وكذلك «مشروعات كبرى» أخرى كبيرة النطاق؛ 2) تغيير في قانون الاستثمار الأجنبي في عام 2000، حرر كثيراً من بيئة الاستثمار بالمملكة إذ رفع الحظر عن قطاعات عدة (باستثناء قطاعات بعينها وضعت على «قائمة سلبية»)، وسرع بعجلة إصدار تصاريح الاستثمار وأعطى حقوقاً متساوية للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وسمح بملكية المشروعات بنسبة 100%، وفرض ضرائب شركات من بين أدنى المعدلات في العالم؛ 3) انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في 2005. هذه التدابير مكنت من زيادة خمسة أمثال في الاستثمار الأجنبي المباشر بين 2005 و2010 (أنظر: SAGIA, Annual Report, 2).

157- انظر:

ANIMA Investment Network, Investments and Partnerships in MED Region, 2010 (Marseilles: ANIMA, 2011), 49–68.

يعكس السمات الفريدة للاقتصاد الإسرائيلي، فقد وُجهت أغلب هذه الاستثمارات إلى قطاعات مثل البرمجيات والإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والبحوث والتطوير المتقدمين.

الاتحاد الأوروبي: إمبريالية التنافس والتعاون

مع إحراز أوجه التقدم الأمريكية المذكورة في التسعينيات وعقد الألفية، سعى الاتحاد الأوروبي بدوره إلى تعزيز نفوذه التجاري والمالي في الشرق الأوسط، فتحرك لتقريب المنطقة – لا سيما دول المتوسط – من شبكات الإنتاج والتجارة الأوروبية. أظهر تعامل الاتحاد الأوروبي مع المنطقة ثنائيات التنافس والمصالح المشتركة مع الولايات المتحدة. الطرفان كانا يبحثان عن تمديد اختراقهما للمنطقة، مع المشاركة في تعزيز المسار النيوليبرالي للشرق الأوسط عن طريق آليات الديون والمساعدات والوعد بزيادة القدرة على الوصول للأسواق. تم تقنين أهداف الاتحاد الأوروبي في البداية في صورة الشراكة الأورومتوسطية (EMP) المعروفة أيضا بعملية برشلونة، التي أُطلقت في اجتماع في برشلونة في نوفمبر 1995 بين الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية الجزائر وقبرص ومصر والأردن وإسرائيل ولبنان ومالطة والمغرب والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا. البيان الختامي لاجتماع برشلونة كان مفتوحاً للغاية فيما يخص النوايا، مع تسليط الضوء على «تعزيز وتنمية القطاع الخاص... [و] وضع إطار مؤسسي وتنظيمي ملائم لاقتصاد السوق» كهدف رئيسي للشراكة الجديدة. اعترف الاتحاد الأوروبي بالأهداف الأطول أمداً بشكل صريح، إذ أشار لأن الغاية هي «تهيئة اقتصادات مفتوحة عن طريق فتح الأسواق... [و] القضاء على المعوقات التي تعترض طريق التجارة». يتطلب هذا تسريع عجلة «الإصلاحات المالية والإدارية والقانونية وكذلك تخفيف الضوابط في الخدمات العامة... من أجل رفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات جنوب المتوسط».[158]

اتساقاً مع هذه الأهداف، ثمة تيمتان كبيرتان هيمنتا على المفاوضات الأورومتوسطية.

158- انظر:

EU-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration, 2005, 5. http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2005/july/tradoc_124236.pdf.

الأولى كانت محاولة لإنشاء منطقة تجارة حرة استناداً إلى اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي، مع تحديد عام 2010 موعداً نهائياً لإتمام اتفاق نهائي للمنطقة. التيمة الثانية هي «القضاء التدريجي على المعوقات التي تعترض الاستثمارات [الخاصة بالاتحاد الأوروبي]»[159] عن طريق إصدار قوانين جديدة تهدف إلى خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة في قطاعات الصناعة والزراعة والبنوك.[160] على مدار السنوات العشر التالية، تم غرس هاتين التيمتين الخاصتين بالتجارة الحرة والاستثمار المباشر في المعاهدات الثنائية، التي سُميت اتفاقات الشراكة، الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول الشراكة الأورومتوسطية.[161] ألزمت اتفاقات الشراكة الدول بإعادة هيكلة سياساتها في مقابل حوافز مالية ووعود بفتح الأسواق الأوروبية أمامها. لم يكن أمام الشركاء العرب مساحة حركة كبيرة في التفاوض على هذه الاتفاقات، نظراً لمعدلات استدانتها العالية ولأن الاتحاد الأوروبي كان أكبر شريك تجاري لأغلب دول المنطقة.

فيما يخص التجارة، طالبت اتفاقات الشراكة باقتطاعات كبيرة من الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات في دول جنوب المتوسط. تجاوزت التعديلات التنظيمية/القانونية التجارة في السلع فأثر على تنظيم تجارة الخدمات أيضاً، ما ألزم الدول بفتح قطاعات مثل قطاعات الأموال والاتصالات والنقل والمواصلات والطاقة وغيرها، أمام الشركات الأجنبية والملكية الأجنبية. هذه الإصلاحات تطلبت مراجعات كبيرة للقوانين. لتيسير هذه العملية تمت تهيئة برنامجين ماليين، هما MEDA I وMEDA II،[162] مع تخصيص ما يقارب 5 مليارات يورو توزع بين 1995 و1999. كان التمويل الذي تلقته الدول مرتبط صراحة بمدى موافقة الدول على تغيير قوانينها، مع إشارة الاتحاد الأوروبي لأن المبدأ الأساسي لبرنامج MEDA هو «جعل التحول الاقتصادي والتجارة الحرة في القلب من التعاون المالي للاتحاد

159- السابق، ص 5.

160- السابق، ص 6.

161- إسرائيل والأردن والمغرب وتونس السلطة الفلسطينية وتركيا بين 1995 و1997، ومصر في 2004.

162- المصطلح من الفرنسية: Desures D'Accompagnement (تدابير مرافقة).

الأوروبي مع منطقة المتوسط».[163] تمت تكملة منح MEDA بقروض إضافية من بنك الاستثمار الأوروبي، وكانت جميع آليات التمويل هذه مصممة لتقديم «حوافز للتحول الاقتصادي ولتطوير أسواق مفتوحة وتنافسية» وعمل «إصلاحات سياسية واجتماعية طرف شركاء المتوسط... كمحفز للتحول الهيكلي الاقتصادي».[164]

في الجولة الأولى لتمويل برنامج 1995(MEDA-1999)، تم توزيع 3.435 مليار يورو على هيئة منح، مع تخصيص 4.808 مليار يورو إضافية في هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي. نحو 45 في المائة من تمويلات MEDA وُجهت مباشرة لبرامج الإصلاح الهيكلي، بما يشمل أكثر من 500 مليون يورو ذهبت في صورة منح مباشرة للميزانيات الوطنية من أجل تمكن هذه الدول من تنفيذ إصلاحات نيوليبرالية بالشراكة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و1.035 مليار يورو أخرى موجهة للسياسات للمساعدة في «تهيئة بيئة حاضنة لتطوير القطاع الخاص».[165] هذه المنح – إلى حد بعيد – كانت تكاد لا تزيد عن كونها رشوة، مع ملاحظة الاتحاد الأوروبي أن «الميزانيات الوطنية لشركاء المتوسط تلقت حقن نقدية مقابل تنفيذ إصلاحات هيكلية».[166] اشتملت المشروعات المدعومة من برنامج MEDA في هذه الجولة الأولى على تحرير التجارة (الجزائر، الأردن، تونس) وخصخصة الشركات المملوكة للدولة (الجزائر، الأردن، تونس) وفتح القطاع المالي (المغرب وتونس).[167] بحلول عام 2003 قيّم الاتحاد الأوروبي أن التمويل حقق «تقدماً مشهوداً... نحو تحرير وتنظيم الاقتصاد، لا سيما في قطاع البنوك، حيث تم تحقيق التقدم نحو

163- برنامج MEDA.

164- انظر:

European Commission, The Barcelona Process, 5 Years On 1995–2000 (Luxemburg: The Office for Official Publications of the European Communities, 2000), 20.

165- السابق، 22.

166- السابق، 21.

167- انظر:

Analysis for Economic Decisions (ADE), Evaluation of Economic Co-operation between the European Commission and Mediterranean Countries, Final Report, vol. 1 (Louvain-la-Neuve: ADE, November 2003), 24.

التنافسية. تم عمل [هكذا في الأصل] التقدم نحو استرداد التوازن بين القطاعين العام والخاص [بمعنى: الخصخصة]، وإن كان قد تحقق بشكل غير متساوي. أشار القائمون بالتقييم إلى أن تحرير سوق رأس المال بلغت معدلات أعلى من تحرير سوق العمل».[168]

في 2003 وضعت المفوضية الأوروبية إطاراً لنسخة منقحة من الشراكة مع دول المتوسط، وأصبحت معروفة بسياسة الجوار الأوروبية (ENP). انطبقت سياسة الجوار الأوروبية أيضاً على جيران للاتحاد الأوروبي ليسوا ضمن دول حوض المتوسط، مثل أرمينيا وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، ومولدوفا، وأوكرانيا، وكان القصد منها تكملة عملية برشلونة. هيت إطاراً لتكثيف المفاوضات مع دول المتوسط عن طريق سلسلة من خطط العمل الثلاثية إلى الخمسية، صاغها الاتحاد الأوروبي، اشتملت على الخطوات التي يتعين على الدول اتخاذها في مقابل استمرار المساعدات الأوروبية. اختلفت سياسة الجوار الأوروبية عن الشراكة الأورومتوسطية من حيث أن تركيز سياسة الجوار الأوروبية كان أكثر صراحة ووضحاً بكثير على دمج دول حوض المتوسط بالأسواق الأوروبية، رغم أنها – وهذا مهم – نفت صراحة إمكانية الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.[169]كما شددت بقوة على هدف التكامل الاقتصادي الأوثق بين دول المتوسط.[170]تم تأطير تبرير هذا الأمر بشكل واضح في إطار مصالح رأس المال الأوروبي، مع قول مفوض العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي، كريس باتين، أن تكامل الجنوب-الجنوب «سيهيئ أسواقاً أكبر، ما يخدم كحافز قوي لجعل

168- السابق، 12.

169- كما أن سياسة الجوار الأوروبية شددت على سؤال الهجرة، وتلاها مفاوضات شهدت «تخريج» السيطرة على حدود الاتحاد الأوروبي، مع تولي دول المتوسط لدور أنشط بكثير في التعامل الأمني مع تحركات الأفراد الراغبين في دخول الاتحاد الأوروبي. كان هذا مهماً للغاية نظراً لبدء اتفاق الشينجن، الذي رفع عملاً الرقابة على الحدود الداخلية بين دول الاتحاد الأوروبي. من هذا المنطلق، فإن العلاقات الأوروبية مع الشرق الأوسط أصبحت جزءاً من تيسير التحول الرأسمالي داخل الاتحاد الأوروبي نفسه.

170- انظر:

Commission of the European Communities, Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: Wider Europe—Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours (Brussels: CEC, 2003), 8. http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/com03_104_en.pdf.

المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر».(171)من الآليات التي من خلالها تم التشجيع على هذا، قرار بإنشاء ما سُمي بـ «قواعد المنشأ التجميعي»، بمعنى السلع المكونة من مكونات مختلفة من دول مختلفة أورومتوسطية، التي يمكن أن تُعامل بصفتها جاءت من منشأ واحد، شريطة أن تكون بين الدول المُنتجة اتفاقات تجارة.(172) من ثم، كان الاتحاد الأوروبي يحدوه الأمل بأن يشجع دول المنطقة أيضاً على توقيع اتفاقات تجارة حرة فيما بينها. «المنشأ التجميعي» - على حد قول باتين، يشجع «الأنشطة الاقتصادية من مختلف الدول على التقارب والاضطلاع بمختلف مراحل الإنتاج في الدولة التي يؤدي فيها الإنتاج إلى أكبر ربح. سيكون له أثر على تشجيع الأعمال التجارية المشتركة بالمنطقة، مع تمكين الجميع من الاستفادة من الهياكل الاقتصادية الخاصة بكل شريك».(173)

في عام 2007 تقريباً ظهرت الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي حول أفضل السبل للمضي قدماً في عملية سياسة الجوار الأوروبي. انعكست هذه الاختلافات في مقترح قدمه نيكولا ساركوزي أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة الفرنسية في 2007، وفيه اقترح إنشاء اتحاد المتوسط (MU) على شاكلة الاتحاد الأوروبي. مقترح ساركوزي رأى أن اتحاد المتوسط سيتكون من دول حوض البحر المتوسط، ومن ثم استبعد دولاً أعضاءً في الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا. عارضت المفوضية الأوروبية والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل اتحاد المتوسط لهذا السبب، فضلاً عن دول مرشحة للعضوية

171- انظر: European Commission, Barcelona Process, 16.

172- هناك نوعان من التجميع: القطري diagonal والثنائي. التجميع الثنائي يسمح للمدخلات المصنوعة في الاتحاد الأوروبي (مثال: منتج صنع في ألمانيا) بالاستخدام في إنتاج سلع موجهة للاتحاد الأوروبي يتم تجميعها في دولة معينة بحوض المتوسط (مثال: مصر أو المغرب). بموجب هذه القاعدة، فإن المدخلات الأوروبية تُحصى بصفتها نشأت من الدول المُصدرة بغرض أن يسري عليها برنامج التفضيل التجاري. يسمح التجميع القُطري باعتبار مدخلات الدول الأخرى غير الأعضاء في اتفاقات التجارة الحرة بأنها ذات منشأ محلي شريطة وجود اتفاق تجارة حرة بين الدولتين القائمتين بجمع المنتج. هذا يعني توسيع مناطق التجارة الحرة لتضم دول تربطها علاقات تجارية

173- انظر: European Commission, Barcelona Process, 5. أهمية هذا الأمر نراها في اتفاق أغادير، هو اتفاق تجارة حرة وُقع في الرباط بالمغرب في فبراير 2004 بين مصر والأردن والمغرب وتونس (انضمت فلسطين في سبتمبر 2011). بدأ سريان الاتفاق في مارس 2007 وكان القصد منه أن السلع المنتجة بمدخلات من أي من الدول الأربع تُعامل بصفتها من نفس دولة المنشأ فيما يخص التصدير للاتحاد الأوروبي. المنطق الحاكم لاتفاق أغادير كان توثيق الرباط بين الأنشطة الإنتاجية (بالأساس الزراعة والمنسوجات) في شمال أفريقيا.

– مثل تركيا – كانت تخشى استخدام اتحاد المتوسط بديلاً عن العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي نفسه. هناك دول أخرى أعضاء بالاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان دعمت المقترح. في بداية 2008 عدّل ساركوزي اقتراحه ليشمل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي جميعاً، وليس فقط دول حوض البحر المتوسط. أصبح فيما بعد جزءاً من عملية برشلونة، وقُدم بصفته المرحلة الجديدة للشراكة الأوروبية في مؤتمر بباريس في يوليو 2008.

بنهاية العقد، كانت تبعات هذه الاتفاقات على منطقة الشرق الأوسط واضحة. أهم شيء أن السيطرة الأوروبية على أسواق التصدير قد استحكمت (انظر المرفق 1). أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر مُصدّر لكل دولة من دول الشراكة الأورومتوسطية في عقد الألفية، وبالنسبة للجزائر والمغرب وتونس وليبيا ولبنان، كان الاتحاد الأوروبي يقدم أيضاً نحو نصف الواردات. وبالنسبة للدول الأخرى خارج إطار الشراكة الأورومتوسطية، كان نصيب الاتحاد الأوروبي أكبر من 25 في المائة في كل الحالات. هذه السلع المنتجة داخل الاتحاد الأوروبي كانت في الأغلب عالية القيمة المضافة ومتقدمة تكنولوجياً، من معدات وآلات وسيارات وطائرات (انظر المرفق 2).

بالتوازي، أدت مختلف الاتفاقات الإقليمية إلى ربط أنشطة الإنتاج بدول الشراكة الأورومتوسطية بالأسواق الأوروبية كمصدرة للسلع المصنعة والمنتجات الزراعية والموارد الطبيعية منخفضة الأجور. أنماط التجارة هذه كانت في أوضح صورها بصفة خاصة في كل من المغرب وتونس، حيث كانت نسبة 75 إلى 80 في المائة من جميع الصادرات الذاهبة إلى الاتحاد الأوروبي على مدار العقد – وأغلبها منسوجات/ثياب وسلع زراعية (المرفقان 1 و2). كذلك مثلت المنسوجات والثياب نصيبا كبيرا من صادرات الأردن ومصر، وإن كان الشق الأكبر من هذه الصادرات يذهب إلى الولايات المتحدة في أعقاب مختلف الاتفاقات الثنائية المذكورة أعلاه. السمة الأساسية لهذه التجارة بالنسبة للعديد من دول الشراكة الأورومتوسطية – تبادل السلع المتقدمة تكنولوجيا المنتجة في الاتحاد الأوروبي مقابل المنسوجات والمنتجات الزراعية المصنعة في الشرق الأوسط – تشير لآلية نقل القيمة من الشرق

الأوسط إلى الرأسمالية الأوروبية.[174] انعكس هذا في استمرار واتساع العجز في الميزان التجاري مع أوروبا.

كما أن هذا التوجه في مسار التجارة تنامى بالتزامن مع سياسات الخصخصة وإتاحة تملك الاستثمار الأجنبي محليا. من 2003 إلى 2008، كان المستثمرون الفرنسيون والإسبان والإيطاليون بارزون بصفة خاصة في المنطقة، إذ اشتروا أصولا مخصخصة في قطاعات المرافق والعقارات والبنوك والصناعة.[175] كانت دول شمال أفريقيا – المغرب وتونس ومصر – أهدافا كبرى لهذه التدفقات الاستثمارية. عن طريق هذه الاستثمارات، تم في أحيان كثيرة ضم الأنشطة الصناعية والزراعية بدول الشراكة الأورومتوسطية في مراحل الإنتاج الأولية لتجمعات إنتاجية مدمجة رأسياً شملت منطقة البحر المتوسط بالكامل، لا سيما في قطاعات المنسوجات/الملابس والصناعات الغذائية (انظر الفصل الثالث والفصل الرابع). لهذا السبب فإن أي نمو في الصادرات ربما رافق زيادة القدرة على الوصول للسوق الأوروبية، انتهى به المطاف في حقيقة الأمر بالتدفق إلى شركات متصلة بالتجمعات التجارية الأوروبية الكبرى عن طريق الشراكات، والملكية المباشرة في بعض الحالات.

القوى الصاعدة؟

في حين يستمر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الهيمنة على الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، فهناك قوى صاعدة قامت وبصفة مطردة ببناء تحالفات منفصلة ومتنافسة مع دول المنطقة.[176] انعكس هذا في إعادة التوجيه الجزئية

174- النقاش حول طبيعة نقل القيمة يقع خارج نطاق هذا الكتاب. يمكن للقارئ المهتم الرجوع إلى:
Anwar Shaikh, "Foreign Trade and the Law of Value—Part One," Science and Society 43 (1979): 281–302; Anwar Shaikh, "Foreign Trade and the Law of Value—Part Two," Science and Society 44 (1980): 27–57; and Ernest Mandel, Late Capitalism(London: Verso, 1983).

175- انظر المرفق 3 للاطلاع على بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تناقشها هذه الفقرة.

176- انظر: Gilbert Achcar, "The Strategic Triad: The United States, Russia, and China," New Left Review I/228 (March–April 1998): 91–126 للاطلاع على مناقشة حول التنافسات العالمية. يحاجج أشقر بأن الثقل العسكري لروسيا والصين حاسم ومهم للغاية في الحسابات الأمريكية.

للتدفقات التجارية والمالية بالمنطقة. باستثناء المغرب والبحرين فإن جميع دول العالم العربي شهدت انحساراً في وارداتها القادمة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على مدار العقد الماضي. بالنسبة لكل من مصر والأردن وسوريا ودول الخليج، فهذا الانحسار انخفض تحت مستوى 50 في المائة (انظر المرفق 1). بدلاً من هؤلاء المُصدّرين التقليديين للمنطقة، أصبحت أنصبة متزايدة باطراد من السلع تأتي من دول مثل الصين وروسيا وتركيا وكوريا الجنوبية والهند. في 2010، كانت الصين واحدة من أكبر 3 جهات تصدير للمنطقة بالنسبة لـ 12 من 17 دولة (انظر المرفق 1). فيما يخص الصادرات من الشرق الأوسط، كانت الهند وشرق آسيا والبرازيل وتركيا أسواقاً مهمة للسلع المنتجة بالمنطقة.

كانت الصين وروسيا هما الفاعلان الرائدان في دخول القوى الصاعدة إلى المنطقة. ليس في هذا ما يثير الدهشة، فالدولتين كانتا تسعيان لتهيئة روابط بالمنطقة عن طريق الدول التي ظلت إلى حد بعيد خارج مدار القوى الغربية خلال العقدين الماضيين، والأبرز بينها إيران وسوريا. بنهاية الألفيات، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإيران وأكبر مشتري للنفط الإيراني.[177] تركزت الصلات الروسية بإيران على بيع العتاد العسكري، وإن تعرضت هذه التعاملات لجزاءات فُرضت على إيران أواسط العقد التالي على الألفية. العلاقات الأوثق بين روسيا والصين وإيران تأكدت في 2005 عندما مُنحت إيران وضع مُراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، وهو تجمع أمني إقليمي مكون من روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، تأسس في 2001. تقدمت إيران للحصول على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون في 2008، لكن لم تحصل على هذه العضوية بسبب الجزاءات القائمة التي فرضتها الأمم المتحدة. اقترح بعض المراقبون إمكانية تحول المنظمة إلى حلف عسكري وسياسي أوثق قادر على مناوئة نفوذ حلف الناتو في الشرق الأوسط ووسط آسيا.

كما طورت روسيا والصين علاقات قوية مع سوريا. في 2008 وافق الرئيس السوري بشار الأسد على السماح لروسيا بتحويل ميناء بحري في طرطوس إلى قاعدة

177- انظر: Chen Aizhu, “Despite Delays, China Seeks Full Iran Oil Volume for Third Month,” Reuters, September 5, 2012.

عسكرية دائمة للسفن الحربية الروسية، لتصبح قاعدة روسيا الوحيدة من نوعها في المنطقة. يؤشر الاتفاق بأن سوريا أصبت أهم حليف لروسيا في الشرق الأوسط، وهو ما انعكس في صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا، وتُقدر بنحو 10 في المائة من إجمالي المبيعات الروسية للأسلحة خلال عقد الألفية.(178) بالمثل، تربط الصين بسوريا علاقات وثيقة بصفتها أكبر مُصدّر لسوريا وأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. تركزت الاستثمارات مؤخرا في شركة الفرات للنفط السورية، وهي أكبر مُنتج نفطي سوري، وتمت خصخصة الشركة جزئيا على مدار عقد الألفية، وكذلك تتركز الاستثمارات في قطاعات الإنشاءات والمرافق.

تعكس العلاقات الصينية المقربة مع سوريا أهمية الشرق الأوسط في ميزان القوى العالمية. نحو نصف واردات النفط الخام الصينية تقريبا أصبحت تأتي من الشرق الأوسط بحلول عام 2006، في حين تُعد السعودية أكبر مصدر للواردات (نحو 16 في المائة) مع تدفق واردات كبيرة من عمان والإمارات أيضا. وهذا رغم أن الصين كانت سادس أكبر مُنتج للنفط في العالم في العام نفسه.(179) استمرت هذه المعدلات في الزيادة، وفي مطلع 2010 كشف متحدث باسم شركة النفط السعودية أرامكو عن أن الصادرات السعودية النفطية للصين فاقت مثيلتها للولايات المتحدة، ما يمثل تحولا عميقا أذن بعهد جديد من الأنساق في تجارة النفط بالشرق الأوسط.(180) التحول نحو الشرق في تجارة الخليج لم يقتصر على النفط الخام والغاز فحسب، إنما انعكس أيضا في معدلات صادرات البتروكيماويات التي تعد غذاء رئيسيا للمصانع الأسيوية. في 2004 استوردت الصين نحو 42 في المائة من إجمالي حجم تجارة البولي-إثيلين العالمية، و44 في المائة من إجمالي البولي-بروبيلين، و45 في المائة

178- انظر:

Fred Weir, “Why Russia Is Willing to Sell Arms to Syria,” Christian Science Monitor, January 19, 2012, www.csmonitor.com/World/Europe/20120119//Why-Russia-is-willing-to-sell-arms-to-Syria.

179- انظر: International Energy Agency, World Energy Outlook (Paris: OECD/IEA, 2007), 325.

180- انظر: Saudi Gazette, “Aramco: China Overtakes US as Largest Customer,” April 6, 2010.

من إجمالي البوليفينيل كلورايد، و48 في المائة من إجمالي البولي-ستيرين.[181] وردت الكثير من هذه المنتجات البتروكيماوية الأساسية من منطقة الخليج، وبنهاية عام 2009 كانت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، أكبر شركة تصدّر البتروكيماويات في الشرق الأوسط، تُرسل نصف صادراتها إلى آسيا.

يدل اعتماد الصين على نفط الشرق الأوسط على تنافس متزايد مع الولايات المتحدة، ليس فقط على واردات النفط، إنما أيضا لأن هيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تمدها بمصدر تفوق مهم على الصين، وهي الحقيقة التي تظهر بوضوح في الخلافات على إيران. أي منازعة طويلة الأجل للنظام العالمي أمريكي المركز يُفترض أنها مقترنة بتحول في خريطة النفوذ الخارجي على الشرق الأوسط، وهي المنازعة التي – كما يظهر من تاريخ العقود الخمسة الأخيرة – تكون بالضرورة مقترنة بجملة من المبادرات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تسعى لسحب المنطقة بعيدا عن الهيمنة الأمريكية. لكن بينما يمثل ضلوع الصين وروسيا المتزايد في المنطقة – وبلا شك – تحدٍ للولايات المتحدة والهيمنة الغربية، فلابد من تحري بعض الحرص في تفسير طبيعة هذه المنافسات. بسبب طبيعة السوق العالمية الدولية للغاية، فإن كل الدول الكبرى – ومنها الصين وروسيا – مرتبطة ارتباطا وثيقا في تدفقات تجارية ورأسمالية متبادلة، وبينها مصالح مشتركة في استقرار رأس المال العالمي. هذا يعني أنها لا تريد حدوث تحولات كيفية كبيرة في أنساق التنمية غير المتوازنة في الشرق الأوسط، أو في اعتناق المنطقة للإصلاحات النيوليبرالية. الحق أن دخول الصين وروسيا إلى أسواق الشرق الأوسط – كما هو الحال بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة – جاء على أعناق تكثيف النيوليبرالية في أماكن مثل إيران وسوريا. لهذه الأسباب، فمن الخطأ الاعتقاد بأن هذه الدول تمثل أي شكل من أشكال قوى التحرر التقدمية (يناقش الفصل السابع هذا الموضوع بقدر أكبر من التفصيل).

الختام

181- انظر:

Nexant Chem Systems, Outlook for the Petrochemical Industry: Good Times Ahead (Buenos Aires: Instituto Petroquimico Argentino, 2004), 31.

تطورت وتنامت الهيمنة المطولة لدول الغرب على الشرق الأوسط عن طريق جملة من الوسائل المختلفة، لكن كانت التيمات الكامنة ورائها متسقة: تعميق التنمية غير المتوازنة والمشتركة للمنطقة، وتوسيع مساحة الهيراركيات بالدول ومظاهر الاعتماد المتبادل بينها، والانتفاع من الفروق الناتجة في القوة لترسيخ السيطرة. تحولت أشكال وأنساق هذه الترتيبات على مدار العقود الخمس الأخيرة، لكن كانت نتيجتها واحدة. لم تؤد هذه الاستراتيجية فحسب إلى إعادة ترتيب العلاقات المحددة بين مختلف أجزاء المنطقة والقوى الرأسمالية الكبرى، إنما أيضا – وبشكل أقوى فيما يخص التحليل الذي يعتمده الكتاب – خلّقت مجموعة محددة من العلاقات الداخلية بالمنطقة نفسها. هناك ست خصائص مركزية في عملية إعادة الترتيب هذه يمكن رسمها هنا بشكل أوّلي، مع تطويرها في الفصول اللاحقة:

1. قرّب الاتحاد الأوروبي إليه دول أساسية من المنطقة الأورومتوسطية، أبرزها دول شمال أفريقيا. لقد ارتبطت بقوة الأنشطة الإنتاجية والتجارية لهذه الدول بمنطقة اليورو الاقتصادية مع مضي الإصلاحات النيوليبرالية قدماً. كان هذا يعني إعادة توجيه اقتصادات شمال أفريقيا نحو احتياجات رأس المال الأوروبي، مع ربط منطقة البحر المتوسط كمنطقة تابعة ومعتمدة على جارتها الأكبر، عن طريق التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دمج القطاعات الإنتاجية بمنطقة المتوسط برأس المال الأوروبي أدى إلى تعميق الفروق الاجتماعية داخل الدول وبين المنطقة ككل وأوروبا. أي أن العلاقة بالاتحاد الأوروبي ساعدت على تشكيل مسار التكوين الطبقي (مرة أخرى، نلاحظ هذا بأوضح أشكاله في شمال أفريقيا) مقترنا بإثراء شريحة ضئيلة من نخب المنطقة (والاقتراب من المشروع الأوروبي). كما ستؤكد تفصيلا الفصول اللاحقة، فهذا التواشج بين التجارة والاستثمار في حوض المتوسط لعب دوراً هاماً في تعزيز تركيز ومركزة رأس المال في عهدة تكتلات رأسمالية محلية وأجنبية كبيرة، في قطاعات مثل النسيج

والملابس والزراعة.[182]

3. في الوقت نفسه، رتبت الولايات المتحدة علاقات متميزة بعمودين مركزيين لقوتها في المنطقة: إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي (السعودية تحديدا). هذان العمودان يتميزان عن دول المنطقة الأخرى بأنهما يشكلان قمة الهيراركيات داخل المنطقة. علاقات الدولتين بالمركز الإمبريالي تختلف عن باقي المنطقة من حيث أنهما قادرتان على الاحتفاظ بنصيب أكبر من القيمة المُنتجة في المنطقة (إسرائيل عن طريق صادراتها الصناعية المتقدمة ومجلس التعاون الخليجي عن طريق سيطرته على الإمدادات النفطية). تعزز الولايات المتحدة هذه الهيراركيات الإقليمية عن طريق المساعدات (العسكرية والمالية) والدعم السياسي للقطبين المذكورين، في حين أنها مشاركة بعمق في اقتصادات الدولتين عن طريق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقات مالية أخرى.

4. حاولت الولايات المتحدة أيضا استخدام هذين القطبين كمحور لجذب باقي المنطقة إلى مدار هيمنتها. لعبت كل من الأردن ومصر دورا محددا بالغ الأهمية في هذه العملية عن طريق مناطق الكويز والاتفاقات الأخرى مع إسرائيل. كما لعب الاتحاد الأوروبي على هذه النقطة عن طريق إطار عمل المفاوضات الأورومتوسطية. هذا يعني أن مسألة التطبيع مع إسرائيل كانت لها أهمية مركزية خاصة في إطار مقاومة النفوذ الإمبريالي في المنطقة، وكذلك الحركة الفلسطينية الأعرض ضد أعمال الاستلاب القائمة. يساعد هذا أيضا في توضيح فرادة التكوين الطبقي في الأراضي الفلسطينية (انظر الفصل الخامس).

5. تعميق الإصلاحات النيوليبرالية – التي كانت النتيجة الضرورية لإعادة هيكلة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للمنطقة – أسهم أيضا في تعميق العلاقات الهيراركية داخل المنطقة ككل. يجدر بالذكر هنا أن هذا اشتمل على تعزيز موقف دول الخليج العربي داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم التعبير عن هذا

182- أهمية تحليل هياكل الملكية هذه تظهر في حالة دول المتوسط التي تتمكن من إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى للأسواق الأوروبية، منتجات مثل الإسمنت والأسمدة والفوسفات وكيماويات أخرى (المرفق 2). في حين قد يكون تصدير هذه المنتجات مربح للغاية، فأغلب الأرباح تجد طريقها في أغلب الحالات إلى أوروبا مرة أخرى، أو تزيد من ثراء نخب محلية وإقليمية، لأن هياكل الملكية تطورت في ظل النيوليبرالية.

بوضوح وجلاء في تدويل رأس المال الخليجي وارتباط الكيانات التجارية الخليجية الكبرى بالطبقات الرأسمالية المحلية في المنطقة (انظر الفصل السادس).

6. عمليات إعادة الترتيب هذه تحتاج أيضا إلى وضعها في سياق التحديات المحتملة للهيمنة الأمريكية/الأوروبية على المستوى العالمي. في حين يستمر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الهيمنة على الاقتصاد السياسي للمنطقة، فالقوى الصاعدة – الصين وروسيا بالأساس – راحت تبني بصفة منفصلة، وفي علاقات تنافس، تحالفات مع دول بالمنطقة. انعكس هذا في إعادة التوجيه الجزئي للتجارة والتدفقات المالية عبر المنطقة، لكن أقوى مظاهره كان تحالف روسيا والصين مع الدول التي ظلت إلى حد بعيد خارج مدار الهيمنة الغربية طيلة عقد الألفية (أبرزها إيران وسوريا).

هذه السمات الست للمستوى الإقليمي تؤكد التشابك العميق للإمبريالية بالاقتصاد السياسي للنيوليبرالية في الشرق الأوسط. ليست الإمبريالية بالأساس مشروعاً عسكرياً، رغم أهمية القوة في طريقة عمل الإمبريالية، فتصورها بهذه الصفة فحسب يعني عدم فهم جوهر التدخل الغربي والاكتفاء بمظهره الخارجي. إنما الإمبريالية تعني بالأساس ضمان خضوع الاقتصاد السياسي للمنطقة المستمر لأشكال التراكم في الدول الرأسمالية التي تحتل مركز السوق العالمية. مع رؤية الإمبريالية بهذه الصفة تصبح أكثر بكثير من مجرد قائمة اختيارية مدونة بها السياسات الاقتصادية «للسوق الحرة». إنها عملية إعادة هيكلة راديكالية للعلاقات الطبقية، بما ييسر ويعزز من هيمنة قوى خارجية على المنطقة. يرتبط هذا بتخليق مجموعة من القوى الاجتماعية الداخلية على المنطقة، يكون لها – هذه القوى الاجتماعية – مصلحة موضوعية في دعم الحالة القائمة الجديدة. لم تقتصر إعادة الهيكلة هذه فقط على تحول حالة الطبقة والدولة داخل الدول المختلفة، إنما أنتجت أيضاً مجموعة جديدة من الهيراركيات والعلاقات الاجتماعية المتواشجة عبر فضاء المنطقة بالكامل. هذه الملاحظات تشكل العدسة التحليلية الأساسية التي ننظر من خلالها إلى مختلف جوانب الاقتصاد السياسي للمنطقة، في الفصول التالية.

الفصل الثالث

رسم خريطة التجربة النيوليبرالية

رسم الفصل السابق سياق وجذور التنمية النيوليبرالية في الشرق الأوسط. مع انتشار هذه السياسات عبر المنطقة على مدار عقود، اضطرت الدول العربية إلى إعادة تخطيط اقتصادها بشكل راديكالي. مع الحصار في حلقة من الاستدانة والاشتراطات المصاحبة لحزم القروض، تحولت أنماط تجديد المجتمعات لنفسها بشكل دراماتيكي، والحديث هنا عن كيفية وفاء الناس باحتياجاتهم الأساسية، وأنواع العمل المطروحة لهم، وعلاقات الناس بالسوق، وقطيعة الدولة الحادة مع أشكال التراكم التي وسمت العالم العربي سابقاً. هذا الفصل يحقق في السياسات الأساسية المرتبطة بهذا التحول، بالتركيز على تجارب كل من مصر والمغرب وتونس والأردن، وهي أربع دول لها سمات اقتصادية متشابهة وتاريخ متماثل. هي جميعاً اقتصادات غير نفطية لعبت فيها الزراعة دوراً هاماً (في الأردن بدرجة أقل)، وهيمن فيها على النشاط التصنيعي الأنشطة منخفضة القيمة المضافة، مثل إنتاج المنسوجات والملابس. إثر أزمات الديون في الثمانينيات، واعتماد حزم إعادة الهيكلة برعاية

صندوق النقد الدولي، أصبحت هذه الدول في صدارة تجربة الإصلاح النيوليبرالي، مع إشادة المؤسسات الدولية على طول الخط بسياساتها الاقتصادية كنموذج تحتذي به دول الجوار. اندماج هذه الدول بالسوق العالمية كان على مسارات مماثلة، فكل منها عضوة في منظمة التجارة العالمية، وهي أطراف في اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتربطها بالولايات المتحدة علاقات قوية.

لكن لا يدعي هذا الفصل تقديم رواية مستوفاة عن التجربة النيوليبرالية في هذه الدول الأربع. إنما هدفه هو رسم خريطة أعم بالدوافع الرئيسية المحركة للمشروع النيوليبرالي وكيف تجسد هذا المشروع في السياسات التي تتشارك فيها الدول الأربع. القسم الأول من الفصل يفحص بعض هذه السياسات الأساسية، ومنها الخصخصة ونزع مركزية سوق العمل، وتحرير التجارة والاستثمارات، والتغيرات اللاحقة بالأسواق المالية.[183] يتم التركيز على فهم منطق تبرير هذه السياسات وتبعاتها بالنسبة للاقتصاد السياسي ككل. لكن يبين هذا الفصل أيضاً أن النيوليبرالية أكثر من مجرد مجموعة من السياسات الاقتصادية. الجزء الثاني من الفصل يتناول مكوناً هاماً آخر من مكونات المشروع النيوليبرالي، وهو إعادة ترتيب مؤسسات الدولة، وتحديداً كيفية تحول بنية قوة الدولة نفسها وتعديل الدولة بشكل راديكالي لمهامها الأساسية، وطبيعة عمليات اتخاذ القرار، والعمليات المالية الخاصة بالدولة. فحص هذه العناصر معاً - أي منطق السياسات والسمات المؤسسية للنيوليبرالية - يجيب على سؤال كيف تمت إعادة بناء الدولة والطبقة في المنطقة خلال العقود السابقة على ثورات 2011.[184]

الخصخصة وخطاب الأزمة

منذ مطلع الثمانينيات، بدأت جميع المؤسسات المالية الدولية الكبرى تقريباً في إصدار تحذيرات في تقاريرها عن الشرق الأوسط من الأزمة المرتقبة. بحسب

183- نقاط التركيز القطاعية الهامة الأخرى للإصلاحات النيوليبرالية لا نذكرها في هذا الفصل، إنما نستعرضها تفصيلًا في الفصل التالي.

184- التركيز هنا على الفترة السابقة على الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008. تتم مناقشة آثار هذه الأزمة على المنطقة بشكل أكثر استفاضة في الفصل السابع.

المؤسسات المالية العالمية كانت الكارثة الاقتصادية تقترب، بسبب عوامل التوسع السريع في سوق العمل بالمنطقة وعدم مواكبتها بالنمو الكافي في فرص العمل. كان التوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي لسوق العمل في السنوات 2000 إلى 2010 أكثر من 3 في المائة سنوياً، أي ضعف المعدل في أية دولة أخرى في الجنوب العالمي.[185] قيل إن 42 مليون شخص إضافيين سيبحثون عن عمل بنهاية العقد. ودون النمو الاقتصادي الأسرع، فسوف تواجه المنطقة تكاليف اجتماعية باهظة على هيئة تزايد معدلات البطالة، وانتشار ظاهرة العشوائيات في المناطق الحضرية، وتنامي سوق العمل غير الرسمية. وقيل إن الأكثر تضرراً سيكونون الشباب والنساء. في هذا السياق، ستعاني المنطقة سريعاً من تسونامي تدهور لمناطق الحضر وحالة سخط اجتماعي ما لم يحدث تغير جذري وسريع في السياسات الاقتصادية.

كما هو متوقع، فهذا الحديث عن الأزمة تفادى تماماً ذِكر تاريخ التدخلات الإمبريالية التي وضحها الفصل السابق. قرنان من الاحتلال والحرب والاعتماد الإجباري على الأسواق الخارجية للغذاء والتكنولوجيا، والنزح الجاري للثروة عن طريق الديون والتدفقات الرأسمالية الأخرى، اختفى كل هذا تماماً وببساطة من النقاش أو قيل إنه نتيجة لا سبب لمصير المنطقة المنتظر. لكن مع رسم حدود المشكلة ونطاقها وتأطيرها بوضوح، تولت المؤسسات المالية العالمية الدور الرئيسي في رسم المخرج من هذه الأزمة المنتظرة. قيل إن «نوع ما من الأزمة» – كما قال البنك الدولي في 2003 – هي أيضاً فرصة لأنها ستساعد صناع السياسات على تقديم «التزامات صارمة» بمسار اقتصادي جديد.[186]

الحل الذي ساقته المؤسسات المالية العالمية لأزمة البطالة الوشيكة تلك كان بسيطاً لدرجة مغرية: لتفادي الانفجار الاجتماعي يجب تسريع النمو الاقتصادي بقوة. أفضل طريق لتحقيق هذا النمو هو عدم مضايقة القطاع الخاص والارتباط بالسوق العالمية، والسماح للرأسمالية بـ «تحقيق النمو في الوظائف المطلوبة في المنطقة...

185- انظر:

World Bank, Trade, Investment, and Development in the Middle East and North Africa: Engaging with the World (Washington, DC: World Bank, 2003), 19.

186- السابق، ص 141.

وامتصاص الوافدين الجدد على قوة العمل والتعامل مع العاطلين عن العمل».[187] سيصبح القطاع الخاص – على حد قول البنك الدولي – «المُحرك القوي والمستدام للنمو».[188] الأهم، أنه من الضروري الإقرار بالتحول في السياق الدولي الذي جعل النمو بقيادة القطاع الخاص مسألة لا غنى عنها. كان الاختيار واضح: «الاقتصاد العالمي الجديد» هو سوق عالمية حيث «الفائز يأخذ كل شيء»، وحيث «العوائد... تذهب للأماكن الأكثر ترحيباً [بالاستثمارات الرأسمالية]».[189]

انطلاقاً من هذا المنطق، كانت جميع إصلاحات السياسات التي قادتها المؤسسات المالية العالمية بالأساس موجهة إلى «تمكين» علاقات السوق وتذليل العقبات أمام استثمارات القطاع الخاص. في القلب من هذا المشروع بالطبع كان هدف تقليص حجم ونطاق القطاع العام عن طريق الخصخصة. قيل إن المؤسسات التجارية التي تديرها الدولة أقل كفاءة، وتستنفد الموارد المالية، وتقلل من حجم النمو بسبب «عوامل التحفيز على الفساد والمطالب المتضاربة» الواقعة على مدراء القطاع العام.[190] قيل إن خصخصة شركات الدولة سيحسن من كفاءة الأسواق ويساعد على جذب استثمارات جديدة. الحق أنه وكما قال مناصر عربي بارز للخصخصة، كانت هذه «المبادرة الأهم التي يمكن للحكومات العربية تبنيها للتشجيع على الاستثمار الأجنبي المباشر».[191]

إذن أصبحت الخصخصة أهم عناصر برامج إعادة الهيكلة التي ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات. يمكن تقسيم تاريخها اللاحق إلى مرحلتين واضحتين. الأولى بدأت أواخر الثمانينيات مع وضع المهاد التشريعي والمؤسسي لبيع أصول الدولة

187- السابق، ص 4.

188- انظر:
World Bank, From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle-East and North Africa (Washington, DC: World Bank, 2009), 1.

189- انظر: World Bank, Trade, Investment, and Development, 23.

190- انظر: World Bank, Bureaucrats in Business (Washington, DC: World Bank, 1995), 45.

191- انظر:
Kamal Shehadi, Lessons in Privatization: Considerations for Arab States (Geneva: United Nations Development Programme, January 2002), 17.

كمطلب لإعادة الهيكلة، وتمتد حتى نهاية التسعينيات.[192] تم إخراج 271 شركة من نطاق ملكية الدولة في سبع دول خلال هذه الفترة، وبلغت إجمالي التعاملات المالية لهذه العملية 8.1 مليار دولار (انظر الجدول 3.1).[193] رغم أن جملة من الدول أبرمت صفقات خصخصة خلال هذا العقد، فإن مصر والمغرب وتونس كانت أكبر الدول التي باعت. من 1988 إلى 1999 بلغت مخالصات الخصخصة في مصر 4.172 مليار دولار، في حين بلغت في المغرب 3.1 مليار دولار وفي تونس 0.59 مليار دولار. تشكل هذه الدول الثلاث معاً 97 في المائة من عوائد الخصخصة بالمنطقة، وكانت أيضاً هي الأطراف الأبرز من حيث عدد صفقات بيع مؤسسات القطاع العام.

الجدول 3.1: عوائد الخصخصة في بلدان مختارة، 1988-2008، بالمليون دولار

	19881999-	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	إجمالي 2008-2000
الجزائر	55.05	7	369	0	360	421	384	0	161	0	1702
الأردن	63.81	568	20	112	173	2	55	208	556	104	1798
لبنان	122	0	0	0	0	0	236	0	0	0	236
المغرب	3099.12	2110	0	0	1551	2616	147	650	552	0	7626
مصر	4172.62	300	82	0	0	52	2173	7583	311	681	11182
اليمن	0.79	20	0	0	0	0	0	214	0	0	234
تونس	583.78	230	0	227	0	247	121	2282	61	480	3648
إجمالي	8107.18	3235	541	339	2084	3338	3116	10937	2891	1265	27746

المصدر: إعداد المؤلف، من قاعدة بيانات الخصخصة الصادرة عن البنك الدولي (http://go.worldbank.org/W1ET8RG1Q0)

بدأت المرحلة الثانية في مطلع الألفية، مع تسارع ملحوظ في وتيرة وحجم الخصخصة. تجاوزت العوائد الإجمالية للفترة 2000-2008 27 مليار دولار، مع

192- كانت تونس أول دولة تدشن برنامج للخصخصة، في 1987، عن طريق إصدار القانون عدد 47-87، الذي أسس لآليات مؤسسية للعملية (تم تعديل القانون في 1989). تلتها المغرب على نفس المسار بعد خطبة ملكية بتاريخ 8 أبريل 1988 أشرت ببدء عملية الخصخصة، وفي عام 1990 أصدر البرلمان المغربي قانوناً للخصخصة (عدد 39-89). ثم جاءت مصر بعد فترة قصيرة، مع إطلاق برنامج الخصخصة في 1991 كجزء من خطة أكبر لإعادة الهيكلة الاقتصادية.

193- تجري مناقشة تجارب الخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي وأماكن أخرى في الفصول اللاحقة.

انضمام الأردن إلى مصر والمغرب وتونس في تصعيد كبير في حجم المبيعات. بالإضافة إلى هذه الزيادة في أرباح الخصخصة، حدث تحول ملحوظ في طبيعة الشركات المُباعة. خلال العقد السابق، كانت أغلب الكيانات المخصخصة متصلة بالتصنيع (112 شركة) والخدمات (70) وقلة منها مرتبطة بالأموال (23) أو البنية التحتية (16).[194] مع عام 2008، أصبح قطاعا الاتصالات والأموال هما الأبرز من حيث عدد الصفقات وإجمالي قيمتها، فأكبر صفقتي خصخصة في الدول السبع المذكورة في الجدول 3.1 – مع استبعاد الأردن – كانتا في هذين القطاعين.

رغم التزايد العام في الخصخصة على مدار عقد الألفية، تظهر مصر بصفتها القائد الواضح للمنطقة في هذا الصدد. فبرنامج الخصخصة المصري بدأ كجزء من خطة إعادة هيكلة تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في 1991. كان التركيز الأساسي لخطة إعادة الهيكلة هذه هو القانون رقم 203 لسنة 1991، الذي خصص 314 شركة قطاع عام للبيع. بحلول عام 2008 سجلت مصر أكبر عدد شركات تمت خصخصتها من بين كافة دول المنطقة، مع تسجيلها أيضاً أكبر قيمة عوائد خصخصة (15.7 مليار دولار منذ 1988). على النقيض من الدول الأخرى التي شكلت فيها صفقة أو اثنتين أغلب عوائد الخصخصة، كان البيع المصري عريض القاعدة، إذ يغطي مطاحن ومصانع حديد وصلب ومؤسسات عقارية وبنوك وفنادق وشركات اتصالات. على النقيض، في المغرب – ثاني أكبر دولة من حيث عوائد الخصخصة – كانت أكبر ثلاث صفقات خصخصة تشكل 78 في المائة من إجمالي المبيعات في الفترة 2000-2008.

لتحضير الشركات المملوكة للدولة للخصخصة؛ ألغت الحكومة المصرية الدعم المقدم لها كما ألغت صلة هذه الشركات المباشرة بالوزارات. من ثم، اضطرت هذه الشركات إلى المنافسة في السوق ومُنحت إداراتها حرية نسبية من حيث صناعة القرار. أصبح متاحاً لمدراء الشركات تقليص قوة العمل في شركاتهم قبل الخصخصة، ما يجعل الشركة أكثر جاذبية للمشترين المحتملين، وربما يصب هذا

194- إعداد المؤلف، من قاعدة بيانات الخصخصة الصادرة عن البنك الدولي (http://go.worldbank.org/W1ET8RG1Q0)

في صالح المدير بعد بيع الشركة.[195] في حالات عديدة، استُخدمت القروض من مؤسسات دولية في المساعدة على إعادة هيكلة وتحديث المنشآت قبل بيعها، ما أثقل كاهل الدولة بالديون، مع حصول المستثمرين على مصانع محدثة ومجهزة جديدة.

كان من المبتكرات المصرية المهمة في عملية الخصخصة استخدام ما سُمي باتحادات العاملين المساهمين. تولت هذه الاتحادات توزيع أسهم من الشركات المباعة على العاملين، وتم تأطيرها في الخطاب العام بصفتها «مقرطة» للملكية الرأسمالية، حتى إن مسؤول حكومي قال إنها تمثل «قمة الاشتراكية».[196] وراء الأبواب المغلقة ساد تقييم أكثر صراحة بكثير، مع ملاحظة مؤسسة بحثية أمريكية رائدة تنتمي للمحافظين، حينئذ، أن مثل هذه الخطط تمثل «محركاً مثالياً لخصخصة المؤسسات المملوكة للحكومة» لأنها توفر للعاملين أسهماً في الشركة، ما يعني تحويل «معارضة العامل للخصخصة إلى دعم كبير».[197] جاء الدفع الرئيسي باتجاه اتحادات العاملين المساهمين من هيئة المعونة الأمريكية التي أشارت في 1985 إلى أن هذه الاتحادات تمثل «وسيلة للتحول من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة».[198] حتى إن اتحادات العاملين المساهمين ارتبطت بعمليات الأسهم مقابل الديون، وبموجبها تبدل الحكومة الأمريكية ديون لها في دولة ما بنصيب في شركة تمت خصخصتها حديثاً، ثم تبيع هذا النصيب للعاملين. بهذه الطريقة، يتم نقل عبء الديون عن الدولة مباشرة إلى

195- قانون 203 حظر رسمياً إنهاء عمل العاملين بشكل جماعي بعد خصخصة الشركة، لذا فمن منظور المشترين المحتملين، كان من المهم أن يتم تقليص حجم العمالة قبل الخصخصة.

196- ورد في:

John Waterbury, Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt (New York: Cambridge University Press, 1993), 142.

197- انظر:

Edward L. Hudgins, The Middendorf Plan’s Strategy for Central America’s Economic Growth (Washington, DC: Heritage Foundation, 1987). www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/12485.pdf.

198- انظر:

USAID, Private Enterprise Development, Policy Paper (Washington, DC: Bureau for Program and Policy Coordination, USAID, March 1985), 15.

كما أن لجنة معنية بالخصخصة شكلها الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في 1988 أوصت أيضاً باستخدام استراتيجية العاملين المساهمين في «تحويل المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص في الدول النامية».

العمال الذين يتولون في الوقت نفسه دوراً مساهماً في خصخصة شركتهم.

كانت مصر هي أول دولة في الجنوب العالمي تجرب منهج اتحادات العاملين المساهمين. اشتملت التجربة على مشروع بدعم من هيئة المعونة الأمريكية لخصخصة شركة النقل والهندسة (ترينكو) وهي شركة قطاع عام كانت تنتج إطارات تغطي 31 في المائة من احتياجات السوق في مصر.[199] قدم «مركز الخصخصة» التابع لهيئة المعونة الأمريكية للمشروع قرضاً مُنح للحكومة المصرية، عن طريق «برنامج واردات السلع» الحكومي – وهو مخطط منحت الحكومة الأمريكية بموجبه قروضاً مشروطة باستخدامها في شراء سلع مستوردة أمريكية الصنع. كانت للمشروع أربعة «أعمدة» أساسية، بحسب هيئة المعونة الأمريكية: استعادة الأسواق الحرة، واستعادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والحد من سيطرة الحكومة على الاقتصاد، وتعزيز وإتاحة الملكية الرأسمالية. أسس المشروع شركة جديدة هي شركة الإسكندرية للإطارات، المملوكة من «ترينكو» ومجموعة مستثمرين بينهم شركة الإطارات الإيطالية «بيريلي» وعدد من البنوك المحلية والإقليمية. إضافة لهؤلاء المستثمرين، حصل عمال ترينكو ثم عمال شركة الإسكندرية نفسها فيما بعد، على أسهم في الشركة.[200] لكن عدد الأسهم الذي حصل عليه كل عامل كان متناسبًا مع راتبه، ما يضمن أن أغلبية الأسهم ذهبت في حقيقة الأمر للقيادة العليا للشركة، ولمجلس إدارة شركة الإسكندرية للإطارات.[201] أشارت هيئة المعونة الأمريكية إلى أن ميزة هذه الطريقة هي «ربط مصالح العمال بالمصالح الأخرى الأجنبية والمحلية... وتقليص احتمالات الإضرابات وغيرها من أشكال إيقاف العمل» مع تهيئة «إجماع سياسي لقاعدة مواطنين أعرض ضد الضرائب التصاعدية والتنظيم الصارم للأعمال التجارية».[202]

199- انظر:

USAID, Manual for the Formation of an Employee Share Ownership Plan for the Alexandria Tire Company and Other Companies in Egypt (Washington, DC: Center for Privatization, 1988), 40. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnabc466.pdf40.

200- السابق، ص 1.

201- السابق، 93.

202- السابق، ص 4. رغم هذا السيناريو المتفائل، تكرر نضال العمال في إضرابات تخللت أواسط التسعينيات، لا سيما في قطاع النسيج. وقعت إضرابات كبيرة في شركة مصر للغزل والنسيج في 1994 وفي مصر-حلوان للغزل والنسيج في 1998.

تأكد هذا التقييم الصادق والصريح في 1999، عندما تمت خصخصة شركة الإسكندرية للإطارات بالكامل وتحويل ملكيتها لصالح «بيريلي». فيما بعد في 2005 بيعت شركة ترينكو نفسها لشركة «ميشلين» الفرنسية.

وأثناء التسعينيات استخدمت جميع عمليات الخصخصة في مصر تقريبًا – ولو جزئيًا على الأقل – منهج ملكية العاملين كخطوة نحو سحب استثمارات الدولة.[203] بحلول عام 1999 كانت 137 شركة من بين 314 شركة تم إعلانها مهيئة للخصخصة قد تم بيعها.[204] ثم تسارعت هذه الوتيرة إلى حد بعيد في عام 2004، إبان تعيين «حكومة رجال الأعمال» برئاسة أحمد نظيف، الذي أعلن عن نيته بخصخصة أغلب الشركات المملوكة للدولة، بما يشمل القطاعات التي كانت خارج زمام الخصخصة فيما سبق. صدّق صندوق النقد الدولي على ما أعلنه نظيف بقوة، وقد أعلن أن برنامجه الاقتصادي «يستحق الإشادة [و] يولي أكبر الأولوية لتحديث الحكومة ولتقليص التدخلات الحكومية في آليات السوق، وهي الظروف اللازمة لتسريع عجلة تحول مصر إلى اقتصاد ديناميكي يحركه القطاع الخاص».[205] وفي حين انحسرت أعداد العاملين بشركات القطاع العام لأكثر من النصف في الفترة من 1994 إلى 2001، كان صندوق النقد الدولي متفائلًا بأن وتيرة الخصخصة ستتسارع أكثر في عهد نظيف، فقال إن بيع الأصول في 2005 و2006 «فاق التوقعات» بالفعل.[206]

203- توجد قائمة كاملة على: www.aucegypt.edu/src/wsite1/Pdfs/Privatization%20in%20Egypt%20-Quarterly%20Review.pdf

204- انظر:
Joel Beinin, “Egyptian Textile Workers: From Craft Artisans Facing European Competition to Proletarians Contending with the State,” in The Ashgate Companion to the History of Textile Workers, 1650–2000, eds. Lex Heerma Van Voss, Els Hiemstra-Kuperus, and Elise Van Nederveen Meerkerk (Surrey/Burlington: Ashgate Publishing, 2010), 196.

205- انظر:
International Monetary Fund (IMF), Arab Republic of Egypt: 2006 Article IV Consultation—Staff Report, Public Information Note (Washington, DC: IMF, 2006), 22.

206- السابق، ص 8. نسبة 50 بالمائة انحسارًا في أعداد عاملي القطاع العام وردت في تقرير كلفت بإعداده هيئة المعونة الأمريكية في 2002. انظر: (Carana Corporation, Privatization in Egypt: Quarterly Review April–June 2002,Report commissioned by USAID [Cairo: Privatization Coordination Support Unit, 2002], 10).

لم تخيب آمال صندوق النقد الدولي، إذ شهدت الفترة من 2004 إلى 2008 تحوّل برنامج الخصخصة المصري بقوة نحو قطاعات الاتصالات والبنوك والعقارات، وهي القطاعات التي كانت قد شهدت اهتمامًا قليلًا من برنامج الخصخصة في العقد السابق. كما تحولت طريقة الخصخصة نحو الطرح المباشر على مستثمرين محتملين، وأحيانًا دون الإعلان علنًا عن بيع الأصول.[207] كان المشترون عمومًا من الشركات الدولية والمجموعات الاستثمارية التي تتخذ من الخليج مقرًا لها، أو رأس مال وطني كبير، عادة ما يقوم بالشراء بالشراكة مع أطراف أخرى (انظر الفصل السادس). تم بيع العديد من الشركات المخصخصة بأقل من سعر السوق؛ وهي المسألة التي أصبحت هامة في سياق النضالات الاجتماعية التي ظهرت في فترة ما بعد مبارك. شكّلت عوائد مصر الإجمالية من الخصخصة التي تمت في الفترة من 2004 إلى 2008 نسبة 70 بالمائة – وهي نسبة كبيرة – من جميع أرباح الخصخصة منذ بداية برنامج الإصلاح الهيكلي في عام 1991، وأقرّ البنك الدولي بمصر بصفتها «أهم دولة تقوم بإصلاحات في المنطقة – سنويًا – من 2006 إلى 2008، وكُللت الدولة بمسمى «الدولة الأولى في الإصلاحات في العالم» من قِبل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

رفع ضوابط سوق العمل

كان العدوان على العمل وظروف العمل بشكل أعم وثيق الصلة بتسارع عجلة الخصخصة في العقد الأول من الألفية. فطبقًا لحجج تسوقها المؤسسات المالية الدولية، إذا تم خفض الأجور وسحب مظلة تدابير الحماية الاجتماعية قدر الإمكان عمًلا، فسوف يصبح الاستثمار أكثر جاذبية للقطاع الخاص. كان هذا هو المنطق المؤدي إلى بعض الخواتيم الضالة. إذ قال البنك الدولي على سبيل المثال بأن إجازة الأم في الشرق الأوسط هي سبب في بطالة النساء، وإن قوانين العمل الأقوى تؤدي في حقيقة الأمر إلى زيادة

207- انظر:

Nadia Farah, Egypt's Political Economy: Power Relations in Development (Cairo: American University of Cairo Press), 50.

معدلات البطالة وزيادة العمل خارج القطاع الرسمي.[208] وعلى صلة بهذه الرؤية قال مقدمو القروض في التسعينيات وفي العقد الأول من الألفية بضرورة اعتبار «رفع ضوابط سوق العمل» كأولوية عليا، مع الاستهداف الصريح لقوانين الحد الأدنى للأجور ومكافآت نهاية الخدمة والضوابط القانونية الخاصة بالاستخدام والفصل من العمل وضريبة الأجور. وبدلًا من هذه الضوابط القانونية، تمت دعوة الحكومات إلى تعزيز تخفيف الضوابط الخاصة بالعمل، وهو الأمر الذي وصفه البنك الدولي بأنه تحول نحو «إجراءات الاستخدام والفصل الأكثر مرونة».[209]

تواشج هذا التآكل بفعل فاعل في ظروف العمل مع الدفع باتجاه الخصخصة. فكما أوضح الفصل السابق، كان القطاع العام هو صاحب العمل الرئيسي في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستند الدعم الشعبي للنظم القومية العربية جزئيًا إلى قدرتها على تقديم فرص عمل آمنة للعاملين في القطاع العام، بأجور مرتفعة نسبيًا، مع الوعد بالحصول على المعاش لدى التقاعد. بطبيعة الحال وجد العمال هذه الظروف جذابة، لكن من منظور القطاع الخاص مثّل مشكلة كبيرة؛ فالظروف الأفضل في القطاع العام كانت تعني عدم إمكانية تقليل الأجور الحقيقية في القطاعات *كافة* بسبب «الدور المهيمن للحكومة كصاحب عمل يقوم ببث الجمود في أوصال هيكل الأجور بما يؤدي إلى تشويه العوامل المحفزة لسوق العمل».[210] من السمات الجوهرية في المشروع النيوليبرالي استهداف «عوامل الجمود» هذه، مع محاولة تقليل الأجور الحقيقية وخفض سقف الامتيازات في القطاع العام من أجل «التحفيز للعمل في القطاع الخاص».[211] ومع خفض تكاليف العمل تصبح الشركات المهيئة للخصخصة أعلى جاذبية للمستثمرين،

208- قال البنك الدولي مثلاً: «إن تكاليف القيود على الفصل من العمل والحماية الاجتماعية، مجتمعان، تضطر أصحاب العمل إلى تقليل نفقات العمل عن طريق استخدام عاملين أقل أو استخدام عمال أكثر بعقود مؤقتة أو بصفة غير قانونية. وتزيد اشتراطات إجازة الأمومة في قوانين العمل بالقطاع الرسمي – وهي مطلوبة في عدد من قوانين العمل – من بطالة النساء». انظر:

World Bank, Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract (Washington, DC: World Bank, 2004), 148.

209- انظر: World Bank, Unlocking the Employment Potential, 7.

210- السابق، ص 6. تلك الظروف الأفضل كانت تعني «انجذاب العمال نحو عوامل غير متصلة بالأجور ذاتها، مثل الأمان الوظيفي وتدابير حماية العاملين والمخصصات الاجتماعية... فضلًا عن الضوابط القانونية الخاصة المتعلقة بساعات العمل وإجازة الأمومة» (ص 131).

211- السابق، ص 7.

فضلًا عن أنها تصبح غير قادرة على التنافس مع ظروف العمل الأفضل في القطاع العام ما إن يتم بيعها. من هذا المنطلق، سارت الخصخصة جنبًا إلى جنب مع رفع ضوابط سوق العمل، وكأنها وجهان لعملة واحدة: تآكل عام في ظروف العمل والظروف الاجتماعية، والهدف منه جعل القطاع الخاص أعلى ربحية.

سرعان ما اتضحت تبعات هذا المنطق على السياسات العملية. إذ كان من الضروري أن تتدهور إلى حد بعيد ظروف العمل في القطاع العام حتى يتمكن أصحاب العمل بالقطاع الخاص من دفع أجور أقل مع الاستمرار في القدرة على جذب العاملين. وإلى جانب الخصخصة وبالتوازي معها، كانت الحكومات بحاجة إلى «خفض فاتورة الوظائف الحكومية والأجور [عن طريق تدابير من قبيل] تقليل رواتب الموظفين الجدد، وتعديل جدول الأجور بما يعزز من الصلة بين الأجر والإنتاجية، مع التركيز على الامتيازات اللاأجرية التي تشوه قرارات العمل، مثل نظم التقاعد السخية ومخصصات الأسرة التي تضيف إلى إغراء الوظيفة بالقطاع العام».(212)

ولدعم هذه العملية، دشّن البنك الدولي «مؤشر كيفية أداء الأعمال التجارية بشكل سليم» أو "Doing Business index" في عام 2003، والذي وبالإضافة إلى مؤشرات أخرى، رتّب الدول بناء على «جمود ضوابط التوظيف» بها. تم تصنيف الدول بناء على سلسلة من المعايير، منها ما يلي: مدى رخص ثمن وسهولة فصل الشركات للأفراد وتعيينها للعاملين بعقود مؤقتة بدلًا من العقود الدائمة، مع مطالبة الموظفين بالعمل لأكثر من 50 ساعة أسبوعيًا، وتخصيص أقل وقت ممكن للإجازة السنوية مدفوعة الأجر وإلغاء إمكانية تكرر الإجازات، ودفع أقل حد أدنى ممكن من الرواتب. قامت الشركات والحكومات باستخدام هذه التصنيفات على نطاق واسع في تقدير وتقييم وتيرة الإصلاحات، وكانت بمثابة الضوابط المرجعية للمنطقة، أو كما وصف البنك الدولي الأمر: «اختبار الكوليسترول للبيئة التنظيمية القانونية للأعمال التجارية المحلية».(213)

كانت وتيرة رفع ضوابط سوق العمل بطيئة نسبيًا في التسعينيات، لكن بحلول مطلع الألفية، أصبحت مناط تركيز رئيسي في سياق القروض، فيما بين المؤسسات

212- السابق، ص 133.

213- انظر:

World Bank, Doing Business 2010: Comparing Regulation in 183 Economies (Washington, DC: World Bank, 2011), vi.

المالية الدولية والحكومات العربية. فعلى امتداد ذلك العقد أصدرت كل من مصر والأردن والمغرب وتونس قوانين كبرى اشتملت على النصّ على العقود المؤقتة بدلًا من العقود الدائمة، مع رفع القيود على تكرار استخدام هذه العقود، وتيسير فصل العاملين بالقطاع العام.[214] كانت هذه التدابير مثيرة للجدل إلى حد بعيد، وصادقت مقاومة كبيرة بسبب الآثار الاجتماعية الكبرى المصاحبة لها. لعل لهذا السبب تزايد إبهام الصياغات اللغوية الواصفة لعمليات رفع ضوابط سوق العمل تدريجيًا، وهو ما ينعكس تمامًا في تصديق البنك الدولي على تشريع العمل الجديد في تونس عام 2010، إذ اعتبره سياسة «تمكّن الشركات من التعامل مع الحقائق الاقتصادية

214- في مصر، عندما استعانت لجنة وزارية بمؤشرات «كيفية أداء الأعمال التجارية بشكل سليم» في تخطيط الاقتطاع من امتيازات العمل، ظهر في عام 2003 قانون نصّ على إمكانية الاستعانة بالعقود المؤقتة دون أجل مسمى، ويسرّ من استخدام وفصل الأفراد. كانت تلك لحظة فاصلة بالنسبة إلى حقوق العمال المصريين مع تزايد استخدام هذه العقود في كافة المجالات. تأكدت الأهمية الجوهرية لهذه المسألة في الفترة التالية على 2011، عندما تحدث العمال في مصر عن تفشي العقود المؤقتة بصفتها مظلمة أساسية أثناء الإضرابات والتحركات الاحتجاجية الأخرى التالية على خلع مبارك (انظر الفصل السابع). بالمثل، في الأردن، تم إصدار قوانين نصت على إمكانية تكرار الاستعانة بعقود العمل بمدد محددة، وبشكل أعم، أعفت الشركات من ضرورة دفع مكافآت نهاية خدمة في حال الفصل من العمل. لكن وبغض النظر عن هذه التدابير، استمر البنك الدولي في توصيته للحكومة الأردنية بـ «التصدي لعدم كفاءة شبكة الأمان الاجتماعي المتصلة بالعمل وما يتبعها من التزامات تتحملها الشركات الصغيرة والمتوسطة، والآثار المشوهة للسوق الخاصة بالقطاع العام بتأثيره على الأجور وتوقعات الشباب من التوظيف» (انظر: World Bank, Country Assistance Strategy, Jordan [Washington, DC: World Bank, 2011], 7). في المغرب، أشار صندوق النقد الدولي في 2001 إلى أن «مرونة سوق العمل ضرورية لزيادة مرونة التوظيف» ورحب بنقاش قانون للعمل يسمح بـ «نظام أكثر حرية للاستخدام ولإنهاء العمل» (International Monetary Fund, Morocco: 2001 Article IV Consultation. Staff Report, IMF Country Report no. 01/205 [Washington, DC: IMF, 2001], 32). وعلى ذلك، أقر بأن الحكومة المغربية تواجه صعوبات في تنفيذ هذه الإصلاحات بسبب معارضة النقابات، وبالفعل استمرت المفاوضات على قانون العمل لمدة 20 عامًا في المغرب أيضًا، كان قانون العمل الساري عام 2003 يسمح للشركات غير الزراعية الجديدة (أو التي تنتج منتجات جديدة) بإبرام عقود بمدة سنة، قابلة للتجديد مرة واحدة. وفي تونس، أشاد صندوق النقد الدولي بالحكومة في 2004 و2006 على استعانتها بسياسة تهدف إلى «تخفيف القيود على الفصل من العمل» كأحد أربعة عناصر لاستراتيجية التنمية التونسية متوسطة الأجل. (International Monetary Fund, Tunisia: 2006 Article IV Consultation. Staff Statement, IMF Country Report no. 06/207 [Washington, DC: IMF, 2006], 6). وقد نصت استراتيجية شراكة الدول الخاصة بالبنك الدولي لعام 2009 (CPS) تحديدًا على الدور الذي سيلعبه البنك في «دعم إصلاح سوق العمل» من أجل إنجاز «المزيد من المرونة في الاستخدام والفصل من العمل» (World Bank, Country Partnership Strategy for the Republic of Tunisia. Report no. 50223-TUN [November 23, 2009], 30). من سبل تحقق هذا «قرض متعلق بسياسة التنمية» بالتعاون مع الحكومة التونسية (والاتحاد الأوروبي) لإعداد أنظمة جديدة تخفف من حقوق العمال في القطاع العام (السابق، ص 30).

عن طريق تكييف مدخلاتها ومنها مدخلات العمل، ومن ثم يحدث تخفيف لنفقات المعاملات المالية المتصلة بالتوظيف مفتوح الأجل».[215]

السعي وراء هدف شراكات القطاع العام والخاص والبنية التحتية

مثلت موجة الخصخصة في العقد الأول بعد الألفية – بالأساس – نقل مباشر للثروة إلى رأس المال المحلي والأجنبي (انظر المرفق 4 والفصل السادس للاطلاع على نقاش أكثر تفصيلًا حول المستفيدين من هذه العملية). لكن رغم هذا، استمر تقديم العديد من الخدمات الأساسية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قِبل الحكومات، التي أدارتها أيضًا. يبرز في هذا الصدد مجالات الطاقة والنقل والمواصلات والمياه، وشبكات البنية التحتية المعقدة اللازمة لصيانة هذه المرافق شهدت معدلات منخفضة نسبيًا من مشاركة القطاع الخاص، وتبقى إلى حد بعيد وبشكل عام ضمن ملكية الدولة. لهذا السبب، أصبحت خصخصة المرافق العامة وما يتصل بها من بنية تحتية – وما يرافقها من إمكانية تحقيق أرباح هائلة للمستثمرين بالقطاع الخاص – هدفًا كبيرًا للحكومات النيوليبرالية منذ 2005 فصاعدًا.

ركّز الدفع بخصخصة تقديم الخدمات في هذه القطاعات الأساسية على استخدام صيغة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) – وهي وسيلة للتشجيع على تكليف شركات خاصة بإدارة مرافق وخدمات كانت تديرها الدولة. في نظام الـ PPP، أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تقدم شركة قطاع خاص الخدمة في عقد تبرمه مع الحكومة، وهو عادة ما يضم أنشطة من قبيل توزيع المياه وصرف المياه وإدارة الموانئ أو بناء وإدارة مشروعات بنية تحتية مثل بناء الطرق السريعة ومحطات الكهرباء. وفي المقابل تحصل الشركات على مدفوعات من الحكومات أو عن طريق مستخدمي الخدمة (مثل رسوم استخدام الطريق السريع). الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي من صيغ الخصخصة، والتي وعلى حد وصف أحد أبرز مناصريها، إيمانويل سافاس: «جملة مفيدة لأنها تتجنب وقع كلمة «الخصخصة»

215- انظر:
World Bank, Loan Document for Economic Development Policy Loan (Washington, DC: World Bank, May 26, 2010), 40–41. www.worldbank.org.

المهيج لأعصاب من يعارضون الخصخصة أيديولوجيًا».[216]

وتختلف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) عن صفقات الخصخصة التقليدية في كونها عادة ما تشتمل على تقسيم القطاع الاقتصادي الواحد إلى عدد كبير من التخصصات المتداخلة التي يكمل بعضها بعضًا، وكل منها يتم تخصيصه منفصلًا لطرف من الأطراف بموجب عقد. هذه الصيغة (PPPs) في قطاع الكهرباء على سبيل المثال، قد تشمل الفصل بين أعمال توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها بين عدد من الشركات أو عن طريق عدد من العقود المختلفة. وفي قطاع المياه، فإن مهام إنتاج المياه ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها على المستهلكين وجمع مياه الصرف ومعالجتها والتخلص منها، يتم تفكيكها عادة وتوزيعها بموجب عقود على عدد من موفري الخدمة المختلفين. هذا الفصل بين الأعمال يضع إطارًا مؤسسيًا لمنطق السوق، محوّلًا إياه إلى إعادة إنتاج يومية للاقتصاد، وهو المنطق الذي تصبح مواجهته صعبة لأن المسؤولية عن الأعمال المختلفة داخل القطاع الواحد يصبح من الصعب تتبعها وتحديدها. كما قد تحتفظ الدولة بدور في تقديم عمل أو أكثر من بين الأعمال المختلفة بالقطاع الواحد، فتتولى خطر وتكلفة أنشطة أقل ربحية مع توزيع الأعمال الأعلى ربحية على رأس المال الخاص وتحت سيطرته.

ولقد تم توقيع عدد من صفقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في شتى أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولعل الدولة التي تحركت بأسرع وتيرة مقارنة بالدول الأخرى هي الأردن، التي أبرمت اتفاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات توليد الطاقة وإتاحة المياه وإدارة مطار عمان. بحلول عام 2006 كان 40 بالمائة من سكان الأردن يحصلون على مياه شرب نظيفة من مقدم

216- انظر: Emanuel Savas, Privatization in the City (Washington, DC: CQ Press, 2005), 16.

خدمة من القطاع الخاص.[217] وتم أيضًا تدشين الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المغرب (قطاع المياه) وتونس (تحلية المياه، الكهرباء، المطارات) ومصر (مياه الصرف). لكن رغم هذا العدد من القطاعات والدول، فإن تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما زال في مراحله الأولى. فالقوانين الحاكمة لاستخدام هذه العقود ما زالت في طور الصياغة في الأردن، في حين لا يوجد في المغرب أو تونس تشريعًا محددًا للتعامل بموجب الشراكة بين القطاعين العام والخاص. أما مصر فقد أصدرت قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في 1 يوليو 2010، لكن الهيئة الحكومية المسؤولة عنها استقالت خشية الانتقام والتنكيل إبان خلع مبارك.[218]

لاتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تداعيات هامة على المشروع النيوليبرالي الأعم. فكما هو الحال بالنسبة للخصخصة عمومًا، فإن اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتمد بقوة على إلغاء أي قوانين منظمة للملكية وأية عوائق في طريق الاستثمار، مثل الضوابط على سعر صرف العملة أو القيود على إخراج الأرباح من الدولة. كما أنها تتطلب تحرير أسعار السوق، التي ترتفع عمومًا مع خصخصة الخدمة. لكن لأن ثمة حاجة إلى تمويلات كبيرة لعمل البنية التحتية، وبسبب تعقد المشروعات المشمولة باتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي قد يمتد تنفيذها لعقود من الزمن، فإن تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعتمد أكثر بكثير من صفقات الخصخصة العادية على تعميق وترسيخ الأسواق المالية المحلية. فإذا كان المراد هو تمويل اتفاقات الشراكة بين القطاعين

217- انظر:

Edouard Perard, Private Sector Participation and Regulatory Reform in Water Supply: The Middle East and North African (MEDA) Experience (Milan: Fondazione Eni Enrico Mattei, 2007), 14.

من بين 33 عقد مياه مع القطاع .Veolia و SUEZ الشركات الأساسية التي تقدم خدمات المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الخاص في كل من الجزائر والمغرب ومصر وتونس والأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية/غزة بين 1999 و2006، ذهب 20 عقدًا إلى شركتي Veolia و Suez (السابق، ص ص 26-27).

218- انظر:

Daily Star, "The Promises and Perils of Public Private Partnerships in Lebanon," November 17, 2011. www.albawaba.com/promises-and-perils-public-private-partnerships-401438.

العام والخاص محليًا وبالعملة المحلية؛ فهي تتطلب جملة عريضة من البنوك المحلية والمملوكة لأجانب لتقديم القروض، وتتطلب وجود أسواق أوراق مالية يمكن للحكومات والشركات أن تتعامل من خلالها في الديون، مع الحاجة إلى أسواق الأسهم.[219] في أحيان كثيرة، نجد أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تشهد قيام شركات بالاقتراض من المؤسسات المالية في عدد من الدول، ما يعني تعميقها للتشبيك بالأسواق المالية إقليميًا (لوحظ هذا في حالة أوروبا). وعادة ما تقدم المؤسسات الدولية القروض لشراكات القطاعين العام والخاص، وسبق أن أسهمت بقوة في وضع السياسات الخاصة ببيع البنية التحتية والخدمات العامة. مما تجدر الإشارة إليه هنا مؤسسة EIB (بنك الاستثمار الأوروبي)، وهي مؤسسة مالية نشطة بصفة خاصة في الترويج للخصخصة في منطقة البحر المتوسط جزء من عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تمت مناقشتها في الفصل السابق. من ثم، تساعد شراكات القطاعين العام والخاص في تعميق جذور المؤسسات النيوليبرالية داخل دوائر صناعة القرار بالدول.[220]

لجميع هذه الأسباب، فإن نمو سوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعتمد على ويساعد في تحفيز طيف أعرض من التغيرات في السياسات، والتي قد يصعب التعرف عليها وتحديدها بوضوح أحيانًا (ومن ثم مكافحتها) بسبب تشظيها وتغلغلها في جملة من مؤسسات الدولة المختلفة. إن المؤسسات المالية الدولية الكبرى مثل بنك إعادة الإعمار والتنمية الأوروبي (EBRD) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)

219- انظر:

European Investment Bank, Study on PPP Legal & Financial Frameworks in the Mediterranean Partner Countries, Vol. 1—A Regional Approach (Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership, 2011), 14. www.eib.org/attachments/med/ppp-study-volume-1.pdf.

220- يتحرك بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) عن طريق ذراعه المالية، وهي منشأة الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية (FEMIP). تركز FEMIP على 9 دول بحوض المتوسط: الجزائر، مصر، الضفة الغربية/غزة، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس. ومهمة المنشأة الأساسية هي التشجيع على «تحديث وفتح اقتصادات الدول الشريكة... بالتركيز على مجالين رئيسيين: تنمية القطاع الخاص وتهيئة بيئة صديقة للاستثمار». لتحقيق هذه الغاية، فإن تحت تصرف FEMIP 8.7 مليار يورو للإنفاق على تشجيع تطوير المشاريع بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (السابق، ص 3). انظر: www.eib.europa.eu/attachments/country/femip_ppp_2011_en.pdf

تفهم هذه الصلات جيدًا، ولهذا السبب فقد وضعت يدها صراحة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة ضغط استراتيجية لمزيد من التعميق للنيوليبرالية. فضلًا عن المذكور، فقد وضعت يدها على تدني معدل صفقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة بصفتها مجال سيشهد توسعًا في السياسات، وهو الهدف الذي استمر من بعد انتفاضات 2011 (انظر الفصل السابع). من ثم، فلابد من النظر إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص بصفتها الوجه الجديد للخصخصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو الوجه المُحمّل بأهمية بالغة سواء فيما يتعلق بالعمل أو برأس المال.

الانفتاح على السوق العالمية

وفرت جملة من الاتفاقات الدولية التي وقعتها دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ منتصف التسعينيات وبعدها، السياق لعمليات الخصخصة المتصلة هذه وعمليات رفع ضوابط سوق العمل. انضمت كل من تونس ومصر والمغرب إلى منظمة التجارة العالمية WTO في عام 1995، وتلتها بعد قليل الأردن، في عام 2000. كما تمت الإشارة في الفصل السابق، فقد أبرمت الدول الأربع اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بين عاميّ 1995 و2001، ووقع كل من المغرب والأردن اتفاقات تجارة حرة FTAs مع الولايات المتحدة عامي 2004 و2009 على التوالي. تم استعراض تداعيات هذه الاتفاقات في تقرير كبير للبنك الدولي عام 2003، بعنوان «التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، إذ وضع التقرير «وصفة» بالتحول الجذري في سياسات التجارة والاستثمار كركيزة لإعادة الهيكلة النيوليبرالية الأعم. هذا التقرير الصادر في ثلاثمائة صفحة أشار إلى التغيرات في طبيعة شبكات الإنتاج الدولي، وتداعياتها التي تعني ظهور «توزّع أدق للتخصص» في سلاسل القيمة الخاصة بأغلب الصناعات. ذكر التقرير أن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ميزة نسبية في هذه السوق العالمية الجديدة بسبب رخص ثمن العمالة النسبي، ما يمنح المنطقة فرصًا «غير محدودة تقريبًا» في السوق العالمية.[221] مع فتح المنطقة لتدفقات التجارة ورأس المال، سينجذب الاستثمار الأجنبي إلى هذه العمالة

221- انظر: World Bank, Trade, Investment, and Development, 4.

الرخيصة، وسوف تدفع المنافسة المتزايدة بإحداث تغيرات في «إنتاجية» رأس المال المحلي.[222] بحسب التقرير، فهذا يساعد في تحفيز تحول اقتصاد المنطقة «من اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام وتسيطر عليه الدولة، إلى أنشطة قطاع خاص يوجهها السوق، ومن اقتصاد حماية وإحلال الواردات، نحو أنشطة تنافسية معنية بالصادرات».[223]

اتساقًا مع هذا المنطق، تمت مطالبة صناع السياسات في الدول الأربع بخفض الرسوم الجمركية وتخفيف العوائق الأخرى بخلاف الجمارك، وخفض سعر العملة المحلية، وتخفيف الضوابط القانونية، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي في الصناعات والخدمات معًا.[224] تم خفض الرسوم الجمركية على الواردات بواقع 30 إلى 50 في المائة في سنوات عقد ما بعد الألفية.[225] بادرت الحكومات بإلغاء أي تمييز قانوني بين المستثمرين الأجانب والمحليين في أغلب قطاعات الاقتصاد، مع السماح بحرية إخراج الأرباح خارج الدولة، وصاحب هذا انكماش كبير للغاية في دعم الدولة للصناعات المحلية.[226] كما ظهرت مناطق اقتصادية خاصة في مختلف أنحاء المنطقة، والهدف منها هو جذب الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم حوافز مثل خفض ضرائب الشركات أو خصمها بالكامل، ومن قبيل تقديم أسعار أقل لتأجير الأراضي ودعم الدولة لاستخدام العاملين.

تم النظر إلى هذه السياسات – إلى حد بعيد – بصفتها حزمة واحدة. لم يقتصر

222- السابق.

223- السابق، ص 2.

224- السابق، ص 124.

225- تراجع متوسط الرسوم الجمركية البسيط في المغرب من 33.4 بالمائة عام 2002 إلى 18.1 بالمائة في 2010. في مصر كان المتوسط 26.8 بالمائة عام 1998، وانخفض إلى 17 بالمائة في 2009. وفي تونس كان 31 بالمائة عام 1994 وانخفض إلى 16.5 بالمائة في 2010. وفي الأردن كان المتوسط 14.7 بالمائة عام 2000 وانخفض إلى 10 بالمائة عام 2010. المصدر: منظمة التجارة العالمية.

226- في مصر، كان الاستثناء على سياسة التحرير هذه هو قطاع النفط والغاز، المطلوبة فيه شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص. وفي الأردن يقتصر الاستثمار في شركات الطباعة والنشر وفي خدمات صيانة الطائرات والسفن على ملكية بنسبة 50 بالمائة. وفي المغرب، لا يُسمح باستثمارات خاصة – محلية كانت أو أجنبية – في قطاع صناعة الفوسفات وتجارة الجملة الخاصة بالفواكه والخضراوات، أو قطاعي المياه والكهرباء (لكن تم السماح بالشراكات بين القطاعين العام والخاص PPPs فيما يخص توزيع هذه الخدمات).

الانفتاح على السوق العالمية على خفض الرسوم الجمركية أو تحرير تدفقات رأس المال الأجنبي، إنما امتد أيضًا إلى خصخصة وتخفيف الضوابط القانونية عن قطاعات الاتصالات والنقل والمواصلات والخدمات المالية، وهي القطاعات التي وصفتها المؤسسات المالية الدولية بصفتها «معوقات للتجارة والاستثمار وراء الحدود».[227] من هذا المنطلق ساعدت أجندة تحرير التجارة والاستثمار في إطلاق سراح مسار معين للسياسات يضم في طياته الاقتصاد بالكامل. كما أن هذا المزيج من السياسات شكّل بوضوح دورة ذاتية الدفع؛ إذ زاد اعتماد الدول تدريجيًا على تدفقات رأس المال، ولم تعد الصناعات المحلية قادرة على منافسة السلع المنتجة خارج حدود دولها، وأصبحت هناك حاجة إلى مرحلة إضافية من التحرير لتحفيز مناخ الاستثمار في ظل التنافس مع دول الجوار أو المناطق المجاورة على جذب هذا الاستثمار. مع اقتران المذكور بخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، كان التأثير المزدوج لهذه الظاهرة وتلك هو تشكل الطبيعة العامة للإنتاج والاستهلاك في الدولة – أكثر من أي وقت مضى – انطلاقًا من أنماط واحتياجات تراكم رأس المال المتجاوز للنطاق الوطني.

يظهر التأثير الجوهري لهذه التغييرات في السمات الهيكلية لكل من رأس المال والعمل في صناعة النسيج والملابس، وهي من القطاعات الصناعية غير النفطية الأهم في المنطقة. ففي عام 1993 شكلت صناعة النسيج والملابس 37.8 بالمائة من جميع العاملين بالصناعات في المغرب، و38.9 بالمائة في تونس، و29 بالمائة في مصر، و10 بالمائة في الأردن.[228] بالنسبة إلى كل من المغرب وتونس، ظلت صناعة النسيج والملابس القطاع الأكثر توظيفًا للعمال على امتداد عقد الألفية. وفي مصر، كانت هذه الصناعة هي الثانية من حيث عدد العاملين بعد الصناعات الغذائية، وكانت شركة مصر للغزل والنسيج أكبر شركة منسوجات في أفريقيا وفي الشرق الأوسط، إذ كانت توظف أكثر من 25 ألف عامل. إضافة إلى قوة العمل الهائلة بالصناعة، فإن صناعات النسيج والملابس تشكل أيضًا نسبة لا يستهان بها من الصادرات غير الزراعية، ففي تونس كانت نسبة 40 بالمائة من إجمالي الصادرات على امتداد النصف

227- انظر: .World Bank, Trade, Investment, and Development, 5

228- احتسب المؤلف هذه النسب بالاستعانة ببيانات منظمة العمل الدولية.

الأول من عقد الألفية من المنسوجات والملابس.

ورغم الأهمية القائمة لهذا القطاع في الاقتصاد السياسي لكل من الدول، فقد شهدت السنوات العشرين الأخيرة انحدارًا كبيرًا في الأجور وفي ظروف العمل، وإعادة هيكلة كبرى في أنماط ملكية الصناعة. بدأ هذا بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فمع الانضمام دخلت ملابس ومنسوجات أرخص ثمنًا إلى الأسواق المحلية مع انحسار معدلات الرسوم الجمركية، ما فرض ضغوطًا هائلة على الشركات المحلية. ففي مصر، انحسرت مبيعات الثياب التي أنتجها منتجون محليون بواقع النصف بين عامي 2000 و2004، حيث أدت المنافسة الأجنبية إلى إخراج المصانع والشركات المصرية من السوق المحلية.[229] نمت واردات المنسوجات والملابس بواقع نحو 500 بالمائة من عام 2000 إلى عام 2008، في حين شهد الإنتاج المحلي ركودًا.[230] مع تراجع وسقوط القيود على الواردات، بدأت شركات أكبر في التحول باتجاه الإنتاج الموجه للتصدير. كانت هذه الصناعات التصديرية في العادة متواجدة في مناطق اقتصادية أعدت لها خصيصًا، حيث ضوابط العمل والبيئة القانونية متراخية، وحيث مُنح المستثمر الأجنبي معاملة تفضيلية في الضرائب وحوافز الاستثمار الأخرى.

في البداية زادت الصادرات سريعًا، من المغرب وتونس إلى أوروبا، ومن مصر والأردن – عن طريق اتفاقات الكويز – إلى الولايات المتحدة. لكن في أواسط عقد الألفية أصيبت الدول الأربع المذكورة في مقتل مع انتهاء بروتوكول هام من بروتوكولات الجات GATT، وهو البروتوكول المعروف بمسمى «ترتيبات المنسوجات متعددة الألياف – MFA». كان هذا البروتوكول قد وضع كوتة على كمية المنسوجات والملابس التي يمكن لدول الجنوب العالمي تصديرها إلى الشمال، وكان اتفاقاً مركزيًا حاكمًا للتجارة العالمية الخاصة بالنسيج والملابس بين عامي 1974 و2004. كان انتهاء سريانه في 1 يناير 2005 يعني أن أغلب أسواق صادرات النسيج والملابس الهامة، أي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، قد أصبحت مفتوحة في وجه

229- انظر:

Amirah el-Haddad, Effects of the Global Crisis on the Clothing Sector: A Blessing in Disguise? (Geneva: ILO, 2010), 3.

230- السابق.

الصادرات الصينية وصادرات أخرى ربما كانت أرخص ثمنًا. أدت المنافسة المتزايدة إلى ممارسة ضغوط على المنتجين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحسب البنك الدولي، فإن صادرات النسيج والملابس إلى الاتحاد الأوروبي قد انحسرت بواقع 5.8 في المائة في تونس، و7.4 في المائة في المغرب، و13 في المائة في الأردن، في العام التالي على انتهاء بروتوكول ترتيبات المنسوجات متعددة الألياف MFA. في تونس، قُدرت الخسارة في الوظائف بين 35 ألف و50 ألف وظيفة بين 2000 و2005، وهو أعلى عدد ويمثل 20 في المائة من قوة العمل بالقطاع. وفي المغرب انحسر عدد العاملين بصناعة الملابس بواقع 10 في المائة بين 2003 و2007، مع قيام شركة من كل 10 شركات ملابس ومنسوجات بالمغرب بالإغلاق أثناء تلك الفترة، بحسب الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة (AMITH).[231]

وفي الفترة السابقة على نفاد بروتوكول ترتيبات المنسوجات متعددة الألياف MFA، طالب البنك الدولي المغرب وتونس والأردن ومصر بـ «خفض تكاليف العمل وزيادة الإنتاجية وتحسين إتاحة المدخلات الرخيصة» في محاولة للبقاء في دائرة المنافسة.[232] كان هذا ضروريًا، كما قال البنك، رغم أن تكاليف العمل في قطاعات النسيج والملابس في مصر والأردن – 0.82 دولارًا/الساعة و0.46 دولارًا/الساعة على التوالي بما يشمل جميع التكاليف الاجتماعية – كانت بالفعل «أقل من أو منافسة لتلك الخاصة بأغلب المصدرين الأسيويين». كانت التكاليف في المغرب وتونس أقل من «بعض دول شرق أوروبا وتركيا» (2.56 دولارًا/الساعة و2.05 دولارًا/الساعة

231- انظر:

Gladys Lopez-Acevedo and Raymond Robertson, Sewing Success, Employment, Wages, and Poverty Following the End of the Multi-Fibre Arrangement (Washington, DC: World Bank, 2012), 399; Albert Sales-i-Campos and Eloisa Pineiro-Orge, Made in Morocco (Barcelona: Network Wear, 2011), 8, www.achact.be/upload/files/MadeinMaroc_rapport_ENGL.pdf.

232- انظر:

World Bank, Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan after the End of the Multi-Fiber Agreement: Impact, Challenges and Prospects (Washington, DC: World Bank, 2006), vii.

على التوالي).[233] ولتقليل التكاليف، طالب البنك الدول بأن تعتمد بقوة على التعداد الكبير المتوفر من النساء المعطلات عن العمل إلى حد بعيد، كقوة عمل في قطاع النسيج والملابس. ليس انطلاقًا من اعتبارات المساواة بين الجنسين، إنما بسبب الفارق الكبير في الأجور بين النساء والرجال وقدرة هذا الفارق على تقديم ميزة تنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[234] أشار البنك الدولي إلى المكسيك كنموذج يُحتذى، حيث توجد مناطق صناعية بها أجور زهيدة للعمال، تقوم فيها مصانع بملكية أجنبية بالإنتاج لأسواق التصدير وتشكل النساء في تلك المصانع أكثر من نصف قوة العمل.[235]

تمت إلى حد بعيد تلبية تلك الدعوات اللحوحة. فقد تحركت الحكومات باتجاه خصخصة مصانع الغزل والنسيج الكبرى (لا سيما في مصر) وأصدرت قوانين تزيد من رفع الضوابط عن سوق العمل. كانت النتيجة التالية هي التدهور الحاد في حقوق العمال وأجورهم، وقد تيّسر هذا بتنامي ظروف العمل غير الرسمي، أو العشوائي، وتزايد استغلال النساء في المؤسسات «المتناهية الصغر» أو الصغيرة، حيث لم يتأثر الحد الأدنى للأجر ولا الضمان الاجتماعي أو الحقوق القانونية الأخرى. تزايد استخدام النساء في صناعة المنسوجات والملابس للغاية في كل من تونس والأردن والمغرب تحديدًا، فبلغ 65 و70 و80 بالمائة على التوالي، من إجمالي العاملين في تلك الصناعة. وفي مصر كانت نساء أقل نسبيًا يعملن في صناعة المنسوجات والملابس، نحو 15 بالمائة في 2008، رغم أن هذا الرقم لا يعكس بدقة القطاع غير الرسمي الكبير الذي تسود فيه العاملات من حيث الأعداد.[236]

هذه النزعة باتجاه تأنيث ظروف العمل وإفقارها ساعدت في تعزيز أشكال بعينها

233- السابق، ص 27.

234- انظر: World Bank, Trade, Investment, and Development, 62.

235- السابق، ص 55، ص 64.

236- انظر:
Maye Ehab, “Labor Market Flexibility in Egypt: With Application to the Textiles and Apparel Industry, ”Working Paper no. 170, Egyptian Centre for Economic Studies, June 2012, 9.

من الدمج بالسوق العالمية. إذ أصبحت كل دولة من الدول بالأساس مصدرًا للعمالة الرخيصة، حيث يتم «تقطيع الأقمشة وصناعة الثياب وتشذيبها» بحسب مواصفات الشركات الدولية. ارتبط المغرب وتونس بقوة بالأسواق والاستثمار الأوروبيين، مع تجهيز شركات إيطالية وإسبانية وفرنسية وألمانية كبرى تواجد لها في مناطق التصدير الخاصة بالدولتين، للإنتاج لصالح السوق الأوروبية. ترسل الدولتان الآن نحو 90 بالمائة من صادرات الثياب الخاصة بهما إلى الاتحاد الأوروبي، وهما أكبر دولتين تقومان بالتصدير من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا. في تونس، حيث توظف 2100 شركة أكثر من 200 ألف عاملة وعامل، بحسب إحصاءات 2008، أشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية إلى أن ما يُقدر بـ 68 بالمائة من العقود بصناعة النسيج كانت مؤقتة، و19 بالمائة غير مطابقة للمواصفات، وهو ما يؤكد أهمية رفع ضوابط سوق العمل لصالح الصناعة.[237] وفي المغرب تم توظيف 150 ألف عاملة وعامل في شركات مسجلة، مع وجود عدد مماثل أو أكبر حسب التقديرات في القطاع غير الرسمي، بما يشمل عدد كبير من الأطفال. هناك دراسة توصلت إلى قيام العاملات بمصانع تقدم منتجات لشركات إسبانية بالعمل 54 ساعة أسبوعيًا بأجر يقل عن 1 دولار في الساعة.[238] عادة ما يأخذ الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع صفة الشراكة مع تجمعات محلية كبيرة، ما يشير إلى طريقة انضمام البرجوازية المحلية في شمال أفريقيا إلى رأس المال الأجنبي، مع استفادة هذا الطرف وذاك من التدهور العام في الأجور وظروف العمل.

ويختلف الأردن إلى حد ما عن المغرب وتونس، من حيث أن 93 بالمائة من صادرات المنسوجات يتم إرسالها إلى الولايات المتحدة، عبر مصانع في مناطق الكويز. وأغلب هذه المصانع مملوكة لأجانب، وأغلبهم مستثمرون آسيويون وهنود، وهي تقدم خدمات «التوريد بالكامل»، من جلب الأنسجة وعمل التصميمات وتجميع الملابس للبيع في الولايات المتحدة. وعلى النقيض من الوضع في شمال أفريقيا،

237- انظر:

ILO, Tunisia: A New Social Contract for Fair and Equitable Growth (Geneva: International Institute for Labour Studies, 2011), 45.

238- انظر: Sales-i-Campos and Pineiro-Orge, Made in Morocco, 10.

فالغالبية العظمى من العاملين في الكويز هم من النساء المهاجرات من آسيا (من بنغلادش والصين وسريلانكا ومن الهند والفلبين بدرجة أقل). بحسب تقارير تعود إلى أواسط العقد التالي على الألفية، فإن ظروف العمل في العديد من مصانع الكويز تلك هي أشبه ما تكون بظروف الخدمة بالإكراه، حيث يعاني العمال من ظروف الاستدانة، ما يضطرهم للعمل لتسديد النقود المترتبة عليهم تجاه مكاتب الاستقدام للعمل. زعم تحالف العمال الوطني الأمريكي عام 2006 بأن أكثر من 10 آلاف عاملة وعامل مهاجرين صادرت المصانع في الكويز جوازات سفرهم. ورغم مزاعم الحكومة الأردنية بأنه سيتم التصدي لهذه الانتهاكات، فقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في 2010 تقريرًا أشار إلى استمرار حالات العمل بالإكراه والعنف البدني وحجب الأجور في المصانع بمناطق الكويز.[239]

أما صادرات الملابس في مصر فهي أكثر تنوعًا من الحالات الثلاث المذكورة، وفي مصر أيضًا سوق محلية أكبر. فنحو 40 بالمائة من صادرات الملابس المصرية تذهب إلى الولايات المتحدة، ويتم إنتاج أغلبها في نحو 500 مصنع بمناطق الكويز. يتم إرسال نسبة 30 بالمائة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي، ويجري تصنيع هذه الثياب في مناطق صناعية غير تابعة للكويز. وتقوم الشركات الدولية من قبيل «ماركس آند سبنسر» و«غاب» و«ولمارت» و«ليفي شتراوس/ستروس» و«تارغت» و»كالفن كلاين» بتصنيع ثيابها في مصانع مصرية. يتسم هيكل هذه الصناعة بالتكامل الرأسي الواضح، بدءًا من حصاد القطن، مرورًا بالغزل والنسج وحتى تصنيع وتوزيع الثياب. من قبل، كانت الشركات المملوكة للدولة هي السائدة، لكن تغير الوضع كثيرًا إبان موجة الخصخصة التي بدأت أواسط عقد الألفية. ففي 2003 كانت الشركات العامة تملك 90 بالمائة من إنتاج الغزل، و30 بالمائة من إنتاج الثياب. بحلول عام 2009

239- انظر:

US Department of State, Trafficking in Persons Report 2010 (Washington, DC: State Department, 2010), 191.

انحسرت النسبة إلى 50 بالمائة و10 بالمائة على التوالي.(240) واكب الخصخصة تدهور حاد في ظروف العمل، فتعرض عمال النسيج المصريون لانحسار بواقع 4 بالمائة في الأجور الحقيقية بين عامي 1999 و2007، وتراجع عدد القوة العاملة من 343 ألفًا عام 2000 إلى 244،646 في 2008.(241) كانت شركة شبين الكوم للنسيج – من أكبر المنتجين في مصر – قد تمت خصخصتها في 1997، فتم تسريح أكثر من 50 بالمائة من قوة العمل على مدار النصف الثاني من عقد الألفية.(242) مع المضي قدمًا على مسار الخصخصة، دخل المستثمرون الأجانب القطاع بقوة، إذ زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 300 بالمائة أثناء السنوات الثلاثة عشر من 1995 إلى 2007. أغلب هذا الاستثمار ورد من دول آسيوية ومن منطقة الخليج، إذ زادت الاستثمارات العربية من 2 بالمائة من إجمالي الاستثمار في قطاع المنسوجات والملابس في 1995 إلى 14 بالمائة عام 2007.(243) كانت النتيجة النهائية هي التكامل الرأسي الكبير لرأس المال في الصناعة، سواء كانت مصانع وشركات مملوكة محليًا أو لأجانب.(244)

سطوة المال

240- انظر:

General Authority for Investment, “Invest in Egypt: Textiles and Ready Made Garments,” 2010, 3, www.gafinet.org/English/SectorsValuePreposition/Textiles%20value%20proposition-2010.pdf.

241- احتسب المؤلف هذه النسب بناء على بيانات الجهاز المركزي للمحاسبات (2008) ومنظمة العمل الدولية (2000).

242- انظر:

Megan Detrie, “Will Renationalisations Transform Egypt’s Textile Sector?” Just Style, October 21, 2011, www.just-style.com/analysis/will-renationalisations-transform-egypts-textile-sector_id112514.aspx.

243- انظر: el-Haddad, Effects of the Global Crisis, 26.

244- هناك مثال جيد على هذا هو شركة العربية لحليج الأقطان (ACGC) وهي أكبر شركة منسوجات بحسب سعرها السوقي في مصر، وتنتج نحو 25 بالمائة من الأقطان في مصر. بدأت شركة أسهم خاصة سعودية هي أموال الخليج، في السيطرة على العربية لحليج الأقطان بعد خصخصة الشركة في 1995. إضافة إلى إنتاج القطن، وتصنيع المنسوجات والأقمشة، وامتلاك منافذ بيع بالتجزئة، تملك الشركة أيضًا نصيبًا كبيرًا في مطحن للغلال هو شركة مطاحن مصر العليا (تمت خصخصتها في 2008). كانت العربية لحليج الأقطان مملوكة للدولة وتمت خصخصتها في 1995 (انظر الفصل السادس لمزيد من التفاصيل).

ثمة عنصر أخير وبالغ الأهمية من عناصر «الباقة النيوليبرالية»، وهو تنامي الأسواق المالية وإعادة هيكلتها. اتسمت إعادة الهيكلة هذه بجملة من الخطوات المتعارف عليها في دوائر المؤسسات المالية الدولية، التي طالبت بتنفيذها، ومنها (1) رفع أدوات سيطرة الدولة ونفوذها على سياسات توزيع الائتمان والإقراض وأسعار الفائدة؛ (2) فتح القطاع المصرفي أمام المنافسة الأجنبية وخصخصة البنوك التي كانت الدولة تديرها؛ (3) الاستعانة بعدد من الأسواق المالية غير المصرفية، مثل البورصة والتمويل (الرهن) العقاري والتأمين وأسواق السندات المالية. بدأت هذه التدابير بشكل عام في أواسط التسعينيات وقد ظهرت على صورة اشتراطات متصلة بالبنك الدولي وقروض صندوق النقد الدولي، فضلًا عن الاشتراطات المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تم تحرير أسعار الفائدة والإقراض في تونس (1987) وفي الأردن (1990) وفي المغرب (1990-1996) وفي مصر (مطلع التسعينيات)، ما كان يعني أن الحكومات كفت عن فرض الضوابط على توزيع الائتمان، مع تمكّن البنوك التجارية من تقديم القروض في ظل حدّ أدنى من القيود. قبل تلك المرحلة، كانت البنوك مُلزمة بإقراض الدولة، وكانت مؤسسات القطاع الخاص تنزع نحو الاعتماد على القروض قصيرة الأجل أو الإقراض متوسط الأجل المُقدم للقطاعات الاستراتيجية من قِبل مصارف التنمية المملوكة للدولة. أدى تحرير الائتمان إلى زيادة سريعة وحادة للغاية في إقراض القطاع الخاص؛ ففي مصر زادت نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي بأكثر من الضعف، بين عاميّ 1992 و2002 (22.3 بالمائة إلى 54.7 بالمائة)، وزادت النسبة كثيرًا أيضًا في المغرب (26.4 بالمائة إلى 43.4 بالمائة في 2002) وفي الأردن (55.9 بالمائة إلى 72.7 بالمائة).[245] تونس فقط هي التي شهدت انحسارًا طفيفًا (66.2 بالمائة إلى 62.3 بالمائة) لأن السياسات الحكومية السابقة الخاصة بالإقراض كانت قد أدت إلى معدلات عالية من فائض السيولة.

تم توجيه هذه الزيادة في الائتمان المخصص للقطاع الخاص نحو عدد صغير من

245- احتسب المؤلف هذه النسب بناء على مجموعة بيانات البنك الدولي.

المقترضين، على ارتباط برجال أعمال نافذين وبمجموعات تجارية كبيرة، فكان جزءًا لا يتجزأ من الدعم المقدم من الدولة للطبقة الرأسمالية. ففي حالة مصر، وجد أحد المعلقين أن في مطلع الألفية تم تقديم 42 بالمائة من مبلغ 206 مليار جنيه مصري ذهب للقطاع الخاص، إلى 343 عميلًا فقط، وقد أخذ 28 عميلًا من هؤلاء 13 بالمائة من إجمالي هذه النسبة من المبلغ.[246] بحلول عام 2002 كان 12 عميلًا فحسب يحوزون على 18 بالمائة تقريبًا من القروض غير العاملة. ولقد أوضح الباحث المنقول عنه أن الجماعات النافذة بقطاع الأعمال كانت قادرة بشكل عام على الاقتراض في ظل عدم كفاية تدابير ضمان السداد أو في غياب أي إجراءات رسمية. وفي حالات عديدة، كان هؤلاء المقترضون وثيقو الصلة بنظام مبارك وبالدولة، ولقد أدين من عُرفوا بمسمى «نواب القروض» في التسعينيات بإدارة شبكة لتوزيع القروض تضم بنوك حكومية وشركات والنظام السياسي.[247]

مع زيادة البنوك قروضها للقطاع الخاص، خضعت المؤسسات المصرفية ذاتها لتغيّر الملكية. ففي عام 2001 كانت البنوك المملوكة للدولة تحوز على 79 بالمائة من الأصول المصرفية في مصر، وبحلول عام 2007 – إبان موجة خصخصة البنوك – انحسرت النسبة إلى 55 بالمائة. بالمثل، شهد المغرب تراجعًا كبيرًا (من 79 بالمائة إلى 38 بالمائة) وتونس أيضًا (من 53 بالمائة إلى 42 بالمائة). وليس في الأردن بنوك مملوكة للدولة.[248] إضافة إلى هذا، فقد دخلت بنوك أجنبية الأسواق المحلية بعد بدء سريان الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات (GATS) كمعاهدة لمنظمة التجارة العالمية، عام 1995، وهو الاتفاق الذي ألزم الدول بفتح قطاعاتها المالية أمام الاستثمار الأجنبي. وخلال الفترة من 1995 إلى 2009، زادت نسبة البنوك

246- انظر:
Amr Ismail Adly, "Politically-Embedded Cronyism: The Case of Post-Liberalization Egypt," Business and Politics 11, no. 4 (2009), 11.

247- السابق، ص 12.

248- انظر:
Subika Farazi, Erik Feyen, and Roberto Rocha, "Bank Ownership and Performance in the Middle East and North Africa Region," World Bank Policy Research Working Paper, No. 5620, 2011, 35.

الأجنبية ضمن إجمالي عدد البنوك من 36 بالمائة إلى 50 بالمائة في المغرب، ومن 6 بالمائة إلى 52 بالمائة في مصر، ومن 11 بالمائة إلى 40 بالمائة في الأردن، ومن 36 بالمائة إلى 50 بالمائة في تونس.[249] كما زادت الأصول المملوكة لتلك البنوك الأجنبية، فبلغت 23 بالمائة من إجمالي الأصول المصرفية في مصر وفي الأردن عام 2009، وبلغت 34 بالمائة في المغرب، و28 بالمائة في تونس.[250]

وبالإضافة إلى فتح البنوك الأجنبية لفروع، فقد مضت باتجاه شراء بنوك محلية. ففي الأردن، وبحلول عام 2007، كان النصيب الأكبر من ملكية أكبر ثلاثة مصارف بالمملكة لأطراف أجنبية.[251] وفي تونس، كانت 4 مصارف من بين أكبر 10 مصارف يسيطر عليها أجانب، فضلًا عن تملك الأجانب لأقلية لا يستهان بها في 3 مصارف أخرى.[252] وكان 4 من أكبر 7 مصارف مصرية مملوكة لأجانب في عام 2008، رغم بقاء أكبر 3 مصارف مملوكة للدولة.[253] وإلى جانب تنامي هيمنة رأس المال الخاص على القطاع المصرفي، قلّ كثيرًا عدد الأطراف التي لها السيطرة؛ ففي الأردن استحوذ أكبر 3 بنوك على 47.8 بالمائة من الأصول المصرفية، وبلغت النسبة في مصر 53.88 بالمائة، وبلغت 28.64 بالمائة في تونس، وكانت 64 بالمائة في المغرب (الأرقام من

249- انظر:

Stijn Claessens and Neeltje Van Horen, “Foreign Banks: Trends, Impact and Financial Stability,” International Monetary Fund Working Paper no. 1210/, January 2012, 30.

250- السابق، ص 33.

251- انظر:

Nedal Ahmed Al-Fayoumi and Bana M. Abuzayed, “Assessment of the Jordanian Banking Sector within the Context of GATS Agreement,” Banks and Bank Systems 4, no. 2 (2009): 71;

البيانات الخاصة بالمغرب تعود إلى عام 2006. انظر:

Mehdi El Hajoui, Aviel Marrache, Roman Rosenberg, and Kelly Spriggs, Morocco (Philadelphia: Wharton School Financial Institutions Center, University of Pennsylvania), 3.

252- انظر:

Mehdi El Hajoui, Aviel Marrache, and Susan Keppelman, Tunisia (Philadelphia: Wharton School Financial Institutions Center, University of Pennsylvania), 4.

253- انظر:

Egyptian British Chamber of Commerce, Report on Banking Reform in Egypt, 2008.

عام 2007، و2006 في حالة المغرب).[254]

وقد عزز من سطوة المال المتزايدة هذه التوسع في أسواق الأسهم. فرغم وجود بورصة الأسهم في المغرب بالفعل (تم تأسيسها في 1929) وفي تونس (1969)، فقد كانت وإلى حد بعيد أسواق خاملة (إذ بلغت نسبة الرسملة السوقية أقل من 1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي) حتى استجدت الإصلاحات في مطلع التسعينيات ويسرت على الشركات شراء الأسهم وبيعها.[255] ففي مصر، أعيد تفعيل أسواق الأسهم في عام 1992، وبدأ العمل بها للمرة الأولى في الأردن في عام 1997. مع تزايد تدوير الثروة وتراكمها عن طريق التعامل على الأسهم وحيازتها، أصبحت سوق الأسهم الآلية الرئيسية لتيسير تراكم وتعاظم حجم أكبر مجموعات الشركات. ففي مصر زاد متوسط حجم الشركة المدرجة بسوق الأسهم بأكثر من 12 مثلًا بين عاميّ 2001 و2007، وزادت الرسملة السوقية بواقع 700 بالمائة لتصل إلى 86 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، بعد أن كانت 30 بالمائة في 2001.[256] وفي الأردن والمغرب، تضخم حجم سوق الأسهم المالية بوتيرة مماثلة (تنامى حجم الرسملة السوقية بواقع 600 بالمائة و500 بالمائة على التوالي). وفي الوقت نفسه، تركزت الرسملة السوقية في عدد صغير من الشركات. ففي تونس على سبيل المثال كانت نسبة 10 بالمائة من الرسملة السوقية عام 2007 من نصيب شركة واحدة فقط، هي مجموعة بولينا (نناقشها بقدر أكبر من التفصيل في الفصل التالي).[257] وكان التركز أشد وطأة في كل من الأردن والمغرب، إذ كان يشكل مصرف واحد بملكية خاصة، هو المصرف العربي، أكثر من ثلث حجم سوق الأسهم في عمان، وشكلت

254- انظر:

Al-Fayoumi and Abuzayed, “Assessment of the Jordanian Banking Sector,” 71; El Hajoui, Marrache, Rosenberg, and Spriggs, Morocco, 3.

255- انظر:

Abdelali Jbili, Klaus Enders, and Volker Treichel, “Financial Sector Reforms in Algeria, Morocco and Tunisia: A Preliminary Assessment,” IMF Working Paper WP/979 ,1997 ,81/.

256- البورصة المصرية، التقرير السنوي 2005، والتقرير السنوي 2010.

257- البورصة التونسية، التقرير السنوي 2010، ص 24.

شركة «ماروك تيليكوم» – شركة مملوكة للدولة تمت خصخصتها في 2001 – 20 بالمائة من الرسملة السوقية في المغرب.[258] وفي مصر مثلت شركات تسيطر عليها 7 عائلات فقط أكثر من خُمس حجم الرسملة السوقية بالدولة في عام 2008.[259]

كان النمو الأسّي في أسواق الأسهم المالية مرتبط أشد الارتباط بتحرير السوق العقارية وبتنامي أهمية التدفقات الرأسمالية في البيئة المعمورة. نلاحظ هذا بوضوح – بصفة خاصة – في مصر، حيث أطلقت الحكومة استراتيجية التنمية الحضرية عام 1997، وركزت فيها على تعمير مدن جديد و«استصلاح» أراضي صحراوية. تم إصدار قوانين خفضت كثيرًا من الضرائب العقارية وسمحت بالملكية الأجنبية للعقارات للمرة الأولى. تم تخطيط 17 مدينة كجزء من استراتيجية التنمية الجديدة، مع قيام شركات عقارية ذات ملكية خاصة بإدارة إنشاءات وتطوير وتسويق هذه المدن، وكانت هذه الشركات مساهمة في عدد من القطاعات، مثل الإسكان ومراكز التسوق والمولات والسياحة والفنادق. وكان يسيطر على هذه الشركات عمومًا مجموعات رأسمالية ضخمة من القطاع الخاص، في شراكة مع استثمارات الدولة، وكان من بينها كيانات مملوكة للدولة سرعان ما خضعت للخصخصة (مثال: مدينة نصر للإسكان والتعمير، شركة مصر الجديدة للإسكان)، ومع شركات إنشاءات وصناعات عملاقة، توسعت في التنمية العقارية (مثال: مجموعة بهجت، مجموعة طلعت مصطفى، النساجون الشرقيون)، ومع شركات جديدة تم تأسيسها لصالح مشروعات معينة (شركة 6 أكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك»، شركة بالم هيلز للتعمير) وشركات تعمير وتطوير إقليمية كبرى، أغلبها من الخليج (إعمار، سوليدير، بروة العقارية، داماك). ولدعم هذه الشركات، لجأت الحكومة المصرية إلى حملة هائلة لبيع الأراضي بالمناطق الحضرية، عن طريق البيع بالمزادات بأسعار زهيدة،

258- انظر:

Amman Stock Exchange, Annual Report 2007, 79; Oxford Business Group, The Report: Emerging Morocco, 2007 (Oxford: Oxford Business Group, 2007), 77.

259- انظر:

Roberto Roccu, "Gramsci in Cairo: Neoliberal Authoritarianism, Passive Revolution and Failed Hegemony in Egypt under Mubarak, 19912010-," PhD thesis, Department of International Relations of the London School of Economics, January 2012, 146.

أو بالتفاوض على اتفاقات وراء الأبواب المغلقة مع شركات بعينها. شاعت بقوة مزاعم التعاملات الفاسدة على الأراضي لتحقيق مصالح خاصة، وأصبحت سمة بارزة ضمن مشهد الخلافات بالمحاكم إبان يناير 2011. ومع التوسع في الملكية الخاصة للأراضي بالحضر، أدرجت الشركات العقارية نفسها في بورصة القاهرة، فاجتذبت تدفقات رأسمالية إضافية ممن يأملون في التربح من تنامي السوق، مع الإسهام في ارتفاع أسعار الأسهم كتوجه عام. وفي الفترة التي بدأت أواسط عقد الألفية، عزز بقوة فيض رأس المال المتدفق من الخليج إلى السوق العقارية المصرية وسوق الأسهم المصرية من هذه النزعات والتوجهات، مع سعي فائض الأموال جراء الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط إلى العثور على أوعية استثمارية مُربحة.

واعتمد هذا التوسع في سوق العقارات المصرية بقوة على المستحدثات الجديدة في السوق المالية، وتبرز بينها أسواق التمويل العقاري (الرهن) وأسواق السندات. مع تزايد العرض بقطاع الإسكان، كانت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى حريصة كل الحرص على تنويع استثماراتها لتشمل الإقراض بمجال التمويل العقاري بصفته المكون المُربح الجديد ضمن حافظة الإقراض المصرفية. صدر عام 2001 قانون للتمويل العقاري قدم إطارًا تشريعيًا للتمويل العقاري، وبعد سنوات قليلة قامت مؤسسات مالية بارزة بتشكيل الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري (EMRC) لتقديم خدمات إعادة التمويل العقاري للبنوك والشركات المالية. جمعت شركة EMRC الرهون العقارية المُباعة من هذه الشركات في سندات، وتم عرض السندات للبيع في سوق السندات المصرية الجديدة. وعبر هذه العملية أصبح بالإمكان التوسع في قاعدة الإقراض بقطاع تطوير العقارات، مع تحويل مسار المخاطر المتصلة بهذه القروض بعيدًا عن المؤسسات المالية. من ثم، يسّرت أسواق الأسهم والسندات المالية تسييل الأرض والعقارات، فحوّلت طوب وخرسانة البيئة المعمورة إلى أدوات مالية قابلة للتداول في شكل أوراق مالية وقابلة للتسليع. وبهذه الطريقة، شكّلت عملية خصخصة الأرض والأصول الأخرى المملوكة للدولة، مقترنة بتداعيات تحرير الائتمان – ضمن دورة تعزز نفسها بنفسها – محورًا مركزيًا من محاور تعاظم حجم المجموعات المحلية والأجنبية الكبيرة.

على امتداد المنطقة إذن، كان للأسواق المالية دورًا مركزيًا في تحوّل بنية السلطة

وبنية الطبقة الرأسمالية ذاتها. فقد سمحت الأسواق بقفزة كيفية في نطاق وحجم تراكم رأس المال، فتم جمع الأموال من المستثمرين المحليين والإقليميين وضمها على نطاق كبير، بما يشمل الأموال الواردة من الدولة نفسها. وغذى تحرير الائتمان – وكان عادة ما يمر بأسواق العقارات – زيادة وتنامي الاستثمار في الأدوات المالية. وقامت مجموعات استثمارية كبيرة مملوكة لعائلات بإدراج شركاتها التابعة في أسواق البورصة، فوسّعت من قاعدتها الرأسمالية. كما تملكت أنصبة في البنوك وفي الشركات الخاضعة للخصخصة، كان قد تم طرحها للبيع عن طريق العرض الأولي للاكتتاب العام، كجزء من التعاملات المالية الجديدة.[260] وعلى هذا المنوال، أصبحت المؤسسات المالية وبشكل متزايد، مترابطة بشكل أعمق بالصناعة عبر شبكات ملكية معقدة، تربط معًا مجموعات كبيرة مشاركة في جملة عريضة من أنشطة الأعمال. باختصار إذن، ساعدت الأسواق المالية في عمل تربيط بين جميع مكونات المشروع النيوليبرالي: فقد عززت من سطوة ونفوذ المجموعات التجارية المحلية والأجنبية الأكبر على جميع عناصر الحياة الاجتماعية.

صناعة المركزية والسلطوية: مأسسة جديدة لسلطة الدولة

واجهت السياسات الموصوفة أعلاه موجات متكررة من الاحتجاجات الشعبية، من بينها مظاهرات كبيرة وإضرابات عمالية وطلابية، وظهور قوى سياسية جديدة. وكان التغلب على هذه المقاومة عنصراً ضرورياً للتنفيذ الناجح للمشروع النيوليبرالي، وقد تحقق هذا عن طريق تعضيد أركان النظم الديكتاتورية والسلطوية. ففي تونس، كان مجيئ بن علي إلى السلطة في انقلاب 1987 بمثابة البداية الحقيقية للنيوليبرالية، وقامت الحكومات الأجنبية في أوروبا والولايات المتحدة بدعم حكمه الذي دام لفترة طويلة، وكان المذكور هو أغلب سبب هذا الدعم. على سبيل المثال أشار البنك الدولي بحماس في عام 1993 إلى أن بن علي يبدو «تواقاً إلى التشجيع على عملية إعادة

260- عملية «العرض الأولي للاكتتاب العام» أو IPO هي عملية يتم بموجبها إدراج شركة في سوق الأسهم (البورصة) وعرضها للجمهور العام لتملك أسهم فيها.

الهيكلة والخصخصة وتسريع عجلتها».[261] وفي مصر فإن مبارك الذي وصل إلى السلطة بعد السادات عام 1981، قام بتوسيع مجال الانفتاح أكثر من السادات، وأيده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحماس، مع توقيع خطة إعادة الهيكلة في عام 1991. وفي المغرب، أطلق الملك الحسن الثاني موجات متعاقبة من القمع ضد الحركات العمالية والسياسية التي قاومت خطة إعادة الهيكلة التي بدأت عام 1982، وهي مرحلة القمع التي عُرفت بمسمى «سنوات الرصاص». وحكم الملك حسين في الأردن بالقانون العرفي لعشرين سنة، وشن حملات القمع العسكري والأمني على الطلاب وغيرهم من المعارضين للتحرير الاقتصادي في الثمانينيات.

هؤلاء الملوك والطغاة قادوا انتكاسة المكاسب الاجتماعية المحدودة التي تحققت في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة لأنهم كانوا على استعداد لإطلاق قواتهم الأمنية والعسكرية ضد من قاوموا التحرر الجديد. ولقد أيدتهم المؤسسات المالية العالمية والحكومات الغربية على السواء، ,هي الأطراف التي فهمت بوضوح دورهم المحوري في نجاح النظام الاقتصادي الجديد، وصدّقت عن علم وبيّنة على أعمال القمع المتكررة. بالطبع ليست هذه العلاقة بين السلطوية والنيوليبرالية بالمقتصرة على العالم العربي (كما يظهر من أمثلة تشيلي وكوريا الجنوبية وتركيا)، إنما تبقى هذه الحقائق التاريخية الأساسية حقيقة مُقلقة لمن يحاولون اليوم الربط بين الإصلاح النيوليبرالي و«الديمقراطية».

وفي الوقت نفسه، مع شنّ الحكومات حملات القمع ضد من قاوموا الانعطافة النيوليبرالية، فقد اعتمدت السياسات الجديدة كثيراً أيضاً على زرع قاعدة اجتماعية محلية. شارك في هذه العملية الكثير من المؤسسات. منها الرؤساء والعائلات الحاكمة ووزارات حكومية بارزة (بالأساس وزارات المالية) وموظفون بالبنوك المركزية، وأكاديميون بارون، وجماعات لوبي صناعية، والغرف التجارية. ساعدت اختياراتهم الخاصة بالسياسات على إحداث نقلة في بنى الدولة ذاتها، التي تحركت لحماية ورعاية البرجوازية النافذة التي نمت مع تغير الاقتصاد. ووسط هذا الخليط

261- انظر:

Jamal Saghir, “Privatization in Tunisia,” World Bank Cofinancing and Financial Advisory Services Discussion Paper Series, no. 101 (1993): 10.

من رجال الدولة والأعمال، كان دور المؤسسات الدولية – كما أوضح البنك الدولي في دراسة كبرى صدرت عام 2004 عن العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – هو دور «جمع أفضل المعارف والخبرات والتجارب» لإرساء «الأولويات والتوجهات من أجل أجندة إصلاح سياسات متكاملة ومهيكلة».[262] هذه المهمة التنسيقية المتركزة على تقديم المبررات الأيديولوجية لاختيارات السياسات، كانت مهمة وضرورية للبناء المحلي للنيوليبرالية بقدر أهمية وضرورة الاشتراطات الخارجية أو عوامل الإلزام الخارجية على الدول.

ولقد اعتمد نجاح هذا المشروع على إعادة الاصطفاف الصارمة للطبيعة المؤسسية لجهاز الدولة ذاته. وهذا هو الجانب الآخر من السلطوية، حيث تمت زيادة تركيز صناعة القرار السياسي في يد فرد واحد أو مجموعة صغيرة من اللجان غير الخاضعة للمساءلة. عن طريق تمكين السياسة الاقتصادية من التركز في يد قلة قليلة، مع إبعادها عن قصد عن مؤسسات الدولة الأعرض، فإن إعادة الهيكلة المؤسسية هذه ألتفت حول أية معارضة من داخل الجهاز البيروقراطي أو من المجتمع، في مواجهة التدابير الاقتصادية الجديدة. كما عملت على إخفاء القرارات الجاري اتخاذها وبقائها خفية حتى بعد مرور فترة طويلة من صدورها، ما قلل من النقاشات العامة حول مسار الإصلاحات النيوليبرالية وجعل من الأصعب على الحركات العمالية والاجتماعية شن مقاومة ناجحة ضد تلك القرارات.

وهناك مثال ممتاز على هذا، في حالة الخصخصة التونسية. فالقانون عدد 89-9 الذي صدر بعد وصول بن علي إلى السلطة بقليل نصّ على إطار عمل لإعادة الهيكلة المؤسسية من شأنه تعزيز بيع الشركات المملوكة للدولة (لكن وكما أوضح مُحلل للبنك الدولي ببرود «لأسباب سياسية واجتماعية» فقد حذفت الحكومة التونسية عن عمد كلمة «خصخصة» من نصّ القانون ذاته).[263] مع صدور القانون الجديد تركزت قرارات خصخصة الشركات حصرًا في يد رئيس الوزراء، بناء على توصية من لجنة صغيرة يرأسها، هي لجنة CAREPP (لجنة إعادة هيكلة شركات القطاع

262- انظر: World Bank, Unlocking the Employment Potential, xvii.

263- انظر: Saghir, Privatization in Tunisia, 10.

العام).[264] وهناك هيئة أخرى هي الهيئة الفنية لإعادة هيكلة شركات القطاع العام (CTAREPP) قادها شخص عيّنه رئيس الوزراء، وكانت مكلفة بوضع الاستراتيجية العامة و«السمات الأساسية» للخصخصة. في هذا السياق، من الصعب على أي شخص داخل أو خارج الدولة أن يعارض الخصخصة أو يبطئ من وتيرتها، وهي السمة التي أيدها البنك الدولي، إذ لاحظ أن القانون عدد 89-9 أعطى «اتجاهاً واضحاً... وتنظيمًا فعالًا لتنفيذ برنامج الخصخصة»[265] وأن مركزية صناعة القرار على أعلى مستوى «ألغت إمكانية المنازعات والتنافس على القرار... ويسرت من تنفيذ العملية».[266] وضمن استراتيجية لجنة CAREPP لإخفاء بيع المؤسسات المملوكة للدولة، فقد تعمدت ألا تعلن مقدمًا عن الشركات التي رشحتها للخصخصة، ما صعّب على العمال شن أية مقاومة مع عدم وعيهم بوجود خطوات مزمعة للبيع إلى أن تحين عملية البيع الفعلية.[267] كما أشاد البنك الدولي بهذا الهدف الخاص بتجنب «التبعات الاجتماعية للإعلان [عن الخصخصة]» ورأى أن هذا الهدف «تحقق جيداً» و»هو مهم لحشد الزخم لصالح العملية برمتها».[268]

لم تكن المؤسسات الدولية تتخذ موقع المراقب الخارجي الذي يشيد بالمركزية المشددة لسلطة الدولة في تونس، من على خط التماس. إنما اشترط صندوق النقد الدولي أيضاً «إصلاح القطاع العام» لتقديم حزمة مساعدات إعادة الهيكلة لعام 1986، وساعد في تطوير المؤسسات اللازمة للتنفيذ. وقدّم البنك الدولي قرضاً بمبلغ 130 مليون دولار عام 1989 لمساعدة لجنة CAREPP في اضطلاعها بأعمالها الخاصة بتحضير الشركات للبيع. وكجزء من هذا القرض كان مطلوباً الموافقة على تشريعات أساسية – مثل «عقود الأداء» التي من المتوقع أن تعتمدها الشركات العامة كتوطئة

264- ضمت اللجنة أيضاً بعض الوزراء وممثل عن البنك المركزي.

265- انظر: Saghir, Privatization in Tunisia, i.

266- السابق، ص 25.

267- انظر:
Waniss Otman and Erling Karlber, The Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning (Berlin: Springer Books, 2007), 200.

268- انظر: Saghir, Privatization in Tunisia, 20.

لخصخصتها – من قِبل البنك الدولي، قبل أن تؤشر لجنة CAREPP بالموافقة على خصخصة الشركة.[269] وبشكل أكثر مباشرة، فقد قام استشاري يحصل على أجره من هيئة المعونة الأمريكية (USAID) بالعمل كعضو في لجنة CTAREPP وكمستشار للجنة CAREPP من 1988 إلى 1990.[270] وساعدت الحكومة اليابانية بتمويل خصخصة مصانع الأسمنت وصناعة الألبان. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة فنية لوضع الشركات المخصخصة في سوق الأوراق المالية (البورصة). إذن فكل هذه المنظمات كانت متواطئة عمداً في رعاية السلطوية وتركيز السلطة السياسية في يد الفرد، وهي العملية التي صاحبت تطورات المشروع النيوليبرالي.

تكررت عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة هذه على امتداد الشرق الأوسط. في المغرب، حرك عملية خصخصة قطاع الاتصالات الملك الحسن الثاني ونجله محمد الخامس، الذي أنشأ مجموعة تُدعى مجموعة الـ 14، للدفع بالتحرير الاقتصادي. ضمت لجنة الـ 14 رؤساء شركة اتصالات الدولة وشركة الاتصالات الأساسية الخاصة المنشأة حديثاً، وهي التي كتبت أغلب التشريع الخاص بالخصخصة، الذي تم تفعيله فيما بعد عن طريق جملة من المراسيم الملكية.[271] وبالمثل كان في كل من الأردن ومصر ولبنان وحدات أو لجان وزارية مخصصة لتسريع عجلة القرارات الخاصة بالخصخصة، ولكتابة التشريعات ولاقتراح الشركات المقرر بيعها. وفي الحالات جميعاً تم إبعاد عملية إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية قدر الإمكان عن سيطرة أو تأثير الهيئات التشريعية في جهاز الدولة.

269- انظر:
World Bank, Report and Recommendation on Proposed Public Enterprise Loan to the Republic of Tunisia, P-5055-N (Washington, DC: World Bank, June 12, 1989), 18.

270- انظر: Saghir, Privatization in Tunisia, 14.

271- انظر:
Andrea Goldstein, “The Political Economy of Regulatory Reform: Telecoms in the Southern Mediterranean,” Working Paper no. 216, OECD Development Centre, November 2003, 23.

يؤكد تزايد فرض الطابع المركزي للسلطة السياسية أن النيوليبرالية مشروع تقوده الدولة إلى حد بعيد، وليس وكما هو السائد مشروع يقوض أو يؤدي إلى تآكل جهاز الدولة. إلا أن مركزية صناعة القرار قد حدثت بالتزامن مع توجه معاكس، هو اللامركزية، وبموجبه تعطي الدولة حكمًا ذاتيًا متزايدًا للهيئات الحكومية، فيما يخص التخطيط، والأهم، في قراراتها الخاصة بالميزانية. حرك هذه اللامركزية أيديولوجيًا طباع «الإدارة العامة الجديدة» ومثلها، وبموجبها تصبح الهيئات الحكومية مضطرة إلى التنافس مع بعضها البعض على تمويل مركزي، ويزيد دور الحوافز التي يحركها السوق ضمن حسابات الميزانية. ويُقاس نجاح الهيئة الحكومية عن طريق «تخطيط الميزانية بناء على الأداء»، وهو المنهج المتصل في نهاية المطاف بكفاءة الكلفة المالية للنتائج المتحققة. إنها استراتيجية قابلة للتسويق بصفتها «أعلى كفاءة» و«أقل بيروقراطية» و«أكثر مرونة»، لكنها بالأساس تُلزم الهيئات الحكومية المختلفة بتحمل مسؤولية أكبر عن الأمور المالية (سواء النفقات أو العوائد). ونظرًا للاحتياجات الكثيرة والنقص العام في الموارد، فإن هذه الإزاحة للإدارة المالية في اتجاه الهيئات المختلفة تساعد على تيسير تنفيذ مخطط تقديم الخدمات مقابل رسوم، أي هي تسرع عجلة تسليع الأنشطة الخاصة بالقطاع الحكومي.[272]

وفي الأردن تعد المرحلة الثالثة من مراحل قروض إصلاح القطاع العام التي قدمها البنك الدولي، في 2001، مثالا طيبا على هذه الجدلية بين المركزية واللامركزية. فبناء على ضغوط من البنك، تم فرض مركزية مشددة على الموازنة الأردنية، فأصبحت في يد دائرة الموازنة العامة، وفي الوقت نفسه تم إعطاء مختلف الوزارات والدوائر الحكومية استقلال ذاتي كبير فيما يخص تصريف الأعمال. وبدلًا من تمويل الهيئات الحكومية بناء على تقديرات سنوية بالتكاليف الخاصة بالمدخلات، تم تنفيذ نظام

272- في مصر على سبيل المثال أشاد البنك الدولي بخطة اتبعتها محافظة قنا عندما «غيرت الإدارات المحلية من طابع الفضاء البيروقراطي والقانوني للتصدي لقضايا التنمية المحلية بشكل أعلى مرونة... فأصبح بإمكان العاملين بالرعاية الصحية تحصيل دخل أكبر من التمويل القادم من تحصيل رسوم الخدمات الصحية المفروضة تحت سلطة المجلس المحلي التنفيذي، ما أدى إلى تحسين الروح المعنوية للعاملين وتحسين سياسات التشغيل والاستفادة من المرافق الصحية». انظر: (World Bank, Country Assistance Strategy for the Republic of Egypt, World Bank Report No. 32190-EG [Washington, DC: World Bank, 2005], 15) أي أن الرسوم المفروضة على مستخدمي المرافق الصحية يمكن أن تتولى أمرها الحكومة المحلية نتيجة لفرض اللامركزية في قطاع الصحة.

«الميزانية بناء على الأداء» لكل هيئة ودائرة حكومية، مع ربط التمويل بفعالية تكلفة المخرجات المتحققة. ومع الاقتران باللامركزية في إدارة العمليات على المستوى المحلي، فقد أسفر التركيز على فعالية التكلفة عن ضغط مستمر لتقليص النفقات، والحد من الخدمات، والبحث عن سبل أخرى لتقليل ميزانيات الهيئات المختلفة. وكان هذا الترتيب الهيكلي يعني أن بإمكان الحكومة إصدار قرار مركزي – كما فعلت في مارس 2004 عندما أصدرت تعميمًا يطالب جميع الوزارات بخفض فواتير المرافق العامة الخاصة بها بعشرين بالمائة – مع حرية كل إدارة حكومية في تحديد كيف يمكنها تلبية المتطلبات المالية الجديدة.[273]

وبالمثل، شهدت مصر إعادة هيكلة موسعة لمؤسسات الدولة، تمثلت في تجميع الشركات المملوكة للدولة في تكتلات قطاعية، هي شركات قابضة، بموجب قرارات مباشرة من مبارك، وبالتدريج تم حجب مساعدات الدولة عن الشركات القابضة مع إجبارها على المنافسة في السوق. ورغم أنها ظلت «مملوكة للدولة»، فإعادة الهيكلة هذه تم فهمها بشكل صريح بصفتها خطوة أولى نحو الخصخصة. فكان مطلوب من الشركات القابضة اعتماد المبادئ الأساسية لتخطيط الميزانية بناء على الأداء، وتعظيم الأرباح، مع إعطاء إداراتها استقلالية كبيرة فيما يخص قرارات قوة العمل والقرارات المالية. وفي حالة قطاع المياه على سبيل المثال صدر قرار رئاسي في 2004 بترشيد المؤسسات في القطاع بجعلها شركة قابضة واحدة، هي الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي. لم تعد ميزانية الشركة خاضعة لسيطرة وإشراف مجلس الشعب، إنما خضعت لمجلس إدارة منفصل تم تشجيعه على السعي لمشروعات مشتركة مع شركات القطاع الخاص، وطرح الأسهم، وجني الأرباح عن طريق توزيع مياه الشرب وبيعها.[274] وفي الوقت نفسه تقريبًا، تم تشكيل جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف

273- انظر:

International Monetary Fund, “Letter of Intent and Memorandum of Economic and Financial Policies from the Jordanian Government to the IMF,” June 15, 2004. www.imf.org.

274- انظر:

Abdel-Mawla Ismail, “Drinking Water Protests in Egypt and the Role of Civil Society,” Transnational Institute, July 17, 2012, www.tni.org/article/drinking-water-protests. تم الاطلاع في 8 سبتمبر 2012

الصحي للاضطلاع بمهمة تعزيز وترويج شراكات القطاعين العام والخاص في قطاع مياه الشرب.[275] وخلال سنوات العمل الأولى للجهاز، خضعت القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي لإعادة هيكلة قللت من قوة العمل وضاعفت من سعر المياه على المواطنين. ومن يونيو 2007 إلى يناير 2008، خرجت أكثر من 40 مظاهرة في مصر ردًا على زيادة ندرة المياه نتيجة لهذه التدابير.[276] وكان من بينها مظاهرات ضد شركة تابعة للقابضة لمياه الشرب والصرف الصحي في كفر الشيخ، شمالي مصر، بسبب تحويل المياه بعيدًا عن القرية التي خرج المتظاهرون منها، باتجاه مرافق لمستثمرين في مصيف قريب.

تُظهر هذه الأمثلة أن عملية الإصلاح النيوليبرالي تحركها قدرة المؤسسات السياسية في قلب النظام، شديدة المركزية، على تأطير سياق التنفيذ اللامركزي لسياساتها. هذه الجدلية بين المركزية واللامركزية كانت السمة المميزة لإعادة الهيكلة المؤسسية للدولة النيوليبرالية في منطقة الشرق الأوسط، وقد تأسست – خطابيًا – على أرضية «الحكم الرشيد» و«الخضوع للمحاسبة»، وفي الوقت نفسه قوّت من النزعات باتجاه السلطوية. وعن طريق تهيئة هذا الشكل من أشكال اللامركزية، والتنافس الأفقي بين أجزاء الدولة المختلفة، والرقابة الرأسية عن طريق تركيز السلطة السياسية في قلب النظام، طبّعت الحكومات النيوليبرالية تقليل أنشطة الدولة بصفتها جزء طبيعي من الأعمال اليومية للدولة. يؤدي هذا إلى التعتيم على أين تتركز السلطة في مؤسسات الدولة، مع تشكيل عملية الإصلاح كمسعى لفرض قرارات الإدارة اللامركزية التي يصعب معارضتها والتنظيم ضدها نظراً لطبيعتها المشتتة والموزعة، مع اختباء مصدر السلطة وراء لجان غير ديمقراطية ولا تخضع للمحاسبة، ضمن جهاز الدولة نفسه.

275- انظر:

OECD, Progress in Public Management in the Middle East and North Africa: Case Studies on Policy Reform (Paris: OECD, 2010), 288.

276- انظر: Ismail, "Drinking Water Protests."

بالاتساق مع هذه التغيرات السياسية والمؤسسية للحكم النيوليبرالي، خضعت الدولة بدورها لتحول في هيكلها المالي. وهناك عنصر أساسي لهذه العملية، هو التقليل العام من الإنفاق الاجتماعي، مع تحويل خدمات أكثر إلى القطاع الخاص. انحسر إنفاق الدولة كنسبة في إجمالي الناتج المحلي بحدة في كل من مصر والمغرب والأردن وتونس في العقد التالي على الألفية. وكان السبب الرئيسي لهذا هو انكماش فاتورة أجور العاملين بالحكومة، فقد تراجع نصيب الأجور والرواتب ضمن نفقات الدولة بواقع 10 بالمائة في تونس (65 بالمائة في 2003 ثم 55 بالمائة في 2008)، و8 بالمائة في مصر (26 بالمائة في 2001 أصبحت 18 بالمائة في 2007)، و4 بالمائة في المغرب (51 بالمائة في 2005 أصبحت 47 بالمائة في 2008)، و4 بالمائة في الأردن (20 بالمائة في 2001 أصبحت 16 بالمائة في 2008).[277] يعكس هذا التوجه كل من النجاح في جهود الخصخصة الجارية والضغوط من أعلى لأسفل على تقليل الأجور في القطاع الحكومي. وقد تضررت الخدمات الاجتماعية لأقصى حد جراء هذه الاقتطاعات. فالإنفاق على التعليم على سبيل المثال انحسر بنسب كبيرة في الأردن (15 إلى 12.1 بالمائة من النفقات الحكومية)، وفي مصر (7 إلى 5.7 بالمائة) والمغرب (27 إلى 25.7 بالمائة) بين عامي 2004 و2010.

وكان من أهداف الاقتطاع الأكبر فيما يخص الإنفاق الاجتماعي نظام الدعم الحكومي، لا سيما الدعم الحكومي للغذاء والوقود. فهذه المساعدات كما أسلفنا في الفصل الثاني، كانت سمة مهمة من سمات مشروعية النظام في مرحلة ما بعد الاستقلال، وبموجبها تمت إتاحة مستوى يعتد به من الأغذية الأساسية للفقراء. ومن الثمانينيات إلى مطلع العقد التالي على الألفية، تم خصم الكثير من الدعم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة لحزم وبرامج الإصلاح الهيكلي. ففي مصر على سبيل المثال تراجع الإنفاق على الدعم من 14 بالمائة من النفقات الحكومية لعامي

277- تم حساب نسب الأردن ومصر والمغرب من قبل المؤلف بناء على بيانات وزارات المالية، وبيانات تونس من بنك التنمية الأفريقي:
African Development Bank, African Economic Outlook 2012 (Tunis-Belvedere: ADB, 2012), 6.

1980 و1981، إلى 5.6 بالمائة في عامي 1996-1997.[278] واعتمدت الحكومة المصرية باقة من الاستراتيجيات لتحقيق هذا الاقتطاع؛ فأخرجت اللحوم والأسماك والدواجن والأرز من قائمة السلع المدعومة، وقللت من عدد المواد الغذائية المدعومة لتصبح أربعة مواد فقط، هي العيش البلدي،[279] والدقيق، وزيت الطعام، والسكر. وقللت من عدد المستحقين للسلع المدعومة، وسمحت بارتفاع أسعار السكر والخبز، وقللت من جودة وحجم السلع المدعومة.[280] وفي الأردن تم إلغاء دعم الأغذية بالكامل في التسعينيات، واستبدالها بنظام تحويلات نقدية لقطاعات بعينها من السكان.[281] كما شهدت كل من تونس والمغرب انحسارًا كبيرًا في عدد السلع المدعومة وتغيرًا في خطط برامج الدعم ومستحقيها، مع استبعاد قطاعات كبيرة من فقراء الحضر والريف.[282]

278- انظر:

Akhter Ahmed, Howarth Bouis, Tamar Gutner, and Hans Löfgren, The Egyptian Food Subsidy System: Structure, Performance, and Options for Reform, Research Report 119 (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 2001), xi.

279- خبز مدعوم مصنوع من دقيق القمح ودقيق الذرة، وهو الغذاء الأساسي للأفقر في مصر.

280- انظر: Ahmed, Bouis, Gutner, and Löfgren, The Egyptian Food Subsidy System, 9.

281- انظر:

Farrukh Iqbal, Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa (Washington, DC: World Bank, 2006), 58.

282- أعيدت بعض برامج الدعم هذه في أواسط العقد التالي على الألفية ردًا على حالة السخط الاجتماعي من ارتفاع أسعار الغذاء، وبالأحرى من بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008. وباستثناء الأردن – حيث تراجع الدعم من 18.9 بالمائة من نفقات الحكومة في 2005 إلى 3.9 بالمائة في 2009، فقد ظلت مستويات الدعم مرتفعة نسبيًا حتى نهاية العقد. وتجدر الإشارة هنا إلى مصر، حيث فاق إنفاق الحكومة على الدعم الغذائي والوقود أي دولة أخرى في المنطقة، فبلغ 31 بالمائة من نفقات الحكومة في 2008. لكن رغم هذه النسب المرتفعة يجب تحري الحيطة عند محاولة فهم من استفادوا من هذا الدعم وما يعنيه بالنسبة لطبيعة إنفاق الدولة. في المقام الأول، فإن 65 بالمائة من نفقات مصر على الدعم كانت تذهب إلى الوقود، والغالبية العظمى من هذا الدعم يذهب مباشرة إلى استهلاك الطاقة الخاص بالصناعات الكبيرة، مثل الحديد والصلب والإسمنت والأسمدة، وليس إلى المستهلكين من الأسر الفقيرة في مصر. ومن ثم، فالكثير من نفقات الحكومة الكبيرة على الدعم تعكس في حقيقة الأمر ضخ الثروة إلى الأغنياء، وليس دعم الفقراء. كما أن زيادة المنفق على دعم الغذاء هو في العادة أثر جانبي لتضخم سوق الأغذية غير المدعومة. وهناك مثال على هذا من مطلع عام 2008، حيث طرأت زيادة سنوية بواقع 37 بالمائة في سعر الخبز غير المدعوم. وبسبب زيادة السعر هذه تحول عدد أكبر من الناس نحو العيش البلدي المدعوم الأقل جودة، وزاد طول طوابير الخبز، ومات عشرة أشخاص على الأقل خلال أول أسبوعين من مارس 2008 إما بسبب الإرهاق أو جراء مشاجرات اندلعت أثناء الانتظار في الطابور أمام الفرن. وفي هذه الحالة، لم تشر النفقات الزائدة على الدعم إلى زيادة توزيع الغذاء على الفقراء، إنما كانت تعكس معدلات أعلى من إفقار السكان.

لكن لم تُستهدف جميع النفقات الحكومية بالتساوي بالتقليص. فمع تأكيد الصلات القائمة بين الحكم السلطوي والنيوليبرالية، كان نصيب الإنفاق الحكومي على القطاعين العسكري والأمني كبيرًا كما كان، بل زاد في بعض الحالات. ففي عام 2010 قُدر الإنفاق العسكري والأمني بـ 34.1 بالمائة من نفقات الحكومة الأردنية، و12.9 بالمائة في مصر، و11 بالمائة في المغرب، و5 بالمائة في تونس (إحصاءات تونس تضم النفقات العسكرية فقط).[283] وفي كل من الأردن ومصر فالإنفاق العسكري والأمني قد فاق ميزانيات التعليم والصحة مجتمعة، على مدار كافة الأعوام من 2005 إلى 2010، وعلى النقيض من هذه الخدمات الاجتماعية، فقد تزايد نصيب هذين البندين من الإنفاق الحكومي على مدار الفترة المذكورة. كما أنه من المرجح أن هذه الأرقام أقل من الإنفاق العسكري والأمني الفعلي، إذ نادرًا ما تتحلى الحكومات السلطوية بالمنطقة بالشفافية في هذه النقطة.

وإلى جانب هذه التحولات في الإنفاق الحكومي، طرأت تحولات في طبيعة عوائد وأرباح الدولة. هناك جانبين مهمين في هذا الصدد. أولًا، وبالاتساق مع توجه دعم رأس المال المحلي والأجنبي، تحركت الحكومات لتقليل ضرائب الشركات وضرائب الدخل واستبدالها بضريبة القيمة المضافة، وهي تضر بصورة غير متناسبة بالفقراء.[284] هذه التغيرات في النظم الضريبية دشنتها في العادة وبشكل مباشر وكتبت قوانينها مؤسسات دولية. في مصر على سبيل المثال تم إطلاق مشروع من هيئة المعونة الأمريكية بمبلغ 60 مليون دولار، في عام 1989، لإعادة هيكلة المنظومة الضريبية المصرية. شهد المشروع إدخال ضريبة عامة على المبيعات في 1991 حلت محل ضريبة الاستهلاك السابقة، والتي تم اعتبارها «تميز ضد الواردات» لأنها تفرض ضريبة أعلى على السلع الواردة من خارج الدولة. كذلك تغير هيكل ضريبة الدخل، مع

283- قام المؤلف بحسابها من إحصاءات الموازنات الحكومية. هذه الأرقام تضم الإنفاق على القطاع الأمني، وهي من الموازنات. ويجدر بالملاحظة أنه يُساء فهم التوجه المصري في هذا الصدد، لأن المحللين ينزعون إلى ضم الإنفاق «العسكري» وهو نحو 5 بالمائة من نفقات الحكومة، مع تجاهل الإنفاق على مكون الأمن الداخلي.

284- ضريبة القيمة المضافة مثال على الضريبة غير التصاعدية، فهي لا تتغير بحسب مستوى الثراء، وينفق الفقراء نصيبًا أكبر من دخلهم على السلع الاستهلاكية بسبب هذه الضريبة.

تقليل الحد الأقصى لضريبة الشركات من 78 بالمائة إلى 48 بالمائة.[285] وفي مطلع 2005 تم تمرير قانون جديد وأدى إلى تقليل أعلى شريحة في ضريبة الشركات بواقع 20 بالمائة، مع عدم التمييز بين الأعمال العائلية والشركات الأجنبية الكبرى. وأدى القانون نفسه إلى خفض أعلى شريحة في ضريبة الدخل على الأفراد من 40 إلى 20 بالمائة.[286] ومع وجود 4 شرائح فحسب في القانون، فمن يربح حوالي 550 دولار شهريًا كان يحتل نفس الشريحة التي يحتلها الملياردير.[287] وفي المغرب تم إدخال نظام ضريبة قيمة مضافة، مع تغيرات طرأت في عامي 2005 و2006 لزيادة الشريحة على مواد كانت في السابق معفاة، ومنها المواد الغذائية مثل الزبد والملح. ونمت أرباح ضريبة القيمة المضافة بواقع 20 بالمائة بين 2005 و2008، لتبلغ 33 بالمائة من إجمالي الأرباح الحكومية في 2008.[288] وفي حين تحرك المغرب باتجاه اعتماد نظام ضريبة القيمة المضافة، فقد تم خفض أعلى شريحة في ضريبة الدخل على الأفراد بواقع النصف، بين عامي 1985 و2002.[289] وبالمثل، في كل من الأردن وتونس خلال السنوات الأخيرة، انحسرت كثيرًا نسب الضرائب على الشركات مع إدخال نظام ضريبة القيمة المضافة .[290]

وثاني تحول كبير في طريقة تمويل الدولة لنفسها كانت زيادة الاعتماد على أدوات

285- انظر:

USAID, USAID Assistance in Fiscal Reform: Comprehensive Tax Reform in Egypt, Project Document (Washington, DC: USAID, June 2006), 5.

286- السابق، ص 6.

287- انظر: Egypt British Chamber of Commerce, “Tax Policies in Egypt,” May 2010, www.theebcc.com.

288- انظر:

Fredrika Cruce, Evaluating Value Added Tax in Morocco, Minor Field Study Series no. 209 (Lund, Sweden: Lund University, 2010), 39. www.nek.lu.se/Publ/mfs/209.pdf.

289- انظر:

John A. Tatom, “Is Tax Policy Retarding Growth in Morocco?,” Networks Financial Institute, Indiana State University, Working Paper no. 27, November 2007, 2.

290- في الأردن تراجعت ضريبة الشركات من 25 بالمائة في 2005 إلى 14 بالمائة في 2010 وفي تونس تم خفضها من 35 بالمائة إلى 30 بالمائة على مدار الفترة نفسها.

الديون، مثل السندات الحكومية. لكن وعلى النقيض من الثمانينيات، وخلالها بلغت التزامات الديون للمقرضين الخارجيين معدلات فلكية قدمناها في الفصل السابق، ففي الفترة الأخيرة حدث تحول من الاقتراض الخارجي إلى إصدار السندات الحكومية للمستثمرين المحليين. وكانت كل من مصر والأردن والمغرب وتونس في صدارة هذا التغيير، الذي تطلب تعميق أسواق السندات كما أشرنا أعلاه. تصدر الدول الأربع حاليًا ديون محلية قابلة للإتجار على أسواقها المالية، وقد أصبحت تعتمد بقوة على هذه الأسواق في تمويل أنشطة الدولة.[291] ومن تبعات تسديد فوائد الدين العام أنه قد أصبح من بنود الإنفاق الكبرى المترتبة على الحكومة وتبرز مصر في هذا المجال حيث تسدد فوائد الدين الداخلي بواقع 22.8 بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهذا في عام 2010، أي أكثر من الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الغذائي مجتمعين.[292] وأغلب مدفوعات الدين المصرية (58 بالمائة) تذهب إلى البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين الآخرين في الأسواق المحلية. ومن هذا المنطلق أصبحت الدولة وبشكل أوضح قناة لضخ الثروة إلى مؤسسات مالية كبيرة، عن طريق آلية ميزانية الدولة. وتبقى سلاسل الدين كما هي لم تمس إلى حد بعيد، وإن كان قد تمت إعادة ترتيبها على هيئة مختلفة.

291- انظر:

Catiana Garcia-Kilroy and Anderson Caputo Silva, Reforming Government Debt Markets in MENA, Policy Research Working Paper, no. 5611 (Washington, DC: World Bank, March 2011), 9.

وكانت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج القومي في عام 2009 هي: مصر (73 بالمائة)، الأردن (65 بالمائة)، المغرب (47 بالمائة)، تونس (47 بالمائة). ولبنان هو البلد المهم الآخر في هذا الشأن، حيث تبلغ نسبة الدين إلى إجمالي الناتج القومي 160 بالمائة.

292- انظر:

International Monetary Fund, Government Finance Statistics (Washington, DC: IMF, July 2012).

كان الإنفاق على كل من التعليم والصحة والدعم الغذائي 5.7 بالمائة و2 بالمائة و12.9 بالمائة من إنفاق الحكومة، على التوالي (وزارة المالية المصرية، الموازنات الحكومية، سنوات متعددة).

شهدت العقود الثلاثة الماضية، ومن كافة الأوجه، التآكل المستمر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، كنتيجة مباشرة للسياسات النيوليبرالية. وكان الأكثر تضررًا هو جيل كامل من الشباب، لا سيما الشابات، وهو الجيل الذي أصبح بصدد مستقبل من البطالة والعمل بأجر متدني والإقصاء الاجتماعي. وهذا الوضع هو النهاية المنطقية والمتوقعة للإصلاحات النيوليبرالية، الإصلاحات التي تمت هندستها اجتماعيًا بشكل واعٍ تمامًا على يد النخب المحلية والمؤسسات الدولية (وليس كنتيجة عارضة لأخطاء سياساتية أو بسبب تعسف حُكام سلطويين). هذه الأنماط لا تقتصر على الدول الأربع التي ركّز عليها هذا الفصل؛ فجميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مضت على نفس المسار الأساسي المذكور، وإن اختلفت الوتيرة والنطاق من دولة لأخرى.

ولقد كان لسياسات الخصخصة ورفع ضوابط سوق العمل آثار دراماتيكية على الأجور والأمان الوظيفي. وجدت الشركات أن فصل العاملين من العمل أصبح أسهل، وتزايد استخدام العقود المؤقتة زيادة هائلة ما أدى إلى حالة عامة من عدم الأمان الوظيفي. انعكست هذه السمات في صورة إحصاءات البطالة المنتشرة، وقد بلغ متوسط معدلات البطالة في الأردن 14.1 في المائة أكثر من معدلات العقد التالي على الألفية، وبلغت النسبة في تونس 14.6، وفي المغرب 11 في المائة، وفي مصر 10 في المائة.[293] وعلى الرغم من خطورة هذه الأرقام، فهي تخفي ورائها موقف أسوأ يواجه الشباب؛ فنحو 30 في المائة من الشباب ظلوا عاطلين عن العمل في كل من تونس والأردن ومصر على مدار أغلب سنوات العقد الماضي. وقبل الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت نسب البطالة هي من بين أعلى النسب الإقليمية مقارنة بمناطق العالم الأخرى، والمسألة أكبر إذا نظرنا إلى هذه النسب ومعها نسب مشاركة الشباب بالغة التدني في سوق العمل، حيث أن ثلث الشباب فقط هم من يعملون أو يبحثون عن عمل (ويجب التشديد هنا على أن من لا يبحثون عن عمل لا يُضافون إلى إحصاءات

293- قوعد بيانات البنك الدولي.

البطالة).[294] ولا يقتصر الأمر على أن أغلب الشباب عاطلين أو ليسوا في سوق العمل، فغالبية العاطلين هم عادة أيضًا من الشباب، في مصر على سبيل المثال فإن ثلاثة أرباع العاطلين من الشباب.[295] لهذه الأرقام تداعيات اجتماعية كبيرة على الدول التي يتجاوز متوسط أعمار النخب الحاكمة فيها سن السبعين.

كما أنه وعلى النقيض من الأنماط المرصودة في مناطق العالم الأخرى، فالبطالة منتشرة بقوة أكبر في أوساط خريجي الجامعات. فالقطاع العام كان يوفر فيما سبق الوظائف لشباب الخريجين من التعليم الجامعي، والنساء على وجه التحديد، لكن مع الاقتطاع من الإنفاق في القطاع العام لم يعد هذا الأمر مطروحًا. في مصر والأردن، تعاني نصف الإناث بين سن 15 و24 عامًا من البطالة، وهي ضعف النسبة الخاصة بالشباب من الذكور.[296] في الأردن، حيث زادت نسبة توظيف القطاع الخاص لقوة العمل من 42 في المائة في 1995 إلى 71 في المائة في 2006، يشكل خريجو الجامعات ثاني أكبر مجموعة من فئات العاطلين عن العمل.[297] أغلب هؤلاء العاطلين هم خريجات جامعيات، وقد بلغت نسبة البطالة في صفوف هذه الفئة من 26.1 في المائة في عام 2006 (نحو ثلاثة أمثال نسبة العاطلين من الخريجين الذكور). وفي مصر، فإن أكبر عدد ضمن أي فئة من فئات العاطلين عن العمل هي فئة خريجي

294- انظر:

International Labour Organization, Global Employment Trends for Youth: 2011 update (Geneva: ILO, 2011), 10, www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/—-ed_emp/—-emp_elm/—-trends/documents/publication/wcms_165455.pdf

295- انظر:

Jackline Wahba, "Labour Markets Performance and Migration Flows in Egypt," in Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects, European Commission Occasional Paper 60, Volume III (Brussels: European Commission, 2010), 31.

296- النسبة (ذكور وإناث) تبلغ: في مصر 17.2 إلى 47.9 في المائة (2007)؛ في سوريا 15.3 إلى 40.2 (2010)؛ في الأردن 22.6 إلى 45.9 (2009).

297- انظر:

Ibrahim Saif and Thoraya El-Rayyes, "Labour Markets Performance and Migration Flows in Jordan," in Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects, European Commission Occasional Paper 60, Volume III (Brussels: European Commission, 2010), 124.

الجامعات، حيث كانت الخريجات الجامعيات يشكلن نحو ربع جميع المعطلات عن العمل في عام 2006. وفي جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعد معدلات بطالة الإناث من بين أعلى المعدلات في أي مكان في العالم.[298]

على أن هذه الإحصاءات المؤلمة لا تعكس بالقدر المستحق مدى تفشي البطالة وغياب الأمان الوظيفي. فتعريف «موظف» في المنطقة يغطي في العادة من يعملون لبضع ساعات، وهو معيار وصفي مشكوك فيه بالنسبة للعدد الهائل ممن يعملون في القطاع غير الرسمي. ففي مصر والمغرب وتونس تبلغ نسبة العمال غير الزراعيين في القطاع غير الرسمي ما يتراوح بين 40 و50 في المائة، ومعدل زيادة هذه النسبة هو من بين أعلى المعدلات في العالم.[299] هناك باحث تبين أن ثلاثة أرباع الوافدين الجدد على سوق العمل في مصر في الفترة من 2000 إلى 2005 انضموا إلى القطاع غير الرسمي، بعد أن كانت النسبة تبلغ الخُمس (20 في المائة) في مطلع السبعينيات.[300] والعمل في هذا القطاع متقلب للغاية، ولا يمكن التنبؤ بمستقبله، ويفتقر إلى الضمانات الاجتماعية الفعالة. ويعد حجم القطاع غير الرسمي الهائل هذا نتيجة مباشرة لثلاث سياسات على وجه التحديد: تسليع الأرض (انظر الفصل الرابع)، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ورفع ضوابط أسواق العمل. ويوازي هذه الظاهرة مكانيًا الانتشار الكبير للمستوطنات التي شُيدت على أطراف المدن، وتعاني من تدهور حالة الإسكان ومرافقه، وتحيط بأغلب المدن الكبرى في شمال أفريقيا، وهي مناطق وجود لها دلالات سياسية واجتماعية خطيرة (انظر الفصل السابع).[301]

298- من تبعات تفشي البطالة في صفوف خريجي الجامعات هو ارتفاع معدلات الهجرة الدولية لأصحاب التعليم العالي. تشير بيانات البنك الدولي إلى أن 18.6 في المائة من خريجي الجامعات المغاربة كانوا عام 2000 يقيمون في دولة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبلغت النسبة 12.6 في تونس، و7.4 في الأردن، و4.7 في المائة في مصر. انظر: قاعدة بيانات البنك الدولي، data.worldbank.org

299- انظر:

UNDP, Arab Human Development Report, The Challenge to Human Security (New York: UNDP, 2009), 111.

300- انظر: Wahba, Labour Markets Performance, 34.

301- بحسب تقديرات 2001، كان 42 في المائة من سان المدن والبلدات العربية يعيشون في عشوائيات. المصدر:

UNDP, Arab Human Development Report, 116.

ارتفاع معدلات البطالة وتمدد القطاع غير الرسمي يشيران إلى تنامي معدلات الفقر. ففي البلدين المتوفرة عنهما بيانات مقسمة زمنيًا عن الأجور، وهما مصر والأردن، تدهورت معدلات الأجور الحقيقية نتيجة لتمدد سوق العمل غير الرسمي ودون ضمانات وظيفية. في مصر، انحدر متوسط أجر ساعة العمل الحقيقي 6.7 في المائة بين 1988 و2006. وكان الانحدار في أجور القطاع الخاص عن الفترة نفسها يبلغ 16 في المائة.[302] وفي الأردن تراجعت الأجور الحقيقية في قطاع الصناعة بواقع 1.5 في المائة من 2001 إلى 2008.[303] وتشير بيانات التعداد الوطني لعام 2006 في الأردن إلى أن أفقر 30 في المائة من السكان يربحون 11 في المائة فقط من إجمالي الدخل في الأردن.[304] وبناء على أحدث الإحصاءات، فإن عدد من هم تحت خط الفقر يبلغ في كل من مصر والمغرب 40 في المائة تقريبًا، ويصل إلى 23.8 في المائة في تونس.[305]

مع اقتران المذكور بالخصم في النفقات العامة، فقد كان له أثر كارثي على الظروف الاجتماعية؛ فبين 2000 و2006 ظهرت على 20 في المائة من الأطفال في مصر والمغرب أعراض التقزم نتيجة لسوء التغذية،[306] وظلت الأمّية على مستويات عالية للغاية في المغرب (44 في المائة من السكان البالغين)، ومصر (34 في المائة)، وتونس (22 في المائة).[307]

إلا أن هذه التوجهات الاجتماعية المؤسفة ليست إلا جانب من جوانب القصة على مدار العقدين الماضيين. فمع دخول المنطقة في السوق العالمية على أساس تمتعها باليد العاملة الرخيصة وقوة العمل المرنة غير الرسمية (الخاضعة تمامًا لاحتياجات

302- انظر: Wahba, Labour Markets Performance, 29.

303- قام المؤلف باحتساب النسبة من إحصاءات أجور منظمة العمل الدولية وبيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشر أسعار المستهلك ونمو إجمالي الناتج المحلي.

304- انظر: Saif and El-Rayyes, “Labour Markets Performance,” 137.

305- خط الفقر محتسب بقوة شرائية 2.7 دولارًا في اليوم. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

306- انظر: UNDP, Arab Human Development Report, 137.

307- بيانات البنك الدولي، السنوات الأحدث المتوفرة.

تراكم رأس المال في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) تحركت السياسات النيوليبرالية فغذت ورعت نمو رأس المال المحلي الكبير، وقدمت فرصًا مربحة للغاية للمستثمرين الأجانب. ويتأكد هذا بقوة من واقع النمو الاقتصادي المتسارع في المنطقة، فقد حظت كل من المغرب ومصر وتونس والأردن بنمو سنوي في إجمالي الناتج المحلي تجاوز في المتوسط 5 في المائة في الفترة من 2003 إلى 2008، وزاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين 20 و30 في المائة خلال السنوات الست المذكورة.[308] ومع تطور الوضع على النحو المذكور، تزايد تركز ملكية القطاعات الاقتصادية الكبرى في يد قلة أصابها الثراء نتيجة للإصلاحات النيوليبرالية.

تشير هذه التوجهات إلى استنتاج مؤكد لا شك فيه: لم تكن تحولات الفترة الماضية تتعلق ببساطة بتزايد الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، إنما اشتملت أيضًا في مستوياتها الأساسية، على تنامي وتعضيد أركان الطبقة الرأسمالية المحلية، المتصلة بقوة ببعضها البعض عبر قنوات تراكم تخص الدولة والشركات الأجنبية. إن الإفقار والتراكم متصلان بقوة، ولقد دأبت النيوليبرالية على إعادة توزيع الثروة، فأخذتها من أيدي فقراء المنطقة إلى الطبقات الأكثر ثراء في المجتمع، عن طريق إخضاع كل مظاهر الحياة الاجتماعية لمنطق رأس المال. عملية إعادة التكوين الراديكالية هذه لقوة الطبقة ما زالت في القلب من المشروع النيوليبرالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي عنصر أساسي من عناصر تقييم ديناميات الثورة التي اندلعت في 2011.

308- تم احتسابها من بيانات البنك الدولي data.worldbank.org. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو كالتالي (2008/2003): مصر (1457/1,188 دولارً)، الأردن (2728/2077 دولاراً)، المغرب (2213/1841 دولاراً)، تونس (3663/2973 دولاراً). الأرقام محتسبة بسعر الدولار في عام 2005.

الفصل الرابع

الرأسمالية والتغيير الزراعي في شمال أفريقيا

لطالما كانت الزراعة من السمات المركزية للحياة في الشرق الأوسط. وفي بلاد ما بين النهرين نهض مجتمع من أول المجتمعات الزراعية المستقرة في العالم، وانتشر غربًا إلى المناطق الساحلية في حوض البحر المتوسط وأوروبا وشرقًا إلى وادي نهر السند. دعمت الموارد الزراعية الهائلة للمنطقة الإمبراطوريات المتعاقبة في العراق القديم ومصر القديمة وفارس. وبعد آلاف السنوات، أنفق الرومان نحو ستة قرون في احتلال المنطقة الساحلية لشمال أفريقيا، وأخذوا منها جزيتهم السنوية في صورة غلال وزيت زيتون لصالح سكان الإمبراطورية في روما. وفي القرن التاسع عشر جاء الاحتلال الاستعماري الذي استهدف إخضاع احتياطيات المنطقة الكثيرة من القمح والنبيذ والزيوت للسيطرة الأوروبية. وسُمي الهلال الخصيب – الممتد من العراق إلى سوريا وحتى شواطئ المتوسط – باسمه هذا على يد عالم آثار أمريكي من القرن التاسع عشر، لما كان به من ثروات زراعية هائلة.

لكن ومع نهاية القرن العشرين، كانت المنطقة ومنذ عقود تمر بكارثة زراعية مقيمة. إذ بلغت معدلات الفقر في أوساط سكان المناطق الريفية معدلات أسوأ بكثير من انتشار الفقر في الحضر، وأصبحت البروليتاريا الزراعية المستلبة غير المالكة

لأراضي زراعية تشكل نسبة كبيرة من سكان الريف. والأهم، أن المنطقة التي كانت قديمًا تمد العالم بالغذاء أصبحت معتمدة كل الاعتماد على الواردات الغذائية للبقاء. الحق أنه في عام 2009 كانت الواردات تمثل أكثر من نصف استهلاك المنطقة من الغذاء، ما يجعل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر مناطق العالم اعتماداً على الواردات الغذائية.[309] هذا الارتباط المتزايد بالسوق العالمية كان يعني أيضًا أن ارتفاع أسعار الغذاء – وهي سمة قائمة من سمات الزراعة العالمية في القرن الحادي والعشرين – سيؤثر بعمق على مستوى المعيشة في الحضر والريف على السواء. لكن نتائج هذه التوجهات كانت غير متساوية إلى حد بعيد. ففي حين بدأت دول الخليج في السعي إلى القبض على الأراضي الزراعية الخصبة في جميع أنحاء العالم، راح اليمن – أفقر دول الشرق الأوسط – يكافح واحدة من أسوأ المجاعات في تاريخه.

كيف حدث هذا التدهور الزراعي؟ يحلل هذا الفصل تحولات القطاع الزراعي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على دول شمال أفريقيا: المغرب ومصر وتونس. هذه الدول الثلاث من بين أكثر الدول اعتمادًا على الزراعة في العالم العربي، وتمثل دراسات حالة ممتازة دالة على المنطقة ككل. كما يتضح من الجدول 4.1، فإن في كل من الدول المذكورة قطاع كبير من السكان الذين يعيشون في مناطق زراعية (بين 33 و57 في المائة). ورغم أن معدلات الإنتاج قد تتغير كثيرًا من عام إلى عام بسبب دورات الجفاف (لا سيما في المغرب)، فالزراعة مكون أساسي من مكونات الإنتاج الاقتصادي. ففي مصر والمغرب شكلت الزراعة ما يتراوح بين 14 و15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010، وكانت النسبة أصغر في تونس، لكنها ما زالت كبيرة (8 في المائة). وفيما يخص التجارة، مثلت المنتجات الزراعية بين 9.2 و11 في المائة من قيمة إجمالي الصادرات في كل من هذه الدول، في الفترة من 2005 إلى 2009.

الجدول 1.4 بعض السمات الزراعية المختارة: مصر، المغرب، تونس

309- انظر:

International Food Policy Research Institute (IFPRI), Middle East and North Africa Strategy. Washington, DC: IFPRI, February 2010). www.ipfri.org.

	% إجمالي الأرض المزروعة (2010)	% الأراضي الزراعية المجهزة للري (2010)	% مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي (2010)	الصادرات الزراعية كنسبة (%) من إجمالي الصادرات السلعية (2005-2009)	سكان الريف كنسبة (%) من إجمالي تعداد السكان (2010)
مصر	3	99	14	9.7	57
المغرب	18	4.8	15	11	42
تونس	17.4	4.5	8	9.2	33

المصدر: قام المؤلف باحتسابها من إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). أرقام سكان الريف في مصر ربما كانت غير دقيقة (انظر النقاش أدناه).

تمتد أهمية الزراعية بهذه الدول من شمال أفريقيا إلى العهد الاستعماري. ففي ظل الاستعمار، اتسمت كل من المغرب وتونس بوجود نظام زراعي مزدوج، حيث كان أغلب المزارعين المحليين يعملون في قطع أرض صغيرة، بحسب توفر الأمطار، ويزرعون الحبوب أو يرعون الغنم.[310] من الأهمية بمكان أن الكثير من أراضي هذا القطاع كانت مُنظمة بنموذج الملكية الجماعية أو القبلية للأراضي واستخدامها. وإلى جانب هذا القطاع «التقليدي» كانت هناك منطقة أراضي تُزرع بالريّ كبيرة النطاق لأغراض الزراعة التجارية، يسيطر عليها المستوطنون الأوروبيون وقلة من المزارعين المحليين الكبار، الذين زرعوا محاصيل تراوحت بين الفواكه والخضراوات والزيتون وكرم النبيذ، لأغراض التصدير إلى أوروبا. وبما أن أغلب الأراضي في شمال أفريقيا قاحلة أو غير مناسبة للزراعة، فقد ظلت هذه التقسيمة بين المحاصيل المروية المخصصة للتصدير والزراعة المحلية على الأمطار هي الخط الواضح الفاصل الدال على الثروة والسلطة حتى وقتنا هذا. وكانت مصر مختلفة عن هذا النظام المزدوج، وتم دمجها بالسوق العالمية أثناء الحقبة الاستعمارية عن طريق صادراتها الكبيرة من القطن. وظلت مصر هي الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا التي تستخدم الزراعة بالري بشكل كامل. كما أنه وعلى النقيض من نموذج الملكية الجماعية في مناطق

310- هذه المناطق التي كانت تتغذى على الأمطار تنقسم إلى شريط ساحلي ضيق به معدلات عالية نسبيًا من تساقط الأمطار، والمناطق الأجف إلى الداخل، التي كانت تُستخدم في العادة لرعي الغنم وفي الأنشطة الرعوية، فضلًا عن زراعة الحبوب (أغلبها قمح وشعير).

شمال أفريقيا الأخرى، كانت أغلب الأراضي الزراعية في مصر مملوكة لأفراد، إبان صدور قوانين بالملكية الزراعية في منتصف القرن التاسع عشر.[311]

ومع انتهاء الاستعمار والاحتلال في أواسط القرن العشرين، واجهت حكومات شمال أفريقيا المستقلة حديثًا ميراثًا ثقيلًا من انعدام المساواة في ملكية الأراضي. ففي مصر اعتمد الاحتلال البريطاني على كبار ملاك الأراضي الزراعية المتصلين بالقصر، حيث كان 0.4 في المائة من ملاك الأراضي يملكون 33 في المائة من الأراضي الزراعية في مصر، و44 في المائة من الأسر الريفية معدومة الأراضي، لحظة اندلاع ثورة 1952.[312] كما عانى كل من المغرب وتونس من انعدام المساواة الحاد في ملكية الأراضي، وإن كانت الأراضي في البلدين بصفتها مستعمرات للمستوطنين، مقسمة بين الملاك الأجانب والوطنيين. وكان عدد صغير من المستوطنين الأوروبيين يسيطر على نحو 20 في المائة من الأراضي المزروعة في تونس، و13 في المائة في المغرب. وكان نصيب كبار ملاك الأراضي الوطنيين نحو 15 في المائة و21 في المائة في البلدين على التوالي.[313]

هذه اللامساواة المتطرفة كانت تعني أن إصلاح الأراضي الزراعية سمة أساسية من سمات التخلص من الاستعمار. فقد صادرت الحكومات الجديدة الكثير من الأراضي الزراعية التي كان يسيطر عليها مستوطنون أوروبيون أو كبار الملاك الوطنيين، وأعادت توزيع أجزاء من هذه الأراضي على المزارعين الأفقر معدومي الأراضي، وحولت بعضها إلى أراضي مملوكة للدولة ومزارع جماعية. وكان الإصلاح الزراعي واسع الأثر

311- انظر:

Gabriel Baer, Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 1969), 70.

312- انظر:

USAID, Country Profile, Egypt, Property Rights and Resource Governance (Washington, DC: USAID, September 2010), 5. http://usaidlandtenure.net/egypt.

313- انظر:

Will Swearingen, "Agricultural Development and Environmental Constraints in Northwest Africa," in Rural Development in Eurasia and the Middle East: Land Reform, Demographic Change, and Environmental Constraints, eds. Kurt E. Engelmann and Vjeran Pavlakovi´c (Seattle, WA: University of Washington Press, 2001), 190.

بشكل خاص في مصر، حيث اقتضى الاستقلال إضعاف طبقة كبار الملاك القائمة التي كان لها دور كبير في معاونة الحكم الاستعماري. وفي الفترة من 1952 إلى 1970 أعاد جمال عبد الناصر توزيع الأراضي على نحو 350 ألف عائلة، ووضع حدًا أقصى لمساحة الملكية الزراعية في محاولة لعكس آثار تركز الأراضي الزراعية في يد القلة. كما حصل المستأجرون على حقوق أقوى فيما يخص الأرض، فلم يعد بالإمكان إخراجهم منها طالما يدفعون الإيجار، وظل إيجار الأراضي لا يورث، وتم وضع حد أقصى، بسعر رمزي، لإيجار الأراضي.[314] وعلى النقيض من التجربة المصرية، اتخذ الاستقلال في المغرب وفي تونس مسارًا تصالحيًا أكثر، مع انتقال السلطة تدريجيًا إلى الطبقة الوطنية الحاكمة المكونة من كبار ملاك الأراضي الزراعية، الذين أثروا أثناء العهد الاستعماري.[315] لكن ورغم قوة ملاك الأراضي الوطنيين في البلدين، فإن نسبة كبيرة من الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة الأوروبيين صادرتها الحكومات حديثة الاستقلال. كما أن الكثير من أراضي البلدين ظلت خاضعة لنموذج الملكية المجتمعي التقليدي.

وكانت المسألة الزراعية في القلب من المشروع النيوليبرالي بسبب هذه التجارب القوية في إصلاح الأراضي الزراعية وبسبب مركزية الحياة الزراعية ضمن البنى الاجتماعية في شمال أفريقيا. كان من الضروري إحداث تغيرات أساسية في استخدام

314- للاطلاع على رواية عميقة حول الإصلاح الزراعي في مصر انظر:
Ray Bush, Counter-revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform (London: Zed Books, 2002).

315- ترجع المسارات المختلفة الخاصة بالتخلص من الاستعمار إلى حد بعيد إلى حرب العصابات ضد الحكم الفرنسي في الجزائر المجاورة للبلدين. ففي الجزائر هجّر المستعمرون الفرنسيون المزارعين الجزائريين بشكل جماعي وأعطوا الأراضي الأعلى خصوبة للمستوطنين الأوروبيين خلال الاستعمار الذي دام 150 عامًا. ونتيجة لهذا فإن 60 في المائة من الأراضي المروية في الجزائر كانت مملوكة إما لمستوطنين أو لكبار الملاك الجزائريين الذين ساندوا الحكم الفرنسي. وأثناء حرب الاستقلال (1954-1962) قُتل أكثر من مليون جزائري وتم احتجاز أكثر من مليوني مزارع في معسكرات اعتقال. وتم تدمير مئات القرى والكثير من الأراضي الزراعية بالهجمات بقنابل النابالم والقصف. ومع الاستقرار في 1962، تمت مصادرة الأراضي المملوكة لمستوطنين أوروبيين وتحويلها إلى مزارع حكومية كبيرة بلغ متوسط مساحتها نحو الألف هكتار. وتركزت أغلب هذه الأراضي في الشريط الساحلي الخصب الضيق. وفي عام 1971 شهدت موجة جديدة من إصلاحات الأراضي الزراعية فرض حد أقصى للملكية الخاصة (نحو 8 هكتارات للعائلة) مع ضم أية أراضي تزيد على هذه المساحة إلى مزارع الدولة. انظر:
Ahmed Aghrout and Redha M. Bougherira, eds., Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects (London: RoutledgeCurzon, 2004).

الأراضي وملكيتها، وإنتاج الغذاء، وأنماط الوجود الريفي ذاتها، كشرط مسبق على بسط نفوذ المشروع النيوليبرالي على نطاق أعرض. وكما جرت العادة، كانت هذه العملية مغروسة بعمق في سياق نمو الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنظور، فإن هدف هذا الفصل هو تتبع التغيرات القائمة في البنى الخاصة بالطبقة الزراعية في شمال أفريقيا، والتطورات التي دفع بها التراكم الرأسمالي وتدفقات رأس المال واليد العاملة على امتداد نطاقات جغرافية مختلفة (ريفي/حضري، إقليمي/عالمي). يبدأ الفصل بوصف الدفعة الأساسية للسياسات النيوليبرالية في الزراعة، بالتركيز تحديدًا على عكس آثار الإصلاحات الزراعية وتسليع الأرض ومدخلات الإنتاج الزراعي الأساسية الأخرى. ثم ينتقل إلى كيف دفعت هذه التحولات باتجاه التحول البروليتاري في طابع الحياة الزراعية (تحول الملاك إلى عمال زراعيين) وكيف أسهم في الوقت نفسه في نمو الشركات الزراعية الكبرى التي تهيمن حاليًا على الكثير من الإنتاج الزراعي.

التكيف الهيكلي وثورة الأعمال الزراعية (الأجري-بيزنس)

حدثت التغيرات في نظم الزراعة في شمال أفريقيا بوتيرة متفاوتة من دولة إلى دولة، لكن اتسمت بمنطق مشترك وبمجموعة سياسات متشابهة في كل من الدول. يشير هذا الاتساق في السياسات إلى كيف وجهت المؤسسات الأجنبية – ربما أكثر من تدلها في أي قطاع آخر – بقوة تنمية وتطور السياسات الزراعية. من أهم هذه المؤسسات البنك الدولي، الذي دخلت استراتيجيته الكلية الخاصة بالتنمية الزراعية بشكل ناعم للغاية في صميم الخطط الزراعية بمختلف دول المنطقة. هذه الاستراتيجية تم التعبير عنها وتم تطويرها عبر سلسلة من تقارير السياسات المطولة، ومنها «التنمية الريفية: من الرؤية إلى التنفيذ» (1997)، و«الوصول إلى فقراء الريف» (2003)، و«النمو الزراعي للفقراء: أجندة للتنمية» (2005)، و«تقرير التنمية العالمي 2008: الزراعة من أجل التنمية، ونظم الابتكار الزراعي: مرجع للاستثمار» (2012). وهناك مؤسسات دولية أخرى يجدر بالذكر منها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) التابع للأمم المتحدة، وبنك التنمية الأفريقي، وهيئة المعونة الأمريكية، ومنظمات أخرى تعمل بمنطق العلاقات الثنائية، اتبعت إلى حد بعيد موقف البنك الدولي في هذا الصدد.

وتلخصت توجيهات البنك الدولي في تحويل الأنشطة الزراعية نحو أشكال عديدة من الملكية الخاصة المتصلة بقوة بالسوق العالمية. ولقد عبّر البنك عن هذا المنطق بوضوح وصراحة، مشيرًا في تقريره الصادر عام 1997 بعنوان «التنمية الريفية: من الرؤية إلى التنفيذ»، إلى أن التنمية الريفية تحتاج إلى «الزراعة التنافسية والأعمال الزراعية التنافسية كمحركات أساسية للنمو»، وفيها «يتصل سكان الريف بالأسواق الجيدة الخاصة بالمنتجات والمدخلات والتمويل».[316] وطبقًا للبنك الدولي، فالنتيجة المتصلة بالسياسات واضحة وظاهرة: «كلما أمكن، يجب تحريك القطاع الخاص ليقدم رأس المال الاستثماري والإنتاج وأغلب المنتجات [في الزراعة]... [و] على الدولة الابتعاد عن التدخلات الثقيلة في الاقتصاد، مع التوجه إلى تعزيز السياقات الاقتصادية والمالية وسياسات القطاع الزراعي».[317]

وكان من الأعمال المحورية في سياق هذه الرؤية التي يقود فيها القطاع الخاص الزراعة، تسليع الأرض، مع تفكيك نظم حقوق الملكية الجماعية والقبلية، ورفع أي سقف على أسعار الإيجار أو حقوق التأجير، وتحويل أراضي الدولة إلى سلعة ذات ملكية خاصة يمكن شرائها وبيعها بسهولة. وبالنسبة للبنك الدولي فإن «سياسة الأراضي الجيدة» هي السياسة «التي تُعمل حقوق الأرض والآليات المكملة المتصلة بالتملك والتسجيل وتغيير الملكية وتسوية النزاعات وجمع الإيرادات، فضلًا عن دعم تنمية أسواق الأراضي».[318] وبحسب منطق البنك، فحقوق الملكية الواضحة الخاصة بالأرض تعطي «صغار الملاك الحافز لتحسين الإنتاجية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة... [وتيسير] الحصول على الائتمان والخدمات الأخرى ذات

316- انظر:

World Bank, Rural Development: From Vision to Action, Environmentally and Socially Sustainable Development Studies and Monographs Series 12 (Washington, DC: World Bank, 1997), 4.

317- السابق، ص 5.

318- انظر:

World Bank, Agricultural Innovation Systems: An Investment Sourcebook (Washington, DC: World Bank, 2012), 78.

الصلة... [والسماح] للمزارعين بالاشتباك في أعمال مؤقتة غير متصلة بالزراعة».[319] وعلى الجانب الآخر، فإن «غياب الوضوح عن حقوق الملكية يؤدي إلى الخلافات ويزيد من تدهور الموارد، ويثبط عزم الاستثمار».[320]

من المفارقات المنطوية على قدر من السخرية، أن البنك الدولي وصف هذا البرنامج بنفس مصطلحات برامج «الإصلاح الزراعي» التي استخدمها ناصر والحكومات الأخرى التي ظهرت بعد الاستقلال، وإن أشار بحرص إلى أن استخدامه للمصطلح لا يعني إعادة توزيع الأراضي عبر مصادرة الملكيات الكبيرة، إنما يعني «رفع الضوابط وتحري نهج تشاركي يساند السوق».[321] الحق أن مثال برنامج «إصلاح الأراضي الزراعية» الناجح الذي سلط عليه البنك الدولي الضوء في تقريره لعام 1997 «التنمية الريفية: من الرؤية إلى التنفيذ»، كان خصخصة الأراضي في الاتحاد السوفيتي السابق في مطلع التسعينيات.[322]

كان هذا التوجه بمثابة ثورة مضادة ضد التدابير المتخذة في أعقاب الاستقلال. بدأت المرحلة الأولى من هذه العملية في السبعينيات، وكانت أكثر استفاضة وعمقًا في كل من المغرب وتونس. ففي هاتين الدولتين، ازدهر كبار ملاك الأراضي أثناء الحقبة

319- السابق. يستفيد الإطار النظري لحجج البنك الدولي بقوة من هرناندو دي سوتو الحائز على جائزة نوبل، الذي حاجج بأن غياب حقوق الملكية يعني «موت رأس المال». وإذا أتيح حق الملكية الذي ينظمه القانون فيما يخص الأراضي، يسهل حصول الفقراء على الائتمان، وسوف تزيد الإيرادات الضريبية، مع تراجع معدلات التضخم. يمكن للفقراء استخدام حقوق الملكية هذه كشرط مسبق للحصول على التمويل والخدمات المالية. ويزعم أن العقارات غير المسجلة وغير الرسمية في الحضر في مصر تبلغ قيمتها 241 مليار دولار، وهو ما يعد ثلاثين مثل قيمة جميع الشركات المسجلة في سوق الأسهم المصرية، والغالبية العظمى من هذه الممتلكات (70 في المائة) يملكها الفقراء. ليست حجة دي سوتو بالمبرر القوي للخصخصة، وتنبؤاته الخاصة بالنتائج «المناصرة للفقراء» يغيب عنها المنطق؛ بما أن تسليع الأراضي يؤدي لا محالة إلى تركز الملكية في يد القلة، مع إفقار من اضطروا إلى الحياة في ظل علاقات السوق. هذا هو بالضبط ما حدث في حالة أسواق الأراضي الزراعية في شمال أفريقيا.

320- انظر: World Bank, Agricultural Innovation Systems: An Investment Sourcebook, 77.

321- انظر: World Bank, Rural Development: From Vision to Action, 8.

322- السابق، ص 84. بالطبع لم يشر البنك الدولي إلى أن هذه العملية أدت إلى تقوية الشركات الزراعية الكبرى بدلاً من إعادة توزيع الأراضي بشكل متساو. انظر:
Stephen Wegren, Land Privatization: Why Russia Is Indeterminate and What Is to Be Done (Washington, DC: National Council for Eurasian and East European Research, 2003), 2.

الاستعمارية، وشكلوا القاعدة الاجتماعية الأساسية للنظم الحاكمة بعد الاستقلال. وبعد عملية إعادة توزيع محدودة في الستينيات، بدأت الحكومتان في إصدار قوانين لخصخصة أراضي الدولة الزراعية والأراضي جماعية الملكية. في المغرب، فرضت القوانين حدًا أقصى 5 هكتارات على الأراضي ذات الملكية الخاصة المأخوذة من الأراضي ذات الملكية الجماعية في السابق، ما أدى إلى استفادة الأكثر ثراء وتقوية النزوع نحو مركزية وتركيز ملكية الأراضي.(323) وصدر قانون آخر يمكن الدولة من مصادرة أراضي الوقف الديني، التي يتم بعد ذلك تحويلها إلى الملكية الخاصة. وبالمثل، أصدرت تونس قانونًا بخصخصة الأراضي القبلية، وتُسمى «الأحباس»، وكان في أغلبها مرافق عامة كالمستشفيات والمدارس. ومن سنة 1970 إلى سنة 1986، شرعت الحكومة التونسية في تنفيذ برنامج لبيع مزارع الدولة للقطاع الخاص.(324) وعلى هذه الشاكلة، كان تغيير طبيعة الملكية فيما بعد من مقومات نمو الشركات الكبيرة والمجموعات الرأسمالية المتصلة بالقطاع الزراعي.

إلا أن هناك فروقات واضحة بين سيناريوهات هذا الارتداد عن نموذج تملك الأراضي في كل من الدول. ففي المغرب كان هناك طرفان مستفيدان من تحول الأراضي إلى الملكية الخاصة: الملك، الذي أصبح أكبر مالك أراضي في الدولة، والنخب الريفية، التي تركزت أنشطتها بالأساس على القطاع الزراعي. وعلى النقيض، نزع ملاك الأراضي الذين اشتروا أراضي الدولة إلى الاحتفاظ بصلات أقوى بالحضر مقارنة بنظرائهم في المغرب. فقد سبق لهم أن توسعوا في قاعدة التراكم عن طريق أنشطة الإنشاءات ومشاريع النقل والسياحة (لا سيما إدارة الفنادق) وقت أن كان هناك قيود

323- انظر:

Zakya Daoud, "Agrarian Capitalism and the Moroccan Crisis," MERIP Reports, Land and Labor, No. 99 (September 1981), 30.

324- انظر:

World Bank, Tunisia: Agricultural Policy Review, Report no. 35239-TN (Washington, DC: World Bank, 2006), 58.

على الاستيراد، ولقد استفادوا من تيسيرات الحصول على الائتمان الحكومي.[325] ومن التبعات اللاحقة لهذا الاختلاف أن مجموعات الأعمال الزراعية الكبيرة (الأجري-بيزنس) التي تشكلت في تونس كانت أقرب إلى كونها قطاعات من شركات قابضة أغلب نشاطاتها غير زراعية، بينما في المغرب أصبح القصر ورأس المال الزراعي هما المهيمنان.

وفي كل من المغرب وتونس لاقت قوة كبار الملاك هؤلاء الكثير من الدعم بسبب تزايد ميكنة الإنتاج الزراعي والتوسع في نظم الري. فقد تطلب التطور التكنولوجي رأس المال، الذي لم يتوفر عمومًا لصغار المزارعين. وسعت الدولتان بقوة إلى استراتيجيات مكّنت كبار ملاك الأرضي من الاستفادة من تزايد الإنتاجية مع تصعيب الأمر على صغار المزارعين الذين احتفظوا بأراضيهم. ومن ثم، قدمت الحكومة التونسية بشكل انتقائي الائتمان لأقل من 20 في المائة من كبار الملاك (من لديهم 5 هكتارًا فأكثر من الأرض الزراعية) حتى يتمكنوا من شراء الماكينات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي.[326] وكان هذا الائتمان يُقدم بالأساس كمنحة، حيث كانت نسبة الفوائد على القروض أقل من المعدلات الخاصة بأسعار الفائدة التي فرضتها البنوك على الودائع. وكان لها أثر سريع على ملكية الأراضي والثروة الزراعية. ففي قطاع الماشية على سبيل المثال كان أكبر الملاك (من يملكون مائة هكتار أو أكثر)، يملكون 5.9 في المائة من الماشية و10.8 من الغنم، في الفترة 1975-1976. وبعد 4 سنوات فقط، تغيرت النسب إلى 13.9 و16.2 في المائة على التوالي.[327] وفي الوقت نفسه ارتفعت معدلات فقدان الأراضي والبطالة الريفية، فبناء على أحد التحليلات، تزايدت نسبة البطالة في المناطق الريفية بالشمال الغربي بواقع 50 في

325- انظر:

Stephen King, Liberalization Against Democracy: The Local Politics of Economic Reform in Tunisia (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2003), 26; Lisa Anderson, The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), 240.

326- انظر:

Samir Radwan, Vali Jamal, and Ajit Kumar Ghose, Tunisia: Rural Labour and Structural Transformation (London: Routledge, 1991), 40.

327- انظر: Radwan, Jamal, and Ghose, Tunisia: Rural Labour, 39.

المائة بحلول أواسط الثمانينيات، وقد تركزت البطالة في المناطق التي شهدت أسرع النمو في ميكنة الزراعة.[328]

وفي المغرب، كانت السياسات التي استند إليها التوسع في إنشاء السدود ونظم الري – والتي أنفقت عليها الحكومة أكثر من 4 مليارات درهم بين 1968 و1980 – مهمة بصورة خاصة لتمكين كبار ملاك الأراضي من حيازة المزيد من الأراضي على حساب الفقراء. وبالفعل، رصد أحد الباحثين أن خطة الري المغربية كانت بمثابة تكرار لسياسة الزراعة من الحقبة الاستعمارية و«استفادت منها النخبة الزراعية... مع التوسع في قطاع الصادرات الحديثة المكونة من كبار ملاك القطاع الخاص والمزارع التي كانت مملوكة للدولة وتمت خصخصتها».[329] على سبيل المثال هناك قانون صدر في 1973 يُلزم ملاك الأراضي المغاربة بـ «تحسين» الأراضي الزراعية المروية وإلا صودرت منهم أراضيهم. ومن ثم أصبح فقراء المزارعين غير القادرين على تحمل ثمن المعدات اللازمة لتحديث الري مهددين بفقدان أراضيهم. وهناك قانون آخر اقتضى بألا تقل مساحة المزارع المجاورة للسدود عن 5 هكتارات، ما أدى إلى اضطرار المزارعين إلى بيع وشراء الأراضي للالتزام بالمساحة المذكورة في القانون.[330] وكلما تم الإعلان عن بناء سد جديد، كان كبار المضاربين يتحركون لشراء الأراضي المحيطة به للاستفادة من ارتفاع الأسعار المنتظر. على سبيل المثال، اشترى 3 أفراد فحسب 40 في المائة من الأراضي المحيطة بسد ماسي في منطقة سوس قبل إنشاء السد.[331] وقال أحد المراقبين في 1981: «4 في المائة فقط [من المزارعين] يملكون مزارع تزيد مساحة كل منها عن 20 هكتارًا. هذه المزارع الكبيرة

328- انظر:

Jeremy D. Foltz, "Micro-economic Perspectives on Tunisia's Agro-Export Strategy," Food, Agriculture, and Economic Policy in the Middle East and North Africa, Research in Middle East Economics, vol. 5 (Bingley, UK: Emerald Group Publishing Limited, 2003), 211.

329- انظر:

Will Swearingen, Moroccan Mirages: Agrarian Dreams and Deceptions, 1912–1986 (London: I.B. Taurus, 1988), 189.

330- انظر: Daoud, "Agrarian Capitalism and the Moroccan Crisis," 31.

331- السابق.

التي تصل مساحة بعضها إلى مئات الهكتارات، تحتل نصف مساحة الأراضي المروية. وتصل إيراداتها في المتوسط إلى 500 مثل إيرادات المزارع الصغيرة التقليدية في المناطق غير المروية».[332]

حدثت هذه الأصناف من التغيرات بوتيرة تدريجية أكثر بكثير في مصر، حيث شهد الإصلاح الزراعي تحولات أعمق وأكبر في عهد ناصر. مع وصول أنور السادات إلى السلطة في عام 1970، بدأت أولى خطوات الانتكاس في الإصلاح الزراعي. أصدر السادات قرارًا أواخر عام 1970 يهدف إلى إعادة الأراضي التي تم توزيعها في عهد حمال عبد الناصر إلى ملاكها الأصليين. وصدق مجلس الدولة على القرار في عام 1974 وحكم بتقديم التعويض المالي أو إعادة الأراضي إلى من فقدوا أراضيهم.[333] لكن استمر وجود قوانين تحد من حجم الملكية الزراعية بحيث لا يتجاوز 50 فدانًا (100 فدان للعائلة الواحدة).[334] أقصى السادات الممثلين المنتخبين للمزارعين من مناصبهم بالجمعيات الزراعية، فدعم من سلطة كبار الملاك على صناعة القرار بالمناطق الريفية. وعلى ذلك، استمر المستأجرين في التمتع بانخفاض الإيجار واستقراره مع الاحتفاظ بالحق في البقاء في الأرض.

تكثفت هذه الخطوات المبدئية نحو التراجع عن الإصلاح الزراعي التالي على الاستقلال بقوة كجزء من برامج الإصلاح الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات (انظر الملحق 3). هناك جانبان أساسيان لهذه البرامج فيما يتصل بالزراعة. أولًا، انتقلت الحكومات المختلفة بوتيرة تباينت من حالة لحالة في اتجاه تحرير الأسواق الزراعية. تم السماح بتزايد المدخلات الأساسية مثل الأسمدة، بحيث أصبحت موازية لسعر الأسواق الدولية، ولم تعد الحكومات تقدم ضمانات بشراء المحاصيل أو بتحديد أسعار المُنتجين، وسُمح لشركات القطاع الخاص بالعمل في تقديم الخدمات والإمدادات

332- السابق.

333- انظر:

David F. Forte, “Egyptian Land Law: An Evaluation,” American Journal of Comparative Law26, no. 273 (1978): 276.

334- الفدان = 0.42 هكتارًا. التف العديد من كبار ملاك الأراضي على هذا القانون عن طريق بيع الأراضي بعقود شكلية لأقاربهم، ما يعني الالتزام بالقانون ظاهريًا مع الاستمرار في السيطرة الفعلية على جميع الأراضي المباعة اسميًا.

الزراعية والعمل بقطاع التوزيع الزراعي.[335] فرضت هذه الإجراءات ضغوطًا هائلة على المزارعين الذين لم يعد بإمكانهم تحمل ثمن المدخلات الزراعية. ففي المغرب على سبيل المثال زادت أسعار الأسمدة ثلاثة أضعاف من 1985 إلى 1991، واستدان الكثير من صغار المزارعين أو اضطروا إلى بيع أراضيهم إلى ملاك أراضي أثرياء كبار.[336] ولأن أغلب المزارعين كانوا يزرعون أراض صغيرة وهامشية، فقد كانوا عمومًا من المستهلكين للغذاء، ولهذا السبب، فحتى زيادة أسعار المنتجات الزراعية بالتزامن مع تحرير الأسعار كانت ضارة بصغار المزارعين.[337]

السمة الأساسية الثانية لسياسات الإصلاح الهيكلي هذه كانت استمرار السياسات الهادفة إلى تسليع الأراضي المملوكة للدولة والأراضي جماعية الملكية. ففي المغرب وتونس قل عدد الأراضي الزراعية المملوكة للدولة إلى نسبة جد ضئيلة مع مطلع الألفية، مع تحول أغلب الأراضي إلى الملكية الخاصة (78 في المائة من الأراضي الزراعية في المغرب حاليًا يملكها أفراد والقطاع الخاص؛ وتبلغ النسبة 90 في المائة

335- في مصر على سبيل المثال، ألغت الحكومة عام 1987 الالتزام بشراء جميع المحاصيل باستثناء الأرز والقطن وقصب السكر. بالنسبة لمحاصيل القمح والذرة، عُرض على المزارعين أن يبيعوا – إذا شاءوا – إلى الحكومة بالأسعار التي تحددها للدقيق. وتم تحرير تسويق الأرز في 1991 وألغي دعم الأسمدة في الفترة من 1991 إلى 1993. وبالمثل، ألغي الدعم بالكامل عن الخدمات الزراعية مثل تجهيز الأراضي والإخصاب الصناعي. ونفذت دول شمال أفريقيا الأخرى سياسات مماثلة.

336- انظر:

Jonathan Kydd and Sophie Thoyer, “Structural Adjustment and Moroccan Agriculture: An Assessment of the Reforms in the Sugar and Cereal Sectors,” Working Paper no. 70, OECD, 25.

337- في المغرب مثلًا وقت تنفيذ هذه الإصلاحات، كان 80 في المائة من المزارعين من مشتري الغلال (انظر: Swearingen, “Agricultural Development,” 194).

في تونس).[338] إلا أن مصر هي التي شهدت التحول الأكثر راديكالية في مسألة ملكية الأراضي واستغلالها، إبان وصول مبارك إلى السلطة، ومع صدور قانون 96 لسنة 1992 الذي ألغى قانون الإصلاح الزراعي الصادر في عهد ناصر ومنح ملاك الأراضي الحق في إخراج المستأجرين من الأرض. تم تحرير سعر الإيجار بموجب القانون (زاد السعر 4 إلى 5 أضعاف) وتمكن ملاك الأراضي من شراء وبيع الأرض دون إخطار المستأجرين أو التفاوض معهم.[339] مثلت الأراضي المستأجرة ثلث الحيازات الزراعية في مصر، وبعد صدور القانون فقد أكثر من مليون نسمة – يمثلون ثلث العائلات المصرية المشتغلة بالزراعة، وهي نسبة مدهشة – حقهم في استغلال الأراضي.[340] حاز قانون 96 على دعم قوي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وروجت له هيئة المعونة الأمريكية بصفته عنصر أساسي في تأسيس سوق الأراضي والحق في الملكية الخاصة. وهناك دراسة مدعومة من هيئة المعونة الأمريكية أشادت بالقانون بصفته قضى على «أكثر من 40 عامًا من العلاقة المختلة بين المالك والمستأجر».[341] ما تجاهلت هذه المؤسسات ذكره هو العنف الشديد

338- في تونس، بعد وصول بن علي إلى السلطة في 1987، تمت خصخصة أراضي الدولة المتبقية عن طريق عقود إيجار مطولة (تصل إلى 40 عامًا). حدث هذا ضمن اعتماد الحكومة التونسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابعة (1987-1991). دعم البنك الدولي هذه العملية حيث قدم للدولة 150 مليون دولار في صورة قرض، سُمي «قرض الإصلاح الأول للقطاع الزراعي» (ASAL I اختصارًا)، في 1987. وفي 1968، كانت أراضي الدولة تمثل 40 في المائة من الأراضي المزروعة، وأكثر من نصف سكان الريف كانوا يعيشون من هذه الأراضي. بحلول عام 1985، بعد تحول أغلب هذه الأراضي إلى البرجوازية الريفية، تراجعت الأراضي المملوكة للدولة إلى النصف تقريبًا: 1,078,000 هكتار في 1968 أصبحت 600 ألف هكتار في 1985. (انظر: King, Liberalization Against Democracy, 35). بحلول عام 2006، انحسرت المساحة إلى 500 ألف هكتار، بينما أصبحت مساحة 4.7 مليون هكتار مملوكة للقطاع الخاص والأفراد (انظر: World Bank, Tunisia: Agricultural Policy Review, 58). وفي المغرب كانت القبائل تملك مجتمعة نحو 42 في المائة من الأراضي مع توفر حقوق الاستغلال للقبائل، لكن أغلب الأراضي الزراعية (78 في المائة تقريبًا) كانت مملوكة لأفراد وللقطاع الخاص (انظر: USAID, Morocco Property Rights and Governance Profile, 6).

339- للاطلاع على وصف تفصيلي بهذه العملية، انظر:
Ray Bush, "Civil Society and the Uncivil State Land Tenure Reform in Egypt and the Crisis of Rural Livelihoods," Program Paper no. 9, UNRISD, May 2004.

340- انظر: USAID, Egypt Country Profile, 6.

341- انظر:
RDI Policy Brief, "Land Title Registry: Recommendations to Improve the Land Registration Process Towards a Formal Rural Land Market," Land Title Registry, no. 22 (June 2000): 1, http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACS209.pdf.

الذي اتسم به تنفيذ القانون. بحسب منظمات مجتمع مدني مصري، وقعت 119 حالة وفاة و846 إصابة و1409 اعتقالات في الفترة من يناير 1998 إلى ديسمبر 2000، على صلة بمحاولات إخلاء المستأجرين من الأراضي.[342] ومنذئذ أصبح ذلك العنف يمثل جزءًا من الحياة الريفية. بحسب منظمة مجتمع مدني زراعية مصرية، وهي مركز أبناء الأرض، قُتل 270 شخصًا قاوموا استلاب أراضيهم في عام 2010، بعد أن كان العدد 197 شخصًا في عام 2009.[343]

الاستلاب والهجرة وتزايد فقراء الريف

كان الناتج الأساسي لهذا الانتكاس العام في الإصلاح الزراعي هو إعادة تكوين وتكثيف النظام الزراعي الثنائي لعهد الاستعمار.[344] أدى تسليع الأرض وتحرير أسعار المنتجات الزراعية إلى تهيئة الأرض لتوطيد كبار ملاك الأراضي لسلطتهم عن طريق شراء الأرض وتكبير مساحة الملكيات. وساعدت القوانين التي فرضت مساحات دنيا بالمزارع القريبة من مصادر الري (مثل المغرب)، أو التي رفعت الحد الأقصى لأسعار إيجار الأراضي الزراعية (مثل مصر)، في تعزيز هذه التوجهات الخاصة بتركز الثروة. كانت تلك نتيجة يسهل التنبؤ بها. والحق أنه في بداية التسعينيات أشار محلل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – ومناصر قوي للتحرير – إلى أن النتيجة المرجحة لتسليع الأرض والمدخلات الأخرى هي «إعادة توزيع الموارد النادرة، لا سيما الأرض والمياه، بحيث يشغل المزارعون الأعلى إنتاجية الموارد المتوفرة».[345] أي أن الأكثر ثراء ونفوذًا من المزارعين استفادوا من التغيرات

342- انظر: Bush, "Civil Society," 15.

343- انظر: Stephen Glain, "Egyptian Farmers Make Themselves Heard," New York Times, June 27, 2012.

344- وهناك ظاهرة متصلة بقوة هي أن السكان ككل خضعوا لتعميق وتزايد الأزمات الغذائية مع اضطراب الأسعار في السوق العالمية (انظر الفصل السابع). وانظر: ك. ت. علي، «تطورات مقلقة للأوضاع الزراعية والغذاء في الوطن العربي خلال السبعينات»، في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص ص: 405-443. يقدم رواية بهذه العملية على مدار السبعينيات.

345- انظر:
Yair Mundlak, "Agricultural Productivity and Economic Policy: Concepts and Measures," OECD Working Paper no. 75, 1992, 15.

الجديدة، في حين أن «عدد كبير من المزارعين والمزارع تدهور حالهم في خضم عملية النمو الاقتصادي»[346].

بحلول عام 2004 كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتل المركز الثاني من حيث انعدام المساواة في ملكية الأراضي على مستوى العالم، بعد أمريكا اللاتينية والكاريبي مباشرة.[347] في المغرب على سبيل المثال، أصبح 70 في المائة من ملاك الأراضي الزراعية يملكون 24 في المائة فقط من الأرض، وبلغ متوسط ملكية الأرض لكل مزارع أقل من 5 هكتارات، في حين أن أقل من 1 في المائة من المزارعين سيطروا على 15 في المائة من الأراضي، بمساحة فاقت 50 هكتارًا في المتوسط لكل مزارع في هذه الفئة.[348] وفي تونس، أصبح 53 في المائة من المزارعين يملكون أقل من 5 هكتارات للمزارع الواحد، بإجمالي 11 في المائة من مساحة الأراضي، في حين تملكت أكبر 3 في المائة من المزارع ما يناهز 37 في المائة من مساحة الأراضي. وكان 1 في المائة فقط من المزارع مكونة من أكثر من 100 هكتار، لكن مثلت هذه الشريحة 26 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية.[349] وفي البلدين اعتمدت شريحة كبيرة للغاية من المزارعين على الأراضي الهامشية المروية بمياه الأمطار (حيث يمكن زراعة الغلال أو رعاية الغنم) مع الاعتماد على مصادر غير زراعية في تحصيل الدخل اللازم للحياة. وإلى جانب هؤلاء المزارعين الصغار، تواجدت شريحة من كبار المنتجين التجاريين أصحاب الأراضي المروية، الذين أمدوا الأسواق المحلية والدولية بالمنتجات الزراعية. وكانت التقسيمة في مصر مشابهة، بين صغار المزارعين وقطاع الإنتاج التجاري الكبير، لكن بما أن جميع الأراضي في مصر تتبع نظام الري فلم تكن أصناف المحاصيل المزروعة في هذا القطاع وذاك مختلفة بالضرورة بحسب حجم المزرعة أو

346- السابق، ص 15.

347- انظر:

Nomaan Majid, Reaching Millennium Goals: How Well Does Agricultural Productivity Growth Reduce Poverty? Employment Strategy Paper no. 12 (Geneva: International Labor Organization, 2004), 17.

348- انظر:

African Development Bank, Land Policy in Africa: North Africa Regional Assessment (Addis Ababa, Ethiopia: AUC-ECA-AfDB Consortium, 2010), 9.

349- انظر: World Bank, Tunisia: Agricultural Policy Review, 62.

نظام الري المتبع. لكن تركزت ملكية الأراضي في يد القلة كما هو الحال في دول شمال أفريقيا الأخرى، حيث تملك أفقر 45 في المائة من المزارعين ما لا يزيد عن 10 في المائة من الأراضي، وبلغت مساحة الأراضي لكل مزارع من هذه الشريحة في المتوسط أقل من فدان واحد. وعلى النقيض، فإن أكبر 3 في المائة من ملاك الأراضي تعدت مساحة مزارعهم 10 فدادين، لكن سيطر هؤلاء على ثلث المساحة الزراعية في مصر.[350] في عام 2000 أشارت وزارة الزراعة المصرية إلى أن 0.05 في المائة من ملاك الأراضي (2281 شخصًا) يملكون 11 في المائة من الأراضي الزراعية في مصر، وهو توزيع أقل اتسامًا بالمساواة من الوضع قبل ثورة 1952.[351] وتظهر اللامساواة في تملك الأراضي بشكل أبرز لدى النظر إلى ملكية الأراضي بحسب الجنس، إذ يشكل ملاك الأراضي من النساء 5.72 في المائة فقط من إجمالي ملاك الأراضي في مصر.[352] هذه التوجهات المتطرفة للغاية في ملكية الأراضي عبر دول شمال أفريقيا لها دور بارز في توضيح سبب تدهور مستوى الحياة الريفية. ففي الدول الثلاث المذكورة، ارتفعت مستويات الفقر الريفي كثيرًا مقارنة بالحضر. ويظهر هذا الأمر بجلاء في حالة تونس، حيث الفقر في الريف يبلغ خمسة أمثاله في المناطق الحضرية (انظر الجدول 4.2). وفي مصر والمغرب، فأغلب الفقراء متواجدون بالناطق الريفية حيث مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي أقل بكثير. وفي مصر فإن نصف الفقراء يعيشون في ريف مصر العليا، وهم بالأساس عمال زراعيين ومزارعين بدون أراضي ومزارعين يملكون أقل من نصف هكتار.[353] من مظاهر هذا الفقر تفشي سوء تغذية الأطفال على نطاق واسع؛ ففي كل من مصر والمغرب وتونس يعاني ثلث الأطفال في الريف تقريبًا من تقزم النمو بسبب

350- انظر: African Development Bank, Land Policy in Africa, 10.

351- انظر: Roccu, “Gramsci in Cairo,” 120.

352- انظر: FAO, Breaking Ground: Present and Future Perspectives for Women in Agriculture (Rome: FAO, 2005), 284. بالمثل، في المغرب، بلغت نسبة الأراضي المملوكة لنساء 14 في المائة فقط. وخسارة النساء كبيرة بصورة خاصة جراء تسليع الأراضي، في حال تعرضهن للطلاق، أو وفاة الزوج، أو إذا لم يكن لدى المرأة وريثاً ذكرًا. في المغرب، حُرمت النساء من أكثر من 4631 قبيلة من الحق في التعويض بعد بيع الأراضي القبلية ذات الملكية الجماعية أثناء خصخصة الأراضي في التسعينيات. واضطرت الكثير من هؤلاء النساء إلى الانتقال إلى مستوطنات من العشش قرب الأراضي التي كُن يتعيشن منها، ومنذئذ استمرت النساء في التنظيم لاكتساب الحق في التعويض والحق في حقوق الأراضي الزراعية. وتم تبرير حرمانهن من هذه الحقوق بحجة القانون القبلي العرفي، السابق على الإسلام في المغرب. هناك حركة شعبية تُدعى «حركة النساء السلاليات» بدأت في التنظيم في المغرب في عام 2007 لكسب حقوق التعويض على الأرض.

353- انظر: USAID, Egypt Country Profile, 6.

سوء التغذية. وفجوة الفقر بين مناطق الريف والحضر زادت وترسخت على مر الزمن. بموجب إحصاءات البنك الدولي، فإن عدد الفقراء في المناطق الريفية يبلغ 3 إلى 1 مقارنة بالمناطق الحضرية في عام 2008، بعد أن كانت النسبة 2.5 إلى 1 في 1999. وفي مصر تبلغ نسبة فقراء الريف إلى الحضر 2.6 إلى 1، في عام 2008، بعد أن كانت 2.4 إلى 1 في سنة 2000. في حين لا تتوفر إحصاءات حديثة دقيقة تخص تونس.[354]

من تداعيات هذه التنمية شديدة الاستقطاب اضطرار ملايين الناس إلى هجر الأراضي الزراعية مع التوجه إلى الحضر. في المغرب وتونس، تراجعت نسبة من يعيشون في الريف بأكثر من الثلث بين 1970 و2010 (انظر الجدول 4.3). وفي الحالة التي يبدو أنها تناقض هذا التوجه، في مصر، تعتبر الإحصاءات خادعة للغاية، بما أن فئة «الحضر» تُعرف بحسب الحصر الإداري، دون مراعاة لعدد من يعيشون في مدن أو بلدات حضرية الطابع فعليًا. أدى هذا إلى التقليل البالغ من عدد سكان الحضر. فإذا استخدمت مصر نفس التعريف الذي تعتمده الهند، سنجد أن 80 في المائة من السكان يعتبرون من سكان الحضر. وقد أشار البنك الدولي في 2008 إلى أن مصر تعاني من «تهوين بالغ من تقديرات النمو الحضري» وأن هذه التقديرات «تفقد الصلة بشكل متصاعد بالواقع».[355] وعلى امتداد شمال أفريقيا، كان التوجه الغالب هو الفرار على نطاق هائل من الريف إلى الحضر على مدار السنوات الثلاثين الماضية.[356]

354- تم احتساب النسب من قاعدة بيانات البنك الدولي: http://data.worldbank.org.

355- ورد في:
UN Habitat, Cairo: A City in Transition (Nairobi, Kenya: UN Human Settlements Programme, 2011), 2. See alsoAsef Bayat and Eric Denis, “Who Is Afraid of Ashwaiyyat?” Environment and Urbanization 12, no. 2 (2000): 185–199.

356- للاطلاع على رصد تفصيلي بطبيعة الهجرة من الريف إلى الحضر في مصر، انظر:
Ayman Zohry and Barbara Harris-Bond, “Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration,” Working Paper C3, December 2003, Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty, University of Sussex, 14–25.

الجدول 2.4: مؤشرات الفقر في المناطق الريفية

	% من يعيشون على أقل من 1 دولار/ اليوم (PPP) (ريف/ حضر)	% الفقراء المقيمون في المناطق الريفية	% الوصول إلى المياه الآمنة (الريف/الحضر) (2004)	% الوصول إلى الصرف الصحي (الريف/الحضر) (2004)	معدل انتشار التقزم في أوساط الأطفال دون الخامسة (الريف/ الحضر)
مصر	22.5/23.3	60	99/97	86/58	27/30
المغرب	7.9/22	64	94/58	87/27	16/29
تونس	1.6/8.3	33	95/62	95/47	14/27

الإحصاءات من الفاو، «حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا» (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2007)؛ وبيانات الفقر تعود إلى عام 2000، باستثناء المغرب (2003-2004). إحصاءات تغذية الأطفال من اليونيسف: www.childinfo.org/.
PPP = تكافؤ القوة الشرائية.

الجدول 3.4: السكان والتوظيف، المناطق الريفية

	سكان الريف كنسبة من إجمالي السكان	% السكان الناشطين اقتصاديًا المشتغلين بالزراعة	% السكان الناشطين اقتصاديًا المشتغلين بالزراعة من الذكور	% الذكور الناشطين اقتصاديًا الذين يعملون في الزراعة	% الإناث الناشطات اقتصاديًا اللاتي يعملن في الزراعة
مصر	58 (1970) 56 (1985) 57 (2010)	47 (1985) 25 (2010)	68 (1985) 60 (2010)	40 (1985) 20 (2010)	72 (1985) 39 (2010)
المغرب	66 (1970) 55 (1985) 42 (2010)	47 (1985) 26 (2010)	68 (1985) 52 (2010)	41 (1985) 18 (2010)	68 (1985) 49 (2010)
تونس	57 (1970) 46 (1985) 33 (2010)	32 (1985) 21 (2010)	70 (1985) 67 (2010)	28 (1985) 19 (2010)	47 (1985) 25 (2010)

قام المؤلف بحساب الأرقام بناء على إحصاءات الفاو والبنك الدولي.

كما أن نسبة السكان المشتغلين بالزراعة قد تراجعت بوضوح بالتزامن مع تدفقات الهجرة الداخلية هذه. ولا تقتصر الظاهرة على كونها بسبب النمو الحضري (فمن 1985 إلى 2010 تراجعت أعداد من يعملون في الزراعة أسرع بكثير من التراجع في نسبة سكان الريف). فهذا التوجه يشير إلى تغير ملحوظ في طبيعة الحياة الريفية. إذ أن أعداد أقل من سكان الريف أصبح بإمكانهم التعيش من الزراعة، وسعوا إلى أشكال بديلة من العمل (في بعض الحالات من خلال الانتقال يوميًا إلى مصانع أو بلدات قريبة). كما أن هذا التغير لحق بالرجال والنساء بنسب متفاوتة للغاية. يوضح الجدول 4.3 أن نسبة العمال الزراعيين الذكور – وإن كانوا ما زالوا الأغلبية في البلدان الثلاثة – قد تراجعت كثيرًا منذ عام 1985. وفي مصر والمغرب، كان معدل التراجع في نسبة الذكور المشتغلين بالزراعة أسرع من معدل تراجع نسبة المشتغلات بالزراعة. إذ ينتقل ذكور الأسرة بعيدًا عن الأرض بحثًا عن فرص العمل في المناطق الحضرية أو في المصانع القريبة، في حين تعمل النساء في المزارع. ويجب تفسير «تأنيث الزراعة» بحذر،[357] وإن كان من المرجح أنه يشير إلى تدهور ظروف العمل في القطاع الزراعي.[358] ومن المؤشرات أن العمل الزراعي للنساء عادة ما لا يكون مدفوع الأجر، وفي مصر يُقدر أن 85 في المائة من عمل النساء غير الرسمي يتكون

357- يشير مصطلح «تأنيث الزراعة» إلى تزايد حضور النساء في العمل الزراعي، سواء كعاملات بالأجر أو صغار مزارعات أو عاملات بدون أجر في مزرعة الأسرة. لا تكشف الإحصاءات بالضرورة عما إذا كان نصيب النساء من العمل الزراعي بالنسبة إلى الرجال قد تزايد لأن نساء أكثر أصبحن ناشطات اقتصاديًا بشكل عام، أم أن السبب يرجع إلى تراجع أعداد الرجال العاملين في هذا القطاع. الإحصاءات غير موثوقة أيضًا وبشكل خاص فيما يتعلق بالعمل غير مدفوع الأجر أو العمل الخفي للنساء.

358- انظر:

Ebba Augustin, Ruby Assad, and Dalila Jaziri, Women Empowerment for Improved Research in Agricultural Development, Innovation and Knowledge Transfer in the West Asia/North Africa Region (Amman: AARINENA 2012), 30–31.

يشير التقرير إلى أن «إذا سمحت الثقافة المحلية بذلك، تحظى النساء بفرص عمل كعاملات موسميات، لكن أجور هذا العمل متدنية للغاية وعادة ما تغيب الحماية الاجتماعية بالكامل عن هذا العمل... ويمكن لعمل [النساء] غير مدفوع الأجر... أن يزيد مع تناقص الوقت الذي تنفقه النساء في زراعة قطع الأرض الخاصة بهن (وتكون للاستهلاك العائلي في الأغلب). وعادة ما لا يُتاح للنساء استخدام الدخل الناتج من العمل بالزراعة... في المزارع الصغيرة والمتوسطة رغم تحملهن لعبء عمل أكبر مقارنة بالأقارب الذكور، وهن يتحملن عملاً يدويًا شاقًا إضافة إلى الواجبات المنزلية ومسؤولية رعاية الأطفال. (ففي المزارع تخسر النساء دخلهن الخاص بالعمل الزراعي، مع زيادة ساعات عملهن المنفقة في ذلك العمل» (ص. 310).

من عمل زراعي غير مدفوع الأجر في الأراضي الزراعية المملوكة للأسرة.[359]

ومن يعيشون في المناطق الريفية لا ينتقلون ببساطة إلى المدن والبلدات القريبة. فالضغوط الشديدة المفروضة على سكان الريف كنتيجة للتحول النيوليبرالي، كانت عاملًا مهمًا أسهم في التدفقات الإقليمية والدولية للمهاجرين.[360] تبرز كل من مصر والمغرب في هذا الصدد، بصفتهما أكبر وثالث أكبر دولة مستقبلة للتحويلات النقدية من العاملين بالخارج، من بين جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 1970 و2008، على التوالي.[361] أثناء السبعينيات والثمانينيات قدمت مصر أكبر عدد من العمال المهاجرين لدول الخليج العربي (انظر الفصل السادس) فضلًا عن العراق (الذي استضاف أكبر عدد من العمال المصريين حتى حرب 1990-1991)

359- انظر:

FAO, Gender Dimensions of Agricultural and Rural Employment: Differentiated Pathways out of Poverty: Status, Trends and Gaps (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2010), 3.

360- لا يعني هذا أن غالبية المهاجرين الدوليين ينحدرون من مناطق ريفية. من الصعب الوصول إلى إحصاءات دقيقة لمناطق منشأ المهاجرين، لا سيما نظرًا لأن الكثير من حالات الهجرة تتم عبر سلسلة من الرحلات المتعددة حتى المستقر النهائي. والهجرة تكون للعمال المهرة و«غير المهرة»، وفي العادة لا يكون المهاجرون هم أفقر الناس، إنما لديهم بعض القدرة على الاستفادة من شبكاتهم الاجتماعية أو دفع ثمن رحلاتهم. إلا أن التغيرات في المناطق الريفية كانت لها تداعيات على الهجرة من المنطقة. للاطلاع على دراسات إمبريقية حول الهجرة من الريف في الدول الثلاث، انظر:

Zohry and Harris-Bond, "Contemporary Egyptian Migration"; Richard Adams, Jr., "Workers' Remittances and Inequality in Rural Egypt," Economic Development and Cultural Change 38, no. 1 (1989): 45–71; Abdellatif Bencherifa, "Migration internationale et developpement agricole au Maroc," in Migration Internationale et Changements Sociaux dans le Maghreb Colloque international Hammamet (Tunis: Université de Tunis, 1997), 243–260; Christoph Reichert, "Labour Migration and Rural Development in Egypt—A Study of ReturnMigration in Six Villages," Sociologia ruralis 33, no. 1 (1993): 42–60; Mohamed Lazaar, "International Migration and Its Consequences in theCentral Rif (Morocco)," European Review of International Migration 3 (1987): 97–114.

361- انظر:

George Naufal and Carlos Varga-Silva, "Migrant Transfers in the MENA Region: A Two-way Street in Which Traffic is Changing," in Migration and Remittances during the Global Financial Crisis and Beyond, eds. Ibrahim Sirkeci, Jeffrey H. Cohen, and Dilip Rath (Washington, DC: World Bank Publications, 2012), 380.

وليبيا.[362] ولم تكن مصادفة أن تدفقات العمال هذه تزامنت مع الانفتاح الساداتي، ومع تكثف النيوليبرالية في عهد مبارك، حيث شجعت الحكومة المصرية بشكل صريح الهجرة كاستراتيجية للتعامل مع الأزمات الاجتماعية الناشئة عن التغيرات الاقتصادية. في عام 1976 كانت 10-14 في المائة من قوة العمل المصرية تعمل بالخارج، وبعد عشر سنوات، تضاعف عدد المصريين العاملين بالخارج.[363] لم يهاجر المصريون إلى دول الخليج النفطية فقط، إنما قام الكثير من المهاجرين – لا سيما الوافدين من مناطق ريفية – بالعمل في أنشطة زراعية في دول أخرى بالمنطقة.[364] بحسب أحد التقديرات، يُزعم أنه في 1986 كان 87 في المائة من العمال الزراعيين في غور الأردن (شرقي نهر الأردن) من المصريين.[365] وبلغ عدد المهاجرين العرب (أغلبهم

362- أغلب العمال المصريين في العراق كانوا يحصلون على أجور زهيدة، ولعبوا دوراً مهمًا في الحفاظ على اقتصاد العراق أثناء حرب 1980-1988 بين إيران والعراق. وبالنسبة إلى ليبيا، فنحو ثلث العمال في ليبيا كانوا من المهاجرين في السبعينيات، وكان أغلبهم من المصريين (60 في المائة) والتونسيين (15 في المائة) انظر:

John Birks and Clive Sinclair, Arab Manpower: The Crisis of Development [London: Croom Helm, 1980], 135.

وحتى مارس 2007 كانت سياسة ليبيا الخاصة بالهجرة هي سياسة الباب المفتوح تجاه الدول العربية والأفريقية، ولم يكن العمال الوافدين بحاجة لتأشيرات. كانت هذه السياسة تهدف إلى تأمين احتياجات ليبيا من قوة العمل فضلًا عن دعم التحالفات السياسية مع دول الجوار.

363- تقديرات 1976 من:

Michael Collyer, "The Development Impact of Temporary International Labour Migration on Southern Mediterranean Sending Countries: Contrasting Examples of Morocco and Egypt," Working Paper T6, Sussex Centre for Migration Research, August 2004, 11; Zohry and Harris-Bond, "Contemporary Egyptian Migration," 31, for the 1986 figure (citing CAPMAS statistics from 1989).

364- في عام 1985 كانت نسبة 8.9 في المائة من العمال المصريين بالخارج يعملون بالزراعة، و43 في المائة عمال بقطاع الإنتاج، و20.4 في المائة يعملون بالوظائف العلمية والتقنية. وفي عام 2002 أصبحت النسب 8.6 و33.8 و41 على التوالي. انظر:

Zohry and Harris-Bond, "Contemporary Egyptian Migration," 35

لكن هناك قدر كبير من التفاوت بين دول المقصد. فنحو ثلث العمال المصريين في الأردن والعراق (في 2002) كانوا يعملون في قطاع الزراعة، وفي الملكيات الخليجية، تركز عمل المهاجرين من المصريين في الإنشاءات والتعليم والمناصب الوظيفية العلمية/التقنية. انظر:

Zohry and Harris-Bond, "Contemporary Egyptian Migration," 36.

365- انظر:

Geraldine Chatelard, "Jordan: A Refugee Haven," Migration Information Source, July 1, 2004, www.migrationinformation.org/feature/display.cfm?ID=794. Accessed June 3, 2012

مصريون) خُمس قوة عمل الأردن بحلول أواخر التسعينيات.[366]

كما استفادت عائلات كثيرة في المغرب من الهجرة الدولية كاستراتيجية للتكيف مع تدهور الحياة الريفية.[367] لكن وعلى النقيض من مصر، كانت الهجرة موجهة إلى أوروبا لا للعالم العربي. وفي العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، نزع المغاربة للهجرة من خلال برامج «العمال الضيوف» إلى فرنسا. لكن منذ التسعينيات، اتسمت الهجرة المغربية بالتنقل دون تأشيرات رسمية، للعمل بوظائف متدنية الأجور بالزراعة والإنشاءات في جنوب أوروبا. وقد سافر أغلب هؤلاء المهاجرين من مناطق ريفية على امتداد المغرب، وأدى هذا إلى اعتمادية هائلة على التحويلات النقدية من الخارج في الكثير من القرى.[368] وفي عام 2000 كان 1.4 مليون مغربي في أوروبا

366- انظر:

Tayseer Abu Jaber, "Jordanian Labor Migration: Social, Political and Economic Effects," in Mohammad Shtayyeh, ed., Labor Migration: Palestine, Jordan, Egypt and Israel (Jerusalem: Palestinian Center for Regional Studies, 1997), 86.

367- مرت الهجرة من المغرب منذ انتهاء العهد الاستعماري بثلاث مراحل أساسية. الأولى، من الستينيات إلى مطلع السبعينيات، شهدت هجرة الشباب من ثلاث مناطق ريفية أساسية بالمغرب (سوس والريف والواحات قرب جبال الأطلس الأعلى) إلى أوروبا كعمالة رخيصة لتغذية الازدهار الاقتصادي الأوروبي بعد انتهاء الحرب. والكثير من هؤلاء المهاجرين كانوا من البربر، وكانوا بمثابة تهديد سياسي للحكومة المغربية. ومن ثم تم استخدام الهجرة كوسيلة لإبعادهم عن البلاد. ولقد استعانت فرنسا من قبل بنفس التكتيك ضد السكان البربر. ومع توافد المهاجرين عمومًا من هذه المناطق الثلاث، تمت إعادة تشكيل شبكات العائلة والقرية بحيث أصبحت ممتدة لدول المقصد، وساعدت في تيسير تدفقات المهاجرين التالية. المرحلة الثانية كانت مع انتهاء مرحلة الازدهار الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب، ومع بدء أزمة النفط في السبعينيات. توقف استقدام أوروبا للعمال إلى حد بعيد وأصبحت الهجرة أصعب بكثير. وفي تلك المرحلة، كانت أغلب حالات الهجرة عبارة عن لم شمل أسري. وبدأت المرحلة الثالثة في التسعينيات، واتسمت بتدفق المهاجرين المفتقرين للتأشيرات الرسمية، فضلًا عن الهجرة ضمن برامج عمل مؤقت محدودة في الزراعة. انظر:

Özge Bilgili and Silja Weyel, "Migration in Morocco: History, Current Trends and Future Prospects," Paper Series: Migration and Development Country Profiles, Maastricht Graduate School of Governance, December 2009, 15; Hein de Haas, "Morocco's Migration Experience: A Transitional Perspective," International Migration 54, no. 4 (2007): 39–70 for detailed discussion.

368- أشار أحد الباحثين إلى أنه في السبعينيات كانت منطقة الناضور في الريف «تتعيش من الهجرة». ورد في:

Michael Collyer, "The Development Impact," 17.

وفي منطقة زراعية هامة أخرى، بمضيق تودغا، ظهرت تقديرات في الآونة الأخيرة بأن 40 في المائة من العائلات هناك تستفيد من المهاجرين دوليًا بشكل من الأشكال. انظر:

Hein de Haas, "Migration, Remittances and Regional Development in Southern Morocco," Geoforum 37 (2006): 565–580, 569.

يشكلون أكثر من نصف سكان دول المتوسط الأوروبية من العرب، وهو الرقم الذي يعد أقل بكثير من معدلات هجرة المغاربة الحقيقية، بما أنه لا يضم الوافدين على أوروبا من دون تأشيرات رسمية.[369]

أنماط الهجرة هذه تشير إلى أن التحول النيوليبرالي في الزراعة متصل بعمق بالتكون الطبقي بما يتجاوز النطاق القُطري. فالنيوليبرالية ساعدت في توليد ذراعًا متحركة من العمالة العربية منخفضة الأجور التي تعاني من الاستغلال الشديد في مختلف مناطق أوروبا والشرق الأوسط، ومن ثم فهناك حاجة للنظر إلى التكون الطبقي من المنظور الإقليمي، إذا أردنا أن نفهم ونستوعب الديناميات القُطرية ونقدرها حق قدرها.[370] كما أن تدفقات العمال هذه واعتماد عائلات كثيرة على تحويلات المهاجرين الناتجة عنها، تعد محورية في تفسير السبل الممكنة لنقل عبء الأزمات الاقتصادية وإزاحتها إلى مناطق أخرى.[371] وكما سنرى في الفصل السابع، فهذا الشكل من أشكال الصلة بالسوق العالمية له مؤشرات هامة لفهم آثار الاضطرابات الاقتصادية العالمية الأخيرة على المنطقة.

369- تم حساب الأرقام من إحصاءات وردت في:

Philippe Fargues, “Arab Migration to Europe: Trends and Policies,” International Migration Review38, no. 4 (Winter 2004), 1348–1371.

كما يتواجد عدد كبير من التونسيين في أوروبا (349 ألفًا).

370- ليست هذه قطعًا بالعملية الجديدة، فالتنقل والهجرة كان منذ زمن بعيد سمة من سمات المنطقة، وتم تشجيعه بقوة أثناء العهد الاستعماري. وفي العصر الحديث، يعد فهم طبيعة التكون الطبقي متعدد النطاقات هذا مهمًا لفهم وتفسير أهمية اتفاقات الهجرة الأورومتوسطية في الآونة الأخيرة (انظر الفصل الثاني). وكما قلنا في هذا الفصل والفصول السابقة، فالاتفاقات الأورومتوسطية كانت عنصرًا تكوينيًا هامًا من عناصر النيوليبرالية في شمال أفريقيا، ومن ثم فقد أسهمت في تشكيل الظروف التي تضطر الناس لمغادرة بلادهم من الأساس. عن طريق ضم السيطرة على الحدود وتأمينها صراحة إلى تلك الاتفاقات، يجبر الاتحاد الأوروبي شمال أفريقيا الآن على تحمل مسؤولية إدارة تبعات هذه العملية التي تصب في صالح رأس المال الأوروبي.

371- بالنسبة إلى المغرب، في عام 2001، مثلت التحويلات من الخارج أكثر من 2 مليار دولار، وشكلت 40 في المائة من التحويلات الواردة إلى مختلف دول القارة الأفريقية (انظر: Philippe Fargues, “Arab Migration to Europe,” 143.). وتفوق التحويلات النقدية من المهاجرين الواردة إلى المغرب قيمة إيرادات السياحة وصادرات الفوسفات. ويجدر بالذكر أن هذه الأرقام أقل من المستوى الحقيقي في الأغلب، نظرًا لصعوبة قياس التحويلات النقدية للمهاجرين بشكل دقيق.

إلى جانب هذا التدهور الريفي، زادت استراتيجيات التنمية الزراعية من تركيزها على الإنتاج للتصدير، من محاصيل الفواكه والخُضر الموسمية، والزيتون، والزهور، والمنتجات الزراعية الأخرى المخصصة للمستهلك المتميز. تضاعفت الاستثمارات في هذه المحاصيل على مدار التسعينيات، مع إنفاق الأموال على الري والبحوث الخاصة بالتسويق والوسم التجاري والبحث والتطوير. وكانت أغلب محاصيل التصدير هذه تستهدف الأسواق الأوروبية، مع اعتماد مد وجزر تدفقات السوق إلى حد كبير على تطورات السياسات الزراعية الأوروبية والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي (انظر الفصل الثاني). من هذا المنظور، تشكلت أنماط الإنتاج الزراعي في شمال أفريقيا – وكانت خاضعة إلى – احتياجات السوق الأوروبية، وليس اعتبارات الأسواق المحلية.

زادت معدلات الصادرات الغذائية (انظر الجدول 4.4)، مع إحراز بعض السلع الأساسية لزيادة بلغت 6 أو 7 مرات حجم معدلات صادراتها في التسعينيات. ولم يقتصر الأمر على زيادة كمية الصادرات، إنما أيضًا (وباستثناء جزئي للمغرب) زادت نسبة إنتاج كل محصول من محاصيل الصادرات إلى إنتاج المحاصيل الأخرى. على أن هذا النمو اقتصر على مجموعة قليلة من المحاصيل التي ينطوي إنتاجها على قدر قليل من عمليات القيمة المضافة.

بالنسبة إلى مصر، كانت الصادرات الغذائية الخمس الأكبر (الجبن، الأرز، العنب، البطاطس، البرتقال) تمثل 38 في المائة من جميع صادرات الغذاء في 2009.[372] وكانت مستويات التركّز في إنتاج بعض المحاصيل أكبر في دولتين، هما المغرب بواقع 48 في المائة (برتقال وفول واليوسفي والطماطم والزيتون)،[373] وتونس بواقع 52 في المائة (زيت الزيتون، البلح، الطماطم، محاصيل إنتاج السكر، زيت فول الصويا). وقد أدى هذا إلى اعتماد الكثير من المزارعين لأقصى درجة على مصير

372- الأرقام احتسبها المؤلف من بيانات الفاو. السلعة الزراعية الكبيرة الأخرى غير الغذائية هي القطن، وشكلت 2 في المائة من صادرات مصر الزراعية في 2009. ونحو 8 في المائة من سكان الريف (بحسب تعداد 1998) يعملون في إنتاج القطن. نناقش صناعة القطن المصرية باستفاضة في الفصل التالي.

373- المحصول الزراعي المهم الآخر في المغرب هو الحشيش. تدعي بعض التقارير أنه تتم زراعة أكثر من 60 ألف هكتار بنبات القنب، وتكون النباتات في العادة مُخبئة وسط مزروعات أخرى مثل الذرة.

محصول واحد بعينه، ففي تونس على سبيل المثال تحتل مزروعات شجر الزيتون 30 في المائة من الأراضي الزراعية، ويعمل بها نحو ثلث السكان الريفيين من المزارعين (نحو مائة ألف مزارع).[374]

الجدول 4.4: محاصيل الأجري-بيزنس الغذائية الأساسية، كميات التصدير (بالطن المتري) ونسبة التغيير، 1990 إلى 2009

الدولة	المحصول	كميات الصادرات (بالطن)		نسبة التغيير 2009-1990	نسبة الصادرات من المحصول	
		1990	2009		1994-1990	2009-2005
مصر	الفواكه	182,415	1,376,542	655	2.6	7.7
	الأرز	75,718	648,815	757	4.1	13.3
	الخضراوات	148,682	532,352	258	2.2	2.6
المغرب	الفواكه	538,731	584,031	8.4	25.8	21.1
	الزيتون (تقدير أولي)	47,331	64,758	37	11	8.1
	الخضراوات	224,877	777,852	246	8.7	11.2
تونس	الفواكه	48,521	132,396	173	5.7	9.6
	زيت الزيتون	49,717	141,688	185	100	99
	الخضراوات	24,214	136,787	465	2.9	6.6

المصدر: الفاو، http://faostat.fao.org

لم يكن هذا التركيز في النمو على التصدير مفيدًا لجميع المزارعين، إنما أدى في واقع الأمر إلى مفاقمة آثار التنمية غير المتساوية والإفقار النسبي للمناطق الريفية.

374- انظر:

Lassaad Lachaal, Boubaker Dhehibi, Ali Chebil, Aymen Frija, Chokri Thabet, "National Agricultural Situation Report for Tunisia," in Market and Trade Policies for Mediterranean Agriculture: The Case of Fruit/Vegetable and Olive Oil (Chania, Greece: MEDFROL, 2002), 10.

أولًا، يجب تذكر أن أغلب المزارعين في الدول التي نتناولها لا يشاركون في قطاع التصدير، وينزعون إلى ممارسة النشاط الزراعي في أراضٍ هامشية (باستثناء مصر) ومزارع تتغذى على مياه الأمطار. في المغرب على سبيل المثال فإن إنتاج الحبوب (أغلبها ليس للتصدير) يحتل نحو 70 في المائة من جميع الأراضي الزراعية و90 في المائة من الأراضي التي تغذيها مياه الأمطار.[375] وبالمثل، في مصر، توصل أحدث تعداد وطني إلى أن 16.7 في المائة فقط من سكان الريف يشاركون في زراعة محاصيل التصدير الأساسية من الفواكه والخضراوات والأرز.[376]

375- ونحو 70 في المائة من مزارعي الحبوب هؤلاء تقل مساحة أراضيهم عن 5 هكتارات وتمثل 23 في المائة من إجمالي مزروعات الحبوب. انظر:

Jerry Skees, "Developing Rainfall-based Index Insurance in Morocco," Policy Research Working Paper 2577 (World Bank, 2001, 3).

يجدر بالملاحظة أن التوسع في صادرات الفواكه والخضراوات في المغرب متصل بشكل وثيق باحتلال الصحراء الغربية. ففي هذه المنطقة يجري تصدير جميع الفواكه والخضراوات تقريبًا من المحاصيل التي يزرعها سكان الصحراء المطرودين ويعيشون حاليًا في صحراء الجزائر.

376- انظر: IFPRI, Middle East and North Africa Strategy, 86–87.

ثانيًا، فحتى عندما يشارك المزارعون في إنتاج محاصيل التصدير (مثل مزارعي الزيتون في تونس)، يهيمن على التجارة قلة من كبار المزارعين وشركات التصدير، بالأساس من استفادوا من سياسات الأراضي الزراعية المذكورة أعلاه. ففي المغرب على سبيل المثال تضطلع سبع شركات فقط بسبعين في المائة من المعاملات الخاصة بصادرات الفواكه والخضراوات الطازجة - وأغلبها حمضيات وطماطم تُباع لأوروبا. تسيطر هذه الشركات على مزارع الأفراد فضلًا عن سيطرتها على مسارات التسويق والتصدير الخاصة بمنتجات المزارع.[377] وفي تونس تسيطر شركات معدودة على محاصيل الحمضيات المهمة ضمن منتجات الصادرات (10 منتجين يمثلون 80 في المائة) وزيت الزيتون (6 مصدرين يمثلون 65 في المائة).[378] وبالنسبة إلى مصر، فهناك سبع شركات فقط تقود تجارة الصادرات الخاصة بالفواكه والخضراوات الطازجة. بالنسبة للبطاطس، أكبر صادرات مصرية من الخضراوات، تتولى شركة واحدة مسؤولية 30 في المائة من إجمالي صادرات البطاطس، وبالنسبة إلى البرتقال،

377- انظر:

Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber, and Gary Gereffi, The Fruit and Vegetables Global Value Chain: Economic Upgrading and Workforce Development (Durham, NC: Duke University Center on Globalization, Governance, and Competitiveness, November 2011), 34.

العملية التي حدث بموجبها تركز الصادرات في يد القلة هكذا كانت عملية دالة على آثار الإصلاحات النيوليبرالية. كان الدافع الأول هو إعمال تعريفة موسمية من قبل المجتمع الأوروبي على المغرب في عام 1986، ما أدى إلى اضطرار المنتجين للتحول إلى إنتاج الصوب الزراعية عالي الكلفة، من أجل إتاحة المنتجات في غير مواسمها لصالح السوق الأوروبية. وفي العام نفسه، فقد مكتب التجارة والصادرات الذي تديره الدولة احتكاره على الصادرات الزراعية المغربية نتيجة لاشتراطات بذلك على صلة بقرض البنك الدولي لعام 1985. دفع هذان التغيران الهيكليان صغار المنتجين إلى الشراكة والدمج، فظهرت سبع شركات كبرى (بالشراكة مع شركات فرنسية) سيطرت على المنتجات من المزرعة إلى مراحل التصدير والتسويق. كان من هذه الشركات «مرايسة» و«روزافلور» وهما شركتان أسستا بالتعاون بين مجموعة «تازي» التي تسيطر عليها العائلة المالكة المغربية. إضافة إلى مزارعهم في مناطق الدولة الأخرى، فهذه "GEDA» وشركة «سوبروما» الفرنسية وشركة المجموعات الكبيرة تعمل في الصحراء الغربية المحتلة.

378- أرقام الحمضيات تعود إلى البنك الدولي. انظر: World Bank, Tunisia: Agricultural Policy Review, 62 وتعد صادرات البلح أقل تركيزاً في يد قلة، حيث يسيطر 4 منتجين على 36 في المائة من صادرات البلح. وبيانات زيت الزيتون من:

A. M. Angulo, N. Mtimet, B. Dhehibi, M. Atwi, O. Ben Youssef, J. M. Gil, M. B. Sai, "A Revisited Gravity Equation in Trade Flow Analysis: An Application to the Case of Tunisian Olive Oil Exports," Investigaciones Regionales no. 21 (2011): 229.

يسيطر أكبر المصدرين على 10 في المائة من إجمالي المبيعات.[379] وبالنسبة إلى الأغذية المُصنّعة الصادرة من مصر، تشير بيانات 2005 إلى أن 26 في المائة من جميع تلك الفئة من الصادرات كانت تنتجها 5 شركات فقط، أغلبها مملوكة لأطراف في الخليج.[380] وتتعامل شركتين من هذه الشركات في 18 في المائة من إجمالي الصادرات.

ولهذه الشركات المهيمنة نصيبًا متزايدًا بشكل مطرد من القيمة الزراعية على حساب صغار المنتجين. يُظهر الجدول 4.5 نسبة قيمة المنتجات الزراعية عند المزرعة إلى قيمتها عند مرحلة التصدير. وهو قياس بالوكالة، أي أنه يعتمد على الثمن المدفوع للمزارعين كنسبة من الثمن المدفوع للمصدرين. وفي جميع الحالات، كانت هناك زيادة هائلة في حجم الثروة الزراعية التي سيطر عليها المصدرون. بحلول عام 2009، كانت قيمة الصادرات الزراعية تزيد مائة مرة عن قيمتها عند المزرعة، وهو مؤشر قوي على النتاج التفاضلي الكبير للنمو بقيادة الصادرات.

الجدول 4.5: نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى قيمة المُنتَج الزراعي لدى المزرعة

	1994-1991	2009-2006	2009
مصر	51	95.6	169
المغرب	99	142.3	134
تونس	168	345.1	290

المصدر: الفاو، قام المؤلف باحتساب الأرقام

إذن ساعد التحول نحو الإنتاج للتصدير في تسهيل تنامي قوة المجموعات

379- الشركات هي: دالتكس (البطاطس) والجبالي (الحمضيات). بيانات الصادرات من الفاو والمجلس التصديري للصناعات الغذائية (مصر).

380- انظر:
Industrial Modernization Centre (IMC), Food Export Strategy, Final Report (Cairo: Egyptian Government, May 2006), 37, www.imc-egypt.org.

الرأسمالية الكبيرة المتصلة بالأسواق المحلية والدولية.[381] هذا هو الوجه الآخر لطبيعة التكون الطبقي في الريف، من إخضاع الزراعة لدورة رأس المال الأكبر. والحق أن البنك الدولي في معرض مناقشته لأوضاع شمال أفريقيا في التسعينيات، قدم تقييمًا صريحًا لسبل مساعدة التكيف الهيكلي على نمو الطبقة الرأسمالية، مشيرًا إلى أن الإصلاحات «فتحت أسواق الغذاء المحلية لمنافسة الواردات، وحفزت التغيير في طلب المستهلكين».[382] مضت هذه السياسات ضد «سنوات من السياسات المضادة لريادة الأعمال» لتساعد «في ظهور طبقة من رواد الأعمال الريفيين، الذين كانت نقطة دخولهم إلى السوق هي تسويق الطعام وسلسلة إنتاج الأجري-بيزنس».[383]

تتسم عملية التكون الطبقي هذه بنزوع واضح نحو الاندماج الرأسي، حيث تسيطر مجموعة أجري-بيزنس واحدة على إنتاج المحصول أو مشروع الماشية، بما يشمل تقديم المدخلات مثل الآلات والأسمدة، وتصنيع المحاصيل، وتسويقها، ثم تصديرها. الأجري-بيزنس الذي لطالما كان هدفًا صريحًا من أهداف السياسة الزراعية النيوليبرالية، حاجج البنك الدولي في عام 1997 بأنه يجب أن يمثل الصلة الأساسية «بين الاقتصاد الزراعي واقتصادات الحضر والتصدير» ويجب أن يقدم «المدخلات لقطاع الزراعة والخدمات من قبيل النقل والتصنيع والتمويل والتسويق للمنتجات الزراعية».[384] ولقد زادت أهمية هذه المسألة، كما قال البنك بعد 15 عامًا، لأن «الزراعة تحدث بشكل متزايد في سياق رواد الأعمال من القطاع الخاص الذين ينسقون سلاسل القيمة من المنتج إلى المستهلك، وفي بعض الأحيان على امتداد

381- الإنتاج للتصدير جاء ومعه مشاكله البيئية، حيث تحتاج محاصيل التصدير الجديدة في العادة إلى ري أكثف من المحاصيل التقليدية. في تونس على سبيل المثال، قدّر أحد الباحثين أن التحول من زراعة البصل والبطاطس (محاصيل تقليدية) إلى الفراولة (محصول تصدير جديد) أدى إلى استهلاك المزارعين لكميات من المياه بلغت أكثر من الضعف. الاستراتيجية الزراعية التي تستند إلى هذا النوع من الإنتاج تزيد من الضغوط على معدلات استهلاك المياه، خاصة في سياق منطقة تعاني من تحديات هائلة متصلة بالمياه بسبب التغير المناخي. كما أن القدرة على الوصول للمياه ودفع ثمنها، لا سيما في سياق تحرير الأسعار، تؤدي إلى المزيد من عدم التساوي في القوة بين صغار وكبار المزارعين. انظر:

Jeremy Foltz, “Micro-Economic Perspectives on Tunisia’s Agro-Export Strategy,” 223.

382- انظر: World Bank, Rural Development: From Vision to Action, 69.

383- السابق.

384- السابق، ص ص. 68-69.

مساحات شاسعة».[385]

إذن حدث ضم صريح لترويج الأجري-بيزنس المُدمج رأسياً في الاستراتيجيات الزراعية في شمال أفريقيا. ولعل مثال المغرب هو الأكثر دلالة، حيث أن خطة «المغرب الأخضر 2008» وضعت خطة المغرب الزراعية من 2008 إلى 2020. تهدف الخطة إلى مضاعفة كميات محاصيل التصدير خمسة أضعاف (وهي الحمضيات والزيتون والفواكه والخضراوات)، كأحد ثلاثة أهداف أساسية للخطة (الهدفان الآخران هما تعزيز استثمار القطاع الخاص في الزراعة وتفكيك «إطار العمل المقسم قطاعيًا» الذي يحول دون كفالة حقوق الملكية الخاصة).[386] وضمن خطة التوسع الكبير في الصادرات هذه، تسعى خطة المغرب الأخضر إلى تحويل الأراضي من إنتاج محاصيل الحبوب الأساسية، إلى الحمضيات والطماطم. والرؤية الكامنة وراء هذه الاستراتيجية هي «تعزيز الدمج الرأسي من الإنتاج إلى التسويق في سلسلة تصنيع زراعي-غذائي واحدة».[387] وطبقًا للمؤسسة الاستشارية «ماكينزي آند كومباني»، فقد تم تخصيص ثلاثمائة ألف هكتار في البداية لإحداث هذا التحول، وتم بالفعل تحويل أكثر من نصف هذه الأراضي لمحاصيل التصدير.[388] وطريقة إحداث هذه النقلة دالة؛ فالحكومة المغربية بدأ ـ تنفيذ الخطة في 2009 لتأجير قطع أراضي مساحة كل منها 50 هكتارًا لمزارعين تجاريين، قاموا بعد ذلك بإحالة عملية الإنتاج الزراعي إلى صغار المزارعين المجاورين لهذه الأراضي، مع السيطرة على عمليات الائتمان وتوزيع البذور وتسويق المنتجات.[389] وبهذه الطريقة تستمر خطة المغرب

385- انظر: World Bank, Agricultural Innovation Systems: An Investment Sourcebook, 4.

386- يتوفر نص خطة المغرب الأخضر 2008 على موقع وكالة التنمية الفلاحية بالمملكة المغربية:
www.ada.gov.ma/en/Plan_Maroc_Vert/plan-maroc-vert.

387- انظر:
World Bank, Morocco Social and Integrated Agriculture, Project Information Document, Concept Note (Washington, DC: World Bank, March 4, 2012), 1.

388- انظر:
Sunil Sanghvi, Rupert Simons, and Roberto Uchoa, "Four Lessons for Transforming African Agriculture," McKinsey Quarterly (April 2011): 4.

389- السابق، ص 10.

الأخضر في الترويج لنظام زراعي يُعلي أولوية الإنتاج لأسواق أجنبية، لا لصالح تلبية الاحتياجات المحلية، مع تركيز السيطرة على الأرض في سياق عمليات زراعة تجارية كبيرة.

هناك جانب آخر هام ضمن تطور الأجري-بيزنس بطريقة الدمج الرأسي هذه، هو تزايد اختراق المؤسسات الأجنبية للإنتاج المحلي. فعلى الرغم من أن المستثمرين الأجانب في الدول الثلاث يُحظر عليهم بموجب القانون شراء أراضي زراعية، فالإيجارات طويلة الأجل ممكنة في تونس (40 عامًا) وفي المغرب (99 عامًا)، وتسمح مصر للمستثمرين الأجانب بشراء ما يُدعى بالأراضي الصحراوية المستصلحة.[390] كما أن للاستثمار الأجنبي مكانة بارزة في أعمال التصنيع الغذائي المتصلة بالأسواق المحلية وأسواق التصدير. واستثمار المجموعات الرأسمالية الكبيرة مدفوع بتغير طبيعة التصنيع الزراعي على مستوى العالم، وكما أشارت الفاو: «تفرق وتشظي سلاسل القيمة الزراعية على المستوى الدولي يشتمل على سلاسل تجارة رأسية تمتد عبر مجموعة من الدول، تتخصص كل منها في قطاع بعينه من سلسلة الإمداد».[391] كانت شمال أفريقيا هدفًا رئيسًا لشركات غرب أوروبا التي سعت إلى «العمل في مناطق قريبة» بسبب «التدني النسبي لكلفة قوة العمل المؤهلة بها، ولكفاءة أسعار النقل، مع سهولة التواصل لوقوع أراضيها في نفس النطاق الزمني».[392] ومصر لها وضع استثنائي في هذا الصدد، حيث تنظر شركات الأغذية الكبرى إليها بصفتها دولة تتمتع بقاعدة رخيصة وفعالة لتصنيع الصادرات الزراعية التي تستهدف أسواق أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا نفسها.

وكان لنمو الأجري-بيزنس الأجنبي واستثماراته وتطور سلاسل الإنتاج المدمجة رأسيًا تداعيات على الصادرات، وأيضًا على المعروض في الأسواق المحلية. يُظهر

390- ما زالت ملكية الأجانب لأراضي زراعية في مناطق وادي النيل والدلتا محظورة. في المغرب، يُسمح بتملك الأجانب للأراضي الزراعية في غير الأغراض الزراعية.

391- انظر:

Eva Gálvez-Nogales, "The Rise of Agrifood Technopoles in the Middle East and North Africa," Agricultural Management, Marketing and Finance Working Document, no. 30, FAO, 2011, 8.

392- السابق، ص 84.

الجدول 4.6 تقسيم نصيب السوق من بعض قطاعات الاستهلاك الغذائي الهامة وتجارة تجزئة الأغذية في شمال أفريقيا. وفي كل دولة، يسيطر على أنصبة كبيرة من أسواق الأغذية الأساسية هذه قلة من المؤسسات التي تمتد نشاطاتها عبر سلاسل الإمداد بالكامل. وفي أحيان كثيرة، يكون للمجموعة نفسها اهتمامات في قطاعات إنتاج غذائي مختلفة، مع سيطرتها في الوقت نفسها على محال السوبرماركت ومنافذ التجزئة الأخرى. وفي حين تسيطر هذه الشركات عمومًا على الإنتاج من المزرعة وحتى التسويق وبيع التجزئة، فهذا النوع من الدمج الرأسي لا يعني بالضرورة اختفاء صغار المزارعين. ففي عدة أمثلة مدرجة في الجدول 4.6 نرى مجموعات الأجري-بيزنس تتعاقد مع مزارعين أصغر وتقدم لهم البذور والعلف والأسمدة. كما أن الشركات الأجنبية أطراف بارزة عبر أغلب الأسواق، وهي تنفذ أعمالها إما عبر عقد الشراكات أو تقديم الدعم أو إبرام اتفاقات ترخيص.

الجدول 4.6: تركيز والدفع بمركزية السيطرة على بعض قطاعات الأجري-بيزنس الأساسية في شمال أفريقيا

الدولة	منتجات الألبان	الدواجن	زيوت الطعام	أخرى	السوبرماركت ومنافذ التجزئة
المغرب	مجموعة centrale laitière وهي شراكة بين شركة دانون الفرنسية متعددة الجنسيات ومجموعة ONA المتصلة بالقصر الملكي، وتسيطر على 60 بالمائة من الإنتاج الصناعي للألبان (دانون لها نصيب أكبر). وتسيطر على المزارع وعلى مواقع الإنتاج التي تصنع جملة عريضة من منتجات الألبان، فلها نصيب مسيطر من إنتاج الزبادي والآيس كريم ومنتجات الألبان الأخرى. الطرف الهام الأخر في القطاع هو شركة نستله، التي لها نصيب 7 في المائة من السوق.	شركتان، هما "أتزال القابضة" (عائلة تشاوني) والكتبية القابضة (عائلة بمزاج)، وتسيطر على قطاع الدواجن. تعمل المجموعات في تربية الدواجن وتربية وذبح وتصنيع اللحوم الحمراء. كما تسيطران على صغار المزارعين والعلف والخدمات الأخرى.	شركة واحدة هي «لوسيور كريستال» التي كانت لها صلات بالعائلة المالكة لكن بيعت في 2011 إلى الشركة الفرنسية «سوفيبروتيل» وتسيطر على 41 في المائة من السوق.1	فيما يخص السكر، هناك منتج واحد هو "كوزيمار" ويخضع للعائلة المالكة ويوظف أكثر من 8 آلاف مزارع منتشرون على مساحة تربو على التسعين ألف هكتار من الأراضي الزراعية.	هناك 3 مجموعات تجزئة كبرى في المغرب: مارجون، وتسيطر عليها مجموعة "أو إن آيه" التابعة للعائلة المالكة، وكارفور، وهي شراكة بين كارفور وشركة "لابيل في" المغربية، وأسواق السلام، المملوكة لمجموعة "ينا" (عائلة شعبي).

مصر	شركتان، هما مزارع دينا (54 في المائة من سوق الحليب الطازج) وجهينة (69 في المائة من سوق الحليب المحفوظ)، وتسيطر الشركتان على السوق. والشركتان مدمجتان إلى درجة كبيرة في سلسلة الإمداد، وتسيطران على عشرات الآلاف من هكتارات الأراضي الزراعية، ومرافق النقل والتخزين، ومنشآت التصنيع لمنتجات الألبان. مزارع دينا هي أكبر شركة قطاع خاص في مصر، وتمتد لعشرة آلاف هكتار وتربي عشرة آلاف رأس ماشية.	3 شركات: القاهرة للدواجن (مملوكة لأطراف كويتية) وشركة مصر العربية للدواجن (تملكها شركة دلة البركة السعودية)، والوطنية للدواجن (تملكها مجموعة الراجحي السعودية)، وتسيطر على أكثر من 50 في المائة من سوق منتجات الدواجن التجارية.2	منتج واحد هو «عافية الدولية» يسيطر على 42 في المائة من السوق.3	شركة واحدة هي «فارم فريتس» تسيطر على أغلب مبيعات الخضراوات المجمدة، حيث تسيطر على 90 في المائة من سوق البطاطس المجمدة.4 وتسيطر جهينة على نحو 40 في المائة من سوق العصائر المعلبة.	كارفور، شراكة بين مجد الفطيم (الإمارات) و كارفور (فرنسا)؛ ماركو كاش و"كاري تشين" (ألمانيا)؛ سبينيز هايبرماركت (عراج كابيتال، الإمارات)؛ هايبر وان (هواري جروب، مصرية)؛ إضافة إلى مجموعة من سلاسل السوبرماركت الأصغر المملوكة محلياً.

تونس	ديليس دانون، شراكة بين دانون وشركة ديليس التونسية (جزء من مجموعة تي تي إس)، تسيطر على سوق الألبان. وشركة كايكو الإسبانية لمنتجات الألبان، هي ثاني أكبر منتج ألبان بعد أن اشترت مجموعة "سي إل إم-فيتالي" التونسية في ديسمبر 2011.	نصف سوق الديوك الرومية (الحبش) وخُمس سوق الدجاج تخضع لسيطرة "مجموعة بولينا".	أغلب الاحتياجات المحلية تُلبى عبر الواردات التي يسيطر عليها "الديوان الوطني للزيت" المملوكة للدولة.	مجموعة بولينا تسيطر على 60 في المائة من واردات القمح والشعير والحبوب الأخرى، و60 في المائة من سوق الآيس كريم، و53 في المائة من سوق زبد المارغرين، و15 في المائة من سوق الزبادي. و"مجموعة البياحي" هي المنتج الأكبر للطماطم والخضراوات المعلبة والمربى. و"تي تي إس جروب" (1400 هكتار من الأراضي المخصصة لرعي الماشية والأغنام وزراعة الحبوب). وتسيطر "مجموعة اللومي" على 100 في المائة من سوق الفواكه المجمدة المتصلة بإنتاج الزبادي والآيس كريم. وتملك "مجموعة سزروبات" 1000 هكتار من إنتاج الخضراوات ورعاية الماشية والأغنام و550 هكتارًا لإنتاج الفواكه.	تسيطر 3 شركات تجزئة على السوق: "جروب يو تي آي سي" (كارفور هايبرماركت، وشامبيون سوبرماركت وبون بري سوبرماركت)، مملوكة لعائلة الشعبي، وتملك 34.9 في المائة من سوق التجزئة. و"جروب مبارك" (جيان هايبرماركت ومونوبري سوبرماركت، بترخيص من مجموعة التجزئة الفرنسية كازينو) مملوكة لمجموعة مبروك، وتملك 33.3 في المائة من سوق التجزئة الحديثة. "المغازة العامة - مغازان جنرال" وهي شراكة بين بولينا جروب ومجموعة البياحي، وتملك 30.6 في المائة من سوق التجزئة الحديثة.

المصدر: مواقع الشركات وتقارير إخبارية، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

يرسم الجدول 4.6 صورة مهمة عن السمات المشتركة الخاصة بالتكون الطبقي عبر دورة

الإنتاج الزراعية في شمال أفريقيا. لكن هناك سمات مهمة نراها في كل من الدول على انفراد.

فالتكون الطبقي بالقطاع الزراعي المصري اتسم بتركز هياكل الملكية. لكن وعلى امتداد هذا التركز، كانت الزراعة المصرية هدفًا للاستثمار الأجنبي بقدر أكبر بكثير من دولتي شمال أفريقيا الأخريين الخاضعتين للاستعراض هنا. إذ أ، في مصر سوق محلية كبيرة، كما تعتبر قاعدة إنتاج إقليمية كبيرة محتملة، ومركز للتصدير إلى أفريقيا والشرق الأوسط. وبعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي جاءت من شركات أمريكية وأوروبية كبرى، مثل هاينز وتيترا-باك ويونيليفر وكادبوري ودانون وكوكاكولا.[393] لكن المدهش في الحالة المصرية هو المشاركة الظاهرة بقوة للمجموعات الخليجية الكبرى. فالكثير من الشركات الأكبر المذكورة في الجدول 4.6 (مزارع دينا وجهينة وفارم فريتس وعافية الدولية) هي إما مملوكة بالكامل لرأس مال خليجي أو هي شراكات بين رأس مال خليجي وأطراف أخرى (انظر الفصل السادس). والمجموعات الخليجية تسيطر على أكثر من نصف إنتاج مصر من الدواجن. وأكبر هذه المجموعات هي شركة القاهرة للدواجن، وهي تابعة لشركة أمريكانا جروب الكويتية منذ عام 2007.[394] تسيطر القاهرة للدواجن على 30 في المائة من سوق الدواجن التجارية في مصر، وعلى 45 في المائة من سوق الدواجن المجمدة، وهي تدير عمليات تشمل جميع مراحل الصناعة: تصنيع الأعلاف، وتربية الفراخ، ومرحلة جمع البيض، وتصنيع وتعبئة لحوم الدواجن، وبيع منتجات الدواجن عبر سلاسل مطاعم «الفاست فود».[395] وكان بدء دخول القاهرة للدواجن

393- انظر: Gálvez-Nogales, “The Rise of Agrifood Technopoles,” 2.

394- أمريكانا جزء من مجموعة الخرافي، وهي شركة كويتية هائلة لها مصالح في الإنشاءات والعقارات والبنوك والبتروكيماويات بالإضافة إلى أنشطتها بالصناعات الغذائية. وكانت شركة القاهرة للدواجن مملوكة للحكومة المصرية ثم أصبحت في زمام القطاع الخاص بعض خصخصتها إبان موجة الخصخصة الأولى على يد السادات في أواخر السبعينيات.

395- تقدم الشركة الدواجن لسلاسل مطاعم الفاست فود مثل «كنتاكي» و«بيتزا هات» وبيرجر كينج»، فضلاً عن تقديمها الدواجن بعقود رسمية إلى الجيش المصري ووزارة الدفاع الأمريكية في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى العمل بالدواجن، تنتج الشركة إضافات غذائية مهمة مثل النشا الجلوكوز، عبر مصنع تم تطويره بمساعدة قرض من البنك الدولي. وتسيطر القاهرة للدواجن على 25 في المائة من سوق النشا و45 في المائة من سوق الجلوكوز وعلى صادرات المنتجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مصانعها في مصر. (انظر: Sigma Capital, Cairo Poultry Company, December 2011, 5)

وشركات خليجية أخرى تعمل بقطاع الزراعة المصري برعاية نظام مبارك، الذي سوّق الدولة بصفتها قاعدة إنتاج للخليج والتمس الاستثمارات في «المزارع الكبرى» المصرية الكبيرة (انظر الفصل السادس لمزيد من التفاصيل). تدفقات رأس المال الخليجي هذه ضرورية لفهم تغير طبيعة الاصطفاف بين الأطراف المختلفة على المستوى الإقليمي في العهد النيوليبرالي.

وفي المغرب، كانت المجموعات التجارية المتصلة بالعائلة المالكة بارزة بصفة خاصة، وعادة ما تعمل بالشراة مع مستثمرين أجانب. وعلى النقيض من مصر، فأغلب الاستثمار الأجنبي في المغرب فرنسي أو إسباني. وأهمية الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي المغربي يُرجح أن يزيد مع خطة المغرب الأخضر، ألتي تعتزم إتاحة نحو 21 ألف هكتار من الأراضي الزراعية للإيجار للشركات الأجنبية.[396] كما بذل المغرب جهودًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إعداد مناطق اقتصادية خاصة متخصصة في الغذاء، تُعرف بمسمى «أجري-بولس»، وهي تجمع بين إنتاج المحاصيل والماشية و/أو الأسماك وتصنيع الأغذية وموردي المدخلات من قبيل الآلات اللازمة للإنتاج والأسمدة والبحث والتدريب والخدمات.[397] هناك ستة مناطق «أجري-بولس» ومركزين لتصنيع الأسماك تعمل بالفعل أو في طور التطوير في المغرب، وتركز بالأساس على تصنيع وتصدير الحمضيات والخضراوات وزيت الزيتون. هذه المراكز «الأجرو-بولس» هي مثل المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل عام، وتعمل بموجب قوانين وأنظمة تختلف عن تلك المتبوعة بمناطق الدولة الأخرى، حيث تعد الحكومة على سبيل المثال بإعفاء بقدر 20 في المائة من تكاليف الأراضي، وإعفاء ضريبي على الشركات والأفراد لخمس سنوات، ورفع كل القيود عن تحويل الأرباح إلى الخارج.[398]

396- انظر:

Fernandez-Stark, Bamber, and Gereffi, The Fruit and Vegetables Global Value Chain, 34.

397- انظر: Gálvez-Nogales, "The Rise of Agrifood Technopoles," v, 6.

398- انظر:

Invest in Morocco, Emerging Morocco: A Gate to Opportunities (Rabat: Royaume du Maroc—Agence Marocaine de Développement des Investissements, 2011). www.unido.or.jp/download/AMDI_Tokyo_Dec2011.pdf.

وتتسم تونس بتركز شديد على مستوى الشركات العاملة بقطاع الأجري-بيزنس. لكن وبسبب ثِقل قطاعي الإنشاءات والسياحة في مراحل النمو السابقة للبرجوازية التونسية، ينزع الأجري-بيزنس إلى كونه منظمًأ في وحدات من الشركات القابضة الأكبر حجمًا وليس تجمعات منفصلة (مثال: تي تي إس جروب، وجروب اللامي، وجروب الوكيل، وجروب سوروبات).[399] تنشط الشركات القابضة هذه في مجموعة كبيرة من القطاعات، وعادة ما تكون لها أنشطة عمل أساسية في قطاعات غير المجال الزراعي. وكما هي الحالة في المغرب، فهناك درجة كبيرة من الدمج الرأسي عبر سلاسل الإنتاج وهناك نزوع إلى تركز الملكية في يد العائلات التونسية الثرية التي طورت ونمّت أنشطتها بمساعدة رعاية ودعم نظام بن علي.[400] ورغم وجود عدة أمثلة مهمة على الشراكات الأجنبية المحلية في القطاع الزراعي، فهي أقل أهمية مقارنة بالنموذج المغربي أو المصري. في عام 2012 كانت هناك 1037 شركة تشارك في الصناعات الغذائية (191 منها شركات تصدير بشكل حصري)، ومن بينها كانت هناك 85 شركة عبارة عن شراكات مع شركات أجنبية (35 في قطاع التصدير حصرًا).[401] تعد «بولينا جروب»، أكبر مجموعة صناعية تونسية، مثالًا ممتازًا على النسق العام في تونس. تم تأسيس المجموعة في عام 1967 على يد عائلة بن عياد عن طريق دمج 7 شركات مقاولة بمجال الدواجن. استفادت الشركة من التوجه النيوليبرالي في عهد بن علي الديكتاتوري، ونمت لتصبح المصنع المهيمن

399- من أمثلة الشركات القابضة الكبرى الأخرى المشاركة في القطاع الزراعي تي تي إس (تملك 1400 هكتار لإنتاج المواشي والأغنام وزراعة الحبوب، وفنادق وخدمات سياحية ونقل جوي)، جروب اللامي (تصنيع الأغذية، بما يشمل 100 في المائة من سوق الفواكه المجمدة لصالح إنتاج الزبادي والآيس كريم، والكابلات والمنتجات الكهربائية اللازمة لصناعة السيارات، والكابلات الصناعية والعقارات والخدمات الاستشارية) وجروب الوكيل (الماكينات الزراعية والبذور، والتجارة بالمنتجات الهندسية والسيارات) وجروب سوروبات (1000 هكتار خضراوات وتربية مواشي وأغنام و550 هكتارا زراعة فواكه، والعقارات والنقل والخرسانة المسلحة والإنشاءات).

400- عائلة بن علي نفسها يُرجح أنها كانت لها نسبة كبيرة في هذه الشركات، وإن كان من الصعب تعقب علاقات الملكية بسبب الغموض المحيط بأملاك الرئيس السابق بمجال الأعمال. إلا أن المواد المنشورة منذ سقوط بن علي تشير إلى أن مصالحه الخاصة بالأعمال التجارية ركزت على البنوك والعقارات والسيارات والنقل.

401- البيانات من بوابة الصناعة التونسية، حكومة تونس، وزارة الصناعة: www.tunisianindustry.nat.tn/en/mixtes.asp.

بمجال الدواجن في تونس، فضلًا عن أنشطتها الأخرى الكثيرة.[402] وبحلول عام 2007 أصبح نصف سوق الديوك الرومية (الحبش) وخُمس سوق الدجاج في تونس تحت سيطرة المجموعة. إضافة إلى الملكية المباشرة لأكبر مزرعة دواجن في أفريقيا (مزرعة بمساحة 10 هكتارات)، تتعاقد الشركة أيضًا مع مزارعين صغار في تربية الدواجن، فتمدهم بالأعلاف والحضانات والخدمات البيطرية. ويُباع الدجاج إلى بولينا، التي تفرض السعر المحدد لصغار المزارعين نظرًا لسيطرتها على سلسلة كبيرة من المخازن والشاحنات المزودة ببرادات والمتاجر التي يوزع من خلالها البيض ولحوم الدواجن. إضافة إلى الأجري-بيزنس، تعمل المجموعة أيضًا في العقارات والإنشاءات والحديد والصلب والنقل والألمونيوم والقطاع المصرفي.

وفي كل من الحالات المذكورة، نرى النسق واضحًا. فسياسات التحرير في التسعينيات والعقد التالي على الألفية دفعت بحركة التكون الطبقي الرأسمالي في القطاع الزراعي. أصبح الإنتاج الزراعي التجاري خاضعًا لسيطرة مؤسسات كبيرة اعتمدت نموذج الدمج الرأسي، وتسيطر عليها هياكل ملكية متواشجة، فيما بين عائلات ثرية وشركات أجري-بيزنس أجنبية والدولة. هذه الشركات لها مصالح تجارية كبيرة بالإضافة إلى عملها بالزراعة. ولقد استمرت المزارع الصغيرة وهي منتشرة وكثيرة، لكنها خاضعة بالكامل لاحتياجات هذه الشركات ولسيطرتها على سوق الصادرات وسلاسل التوزيع المحلية. إن هذه العملية هي الوجه الآخر لعملة استلاب قطاعات كبيرة من سكان الريف وتحويلهم من منتجين زراعيين إلى عمال زراعيين.

الختام: إعادة تأطير الزراعة في الشرق الأوسط

يظهر من هذا الاستعراض للزراعة في شمال أفريقيا عدة تيمات تتيح صورة أعرض عن مسار المجال الزراعي في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة. أول هذه التيمات هو كيف أن مزاعم الحياد تعمل على تشويش وإبهام علاقات القوة التي هيكلت الإصلاح النيوليبرالي. نرى هذا على سبيل المثال في مطالبات وتحذيرات البنك

402- خدم أحد أفراد العائلة المذكورة في اللجنة المركزية بحزب بن علي (الحزب الدستوري). وفي عام 2009 كان أحد أفراد عائلة بن عياد المتحدث الرسمي في فعالية حضرها أكثر من 4 آلاف شخص احتفالًا بالذكرى الثانية والعشرين لوصول بن علي إلى السلطة في 1987 (www.poulinagroupholding.com)

الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بـ «تحديث» الزراعة لأن الاقتصاد الغذائي أصبح «معولمًا»، وهي الحجج التي طبّعت النظام العالمي بصورة القوة الخارجية والحتمية التي تكاد لا تجدي أية مقاومة لها. وفُقد مع هذه الحجج أي إدراك هنالك بأن السوق العالمية قد صُممت أو شُيدت بشكل مقصود ومتعمد، مع تغييب الأطراف التي صممت وشيدت هذه السوق. عن طريق تأطير الزراعة على هذه الشاكلة، أخفت المؤسسات المذكورة علاقات القوة المختبئة وراء الرأسمالية، فصورت السياسات الجديدة بصفتها مجرد تدابير تكنوقراطية ورد فعل ضروري للتعامل مع الظروف الخارجية المتغيرة. أما دور هذه المؤسسات كمهندس لعلاقات القوة هذه فقد أختبأ وراء أنشطة تبدو عادية، مثل البحوث السياساتية والدعم التقني/الفني للحكومات. وفي الواقع، فإن ادعاءات «الخبرة» و«الحياد» هذه كانت بمثابة الستار الذي أخفى جهود المؤسسات المالية التي بذلتها نيابة عن فاعلين نافذين، على المستويين المحلي والدولي.

وبالشكل نفسه، فإن إدخال التغيرات التكنولوجية على الزراعة في شمال أفريقيا يعد مثالاً آخر على كيف تختبئ علاقات القوة وراء ادعاءات الحياد وصناعة السياسات التكنوقراطية. فأنماط الري والتطورات التكنولوجيا والتدابير الأخرى الهادفة إلى زيادة إنتاجية الأرض ليست حيادية، فنتائجها تعتمد على العلاقات الاجتماعية التي تحدث في سياقها. إذا كان قد تم الترويج لهذه التدابير في سياق تعميق علاقات السوق، فهي تعني على الأرجح تعميق وتجذير علاقات الاستدانة وتمكين طبقة الأثرياء من ملاك الأراضي والشركات الزراعية على جانب، مع تثبيت حال الجموع الكبيرة من صغار المزارعين والعمال الريفيين على الجانب الآخر. وفي هذا السياق تصبح «الإنتاجية» و«التحديث» و«تحسين الأراضي» مفاهيم أيديولوجية أثرها الأساسي هو تحفيز التحولات في أنماط ملكية الأراضي والسيطرة عليها.

تشير هذه الأمور إلى ضرورة تفكيك الادعاءات المهيمنة حول ما يُفترض كونه «الصالح العام الوطني» الذي يُشار إليه عادة بدعم من إحصاءات تراكمية، مع طرح السؤال حول من المستفيد من التكوين الاجتماعي القائم وخيارات السياسات المتخذة. في أحيان كثيرة للغاية، يعامل المنطق النيوليبرالي الدولة كوحدة واحدة جامدة، ويحسب تكلفة وخسائر التغير الزراعي على أساس كفاءة الأسعار وكميات العملات

الأجنبية الواردة، متجاهلًا مصالح مختلف الفئات الاجتماعية. على سبيل المثال، قد يكون من الصحيح أن سياسة العناية بالتصدير تؤدي إلى كسب رصيد كبير من العملة الصعبة عبر بيع المنتجات الزراعية في السوق العالمية. لكن هذا لا يعني أن الأرباح تؤدي إلى ضمان حصول الناس على الغذاء الكافي. فالنتيجة المرجحة – كما تؤكد حالة دول شمال أفريقيا – أن قلة من أثرياء المنتجين هي التي ستتمكن الربح من زيادة الصادرات عالية القيمة (المتصلة في أغلب الأحيان بمؤسسات الأجري-بيزنس الكبرى في الدول الرأسمالية المتقدمة)، مع تقويض قدرة صغار المزارعين على العيش من الأرض أو توفر الغذاء للسكان، إلى حد بعيد.

إن هذا الدفع القوي باتجاه التراكم غير المتساوي هو الذي يسم الزراعة بصفتها عقدة واحدة ضمن عملية أعرض للتكوين الطبقي؛ فهي تمثل حيز مكاني تتعضد فيه سطوة البرجوازية المحلية. ومن هذا المنطلق فإن «الريفي» لا ينفصل عن «الحضري». فبغض النظر عن أصول الطبقة الرأسمالية في شمال أفريقيا، فهي قد ركبت بقوة موجة التراكم في الحيزين، الريفي والحضري. كما أن مع هيمنة رأس المال الخليجي والأوروبي بقوة على الأجري-بيزنس في شال أفريقيا، فطبيعة هذا التكون الطبقي تعني بالضرورة أنه تكون طبقي يتشكل إقليميًا. ليست التحولات الخاصة بمجال الزراعة شأن محلي فقط، إنما هي تحولات وثيقة الصلة بمقادير رأس المال على امتداد الشرق الأوسط وحوض المتوسط ككل.

بالاعتماد على وبالتضاد إلى هذا التطور لرأس المال، فهناك عملية طرد سكان الريف من أراضيهم ومن سبل كسبهم للدخل والمعيشة. هذا الاستلاب كان في القلب من عملية طرد هائلة النطاق للمجتمعات الحضرية وتدفقات العمالة المهاجرة الكبيرة عبر المنطقة، وهو شكل من أشكال تطور الطبقة لا يقتصر على الإطلاق على الدول الثلاث التي تم استعراضها في هذا الفصل. إنه تحول يمس جميع جوانب الحياة. فانتشار العشوائيات في الحضر والانتشار دون رادع للعمل غير الرسمي، والنتائج المحتملة للأزمة البيئية المقبلة، والاستغلال الطاحن للنساء، ومسألة الدين والمجاعة والأزمات الغذائية المتكررة، هي جميعًا ظواهر متصلة بهذه العملية. كما أن تحول حالة الوجود الريفي لم ينته بعد، كما يتأكد من الدفع القائم باتجاه زيادة تحرير أسواق الأراضي (فتحها للمزيد من الملكية الأجنبية) وخصخصة الموارد الزراعية

(يجدر بالذكر منها المياه).[403] من جميع هذه الجوانب المذكورة إذن، يبقى التغير الزراعي في القلب من المشروع النيوليبرالي في الشرق الأوسط.

403- على سبيل المثال، أشار البنك الدولي سنة 2005 إلى أن: «فرض الرسوم على المياه مسألة سياسية، ومن الصعب وضع السعر المناسب. في بعض الحالات، تغطي رسوم المستخدم تكاليف التشغيل والصيانة للبنية التحتية، لكن هذا السعر يعد أقل من قيمة ندرة المياه في الاستخدامات الزراعية والاستخدام غير المتصلة بالزراعة... الهدف طويل الأجل هو إدارة موارد المياه بناء على نظام يعتمد على السوق، يخصص المياه عن طريق حقوق المياه القابلة للإتجار». انظر:

World Bank, Agricultural Growth for the Poor: An Agenda for Development (Washington, DC: World Bank, 2005), 80.

الفصل الخامس

الطبقة والدولة في الضفة الغربية: النيوليبرالية في سياق الاحتلال

لطالما كان دعم فلسطين من المبادئ الراسخة للحركات السياسية الراديكالية في الشرق الأوسط. وعلى امتداد أغلب السبعينيات، شكّلت مخيمات اللاجئين في دول مثل الأردن ولبنان محور النضال ضد النظم الموالية للغرب في العالم العربي، فكانت أرضًا خصبة للتدريب السياسي والعسكري لأغلب حركات اليسار بالمنطقة (وعلى مستوى العالم). أجبرت هذه الحركات أكثر حكومات المنطقة رجعية حتى على الالتزام بمسألة الحقوق الفلسطينية ولو على مستوى الشعارات لا الفعل. وفي العقود التالية أدت الانتفاضات المتعاقبة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي إلى خروج الكثير من المظاهرات إلى الشارع العربي، واستفزت أشكالًا أخرى من الاحتجاج في شتى أرجاء العالم العربي، مع مطالبة النظم بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية بإسرائيل، وتقديم الدعم الحقيقي للقضية الفلسطينية. فيما بعد، كانت الشبكات السياسية التي تشكلت في سياق حركات التضامن هذه – وهي الحركات التي مثلت أقوى مظاهر التعبير عن المقاومة للحكومات الأوتوقراطية في الشرق الأوسط – كانت بمثابة إرهاصات انتفاضات 2011 (انظر الفصل السابع).

نظرًا للثقل الهائل للمسألة الفلسطينية في سياسة الشرق الأوسط، فمن المذهل

ندرة المناقشات المهمة التي أثيرت حول الاقتصاد السياسي لقضايا المسألة الفلسطينية. وفي تناقض صارخ مع باقي أنحاء المنطقة – حيث ظهرت تحليلات جادة للتطور الرأسمالي واستراتيجيات الدول والنخب الحاكمة التي شهدت الكثير من التحليل والنقاش – تبقى فلسطين بصفتها «مسألة إنسانية» بالأساس»؛ إذ ركّز القدر الكبير من النشاط التضامني (سواء في العالم العربي أو خارجه) على انتهاك حقوق الفلسطينيين والمعاناة الكبيرة التي تكبدوها بسبب الانتهاكات، لا التركيز على صلة فلسطين بالمنطقة وعلاقة القضية بالقوى الإمبريالية بها. مع وضع فلسطين في فئة منفصلة تخصها وحدها، أصبحت الاستثناء الذي يستعصي على الأدوات التحليلية المستخدمة في تفكيك وفهم دول الجوار.

يقدم هذا الفصل سردية مناوئة لفكرة الاستثناء هذه، إذ يحاجج بأن الاقتصاد السياسي لتكون الطبقة والدولة في فلسطين هو سمة أساسية لا غنى نها لفهم الاستعمار الإسرائيلي القائم واستلاب إسرائيل للشعب الفلسطيني. ولقد تمت هذه العملية من خلال ما يمكن وصفه بمصطلح «bantustanization» وهو مصطلح يشير إلى منطقة «الحكم الذاتي» الخاصة بسكان الريف السود في الخمسينيات في ظل نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا.[404] هذا الاستخدام للحيزات المكانية كما حدث في سياق «البانتو-ستان» في جنوب أفريقيا – وهو يتيح مسارًا للحكم الذاتي يخضع بسهولة لسيطرة من خارجه – كان سمة عامة لأغلب المشروعات الاستعمارية.[405] رغم أن طبيعة وحدات «البانتو-ستان» هذه في الحالة الفلسطينية تختلف كثيرًا عن

404- ترجع جذور النموذج الجنوب أفريقي في حقيقة الأمر إلى السياسات الأوروبية تجاه السكان الأصليين في كندا. فقانون الهنود الكندي (1876) نص على إنشاء محميات للسكان الأصليين وقنن فصل الهنود في كندا عن المواطنين الكنديين. فأي شخص يرغب في الخروج من المحمية عليه المطالبة بتصريح من «مسؤول الهنود» وهو شخص تعينه الدولة الكندية وكيلًا لها في المحمية. نظام التصاريح هذا طُبق بحذافيره ضمن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في الخمسينيات. كما أن قانون 1876 الكندي جرّم بيع السكان الأصليين أو إنتاجهم لمنتجات دون تصريح كتابي من «مسؤول الهنود»، وسمح بنقل أطفال الهنود من المحميات إلى مدارس الإرساليات التبشيرية. انظر:
Dan Smith, The Seventh Fire: The Struggle for Aboriginal Government (Toronto: Key Porter Books, 1993), 39.

405- للاطلاع على مناقشة موسعة حول الاستعمار الاستيطاني في الحالة الفلسطينية، انظر العدد الخاص من دورية دراسات الاستعمار الاستيطاني:
Settler Colonial Studies 2, no. 1 (2012).

طبيعتها في حالة جنوب أفريقيا – ونلاحظ هنا دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي – فإن تداعياتها السياسية متشابهة للغاية عبر الحالتين. فقد اشتملت على تهيئة فضاءات معزولة يُسمح فيها بقدر محدود من الحكم الذاتي، مع اعتماد التنقل بين مناطق الحكم الذاتي وإسرائيل على تصاريح من السلطات الإسرائيلية. هذا الفصل المكاني ينزع إلى ترسيخ ديناميكية من التشظي الثقافي والوطني مع تركز الهويات حول «المحلي». كما يؤدي إلى نمو تكونات اجتماعية متمايزة، مع تجذر مسارات متباينة لتكون الطبقة والدولة في كل وحدة معزولة على حدة بمعزل عن تطورات الوحدات المكانية المعزولة الأخرى.

تُركز المناقشة أدناه على طبيعة تكون الطبقة والدولة في واحدة من هذه الوحدات، وهي الضفة الغربية. كانت التيمة الغالبة منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في عام 1967 هي تحويل المجتمع الفلسطيني من منطق الوجود الريفي الغالب – مع تركز إعادة الإنتاج للحياة الاجتماعية على الزراعة وهياكل السلطة التقليدية الخاصة بالحياة في القرية – إلى التحاق مدمج ومعتمد على وخاضع إلى رأس المال الإسرائيلي. هذا النسق الخاص بالإدماج كان وراء التغيير في العلاقات الاجتماعية في الضفة الغربية، وقد اتسم على الجانب الآخر باستلاب الكثير من سكان الضفة الغربية وتحويلهم إلى بروليتاريا لا تملك. وعلى الجانب الآخر، فقد اتسم بتطور طبقة رقيقة للغاية من رأس المال الفلسطيني، الذي انحاز إلى الحكم الإسرائيلي وشكل قوامه، واعتمد تراكمه على موقعه الوسيط بين الاحتلال والمُحتَل. تحققت هذه النتيجة عبر السيطرة التدريجية على الأراضي والموارد الفلسطينية من قبل قوة الاحتلال، ومن خلال حصار وتنظيم الحركة الفلسطينية عن طريق الجهاز السياسي والبيروقراطي والعسكري الذي صممه الاحتلال.

يستعرض النصف الأول من الفصل تاريخ هذه العملية، منذ بداية الاستعمار الإسرائيلي عام 1967، وحتى انتهاء الانتفاضة الثانية، أو الانتفاضة الفلسطينية، في عام 2005. ويتعقب النصف الأول من الفصل محاولات إسرائيل الاستراتيجية على مدار هذه العقود الأربعة لإضفاء طابع رسمي على نظام التقسيم إلى وحدات مكانية (أو ما يشير إليه مصطلح «bantustanization» أو «تقسيم وحدات البانتو-ستان») والتحضير لتواطؤ فلسطيني مع هذا النظام. أما النصف الثاني من الفصل

فيتناول طبيعة هذا التشظي المكاني في ظل النيوليبرالية. وهو يوضح كيف تشكلت الطبقة الرأسمالية في الضفة الغربية، وكيف هي وثيقة الصلة بهياكل حكم السلطة الفلسطينية، التي اعتنقت الرؤية النيوليبرالية بناء على نفس الافتراضات والتبعات التي ناقشناها في الفصول السابقة. هذه الانعطافة النيوليبرالية قُننت مؤخرًا عبر خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (PRDP)؛ خطة التنمية الاقتصادية المدعومة بقوة من البنك الدولي ومانحين آخرين، وهي الانعطافة التي لها تداعيات كبرى على طبيعة النضال الفلسطيني.

هذه التحولات التي شهدها المجتمع الفلسطيني تعضد الحجج التي ساقها الفصل الثاني، وهي تشير إلى كيف أن التحالف الإسرائيلي-الأمريكي – ويتحقق عبر سبل عسكرية وعبر التطبيع الذي تقتضيه اتفاقات التجارة والاستثمار النيوليبرالية – كان في القلب من الإخضاع السياسي للمنطقة العربية. ثمة عنصر ضروري في هذه العملية، كان زرع قيادة فلسطينية مدمجة بالكامل في أنماط الهيمنة الغربية، وهي القيادة التي كانت على استعداد لإعطاء «الضوء الأخضر» للنظم العربية الأخرى حتى تُنهي عزلة الدولة الإسرائيلية. إلى حد بعيد، تقبع هذه القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية (ومن هنا جاء تركيز هذا الفصل – مكانيًا – على الضفة)، لكن تفسير قبول هذه القيادة للدمج لا يكمن ببساطة في «الفساد» حصرًا أو في القرارات الاستراتيجية المُضللة. بالطبع يجب ألا يؤدي هذا القول إلى التصديق على أن الضفة الغربية هي «الدولة الفلسطينية المستقبلية»، أو إلى الحدّ من طبيعة النال الفلسطيني وقصره على مستوى احتلال الأراضي في عام 1967. على النقيض، يخرج هذا الفصل من منظور أن الشعب الفلسطيني له حق العودة إلى بيوته وأراضيه التي أُخرج منها بين 1947 و1949، وهي اللحظة التاريخية التي يشير إليها الفلسطينيون بمسمى «النكبة». إلا أن القصد هو فهم العمليات المؤدية إلى تحول القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى نقطة ارتكاز أساسية للاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالمنطقة.[406] إنما يهدف

406- كما أن أنماط السيطرة الموصوفة في هذا الفصل لا تقتصر على الضفة الغربية. انظر:

Tikva Honig-Parnass, "Zionist Principles of Separation and Ethnic Cleansing on Both Sides of the Green Line," in Between the Lines: Readings on Israel, the Palestinians and the US "War on Terror," ed. Tikva Honig-Parnass and Toufic Haddad (Chicago: Haymarket Books, 2007).

هذا الفصل إلى إظهار أن ضعف القيادة متصل سببيًا بالتبعية والخضوع الذين وسما التكون الطبقي وتكون الدولة في الضفة الغربية. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الاقتصاد السياسي للضفة الغربية بصفته يُشكل الصلة الأساسية بالحكم الإمبريالي وبأنماط تطور رأس المال عبر سائر أنحاء الشرق الأوسط الأخرى، وهي الظاهرة التي تتجاوز بكثير منظور التركيز على حقوق الفلسطينيين ومعاناتهم.[407]

احتلال سنة 1967

في الفترة من 1948 وحتى احتلال إسرائيل للضفة الغربية في 1967، كانت الضفة خاضعة للحكم الأردني.[408] أثناء تلك المرحلة، كان المجتمع الفلسطيني يغلب عليه الطابع الريفي، وكان يوصف بصفته «سلة غذاء» الأردن.[409] شكلت الضفة الغربية نحو رُبع أراضي الأردن القابلة للري، وكانت تُنتج أكثر من 60 في المائة من محاصيل الفواكه والخضراوات، وأكثر من ثلث محاصيل الغلال وإنتاج الماشية.[410] كما كانت المزارات المسيحية المقدسة ركيزة أساسية من ركائز صناعة السياحة الأردنية، حيث كانت نسبة 90 في المائة من إيرادات السياحة الأردنية تأتي من الضفة الغربية.[411] تعمدت الحكومة الأردنية تقييد الاستثمار ورفضت أية محاولات لإصلاح الأراضي، فرسخت من نوعيات الملكية والهياكل الاجتماعية القائمة منذ العهد العثماني. وفي المناطق الريفية، انتظمت الحياة حول رؤساء القرى البطريركيين، المخاتير، وكانت ملكية الأراضي مركزة بقوة في يد القلة؛ حيث كان 8.6 في المائة

407- من الكاشف أن الكثير من كتابات المعلقين في الآونة الأخيرة حول الانتفاضات العربية نزعت إلى تحييد وجهة النظر الناقدة هذه، فأقرت بفلسطين كقضية أخلاقية ضرورية قد تثير شعوب الجوار، مع اعتبارها ضعيفة الصلة بطبيعة الاقتصاد السياسي الإقليمي.

408- ضمت الأردن الضفة الغربية والقدس الشرقية في 24 أبريل 1950، ومنحت جميع السكان المواطنة الأردنية. وكان سكان الضفة الغربية قد نالوا الحق في المطالبة بالجنسية الأردنية في ديسمبر 1949.

409- انظر:

Adel Samara, The Political Economy of the West Bank 1967–1987: From Peripheralization to Development (London: Khamsin Publications, 1988), 89.

410- انظر:

.Philip Robbins, A History of Jordan (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 125

411- السابق.

من الملاك (من تزيد مساحة مزارعهم عن 10 هكتارات) يملكون 38 في المائة من الأراضي، واضطر نصف ملاك الأراضي تقريبًا إلى العيش من قطع أرض تقل مساحة كل منها عن هكتارين.[412] كانت نحو 70 في المائة من أراضي الضفة الغربية الزراعية مملوكة لمزارعين هم بدورهم من قاموا بزراعتها، وقام المستأجرين للأراضي الزراعية بزراعة نسبة الثلاثين في المائة المتبقية.[413] في هذا السياق، كان النظام العائلي هو المسيطر، استنادًا إلى السلطة الأبوية المركزية، وتركزت الحياة الاجتماعية-الاقتصادية على الإنتاج الزراعي. وكان نظام الزراعة بالمشاركة – وهو نظام بموجبه يقدم المزارع غير المالك للأرض بتقديم حصة من المحصول مقابل زراعتها – شائعًا في المزارع الكبيرة المنتجة للمحاصيل الحقلية والخضراوات.[414] وقد انحدر الكثير من هؤلاء المزارعين بالمشاركة من الثلاثمائة ألف لاجئ فلسطيني الذين فقدوا أراضيهم بعد طردهم إلى الضفة الغربية في عام 1948.

412- انظر:

Leila Farsakh, Palestinian Labour Migration to Israel (New York: Routledge, 2005), 100.

هذه الأرقام تعود إلى السبعينيات ومن المرجح أنها أقل بكثير من الواقع في تقديرها لمدى تركز ملكية الأراضي في يد القلة في عهد ما قبل الاستعمار الإسرائيلي، نظرًا لأن أغلب الأراضي التي تمت مصادرتها كانت قطع أرض كبيرة.

413- انظر: Samara, The Political Economy of the West Bank, 89.

414- انظر:

Sarah Graham Brown, “Agriculture and Labour Transformation in Palestine,” in Kathy and Pandeli Glavanis, The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production (London: Zed Books, 1990), 56.

أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية الذي بدأ في يوليو 1967 إلى تقويض وتشتيت هذه الأنماط التقليدية الخاصة بالوجود الاجتماعي. وأثناء الحرب نفسها، طردت إسرائيل نحو خُمس السكان الفلسطينيين، واستهدفت تحديدًا سكان غور الأردن ومجموعة القرى الواقعة في زمام القدس وحولها.(415) وتنزع أغلب التحليلات الصادرة بالإنجليزية إلى اختزال هذا النقل الجماعي للسكان إلى كونه مسألة بسيطة قليلة التبعات، لا صلة قوية لها بالسياسة المعاصرة.(416) الحق أن هذه المناطق التي نُزع منها سكانها أثناء الحرب مثلت فيما بعد العمود الفقري للحيزات الجغرافية المقصورة على الإسرائيليين، وهي الفضاءات التي تقسم حاليًا البلدات والقرى

415- تقدر الأونروا أن نحو مائتي ألف فلسطيني قد طردوا من بيوتهم وفروا من الضفة الغربية إلى الأردن أثناء وفي أعقاب حرب 1967. انظر:
UNRWA, Report of the Commissioner-General 1966–1967, UN General Assembly (A/6713), 1967, 11.
كان نصف هذا العدد قد أصبح بالفعل في عداد اللاجئين في عام 1948. انظر:
Benjamin Schiff, Refugees Unto the Third Generation—UN AID to Palestinians (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1995), 67.
وتستند إلى حد بعيد مختلف التقديرات بتعداد سكان الضفة الغربية إلى تعداد أردني تم في 1961. تقدر أبو لغد أن التعداد بلغ 820 ألف نسمة (باستثناء القدس)، ويعتمد تقديرها إلى مراجعة تعداد الأردن وخفضه 100 ألف نسمة، لتأخذ في الحسبان الهجرة إلى الخارج، التي تُقدر بـ 220 ألف فلسطيني طردوا، بناء على تعداد إسرائيلي تم بعد الحرب مباشرة. انظر:
Janet Abu-Lughod, Demographic Consequences of the Occupation, MERIP Reports, The Palestinian Dilemma, no. 115 (June 1983): 13–17.
وقدم جابرييل وساباتيلو تقديرًا أعلى بقليل، بواقع 845 ألف نسمة في الضفة الغربية. انظر:
Stuart A. Gabriel and Eitan F. Sabatello, "Palestinian Migration from the West Bank and Gaza: Economic and Demographic Analyses," Economic Development and Cultural Change 34, no. 2 (January 1986): 245–262.
واستمر نقل السكان في السنوات التالية على الحرب، وبحلول سبتمبر 1968 كان أكثر من 400 ألف لاجئ فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون في الأردن. انظر:
Peter Dodd and Halim Barakat, River Without Bridges [Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1969], 5).
وطبقًا للجنة الوزارية العليا للغوث في عمان، فعدد اللاجئين في الأردن، ممن جاءوا من الضفة الغربية وغزة بلغ 428,669 نسمة في 1970 (398 ألفًا منهم جاءوا من الضفة الغربية). انظر:
"Palestinian Emigration and Israeli Land Expropriation in the Occupied Territories," Research Study, Journal of Palestine Studies 3, no. 1 (Autumn 1973): 106–118.

416- من الاستثناءات المهمة هنا أعمال «نور مصالحة» الذي وثق كيف تم تنفيذ الطرد بشكل عمدي. انظر:
Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), and Dodd and Barakat, River Without Bridges.

الفلسطينية في الضفة الغربية وتباعد بينها. لم تكن هذه الأماكن منذ القدم خالية من السكان الفلسطينيين أو من نشاطهم الزراعي، إنما تم إفراغها عمدًا ثم استعمارها: أولًا على يد الجيش الإسرائيلي، ثم بمعرفة ميليشيات المستوطنين التي انتظمت في حركات مثل جماعة «جوش إيمونيم» الدينية المتطرفة،(417) ثم على يد مواطنين إسرائيليين الذين اعتبروا حياة المستوطنات الإسرائيلية بصفتها حياة مريحة للطبقة المتوسطة في الضواحي. يمثل هذا مصادرة لتاريخية المكان والحيز الجغرافي، مع اختفاء الطرد المتكرر والتهديد به من التاريخ، ومع رسم «الحقائق على الأرض» بصفتها هي طبيعة الأمور الراسخة بلا جدال.

في أعقاب الحرب مباشرة، كان للقيادات السياسية الإسرائيلية وجهتي نظر متضادتين حول ما يجب عمله مع الفلسطينيين الذين قامت إسرائيل بغزوهم في الضفة الغربية، وهم السكان الذين شكلوا – بالإضافة إلى سكان القدس وقطاع غزة الفلسطينيين – ما يُعادل نحو ثلث تعداد سكان إسرائيل في ذلك الحين.(418) تمثل الرأي الأول في اعتبار المناطق المحتلة جزءًا لا يتجزأ من الوطن الصهيوني ويجب ضمها إلى إسرائيل. وذهب الرأي الثاني – الذي ساد في النهاية – إلى رفض منح أي حقوق مواطنة للفلسطينيين في الضفة الغربية (وقطاع غزة) بسبب تداعيات هذه الحقوق على الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية.(419) وهكذا تم تدشين حكومة عسكرية سيطرت تدريجيًا على جميع جوانب الحياة في الضفة الغربية. فلم يصبح الفلسطينيون مواطنين إسرائيليين، وإن حصلوا على بطاقات هوية وخضعوا للقانون العسكري الإسرائيلي (بناء على نظام ماثل للقوانين العسكرية السارية على المواطنين

417- كانت جوش إيمونيم حركة دينية تشكلة في عام 1974 وقالت بأن الأراضي المحتلة في 196 هي أراض منحها الرب للشعب اليهودي. وآمنت الحركة بأن استيطان هذه الأراضي سيعجل بقدوم المسيح المُخلص.

418- انظر:

Farsakh, Palestinian Labour Migration, 33. This number includes Palestinians in East Jerusalem and the Gaza Strip.

419- انظر:

James Ron, Frontiers and Ghettos: State Violence in Serbia and Israel (Berkeley, CA: University of California Press), 128.

الفلسطينيين في إسرائيل حتى عام 1966.[420] وأصبح الحاكم العسكري (وهو ضابط رفيع الرتبة في الجيش الإسرائيلي لا يخضع إلا لسلطة رئيس الوزراء) هو المحكم النهائي في جميع القرارات الخاصة بالأراضي.

وكانت هذه المناقشات الديمغرافية وثيقة الصلة بالنقاش حول ما يجب عمله في الأرض نفسها. فمع تقرير عدم ضم السكان الفلسطينيين إلى مواطني إسرائيل وإتاحة حقوق الجنسية لهم، بدأت الحكومة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية وفي بناء المستوطنات بالمناطق منزوعة السكان في عام 1967. كانت الخطة الأولية التي وجهت هذا المشروع الاستيطاني هي خطة «آلون»، على اسم «يجال آلون» وهو جنرال إسرائيلي ونائب رئيس الوزراء التابع لحزب العمل إبان حرب 1967.[421] كان منطق «آلون» واضحًا ومباشرًا: سيتم وضع المستوطنات الإسرائيلية بين المراكز السكانية الفلسطينية الكبرى وفوق خزانات المياه الجوفية والأراضي الزراعية الخصبة.[422] ومن ثم تم تشييد شبكة طرق «إسرائيلية حصرًا» لربط هذه المستوطنات ببعضها وبالمدن الإسرائيلية بعيدًا عن الضفة الغربية. وبهذه الطريقة، تتمكن إسرائيل من مصادرة الأراضي والموارد، ومن تقسيم المناطق الفلسطينية والمباعدة بينها، وتجنب تحمل المسؤولية المباشرة – قدر الإمكان – عن السكان الفلسطينيين. وبناء على نقل السكان الذي حدث في عام 1967، هدفت خطة «آلون» إلى ضم نحو 40 في المائة من مساحة الضفة الغربية إلى زمام إسرائيل.[423] وفي الفترة من 1967 إلى 1977 قامت الحكومات الإسرائيلية التابع لحزب العمال بتنفيذ خطة آلون بحذافيرها. ومع

420- مكث نحو رُبع السكان الفلسطينيين الأصليين الذين عاشوا في فلسطين التاريخية في أراضيهم، مع إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948. اكتسب هؤلاء الفلسطينيون الجنسية الإسرائيلية، وإن استمروا في الخضوع لقوانين نظام الطائفة، بصفتهم سكان درجة ثانية. وحكمهم القانون العسكري حتى عام 1966.

421- كان رأي آلون نفسه أنه لا وجود لما يُدعى الجنسية الفلسطينية، رغم تقبله لاحتمال سن مثل هذه الجنسية. هذا القائد العسكري الصهيوني المهم أشرف على طرد الموجة الأولى المكونة من أكثر من سبعمائة ألف فلسطيني من بيوتهم وأراضيهم في 1948. وقد أعلن آلون بعد عامين من احتلال 1967 كتابة عن دعمه لنقل السكان، قائلًا: «الدولة الفلسطينية... إن وُجدت، يجب أن تكون في الأردن، سواء كملكية أو كجمهورية». انظر:

Yigal Allon, The Making of Israel's Army (New York: Universe Books, 1970), 103.

422- وفي بعض الحالات شُيدت المستوطنات في وسط مدن وبلدات فلسطينية، مثل مدينة الخليل بالضفة الغربية.

423- عُرضت خطة آلون في يوليو 1967 ثم عُرضت في نسخ معدلة في يونيو 1968 وديسمبر 1968 ويناير 1969، ثم سبتمبر 1970.

مطلع 1977 كان قد تم بناء عشرين مستوطنة إسرائيلية في المجمل، و75 في المائة منها في مناطق وردت في خطة «آلون».[424]

مع وصول حكومة الليكود إلى السلطة في عام 1977، أصبح بناء المستوطنات يخضع لإشراف آرييل شارون، وزير الزراعة حينئذ ورئيس اللجنة الوزارية للمستوطنات. وبحلول عام 1981 تطورت تصورات حكومة الليكود إلى استراتيجية متماسكة عُرفت بمسمى «خطة شارون»، وقد حوّلت التركيز الجغرافي بعيدًا عن المناطق التي تم استعمارها بنجاح بموجب خطة «آلون» نحو المرتفعات الغربية بالضفة الغربية.[425] وكانت السمة الأساسية لهذه الخطة هي تشييد حزام استيطاني شرق بلدتي قلقيلية وطولكرم الفلسطينيتين (تقعان شمال غربيّ الضفة الغربية)، وكان الموقع هامًا لإسرائيل لسببين. أولًا، يعتبر الموقع أهم مناطق زراعية فلسطينية في الضفة الغربية بعد اختفاء أراضي غور الأردن في عام 1967. بعد سيطرة إسرائيل على هذه المناطق أصبح اعتماد الفلسطينيين على الواردات الغذائية الإسرائيلية كاملًا. وثانيًا، فالجرف الجبلي الغربي يقع فوق خزان المياه الجوفية الكبير في الضفة الغربية. وكانت السيطرة على هذه المنطقة تعني منح إسرائيل كميات كبيرة من المياه، تعادل نحو ثلث استهلاك المياه الإسرائيلي، ويمكن ضخ هذه المياه إلى 2.5 مليون مواطن إسرائيلي في تل أبيب ومناطق البلاد الوسطى.[426]

واقترانًا بالقيود على تنقلات المزارعين والقيود على إتاحة المياه والموارد الأخرى لهم، أدت هذه الموجات الهائلة من مصادرة الأراضي وتشييد المستوطنات أثناء العقدين الأولين من الاحتلال إلى تحول كبير في الملكية وأنماط إعادة الإنتاج الاجتماعي. وفي

424- انظر:

Esther Goldberg, Jewish Settlement in the West Bank and Gaza Strip (Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1993), 12.

425- للاطلاع على استعراض تفصيلي لهذه الخطط انظر:

Elisha Efrat, Geography and Politics in Israel since 1967 (London: Frank Cass, 1988)

426- انظر:

Haim Gvirtzman, Maps of Israeli Interests in Judea and Samaria, Determining the Extent of the Additional Withdrawals, Security and Policy Studies no. 34(Tel Aviv: BESA Center for Strategic Studies, 1997), 7.

الفترة من 1967 إلى 1974 تراجعت مساحات الأراضي الفلسطينية المزروعة في الضفة الغربية بواقع الثلث تقريبًا.[427] وأدت استباحة المستوطنين الإسرائيليين لأراضي غور الأردن إلى إبعاد 87 في المائة من جميع الأراضي المروية في الضفة الغربية عن أيادي الفلسطينيين.[428] وصدرت أوامر عسكرية تحظر حفر آبار جديدة للأغراض الزراعية وقيدت الأوامر استهلاك الفلسطينيين للمياه بشكل عام، في حين تم تشجيع المستوطنين الإسرائيليين على استخدام كل ما يحتاجون من المياه.[429] ومع التدمير المتعمد للقطاع الزراعي، تعرض فقراء الفلسطينيين – لا سيما الشباب – للنزوح عن المناطق الزراعية، مع الانتقال إلى العمل بقطاعي الإنشاءات والزراعة داخل إسرائيل. وفي عام 1970 مثل القطاع الزراعي أكثر من 40 في المائة من قوة العمل الفلسطينية في الضفة الغربية. لكن بحلول عام 1987 تراجعت هذه النسبة إلى 26 في المائة. وتراجع نصيب الزراعة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني من 35 في المائة إلى 16 في المائة بين عاميّ 1970 و1991.[430]

ومع تراجع ثِقل الزراعة، زادت سيطرة إسرائيل على الأسواق الفلسطينية. تم تدمير الصناعات الفلسطينية المحلية مع إغراق الضفة الغربية بالأغذية والسلع المصنعة في إسرائيل. وكانت الأنشطة الصناعية الناشئة حينئذ – يُذكر منها المنسوجات والجلود – في أغلب الحالات بالمقاولة من الباطن لصالح شركات إسرائيلية، فوضت ورش صغيرة للغاية لا يتجاوز عدد العاملين في كل منها 5 أفراد، بالتصنيع لصالحها.[431] تم إمداد الفلسطينيين المشاركين في هذه الأنشطة بالمواد الخام (الأقمشة على سبيل المثال) التي كانت تُوزّع على ورش صغيرة أو على عائلات، ويحصل المُصنِّع

427- انظر: Samara, The Political Economy of the West Bank, 86.

428- السابق، ص 91.

429- انظر: Graham Brown, “Agriculture and Labour Transformation,” 68.

430- إحصاءات قوة العمل وإجمالي الناتج المحلي، من:
Farsakh, Palestinian Labour Migration, 41–42, 98.
يجدر بالذكر أن الإحصاءات السكانية للضفة الغربية وقطاع غزة غير مؤكدة إلى حد ما نظرًا لأن حتى عام 1997 كان التعداد الوحيد الذي تم عمله في المنطقة هو تعداد الجيش الإسرائيلي لعام 1967، وتم بعد بداية الاحتلال مباشرة.

431- انظر: Samara, The Political Economy of the West Bank, 88.

على عمولة مع إعادة المنتج النهائي إلى مالكه الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه تم منح مجموعة مختارة من التجار حقوق الاستيراد والتصدير من السلطات الإسرائيلية، وسُمح لهم بتوزيع المنتجات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي أغلب الحالات كان هؤلاء التجار أشخاصًا يتعاونون سياسيًا مع الجيش الإسرائيلي. وعمل آخرون كمقاولين من الباطن، مع كسب عمولات عن طريق إمداد إسرائيل بعمال اليومية الفلسطينيين. وفي جميع الحالات، كانت الطبقة الرأسمالية الفلسطينية التي ظهرت مع الاحتلال تتسم باعتمادها على إسرائيل وبتحالفها معها.[432]

وإلى جانب هذا الخنق للاقتصاد السياسي الفلسطيني، أعدت إسرائيل جهازًا بيروقراطيًا معقدًا استهدف خلق شريحة من الفلسطينيين المعتمدين على الجيش الإسرائيلي.[433] وباستخدام منهج العصا والجزرة، مثلت هذه الشريحة الوجه الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي.[434] وهناك عدة آليات تمت بموجبها عملية تصدير هذه الشريحة الفلسطينية كوجه للاحتلال. في عام 1981 أنشأت إسرائيل الإدارة المدنية، مع توظيف آلاف الفلسطينيين في قوة شرطة في المدن والقرى الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة. كما مضت إسرائيل إلى تدعيم شبكة مما يُدعى بمسمى «روابط القرى» كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية المحظورة، والتي كانت تدير أعمالها إلى حد بعيد من خارج فلسطين، مع اعتمادها على التوجه بقوة إلى خوض نضال بقيادة فلسطينية إبان الهزائم التي كابدتها الناصرية والقومية العربية في عام 1967. سُمح لروابط القرى بحمل السلاح واعتقال واستجواب الأفراد، كما تحملت هذه الروابط مسؤولية توزيع تصاريح لم شمل الأسرة وتصاريح السفر وتراخيص بناء وفتح الأعمال التجارية. وكان من المستحيل أداء إجراءات وأعمال أساسية كثيرة دون

432- مع حدوث عملية التكون الطبقي هذه داخليًا في الضفة الغربية، كانت هناك تطورات موازية لا تقل أهمية، تتمثل في نمو رأس المال الفلسطيني المتصل بدول الخليج (انظر الفصل السادس).

433- انظر:

Meron Benvinisti, The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), 37–48.

434- انظر:

Yehuda Litani, "Village Leagues: What Kind of Carrot," Journal of Palestine Studies 11, no. 3 (Spring 1982): 174–178.

موافقة رابطة القرية، التي تعتمد في المقام الأول على الجيش الإسرائيلي. وتم ضخ التمويل الحكومي الإسرائيلي الخاص بمشروعات «التنمية» من خلال روابط القرى، في محاولة لتقويض الدعم المقدم للجهات الأخرى المنتمية إلى منظمة التحرير. على ذلك، ورغم أن آرييل شارون حاول تصوير روابط القرى بصفتها «القيادة الوسطية» للفلسطينيين – وهو المصطلح الذي استخدمه في محادثات 1982 مع وزير الدفاع الأمريكي كاسبر فينبرجر – فقد عانت هذه الروابط من رفض فلسطيني موسع.[435] تعرض ممثلو روابط القرى لاغتيالات على يد نشطاء، واستمر أغلب الفلسطينيين في اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم المشروع الوحيد، رغم تجريمها.[436]

كان لهذه التطورات أعمق الأثر على التكون الاجتماعي الإسرائيلي والفلسطيني معًا. بالنسبة لإسرائيل، كان ضم الضفة الغربية إلى اقتصادها له بالغ الأثر على زيادة حجم السوق المحلية الإسرائيلية، إذ أمدها بقاعدة مستهلكين وبمصدر للعمالة الرخيصة المعرضة لقدر كبير من الاستغلال. واعتُبر هذا التوسع الاقتصادي الإسرائيلي بمثابة «الطفرة الاقتصادية الفلسطينية». بحلول أواسط الثمانينيات، مثل الفلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 7 في المائة من قوة العمل الإسرائيلية.[437] في عام 1985 كانت ثلث قوة العمل في الضفة الغربية تعمل في إسرائيل،[438] وكان نصف هؤلاء تقريبًا يعملون في قطاع الإنشاءات، وهو قطاع حيوي كان في القلب من الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية، ويتكون من مجموعات كبيرة تربطها صلات بالدولة والقطاع الخاص والحركة العمالية الصهيونية. وهكذا احتلت قوة العمل الفلسطينية الدرجات

435- ورد في:

Salim Tamari, "In League with Zion: Israel's Search for a Native Pillar," Journal of Palestine Studies 12, no. 4 (Summer 1983): 41–56.

436- انظر:

Hillel Cohen, "The Matrix of Surveillance," in Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power, eds. Elia Zuriek, David Lyon, and Yasmeen Abu-Laban (New York: Routledge, 2011), 108.

437- انظر:

Noah Lewin-Epstein and Moshe Semyonov, "Occupational Change in Israel: Bringing the Labor Market Back," Israel Social Science Research 2, no. 2 (1984): 3–18.

438- إحصاءات قوة العمل من: Farsakh, Palestinian Labour Migration, 82 and 217

الدنيا من سوق العمل وغطت بعض القصور في الطلب على الأيدي العاملة، وهو القصور الذي تسببت فيه الخدمة العسكرية المطولة للمواطنين اليهود في الجيش الإسرائيلي.[439]

وفي الوقت نفسه كانت التحولات الكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي أسفرت عنها هذه التطورات، تعني أن هياكل السلطة التقليدية قد بدأت في الانهيار مع تحول الشباب الفلسطينيين بقوة إلى قوة بروليتارية، ومع حصولهم على الدخل من مصادر مستقلة. في عام 1970 كان 43 في المائة فقط من قوة العمل في الضفة الغربية من العمال الذين يربحون أجور. وفي عام 1987 أصبحت هذه النسبة 63 في المائة.[440] ومثلت النقود التي ربحها الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل نحو رُبع الناتج القومي الإجمالي بين 1975 و1985.[441] وحدثت عملية تحول حضري موازية، مع إبعاد العائلات عن الأراضي الزراعية وسعيها للعمل والإقامة في المدن الفلسطينية. وهاجر الفلسطينيون الأكثر ثراء في المناطق الحضرية إلى الخليج، حيث عملوا كمعلمين ومهندسين وفي أعمال أخرى للعمالة المؤهلة (انظر الفصل السادس).[442] ودعم تنامي الحركة الوطنية الفلسطينية خارج البلاد التداعيات السياسية لهذه التغيرات، ويلاحظ ظهور حركات المقاومة الفلسطينية التي زلزلت الملكية الهاشمية في الأردن على مدار السبعينيات، ثم قتال الاحتلال الإسرائيلي والمتعاونين المحليين معه في لبنان. وجلبت الفصائل السياسية الفلسطينية هذا المناخ المسيس إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما في أوساط جيل الشباب الذين دخلوا الجامعات كأول

439- انظر:

Moshe Semyonov and Noah Lewin-Epstein, Hewers of Wood and Drawers of Water: Noncitizen Arabs in the Israeli Labor Market (Ithaca, NY: ILR Press, 1987), 29.

كما مكّنت قوة العمل الفلسطينية الرخيصة شرائح من اليهود الأفارقة والعرب داخل إسرائيل (المزراحيم الذين شكلوا قوام البروليتاريا الإسرائيلية في العقود التالية على إنشاء الدولة في 1948) من الصعود الطبقي. ساعد هذا في تخفيف الكثير من التوترات التي ظهرت في السبعينيات بين المزراحيم واليهود الأوروبيين، وهي التوترات التي تمثلت بقوة في صعود حركة «الفهود السود» في أوساط المزراحيم حينئذ.

440- انظر: Farsakh, Palestinian Labour Migration, 88.

441- السابق، ص 40.

442- كان عدد الفلسطينيين العاملين في الخليج عام 1981 يبلغ نحو نفس عدد العاملين في إسرائيل (Farsakh, Palestinian Labour Migration, 84).

جيل يتلقى التعليم الجامعي على مدار تاريخ عائلات هؤلاء الشباب.

كانت هذه التغيرات الاجتماعية عوامل مهمة كامنة وراء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الشعبية في عام 1987. فالانتفاضة الأولى كانت حركة احتجاج مطولة وموسعة دامت حتى مطلع التسعينيات وسرعان ما رأى فيها الوعي الشعبي نقطة تحول في النضال الفلسطيني. كان رد فعل إسرائيل المبدئي على الانتفاضة يتلخص في مطالبة رئيس الوزراء إسحاق رابين بـ «تكسير عظام» الشباب رماة الحجارة، وكان ردًا عنيفًا وغاشمًا.[443] ورغم الطابع العام الأعزل للانتفاضة، فقد قتل الجنود والمدنيون الإسرائيليون نحو 1500 فلسطيني، بينهم ما يُقدر بثلاثمائة طفل.[444] تعرض الآلاف لإصابات بليغة وتم حبس عشرات الآلاف دون اتهامات أو محاكمة. إلا أن العنف لم يكن الوسيلة الوحيدة التي استخدمتها الدولة الإسرائيلية في محاولتها لسحق الانتفاضة. فالنمو السريع للمعمار المؤسسي الجديد الذي وظفته إسرائيل لترسيخ التقسيم والفصل لا يقل أهمية. ويجدر بالملاحظة أن هذه العملية اشتملت على التوسع في تقييد التنقلات، لا سيما أوامر حظر التجوال وتقييد التنقلات بحيث تقصر على مناطق محددة، واستخدام التصاريح ونشر نقاط التفتيش العسكرية للسيطرة على الدخول إلى والخروج من المناطق الفلسطينية.[445]

بحلول فبراير 1988 استحالت التنقلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب القيود الإسرائيلية. في 15 و17 مارس 1988 تم تقنين هذه القيود رسميًا في أمرين

443- انظر:
Al-Haq, Punishing a Nation: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising, December 1987– 1988 (Ramallah, West Bank: Al-Haq, 1989).

444- طبقاً لمنظمة بتسيلم فالانتفاضة الأولى حصدت أرواح 1489 فلسطينياً و185 إسرائيليًا. ومن بين الفلسطينيين، قتل الجيش الإسرائيلي 1376 شخصًا، في حين قتل المدنيون الإسرائيليون 113 آخرين. تضم هذه الأعداد 304 فلسطينيين صنفوا كقُصر (تحت سن 18 عامًا).

445- طبقًا لمركز معلومات حقوق الإنسان الفلسطيني، تم فرض حوالي 15 ألف حظر تجوال في المناطق الفلسطينية، وطُبق الحظر على أكثر من 10 آلاف شخص، منذ بداية الانتفاضة الأولى وحتى 31 ديسمبر 1993. ورد في:
Paul Findley, "Collective Acts of Complicity," Speaking Out, Washington Report on Middle Eastern Affairs (June 1994): 15, www.wrmea.com/backissues/04949404054/.htm.

عسكريين إسرائيليين يمنعان التنقل بين الضفة والقطاع.[446] أصبح هذا الفصل دائمًا، وظل سمة طبيعية في حياة الفلسطينيين على مدار التسعينيات. في عام 1989 وللمرة الأولى تم إصدار بطاقات الهوية الملونة للفلسطينيين في الضفة والقطاع، لتوضيح ما إذا كان حامل البطاقة سجينًا سياسيًا سابقًا أو ناشطًا سياسيًا.[447] كما ورد في البطاقات أماكن الإقامة. في قطاع غزة، صدر أمر تنظيمي في 15 مايو 1989 يطالب باستصدار بطاقات هوية ممغنطة للفلسطينيين الراغبين في دخول إسرائيل للعمل.[448] مهدت هذه المبتكرات المؤسسية العديدة الطريق لنظام التصاريح الذي تطور في التسعينيات والعقد التالي على الألفية، للسيطرة بشكل كامل على دخول وخروج الأفراد إلى ومن الضفة والقطاع، مع السيطرة أيضًا على تنقلات الفلسطينية داخل هذه المناطق.

اتفاقات أوسلو

انتهت الانتفاضة بتوقيع اتفاقات أوسلو في عام 1993. اعتمدت أوسلو بقوة على منطق العقود السابقة، وأثارت مرة أخرى فكرة «الحكم الذاتي» الفلسطيني. لكن هذه المرة تمت تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي عادت من المنفى مدعية أن الدولة الفلسطينية ستُنشأ قريبًا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وساعدت عودة كوادر منظمة التحرير على تكوين السلطة الفلسطينية، وهي حكومة فلسطينية قاصرة السلطات، وقد تم تحديد سلطاتها في أوسلو وبموجب اتفاقات لاحقة تم توقيعها على

446- الأوامر الخاصة بتعليق تصاريح الدخول العامة (لسكان الأراضي الخاضعة للإدارة) (رقم 5) (الأمر المؤقت) (يهودا والسامرة)، وقع في 17 مارس 1988، والأوامر الخاصة بتعليق تصاريح الدخول العامة (لسكان الأراضي الخاضعة للإدارة) (رقم 5) (الأمر المؤقت) (منطقة قطاع غزة)، وقع في 14 مارس 1988.

447- انظر:

Al-Haq, A Nation Under Siege, Annual Report on Human Rights in the Occupied Territories, 1989 (Ramallah: Al-Haq, 1990), 328.

448- هدفت البطاقات أيضًا إلى إحباط النشاط السياسي ضد الاحتلال. كان مطلوبًا إجراء مقابلة شخصية مع جندي إسرائيلي للحصول على البطاقة، ورغم محاولة الناس في البداية مقاطعة هذا الإجراء، تم فرض حظر تجوال على الشوارع، مع تنقل الجنود بين البيوت لمصادرة البطاقات القديمة. انظر:

Anita Vitullo, “Uprising in Gaza,” in Intifada: The Palestinian Uprising, eds. Zachary Lockman and Joel Beinin (Boston: South End Press, 1989), 51.

مدار التسعينيات.[449]

وكانت دوافع توقيع أوسلو وثيقة الصلة بالعمليات التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني. فبعد حرب الخليج (1990-1991)، تحولت الاستراتيجية الأمريكية نحو محاولة ربط مختلف حلفائها الإقليميين في فضاء اقتصادي واحد، يتسم بحرية التجارة وتدفقات الاستثمار. وكان الشرط المسبق على هذا هو إسقاط المقاطعات العربية الاقتصادية ضد دولة إسرائيل. ومن المنظور الإسرائيلي، يُقدر أن هذه المقاطعات كلفت ما مجموعه 40 مليار دولار بين 1948 و1994.[450] لكن الأهم لرأس المال الإسرائيلي من التكلفة المباشرة للعزلة عن العالم العربي أن المعوقات التي مثلتها المقاطعة أعاقت مأسسة رأس المال الإسرائيلي نفسه. في أواسط الثمانينيات، تعرضت إسرائيل لأزمة اقتصادية تصدت لها عن طريق خطة الاستقرار الاقتصادي النيوليبرالية في عام 1985، وشهدت الخطة خصخصة العديد من الشركات المملوكة للدولة وسمحت بمجموعات كبرى هيمنت على الاقتصاد الإسرائيلي لتحقيق قفزة في الأسواق الدولية.[451] كما فتحت الخطة الاقتصاد الإسرائيلي على الاستثمار الأجنبي. لكن ترددت الكثير من الشركات الدولية في التعامل مع الشركات الإسرائيلية (أو التعامل داخل إسرائيل) بسبب المقاطعات الثانوية المتصلة بسياسات الحكومات العربية.[452] ومن هذا المنطلق، كانت أوسلو نتاجًا مناسبًا للرأسمالية في زمنها:

449- هذه الاتفاقات هي اتفاق غزة أريحا (مايو 1994) والاتفاق المؤقت (سبتمبر 1995) واتفاق الخليل (يناير 1997) ومكرة وي (أكتوبر 1998). للاطلاع على استعراض ممتاز للسنوات الأولى من هذه العملية، انظر:

Graham Usher, Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo (London: Pluto Press, 1995).

450- انظر:

Allan Retzky, “Peace in the Middle East: What Does It Really Mean for Israeli Business?” Columbia Journal of World Business 30, no. 3 (1995): 26–32; see also Markus E. Bouillon, The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict (London: I.B. Taurus, 2006).أ

451- للاطلاع على وصف بتطورات الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية في تلك الفترة انظر:

Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, The Global Political Economy of Israel (London: Pluto Press, 2002).

452- السابق.

التوسع في تدويل الاقتصاد الذي وسم الاقتصاد العالمي في التسعينيات.[453]

وكان الأهم من أي تسوية نهائية للاحتلال الإسرائيلي هو التصور السائد في أوساط الفاعلين في عملية المفاوضات، بأن العملية ستؤدي إلى نوع من «السلام». سمح هذا التصور للحكومات العربية – بقيادة الأردن ومصر – بتبني التطبيع مع إسرائيل تحت رعاية أمريكية، مع إبهام حقيقة أن أوسلو تمثل في الحقيقة استمرار لاستراتيجيات أعوام الاحتلال الـ 45 السابقة عليها. وفي واقع الأمر، لا يوجد تعارض بين «السلام» بطريقة أوسلو والاستعمار، فهذا مكمل لذاك.

وتظهر آليات هذا الديالكتيك بوضوح في تفاصيل ونتائج عملية أوسلو ذاتها. فقد قسمت أوسلو الضفة الغربية إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج). ومُنحت السلطة الفلسطينية الحكم الذاتي على المنطقة (أ)، وهي المساحة التي تمثل 3 في المائة من الضفة الغربية، ويعيش فيها نحو 20 في المائة من الفلسطينيين بالضفة. ويعيش 70 في المائة من الفلسطينيين في المنطقة (ب)، والتي تتشارك فيها السلطة الفلسطينية وإسرائيل في السلطة، على مساحة 24 في المائة من أراضي الضفة. وسيطرت إسرائيل على المنطقة (ج) بالكامل وبها أكثر من 70 في المائة من مساحة الضفة. وعن طريق هذا التقسيم، قننت اتفاقات أوسلو والاتفاقات اللاحقة عليها مقاصد خطة «آلون» التي تعود إلى عام 1967: تحويل المسؤولية عن الأمن الإسرائيلي إلى طرف له وجه فلسطيني، وهو السلطة الفلسطينية في هذه الحالة، مع بقاء الأدوات الاستراتيجية بالكامل في يد إسرائيل. وبالمعنى الاستعماري الكلاسيكي، مُنح الفلسطينيين الاستقلالية وقدر محدود من الحكم الذاتي، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية كما هي.

تم صوغ ونشر أدوات هذه السيطرة إلى حد بعيد على مدار العقود السابقة. وفي حين اعتُبرت المستوطنات مسألة لها «وضع نهائي» بموجب الاتفاقات (أي سيتم التفاوض عليها على مدار فترة زمنية طويلة)، فسرعان ما أطلقت حكومة حزب العمل خطة توسع استيطاني موسعة بعد توقيع أوسلو مباشرة. خطط شارون لهذا التوسع

453- المكوّن الآخر في هذا كان تحول منظمة التحرير الفلسطينية إلى جهاز يعتمد على دعم الحكومات العربية وتمويل الخليج. كما لعبت عزلة المنظمة إبان دعمها لصدام حسين في حرب 1990-1991 دورًا هامًا في دعم المنظمة لعملية أوسلو.

في عام 1991، فعرض حوافز اقتصادية كبيرة على المستوطنين الذين سينتقلون للعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة.[454] تضاعف عدد المستوطنين بين 1994 وبدايات الألفية.[455] وبالتركيز على المواقع الاستراتيجية المنشأة بموجب خطتي آلون وشارون، تم تشييد كتل استيطانية كبيرة في شتى أنحاء الضفة الغربية، مع منع النمو الطبيعي للمراكز السكانية الفلسطينية. كانت هناك نية لربط المستوطنات بابتكار آخر من نتائج عهد أوسلو، ما يُدعى بالطرق الموصلة، وهي طرق سريعة يُقصر استخدامها على الإسرائيليين، توصل الكتل الاستيطانية ببعضها وبالمدن الإسرائيلي، بالاعتماد على شبكة الطرق التي تم تشييدها بموجب خطتي آلون وشارون.[456] وقد جرّم اتفاق أوسلو II المبرم في 1995 أية إنشاءات فلسطينية على مسافة 55 ياردة من جانبي هذه الطرق، ما جعل مئات البيوت الفلسطينية معرضة للهدم. وبحلول أواسط عام 1996، تم بناء 230 كم تقريبًا من هذه الطرق المخطط مدها على مساحة 650 كم، على أراضي فلسطينية مُصادرة.[457]

كان الأثر الإجمالي لهذه التدابير هو أن 90 في المائة من السكان الفلسطينيين في المنطقتين (أ) و(ب) قد أصبحوا يعيشون في بؤر معزولة ومتفرقة، مع تقسيم مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية تحت وطأة المستوطنات التي باعدت ما بينها وأدت إلى تشظيها. وأصبح بإمكان الجيش الإسرائيلي منع التنقل بين هذه المناطق في أي وقت. وخضعت تصاريح الدخول والخروج من المنطقتين (أ) و(ب) – فضلًا عن حقوق الإقامة بهذه المناطق – للسلطة الإسرائيلية. كما سيطرت إسرائيل على أغلب خزانات المياه الجوفية الكبرى، وجميع الموارد الجوفية والمجال الجوي

454- كان شارون وزير الإسكان والإنشاءات من يونيو 1990 إلى يوليو 1992 في ظل حكومة إسحاق شامير الليكودية. وصل حزب العمل إلى السلطة في انتخابات 1992.

455- انظر:

Foundation for Middle East Peace, "Israeli Settlements in the Occupied Territories: A Guide," Settlement Report 12, no. 7 (March 2002).

456- انظر: B'Tselem, Forbidden Roads: Israel's Discriminatory Road Regime in the West Bank (Jerusalem: B'Tselem, 2004).

457- انظر:

Samira Shah, "On the Road to Apartheid: The Bypass Road Network in the West Bank," Columbia Human Rights Law Review 29 (Fall 1997): 221.

للضفة الغربية، مع اعتماد الفلسطينيين على ما تقرره إسرائيل فيما يخص إمدادات المياه والطاقة. وفي حين كانت إسرائيل تستخدم في أواخر التسعينيات نحو 500 مليون متر مكعب من المياه سنويًا، بالأساس من خزانات المياه الجوفية بالضفة، استخدم الفلسطينيون بالضفة 105 مليون متر مكعب فقط سنويًا.[458] وكان الوضع مماثلًا في قطاع غزة، مع منح السلطة الفلسطينية «الاستقلالية» واستبقاء إسرائيل السيطرة على المستوطنات والقواعد العسكرية. وكان مطلوبًا استصدار تصاريح حتى ليتمكن الصيادون الفلسطينيون من الصيد البحري. وبالمثل، خضع دخول وخروج الأفراد والسلع بقطاع غزة للسيطرة الإسرائيلية. وأصبحت التنقلات بين القطاع والضفة مستحيلة مع اعتبار إسرائيل للمنطقتين كيانين منفصلين. وقد وصف المؤلف والناشط الفلسطيني أحمد قطامش هذا الوضع في مقال في عام 1999، فقال إن السلطة الفلسطينية لديها «سلطة دون سيادة على مناطق مقسمة، مع عودة مئات الآلاف من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية وعائلاتهم وإنشاء البيروقراطية الفلسطينية بسلطات حكومية، يربو عددها على 120 ألف شخص يشكلون أكثر من 20 في المائة من قوة العمل».[459]

جيش احتياطي من العمال يمكن الاستغناء عنه

مع ترسخ هذه القيود على الحركة، بدأت طبيعة تكون الطبقة في فلسطين في التغير مرة أخرى، بالاتساق مع نظام «السيطرة» الآخذ في التشكل. بدءًا من عام 1993، انتقلت إسرائيل بشكل مقصود إلى استبدال قوة العمل الفلسطينية التي راحت تتنقل يوميًا من الضفة الغربية إلى إسرائيل، بعمال أجانب من آسيا وشرق أوروبا.[460] كان هذا الإحلال ممكنًا – بشكل جزئي – بسبب انحسار أهمية الإنشاءات والزراعة في الاقتصاد الإسرائيلي، الذي راح يتحول بعيدًا عن الإنشاءات والزراعة في اتجاه

458- انظر: Gvirtzman, Maps of Israeli Interests, 9.

459- أحمد قطامش، «التغيرات البنيوية التي استجدت على القوة العاملة في الضفة وغزة ما بعد أوسلو»، في: إشكالية العمل النقابي في فلسطين (رام الله: مركز حقوق الإنسان والديمقراطية، 1999)، ص 7.

460- انظر:
David V. Bartram, “Foreign Workers in Israel: History and Theory,” International Migration Review 32, no. 2 (Summer 1998): 303–325.

الصناعات التقنية المتطورة وصادرات رأس المال المالي في التسعينيات. كان العمال الأجانب أعلى تكلفة من العمال الفلسطينيين، وكانت هناك ضرورة لإسكانهم، وقد تم جلبهم إلى إسرائيل بمساعدة شركات استقدام عمال في تايلاند والفلبين ورومانيا. لكنهم كانوا قابلين للاستغلال إلى حد بعيد، مع مصادرة أصحاب العمل الإسرائيليين لجوازات سفرهم لدى وصولهم في أحيان كثيرة، وتشغيلهم في ظل ظروف رديئة، مع تأخير أجورهم في أغلب الأحيان.

أدى توافد مئات الآلاف من العمال الأجانب إبان أوسلو إلى انتهاء اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي بقوة على استغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة. ومع تسارع عجلة هذه التغيرات، أصبح العمال الفلسطينيون بمثابة «صنبور» يمكن فتحه وإغلاقه بحسب الوضع الاقتصادي والسياسي وبحسب احتياجات رأس المال الإسرائيلي. وبين عامي 1992 و1996 تراجع عمل الفلسطينيين في إسرائيل من 36.2 في المائة من قوة عمل الضفة الغربية/قطاع غزة، إلى 14.9 في المائة.[461] ولقد انهارت مكتسبات الأجور من العمل في إسرائيل من 25 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للفلسطينيين في 1992 إلى 6 في المائة في عام 1996.[462] ثم وفي الفترة من 1997 إلى 1999 أدى صعود الاقتصاد الإسرائيلي إلى تزايد العمال الفلسطينيين إلى ما يقارب معدلات ما قبل 1993، لكن نسبة الفلسطينيين من قوة العمل داخل إسرائيل كانت تبلغ النصف مقارنة بالوضع قبل عشر سنوات.[463] وتؤكد الأنماط المرصودة أن تهميش قوة العمل الفلسطينية قد زاد، مع تحولها في الوقت نفسه إلى جيش احتياطي مرن للغاية لفائدة رأس المال الإسرائيلي.[464]

وبدلًا من العمل داخل إسرائيل، تزايد اعتماد الفلسطينيين على وظائف القطاع

461- انظر: Farsakh, Palestinian Labour Migration, 210.

462- انظر:
World Bank, "Trade Options for the Palestinian Economy," Working Paper no. 21 (English), March 2001.

463- انظر: Farsakh, Palestinian Labour Migration, 209–210.

464- للاطلاع على وصف بتحديات التنظيم العمالي في هذا السياق المذكور، وكذلك لاستعراض عملية التحول البروليتاري التي يرصدها تحليل هذا الفصل، انظر: عبد العال، «تجربة كتلة جبهة العمل النقابي»، في: إشكالية العمل النقابي في فلسطين (رام الله: مركز حقوق الإنسان والديمقراطية، 1999) ص ص 199-119.

العام في السلطة الفلسطينية، والمدفوعات التي قدمتها السلطة إلى عائلات المعتقلين والشهداء والمحتاجين. وشكل العمل بالقطاع العام نحو 25 في المائة من إجمالي فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة أواسط العقد التالي على الألفية، وهو المستوى الذي كاد يبلغ الضعف مقارنة بمعدله في أواسط عام 1996.[465] ذهب أكثر من نصف إنفاق السلطة الفلسطينية إلى أجور هؤلاء العمال بالقطاع العام. وكان العمل بالقطاع الخاص هو مجال التوظيف الكبير الآخر، لا سيما في قطاع الخدمات. وقد هيمن على هذا المجال عدد قليل من الأعمال التجارية المملوكة للعائلات (أكثر من 90 في المائة من أعمال القطاع الخاص الفلسطيني وظفت أقل من 10 أشخاص) نتيجة لعقود من سياسات خنق التنمية الإسرائيلية.[466]

وكان اعتماد السكان الثقيل على السلطة الفلسطينية في التعيش متزامنًا مع تزايد خضوع الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل. حيث أن الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على الحدود الخارجية – التي قُننت في بروتوكول باريس لعام 1994 وهو اتفاق اقتصادي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل – كانت تعني استحالة قدرة الاقتصاد الفلسطيني على عمل علاقات تجارية فعالة مع الدول الأخرى. ولقد منح بروتوكول باريس لإسرائيل القرار الأخير بشأن ما يمكن للسلطة الفلسطينية أن تصدره وتستورده.[467] أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة معتمدان بقوة على الواردات السلعية، مع تراوح إجمالي الواردات بين 70 و80 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.[468] بحلول عام 2005 قدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 73.9 في المائة من جميع الواردات إلى الضفة والقطاع وردت من إسرائيل، في حين أن 87.9 في المائة من صادرات الضفة

465- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/

466- السابق.

467- للاطلاع على تحليل لبروتوكول باريس، انظر:
Sara Roy, “De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo,” Journal of Palestine Studies 28, no. 3 (April 1, 1999): 64–82.

468- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/

والقطاع تذهب إلى إسرائيل.[469]

وفي غياب السيادة الاقتصادية، كانت السلطة الفلسطينية معتمدة بالكامل على تدفقات رأس المال الخارجية من المساعدات والقروض، وهي التدفقات التي خضعت بدورها للسيطرة الإسرائيلية. وبين عامي 1995 و2000، وردت 60 في المائة من إيرادات السلطة الفلسطينية من الضرائب غير المباشرة التي جمعتها السلطات الإسرائيلية على الواردات السلعية من الخارج، وهي الواردات المقرر دخولها الأراضي المحتلة. قامت الحكومة الإسرائيلية بجمع هذه الضرائب ثم نقلتها للسلطة الفلسطينية، بشكل شهري، طبقًا لعملية تم تحديدها في بروتوكول باريس.[470] وإذا اختارت الحكومة الإسرائيلية حجب سداد هذه النقود لأسباب سياسية – كما فعلت في الفترة من ديسمبر 2000 إلى 2002 – تصبح السلطة الفلسطينية في أزمة مالية كبرى.

المصدر الكبير الآخر لدخل السلطة الفلسطينية هو المساعدات الأجنبية من الولايات المتحدة وأوروبا والحكومات العربية. الحق أن قياس حجم هذه المساعدات كنسب من إجمالي الدخل المحلي يشير إلى أن الضفة والقطاع كانتا من بين «الأكثر اعتماداً على المساعدات» في جميع المناطق على مستوى العالم.[471] لم تتدفق هذه المساعدات ببساطة إلى السلطة الفلسطينية؛ فقد تلقت آلاف المنظمات الإنمائية بدورها ووزعت تمويلات أجنبية، بما يشمل منظمات مجتمع مدني محلية ودولية، وهيئات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهات تمويل ثنائية أخرى مثل هيئة المعونة الأمريكية والوكالة الكندية للتنمية الدولية

469- انظر:

PCBS, “Total Value of Exports from Remaining West Bank and Gaza Strip by Country of Destination and SITC (Standard International Trade Classification)”; “Total Value of Imports for Remaining West Bank and Gaza Strip by Country of Origin and SITC,” 2005.

وقد تزايد هذا الاعتماد في السنوات التالية.

470- تم توقيع بروتوكول باريس في 1994 وقد نص على توقعات دقيقة بالسلع الفلسطينية المسموح بتصديرها واستيرادها، وكذلك بالأنظمة الضريبية وقضايا اقتصادية أخرى.

471- بلغت هذه النسبة 49 في المائة في عام 2002، وهي نسبة مذهلة، وظلت مرتفعة للغاية منذئذ. انظر:
Shir Hever, The Political Economy of Israel’s Occupation: Repression Beyond Exploitation (London: Pluto Press, 2010), 31.

(سيدا) ووزارة التنمية الدولية البريطانية.[472] وبالإضافة إلى التمويل المباشر الوارد من هذه المنظمات والمؤسسات، فقد وظّفت عددًا كبيرًا من الفلسطينيين، ومن ثم شكلت بدورها مكونًا رئيسيًا من مكونات الاقتصاد الفلسطيني.[473]

لم يقتصر أثر هذا الاعتماد الكبير على تدفقات رأس المال الخارجي على ترسيخ اعتماد فلسطين على إسرائيل، إنما ساعد أيضًا في تيسير نقل الثروة إلى الشركات الإسرائيلية. فالضفة الغربية سوق أسيرة للكثير من المنتجات الإسرائيلية، ولأن الاستهلاك الفلسطيني كان ممولًا بالأساس عبر تدفقات رأس المال الخارجي، فقد كان الأمر مربحًا للغاية.[474] بمعنى آخر، فإن المساعدات الأجنبية الواردة للسلطة الفلسطينية كانت أيضًا مساعدات لإسرائيل بقدر ما هي مساعدات للفلسطينيين. كما أن هناك جوانب أخرى للسيطرة الاقتصادية الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال فإن غياب عملة فلسطينية يعني ارتباط النظام النقدي بقرارات البنك المركزي الإسرائيلي. ومن

472- تُقدر دراسة صدرت في 2008 بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية وجود 1200 منظمة مجتمع مدني فلسطينية محلية في الضفة الغربية وحدها انظر:

USAID, The NGO Mapping Project [Washington, DC: Center for the Study of the Presidency, 2008].

قدّر تقرير صدر عن البنك الدولي في 2010 وجود 2100 منظمة مجتمع مدني مسجلة في الضفة الغربية وغزة حصلت على ما مجموعه 258 مليون دولار تمويلات خارجية في عام 2008. انظر:

World Bank, Project Appraisal Document on a Proposed Grant of $2 Million to the West Bank and Gaza for a Palestinian-NGO Project [Washington, DC: World Bank, May 27, 2010], 2.

للاطلاع على استعراض ناقد شامل لهذا القطاع، انظر:

Jamil Hilal, "Civil Society in Palestine: A Literature Review," Research Papers for the Regional Conference on Research on Civil Society Organisations: Status and Prospects (Amman: Foundation for Future, January 2010).

توصلت وحدة بحوث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (MAS) إلى أن عدد منظمات المجتمع المدني الناشطة في الضفة الغربية وغزة قد زاد بنسبة 61.5 في المائة من 2000 إلى 2007. انظر:

MAS, "Mapping Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and the Gaza Strip" (Jerusalem: MAS, 2007).

473- أوضح جميل هلال أنه وبناء على استبيان تم في عام 2007، فقد وظفت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ما يتراوح حول 20 موظفًا مدفوع الأجر في كل منظمة انظر: "Civil Society in Palestine, 28". وبناء على هذه الأرقام، وبالنظر إلى حجم قوة العمل (848 ألف نسمة) وتقدير 2100 منظمة مجتمع مدني عاملة، نجد أن نحو 5 في المائة من قوة العمل كانت تعمل بصفة مباشرة في قطاع المجتمع المدني. ويُضاف هذا العدد إلى الفلسطينيين العاملين لصالح منظمات مجتمع مدني دولية ومنظمات دولية متعددة الأطراف.

474- انظر: Hever, Political Economy of Israel's Occupation, 36.

تبعات هذا الأمر معدلات التضخم العالية للغاية في الضفة الغربية، التي استفادت منها الشركات الإسرائيلي التي تبيع للمستهلكين الفلسطينيين، وكان لها في الوقت نفسه أثرًا سلبيًا هائلًا على الأسر الفلسطينية متوسطة الحال.[475]

في هذا السياق، مع ضعف الإنتاج المحلي والاعتماد المفرط على الواردات ورأس المال الأجنبي، لم تنبع القوة الاقتصادية للطبقة الرأسمالية الفلسطينية من الصناعة المحلية، إنما من قربها من السلطة الفلسطينية بصفتها موزع رئيسي لتدفقات رأس المال الخارجي الوارد لفلسطين. وعبر سنوات أوسلو، تكونت هذه الطبقة من خلال انصهار ثلاث فئات اجتماعية متمايزة: (1) رأسمال «العائدين»، وأغلبهم من البرجوازية الفلسطينية التي انتقلت إلى دول الخليج وعقدت علاقات قوية بالسلطة الفلسطينية الجديدة حينئذ (انظر الفصل السادس)؛ (2) العائلات والأفراد الذين كانت لهم مكانة مهيمنة على المجتمع الفلسطيني، أغلبهم كبار ملاك الأراضي من عهد ما قبل 1967 (لا سيما في المناطق الشمالية من الضفة الغربية)؛ (3) من تمكنوا من مراكمة الثروة عبر مواقعهم كوسطاء مع الاحتلال منذ 1967. وكانت العضوية في هذه الفئات الثلاث متداخلة إلى حد بعيد، لكن هذا التكوين الجديد للطبقة الرأسمالية كان يميل إلى جذب ثروته من العلاقات المقربة مع السلطة الفلسطينية، التي ساعدت في نمو الطبقة عبر سبل مثل منح الاحتكارات على السلع، ومنها الإسمنت، والوقود، والطحين، والحديد الصلب، والسجائر، وإصدار تصاريح استيراد حصرية وإعفاءات جمركية، ومنح حقوق حصرية في توزيع السلع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوزيع الأراضي المملوكة للحكومة بأسعار أقل من قيمتها السوقية.[476] إضافة إلى مظاهر مساعدات الدولة في تحقيق التراكم هذه، فالكثير من الاستثمارات بالضفة الغربية وردت من مانحين أجانب خلال سنوات أوسلو (مثال: إنشاءات الطرق والبنية التحتية، ومشروعات الإنشاءات الجديدة، والتنمية الزراعية والسياحية) وكانت بدورها مرتبطة بقوة بهذه الطبقة الرأسمالية الجديدة بشكل من الأشكال.

وفي سياق موقف السلطة الفلسطينية الخاضع تمامًا، كانت القدرة على إحداث

475- السابق، ص ص 42-45.

476- وثق تحقيق في فساد المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 1997 جميع هذه الممارسات، ومنها تورط قوات الأمن الفلسطينية في إتاحة مسارات تفضيلية لإثراء البعض.

التراكم مرتبطة دائمًا بموافقة إسرائيل، ومن ثم جاء التراكم بثمن سياسي، قوامه الموافقة على الاستعمار الجاري والالتزام بمقتضياته. وكان هذا يعني أيضًا أن مكونات أساسية من النخبة الفلسطينية (أكثر رجال الأعمال ثراء، وبيروقراطية السلطة الفلسطينية، ومخلفات منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها) أصبحت لها مصالح مشتركة مع المشروع السياسي الإسرائيلي. وكان التفشي الهائل في المحسوبية والفساد من المشتقات المنطقية لهذا النظام، حيث اعتمد بقاء الأفراد على العلاقات الشخصية بالسلطة الفلسطينية. أي أن الفساد الممنهج للسلطة الفلسطينية الذي طال تنديد إسرائيل والحكومات الغربية به على مدار التسعينيات، كان نتيجة حتمية وضرورية لعين النظام الذي شيدته هذه القوى.

الانتفاضة الثانية

ظهرت عواقب نظام السيطرة هذا بوضوح مع اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000. دامت الانتفاضة الثانية نحو خمس سنوات وغيرت من طبيعة الحياة في الضفة والقطاع. كانت الأسباب الجذرية للانتفاضة هي نتاج العقود السابقة إلى حد بعيد: التدهور الكارثي في ظروف الحياة الفلسطينية والترسيخ الجاري لسلطة وسيطرة إسرائيل. في يوليو 2000، دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى كامب ديفيد لاستئناف المفاوضات حول الاتفاق النهائي لاتفاق أوسلو الذي تأخر طويلًا، وكان الهدف هو إنهاء القضايا العالقة، ومنها مسألة اللاجئين، والقدس، والحدود، والمستوطنات. أعلن باراك عن «خطوطه الحمراء»: لن تعود إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967، وسوف تبقى القدس الشرقية بمستوطنيها اليهود البالغ عددهم 175 ألف نسمة تحت الإدارة الإسرائيلية، وسوف تضم إسرائيل الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية والتي بها نحو 80 في المائة من 180 ألف مستوطن يهودي، ولن تقبل إسرائيل بمسؤولية قانونية أو أخلاقية عن السبعة ملايين لاجئ فلسطيني. انهارت المفاوضات، مع عدم قبول عرفات للتوقيع على التنازل عن هذه الحقوق الأساسية. تلى فشل مفاوضات كامب ديفيد زيارة آرييل شارون الاستفزازية في 28 سبتمبر 2000 إلى الحرم الشريف في القدس. وقد استفزت زيارته إلى مزار إسلامي مقدس – مصحوبًا بنحو

ألف حارس مسلح – الاحتجاجات الفلسطينية الموسعة.[477] قتل الجنود الإسرائيليون ستة متظاهرين عُزل أثناء تلك المظاهرات، فاشتعلت الانتفاضة الثانية.

كانت الانتفاضة الثانية – على النقيض من الأولى – مسلحة منذ مرحلة مبكرة. فبعد مقتل مئات الفلسطينيين برصاص القوات الإسرائيلية أثناء المظاهرات، تزايد إطلاق الفصائل الفلسطينية لهجمات مسلحة على الجنود مع تنفيذ عمليات تفجير داخل بلدات إسرائيلية. ردت إسرائيل بتدابير العقاب الجماعي الموسع، واغتيال قيادات فلسطينية من الفصائل المسلحة، وبحملات اعتقال جماعي. ومع تزايد القمع، عاد الجيش الإسرائيلي إلى التوغل في المناطق الفلسطينية وفرض حظر تجوال موسع على السكان. وفي الفترة من 18 ديسمبر 2002 إلى 19 يناير 2003، بحسب تقدير الهلال الأحمر الفلسطيني، كان نحو 430,910 أشخاص عالقون في بيوتهم بشكل يومي.[478] وإلى جانب عملية الحبس التي نفذها الجيش هذه، أدى القصف المستمر للمدن والبنية التحتية بالمروحيات وقذائف الدبابات إلى كارثة إنسانية، حيث أصبح نحو 75 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الرسمي الذي أعلنته الأمم المتحدة، بقية دولارين يوميًا، على مدار عام 2003. وفقد ما يناهز 80 ألف فلسطيني عملهم داخل إسرائيل وفي المستوطنات بسبب إغلاق الحدود، ورفض إسرائيل إصدار تصاريح. وطبقًا لدراسة أعدها برنامج الغذاء العالمي، فالمستوى الرسمي للبطالة في الضفة الغربية بلغ ثلاثة أمثاله بين 1999 و2002، ليشمل 28.2 في المائة من السكان.[479] وبلغ مستوى البطالة أكثر من 70 في المائة في بعض

477- بصفته قائدًا بارزًا في اليمين الإسرائيلي، حمّل الفلسطينيون شارون مسؤولية (من بين جملة جرائم أخرى) مقتل آلاف المدنيين أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1982، حين كان وزيرًا للدفاع.

478- للاطلاع على استعراض بحظر التجوال أثناء تلك الفترة، انظر:
Adam Hanieh, “The Politics of Curfew in the Occupied Territories,” in The Struggle for Sovereignty in Israel/Palestine, 1993–2005, eds. Joel Beinin and Rebecca Stein (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2006), 324–337.

479- انظر:
Amer Madi, Hassan Abu Hassan, Nabil Al-Ghool, Omar Abu Ghosh, The Impact of Closure and High Food Prices on Performance of Imported Staple Foods and Vegetable and Fruits Market in the oPt (Rome: UN World Food Programme, December 2009), 19.

مناطق قطاع غزة.[480] وكان الأثر الإنساني غير مسبوقًا، حيث قُتل أكثر من 3700 فلسطيني وأصيب 29 ألفًا آخرين على مدار فترة الانتفاضة، والغالبية العظمى كانوا من المدنيين الذين قُتلوا وأصيبوا أثناء محاولتهم عيش حياتهم اليومية.

أكدت جميع هذه التدابير لأي درجة مكّنت العقود السابقة من التقسيم والفصل إسرائيل من إخضاع السكان بالكامل سريعًا عبر تقييد التنقلات. ولقد تكثفت هذه العملية مع الإعلان في نوفمبر 2000 عن خطة إسرائيلية لبناء جدار عازل على امتداد الضفة الغربية، سُمي بجدار الأبارتيد الفلسطيني. بدأت الإنشاءات في يونيو 2002، وتكونت من شبكة من الجدران الخرسانية والسياجات المكهربة، وقد امتدت الإنشاءات لمسافة 730 كيلومترًا، على امتداد 3 جيتوهات فلسطينية أساسية في الضفة الغربية، مع حبس آلاف الفلسطينيين داخل بلداتهم وقراهم. وماثلت مسارات الجدار الخرائط الواردة في خطتي آلون وشارون، مؤكدة أن الجدار كان الخطوة الأخيرة في عملية تقسيم السكان والفصل بينهم. وظهرت آثار هذه العملية بقوة في مدينة قلقيلية بالضفة الغربية، التي حوصرت تمامًا بالجدار في يوليو 2002، وهو عبارة عن فاصل إسمنتي بارتفاع 8 أمتار، يفصل 41,600 من السكان بالمدينة عن العالم الخارجي.[481] وأصبح الحاجز العسكري الإسرائيلي هو المخرج والمدخل الوحيد من المدينة وإليها. ارتفعت معدلات البطالة في قلقيلية إلى 67 في المائة في أعقاب بناء الجدار، واضطر 10 في المائة من السكان إلى مغادرة المدينة بحثًا عن

480- كان لهذا الحرمان الاقتصادي آثارًا مدمرة على صحة السكان. ورد في دراسة أعدتها منظمة كير الدولية في 2003 أن سوء تغذية الأطفال من 6 أشهر وحتى 59 شهرًا بلغ 17.5 في المائة في قطاع غزة و7.9 في المائة في الضفة الغربية. وكان من مظاهر المشكلات الصحية الكبيرة التي واجهت الضفة والقطاع تفشي الأنيميا في أوساط الأطفال من 6 إلى 59 شهرًا، وبلغت 44 في المائة في كل من الضفة والقطاع. ولقد تأثرت جميع مظاهر الحياة اليومية. أفادت اليونيسف بأن أثناء الفترة الدراسية الأولى من السنة المدرسية 2002 – 2003، لم يتمكن أكثر من 226 ألف طفل وأكثر من 9300 معلمًا ومعلمة من ارتياد المدارس بشكل طبيعي يوميًا. وعلى مدار الفترة نفسها، أغلق ما لا يقل عن 580 مدرسة بسبب حظر التجوال الإسرائيلي وإغلاق المعابر والحدود.

481- انظر:

United Nations Development Programme, Focus—Qalqilya and Tulkarem, vol. 1 (Jerusalem: UNDP, 2003), 3–4.

فرص التعيش في أماكن أخرى.[482]

مع تداعي آثار الجدار وقمع السكان المدنيين بلا هوادة، فقدت الانتفاضة الثانية زخمها عامي 2004 و2005. أما عرفات الذي وقّع اتفاقات أوسلو طواعية وتقبل الإملاءات الإسرائيلية عمومًا في التسعينيات، فقد أحجم عن ولم يتمكن من لعب دور خفير الدرك لإسرائيل. ورغم جهود إسرائيل والولايات المتحدة – بدعم من مصر والأردن، التي وعدت بالمساعدة في تدريب قوات الأمن الداخلي الفلسطينية حتى تقمع الانتفاضة – استمر عرفات في رفض القمع التام للسكان. وإبان الحصار الإسرائيلي المطول المضروب حوله، حيث ظل أسير مقره في رام الله لأكثر من عامين، توفي في نوفمبر 2004.

انقسام غزة-الضفة الغربية

بعد عرفات، جاء محمود عباس، المعروف بأبو مازن. كان أبو مازن من الأعضاء المؤسسين لحركة فتح، الفصيل السياسي الفلسطيني الكبير، ومن كبار الداعمين الماليين للحركة في أواخر الستينيات. ومنذ 1983 كان مناصرًا أساسيًا لتطبيع العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية، وكان وصوله للزعامة الفلسطينية بدعم قوي من إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولقد أنهى وصوله إلى السلطة الانتفاضة الثانية، التي كان يعارضها بقوة منذ بدايتها، وأبرز وصوله للسلطة أيضًا بقوة طبيعة السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة. تم ترسيخ التقسيم بقوة في السنوات التالية على وصوله للقيادة، وكانت لجميع الأحداث التي طرأت في السنوات التالية آثارها على السلطة الفلسطينية وسياساتها في المناطق التي تسيطر عليها. ومن أهم العناصر في هذا الصدد اعتناق السلطة الفلسطينية بالكامل للسياسات النيوليبرالية.

بعد موت ياسر عرفات، بدأت السياسة الفلسطينية في التشظي داخل المناطق الفلسطينية المقسمة. فقد تشظت فتح إلى جماعات محلية صغيرة. كانت فتح في

482- انظر:

Negotiations Affairs Department, "Israel's Wall in the Qalqilya District," September 2004, www.nad-plo.org.

عهد عرفات منظمة عبر سلسلة معقدة من الأفراد، لكل منهم قواعد دعمه المحلية. وكان عرفات يجلس على قمة هرم هذه السلطة، يسيطر على توزيع التمويل، ولكل جماعة تحالفاتها وولاءاتها المختلفة في إطار فتح، ما أدى إلى غياب الوضوح عن البرنامج السياسي. ومع موت عرفات، تشظى هذا النظام على امتداد الخطوط المحلية والعائلية. كانت قبضة أبو مازن على السلطة واهنة، وأمضى الكثير من وقته في السفر إلى الخارج. وانقسمت حكومته إلى مراكز سلطة متنافسة ولم تتمكن من إحداث أي تحسن في الوضع الاقتصادي أو هي أبدت مظاهر النظام. عم السخط الشعبي من السلطة الفلسطينية بسبب الاضطراب والفوضى التي عمت في المدن، وبسبب الفساد وتدهور الوضع الاقتصادي، وعدم الاهتمام بآلاف المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وفي هذا السياق نافس فتح فصيل سياسي ثاني، هو حركة المقاومة الإسلامية (حماس). وفي حين قُتل عدد كبير من نشطاء الحركة واعتقلوا على يد قوات الاحتلال، فقد بنت حماس شبكة قوية من المؤسسات الاجتماعية التي اعتمد عليها الكثير من الفلسطينيين للعيش. وحظت قيادتها بالاحترام على نطاق واسع في أعقاب الانتفاضة الثانية، ونُظر إليها بصفتها خالية من فساد السلطة الفلسطينية، التي رفضت المشاركة فيها. سعت حماس إلى تحويل المكتسبات التي جنتها أثناء الانتفاضة إلى قوة سياسية تخصها، ورفضت بقوة مسار مفاوضات أوسلو والمحادثات التي على شاكلتها، وهي المفاوضات التي ارتبطت بقوة باسم أبو مازن. اختارت الحركة ألا تتنافس في الانتخابات الرئاسية للسلطة الفلسطينية في عام 2005، ومن ثم ربح أبو مازن بسهولة. لكن حماس قررت خوض الانتخابات التشريعية، التي انعقدت في يناير 2006 بعد أن أجلها أبو مازن. وأشارت نتائج الانتخابات إلى تحول هائل نحو حماس. ربحت حماس 74 مقعدًا من بين 132 مقعدًا، مقارنة بـ 45 مقعدًا لفتح. وحصدت الركة اليسارية الثانية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 3 مقاعد، مع حصول كل من ثلاثة أحزاب أصغر على مقعدين.[483] وكان التصويت الشعبي لحماس بمثابة رفض واضح لعملية أوسلو فضلًا عن رفض الفساد والمحسوبية والتربح في

483- هذه الأحزاب الثلاثة هي فلسطين المستقلة، والبديل، والطريق الثالث، وهي مرتبطة إلى حد بعيد بشخصيات من وسط المجتمع المدني الفلسطيني.

أوساط الحزب الحاكم، فتح.

وفي الشهور التالية على انتصار حماس، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية بين حماس وفتح. لكن أبو مازن حلّ هذا الجهاز للحكم المشترك بعد فترة وجيزة من سيطرة حماس على قطاع غزة في 14 يونيو 2007. تشكلت سلطات منفصلة في غزة (تسيطر عليها حماس) وفي الضفة الغربية (أبو مازن/السلطة الفلسطينية). وختم هذا الفصل التام بين المنطقتين الحصار الإسرائيلي غير المسبوق على غزة، مع سيطرتها على جميع معابرها ودخول السلع وإمدادات الوقود لأكثر من 1.4 مليون نسمة من سكان هذا «السجن المفتوح».(484) في ديسمبر 2008، بدأت إسرائيل حملة عسكرية دامت 22 يومًا ضد غزة، قُتل فيها أكثر من 1100 من السكان، مع تشرد نحو 50 ألفًا، وانقطاع المياه عن 500 ألف، وانقطاع الكهرباء عن مليون نسمة.(485) وتُقدر تكلفة الأضرار بنحو 2 مليار دولار.(486)

الانعطافة النيوليبرالية

كان انقسام 2007 بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وحدتين منفصلتين تمامًا هو الثمرة الطبيعية لمسار التقسيم القائم منذ زمن، والذي بدأ مع الاحتلال في 1967 وبلغ ذروته في اتفاقات أوسلو. رغم المزاعم على النقيض، فالمفاوضات على مدار

484- في حين أدى حصار إسرائيل لغزة إلى نتائج إنسانية كارثية (ودعمت الحكومة المصرية الحصار)، فمن المهم ألا ننسى طبيعة حكم حماس. فمنذ الوصول إلى السلطة في القطاع، قامت حماس ببناء إدارة قمعية تخدم مصالحها. عذبت وقتلت عناصر فصائل المعارضة (ومنهم عناصر من اليسار) وتزعمت إنفاذ القواعد الاجتماعية المحافظة، لا سيما تلك التي استهدفت النساء. ومع الوقت ضاقت أيضًا رؤية حماس السياسية، وظلت تدعم استمرار الوضع القائم إلى حد بعيد. هناك مصدر هام لقوة حماس هو تجارة الأنفاق المربحة والموسعة على امتداد قطاع غزة. فالتجارة عبر هذه الأنفاق منظمة للغاية، وتدير وزارة حكومية ملكية وترخيص وتنقل السلع إلى القطاع ومنه. يتم وزن جميع السلع وفرض الضرائب عليها من قبل مسؤولي حماس. وتوفر هذه التجارة الأساس المادي لطبقة جديدة من رواد الأعمال متصلة بإدارة حماس. كما تعد حافزًا لحماس للحفاظ على الوضع القائم. ويبدو أن إسرائيل سعيدة إلى حد بعيد بهذا الوضع. ورغم المحاولات المتكررة لإغلاق بعض الأنفاق، تبدو إسرائيل راضية طالما تحافظ حماس على سيطرتها سياسيًا على السكان وعلى أية أنشطة مقاومة.

485- انظر:

BBC News, "Gaza—Humanitarian Situation," January 30, 2009, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7845428.stm. Accessed April 14, 2012.

486- السابق.

العقدين الماضيين لم تهدف قط إلى الوصول إلى دولة مستقلة بشكل حقيقي، إنما كانت آلية مصممة لانتزاع الموافقة الفلسطينية على الاستعمار الجاري للضفة الغربية وقطاع غزة. كان هدف إسرائيل هو أن تصبح السلطة الفلسطينية الشرطي المسؤول عن السكان الفلسطينيين، مع السماح لها بالالتفاف حول البلدات والقرى الفلسطينية وعزلها عبر شبكة من المستوطنات والطرق السريعة ونقاط التفتيش.[487] وأصبح تنقل الفلسطينيين بين هذه المناطق المعزولة خاضعًا لسيطرة نظام معقد من التصاريح والقيود على التنقلات. ورغم حصول هذه الجزر السكانية المنعزلة على مظاهر الاستقلال، فقد ظلت السيطرة الفعلية عليها في يد الدولة الإسرائيلية.

وبعد الشقاق بين فتح وحماس في 2006-2007، تحركت إسرائيل ودول أخرى سريعًا لزيادة دعمها للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. في 17 ديسمبر 2007 في مؤتمر انعقد في باريس، تعهد أكثر من 90 مندوبًا دوليًا لعدد من الدول والمنظمات المانحة بمساعدات لحكومة السلطة الفلسطينية برئاسة أبو مازن، مع تولي مسؤول صندوق النقد الدولي السابق سلام فياض رئاسة الوزراء. كان المؤتمر هو الأكبر من نوعه منذ عام 1996، وترأسته الحكومتان الفرنسية والنرويجية، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير (بصفته ممثلًا عن مجموعة الأربعة المعنية بالشرق الأوسط)،[488] والمفوضية الأوروبية. وبعد خطب مندوبي مختلف دول الاتحاد الأوروبي، والسلطة الفلسطينية، وصندوق النقد الدولي، والحكومة الإسرائيلية، تعهد الحضور بمبلغ 7.7 مليار دولار للسلطة الفلسطينية. وكان الدافع الأساسي لهذا الدعم المالي الجديد هو الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة للسلطة الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، التي أكدت بقوة على اصطفافات الطبقة التي تشكلت على مدار العقد الماضي.

عُرضت الخطوط العامة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للمرة الأولى في نوفمبر

487- للاطلاع على خريطة تفصيلية بهذا النظام الذي تطور في التسعينيات والعقد التالي على الألفية، انظر: شريف كنانة ونبيل علجم، الحواجز العسكرية الإسرائيلية (رام الله: مركز الدراسات والنشر الفلسطيني، 2003).

488- مجموعة الأربعة المعنية بالشرق الأوسط تأسست في 2002 وهي مجموعة مكونة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا. وهي منتدى دائم للمتابعة حول عملية أوسلو، وكان توني بلير مبعوثها الرئيسي.

2007، وتلتها سلسلة من المقترحات التفصيلية كتبها البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية.[489] منذئذ أصبحت الخطة هي الإطار الموجه للسياسة الاقتصادية في مناطق الضفة الغربية التي تسيطر عليها فعليًا السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن. ومنطق الخطة نيوليبرالي صريح، إذ تتعهد السلطة الفلسطينية بموجب الخطة بإجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل الوصول إلى «اقتصاد سوق حرة متنوع ومزدهر يقوده القطاع الخاص المنسجم مع العالم العربي [و] المفتوح على الأسواق الإقليمية والعالمية».[490] وبناء على رؤية للعالم ترتكن إلى العلاقة المتبادلة والضرورية بين الديمقراطية والسوق الحرة، أشارت الخطة إلى أن: «تلتزم مؤسسات الدولة الفلسطينية... بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الرجل والمرأة، وتعمل على خدمة احتياجات الفئات المهمشة والفقراء حتى يتمكن الجميع من تقديم أفضل ما لديهم من قدرات».[491] في سياق هذه الرؤية، فإن عمل السوق دون إعاقة مقترنًا بمشتملات السوق الحرة من ديمقراطية سياسية، سوف تتحقق أفضل النتائج الممكنة، وسوف يستفيد الأغنياء والفقراء، والفلسطينيون والإسرائيليون.. سوف يستفيد الجميع من زيادة انتشار علاقات السوق.

هناك ثلاث مكونات أساسية لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية: الإصلاح المالي للقطاع العام، والتنمية بقيادة القطاع الخاص، والأمن. يُلزم مكون الإصلاح السلطة الفلسطينية ببرنامج تقشف في الإنفاق يتجاوز التدابير المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أية دولة أخرى في المنطقة. واشتمل هذا على تقليص حاد

489- انظر:

Adam Hanieh, “Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power,” in MRzine, July 19, 2008, www.monthlyreview.org/mrzine.

للاطلاع على نقد كُتب مؤخرًا حول الخطة، انظر:

Raja Khalidi and Sobhi Samour, “Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement,” Journal of Palestine Studies 40, no. 2 (Winter, 2011).

490- انظر:

Palestinian National Authority (PNA), Building a Palestinian State: Towards Peace and Prosperity (Paris: PNA, 2007), 18. http://imeu.net/engine2/uploads/pna-full-report.pdf.

491- السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (وزارة التخطيط، 2007).

لحجم القطاع العام، حيث ألزمت السلطة الفلسطينية نفسها بتقليل الوظائف بواقع 21 في المائة بحلول عام 2010؛[492] ووعد بعدم زيادة رواتب القطاع العام، وهو ما يعني عملًا تناقص حاد في الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع معدلات التضخم في الضفة الغربية؛ فضلًا عن إنهاء الدعم لاستهلاك الكهرباء والمياه عن طريق مطالبة المواطنين بتقديم «شهادة دفع» للحصول على أية خدمات بلدية أو حكومية. هذا الإجراء الأخير أثر بقوة على الفقراء لأن دعم الكهرباء والمياه (أي السماح باستمرار الخدمة رغم عدم دفع الفواتير) كان من سبل تدبر المعيشة الأساسية للكثيرين في بيئة سريعة التدهور نحو الفقر. وأصبح بالإمكان الحرمان من الخدمات البلدية الأساسية – ومنها تصاريح التنقل – إذا كانت هناك ديون مترتبة على طالب الخدمة. وبما أن أغلب هذه المدفوعات كانت ستذهب إلى شركات إسرائيلية تسيطر على إمدادات المياه والكهرباء والهاتف، أصبحت السلطة الفلسطينية في الحقيقة تلعب دور مسؤول تحصيل الديون لصالح الاحتلال الإسرائيلي.

وحتى نفهم آثار هذه التدابير بالكامل، فلابد من وضعها في سياق الوضع الاقتصادي القائم حينئذ. فأثناء الفترة 1999-2007، تراجع إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني نحو الثلثين، وتم إنفاق المدخرات بالكامل نتيجة للهجمات الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية. بلغت معدلات الفقر أسوأ نسبها على الإطلاق، حيث نال الفقر من ثلاثة أرباع العائلات في غزة و56 في المائة في الضفة الغربية. ومع تزايد معدلات الفقر زادت اللامساواة. أشارت دراسة إلى أن أثرى 10 في المائة من العائلات في الضفة الغربية في 2007 مسؤولة عن 25.8 في المائة من الاستهلاك الشهري، بعد أن كانت نسبة الاستهلاك 21.6 في المائة في 2006.[493] واقترانًا بتزايد الاعتماد على الوظيفة العامة طرف السلطة الفلسطينية (نحو 20 في المائة من قوة العمل في الضفة الغربية/قطاع غزة)،[494] فإن اعتزام الخطة تقليص قوة العمل بالقطاع

492- انظر: PNA, Building a Palestinian State, 13.

493- انظر:

Jamil Hilal, A Dangerous Decade: The 2nd Gender Profile of the Occupied West Bank and Gaza (2000—2010) (Birzeit: Institute for Women's Studies, Birzeit University, 2010), 2.

494- في سياق تزايد الاعتماد (نحو 5.3 شخصًا كانوا يعتمدون على كل شخص لديه عمل في 2007) كان نحو مليون نسمة يعتمدون على رواتب القطاع العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

العام وفرض تجميد على زيادة الأجور، أدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات فلكية، مع إلزام الفقراء بدفع ملايين الدولارات سدادًا للديون، ما يعني هجوم كاسح على ظروف السكان المعيشية.

وظهر نفس المنطق النيوليبرالي في مكون التنمية الخاص بالخطة. إذ سعت الخطة إلى الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في المناطق الصناعية والمنتزهات، التي تقع على أطراف الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. هذه المناطق الشبيهة بمناطق الكويز في مصر والأردن، جمعت بين مستثمرين إسرائيليين وفلسطينيين وإقليميين في قطاعات مثل السلع التقليدية قليلة القيمة المضافة (مثل المنسوجات والملابس)، فضلًا عن القطاعات التقنية التي يمكن أن تكمل النشاط الاقتصادي الإسرائيلي.[495] أكدت استراتيجية التنمية هذه كيف تم تطبيع وشرعنة هياكل الاحتلال ضمن النموذج الذي سعى البنك الدولي والسلطة الفلسطينية إلى تنفيذه. على سبيل المثال، تمت مصادرة الأراضي الخاصة بمنطقة صناعية في جنين مرتين، من مزارعين فلسطينيين: في 1998، عندما اقترحت السلطة الفلسطينية لأول مرة فكرة المنطقة الصناعية، ثم في 2003 عندما صادر الجيش الإسرائيلي الأرض ضمن خطة إنشاء جدار الفصل العنصري، أو الجدار العازل.[496] وبحلول عام 2010، كانت هناك 4 مناطق صناعية قيد الإنشاء في الضفة الغربية، بتمويل من عدد من المانحين الدوليين.[497]

495- وثق الباحثون في مركز بيسان للبحوث والتنمية (www.bisan.org) التطورات الأخيرة في المناطق الصناعية بقدر من التفصيل. انظر على سبيل المثال:

"Industrial Zone in Jalama . . . Sacrificing Agricultural Land in Exchange for Promises for Solving Unemployment Problem" in Bada'el, no. 2 (December 2010).

496- انظر:

Stop the Wall, "Development or Normalization? A Critique of West Bank Development Approaches and Projects," May 20, 2008. http://stopthewall.org.

497- منطقة الجلمة، في الشمال قرب جنين، بدعم من ألمانيا وتركيا. منطقة بيت لحم بقيادة فرنسا. منتزه أريحا الزراعي في غور الأردن بقيادة اليابان. منطقة ترقوميا الصناعية جنوبًا قرب الخليل، بدعم من البنك الدولي وتركيا. انظر:

Sam Bahour, "Economic Prison Zones," Middle East Report Online, November 19, 2010, www.merip.org/mero/mer0111910.

إلى جانب هذه التدابير الاقتصادية، بدأت السلطة الفلسطينية أيضًا في إعادة بناء جهاز الدولة في الضفة الغربية. وكان من المركزي ضمن هذه العملية إعادة بناء قوات الأمن، وهي العملية التي تمت بدعم مفتوح من المؤسسات العسكرية والاستخباراتية الغربية. كان التعهد التمويلي للسلطة الفلسطينية بقطاع الأمن هو الجزء الأكبر من التمويل لخطة الإصلاح الاقتصادية والتنمية (257 مليون دولار)، مع ذهاب النقود إلى تدريب قوات الشرطة والمخابرات الجديدة، فضلًا عن إنشاء سجون جديدة. وكان الضابط بالجيش الأمريكي، الفريق كيث دايتون – الذي خرج لتوه من منصبه كرئيس وحدة البحث عن «أسلحة الدمار الشامل» المزعومة في العراق إبان الغزو بقيادة الولايات المتحدة في 2003 – هو المسؤول عن تدريب الشرطة الفلسطينية. ومن مكتبه في تل أبيب وبدعم من عاملين بريطانيين وكنديين وأتراك، اشتملت مهمة دايتون على إدارة مجمعين للتدريب في الأردن والضفة الغربية لصالح قوات الأمن الفلسطينية.[498] وتحت رعاية دايتون، كانت قوات الأمن هذه مسؤولة عن تعذيب مئات النشطاء الفلسطينيين (عادة باستخدام تقنيات تُمارس في السجون الإسرائيلية)، ما أدى إلى وفاة 3 سجناء على الأقل رهن الاحتجاز في عام 2009.[499]

تغييب القوة / السلطة وحياد الأسواق

مثل تجارب دول الجوار، كانت الانعطافة النيوليبرالية الفلسطينية مصحوبة بالتواشج القوي بين المؤسسات المالية العالمية والسلطة الفلسطينية. ويظهر هذا بكل وضوح في كيف توازى تقديم تمويل المانحين للسلطة الفلسطينية مع تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي والتنمية، مع إدارة هذه العملية عن طريق صندوق مقره

498- انظر:

Keith Dayton, "Speech to The Washington Institute's 2009 Soref Symposium," Washington Institute for Near East Policy, May 7, 2009, www.washingtoninstitute.org/html/pdf/Dayton-Keynote.pdf.

499- انظر:

Ian Cobain, "CIA Working with Palestinian Security Agents," Guardian, December 17, 2009, www.guardian.co.uk/world/2009/dec/17/cia-palestinian-security-agents. Accessed November 9, 2012.

واشنطن العاصمة، ويديره البنك الدولي.[500] من هذا المنطلق، قامت المؤسسات المالية العالمية بالإشراف الكامل على التنمية الاقتصادية الفلسطينية وصناعة القرار الفلسطيني. الحق أن بعض المنظمات الشعبية الفلسطينية مضت إلى حد وصف المؤسسات المالية المذكورة بصفتها «حكومة الظل الفعلية» في الضفة الغربية، التي أملت برنامج تنمية حكومة سلام فياض.[501]

تحقق هذا الاختراق للدولة الفلسطينية عن طريق التأطير الخطابي الذي قدّم المؤسسات المالية العالمية بصفتها خبراء» محايدين موضوعيين معنيين بالقضايا الاقتصادية، يهدفون ببساطة إلى تقديم النصح الرشيد حول قضايا السياسات والحوكمة المؤسسية. من ثم تم استخدام مصطلح «التكنوقراط» بكثرة للتعبير عن هذا الحس الحيادي، في وصف يعني عدم اهتمام التكنوقراطي «بالسياسة»، ما يعني قدرته على أن يكون قائدًا أكثر مسؤولية. نُظر إلى فياض بصفته مثالًا نموذجيًا على التكنوقراط، وأعلن صندوق النقد الدولي – صاحب عمله السابق – أن برنامجه الاقتصادي من أفضل مسارات العمل بناء على تقديره الموضوعي، وأنه يصب في صالح الشعب الفلسطيني. وهكذا تم شطب مسؤولية المؤسسات من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي كانت لها تبعات اجتماعية كارثية في بلاد المنطقة الأخرى (كما ورد في الفصول السابقة) من الخطاب الشعبي.

هذه الفكرة، أن يكون المرء «لا-سياسي» تظهر بقوة في خطة الإصلاح الاقتصادي والتنمية وفي البرامج الاقتصادية اللاحقة، فتحجب أي أفكار هنالك حول الاستعمار أو القوة الإسرائيلية عن الاستراتيجية الاقتصادية الفلسطينية. على سبيل المثال، حاجج تقرير صدر عن البنك الدولي عام 2010 بأن: «النمو المستدام والمؤسسات المزدهرة لمستقبل دولة فلسطين «تتطلب» جهد مشترك بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية والمجتمع الدولي... فقد لعب الثلاثة أدوارهم في النمو الذي شهدته مؤخرًا الضفة الغربية وقطاع غزة... بالنسبة إلى دولة إسرائيل، مطلوب بذل

500- انظر: World Bank, “Trust Fund Details,” http://go.worldbank.org/JJUOZ8HYI0.

501- انظر:
Stop the Wall, “National BDS Steering Committee: Bethlehem Investment Conference: Development or Normalization?” May 20, 2008, http://stopthewall.org.

المزيد من الجهود لتحسين الأوضاع على الأرض وللسماح بالانطلاق الحقيقي لتطور القطاع الخاص».[(502)] بموجب هذه الرؤية، تُعامل صناعة السياسات في أروقة السلطة الفلسطينية وفي إسرائيل بصفتهما مجالين منفصلين مستقل أحدهما عن الآخر، ويتم تصوير الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي بصفته لا يعدو كونه أنظمة إدارية ربما «تعرقل» (أو لا تعرقل) التنمية الفلسطينية، وليس كشكل من أشكال القوة التي تخترق جميع جوانب المجتمع الفلسطيني بالضرورة. يؤطر الاحتلال بصفته *شريك* للتنمية الفلسطينية لا عدوها وضدها.

هذا التغييب للسلطة/القوة يؤدي إلى دمج الاستعمار الإسرائيلي مباشرة في عملية التنمية ذاتها. من ثم، تمكن البنك الدولي من القول بأن التنمية الفلسطينية تحتاج «تخفيف القيود الاقتصادية [الإسرائيلية] القائمة»،[(503)] وهي صياغة لا تتحدى حق إسرائيل في السيطرة على التنقلات إنما تطالب إسرائيل بممارسة هذه السلطة عن طريق تقرير لأي درجة ستتمكن السلع الفلسطينية والأفراد الفلسطينيين من التنقل. إن تغييب السلطة/القوة الإسرائيلية ظاهر أيضًا في دعوة البنك الدولي للسلطة الفلسطينية «بالاستمرار في العمل مع النظراء في إسرائيل لمحاولة إعادة العاملين بالجمارك الفلسطينيين إلى جسر اللنبي حيث يمكنهم مرة أخرى العمل بالتعاون مع الجمارك الإسرائيلية والاضطلاع بإجراءات الجمارك واكتساب الخبرات المطلوبة».[(504)] هنا، يتم تصوير القائمين على الحدود الإسرائيليين بصفتهم خبراء محايدين يعملون بمجال الجمارك، لا أعوان وعملاء لقوة استعمارية. وتظهر هذه العملية بشكل أقوى وأكثر صراحة في قبول البنك الدولي الصريح للجدار العنصري

502- انظر:

World Bank, The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (Washington, DC: World Bank, September 21, 2010), 30.

503- انظر:

World Bank, The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank (Washington, DC: World Bank, 2008), viii.

504- انظر:

World Bank, Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery (Washington, DC: World Bank, April 2011), 16.

الإسرائيلي، الذي أعلنته محكمة العدل الدولية غير قانوني في عام 2004، وقد ساعد البنك الدولي في تمويل النقاط الأمنية الإسرائيلية على امتداده (كما فعل بالنسبة للنقاط الأمنية على امتداد الضفة الغربية).[505]

والنتيجة الطبيعية لهذا التغييب والإبهام للسلطة/القوة بسيطة: فمن يملكون القوة هم المستفيدون. وفي الوقت نفسه، فهذا هو ديدن البرنامج النيوليبرالي، مع معاناة أغلب السكان من تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة انعدام المساواة. ومثل سائر أنحاء الشرق الأوسط الأخرى، تعرضت الأراضي الفلسطينية لمعدلات نمو عالية في النصف الأخير من عقد الألفية، وتراوحت النسبة بين 7.1 و9.3 في المائة سنويًا بين 2008 و2010.[506] وفي الضفة الغربية، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 1400 دولار بقليل في 2007، إلى نحو 1900 دولار في عام 2010، وهي أسرع وتيرة نمو على مدار عقد.[507] لكن في الوقت نفسه ظلت معدلات البطالة كما هي في الضفة الغربية، إذ بلغت نحو 20 في المائة، وكانت من بين أعلى معدلات البطالة في العالم.[508]

في ظل هذه الظروف، كان النمو يستند إلى التزايد الاستثنائي في الإنفاق بالاستدانة على الخدمات والسوق العقارية. وطبقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد)، نمى قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 46 في المائة في 2010، في حين شهد قطاع الإنشاءات نموًا بنسبة 36 في المائة.[509] وفي الوقت نفسه

505- تم تنفيذ التمويل لهذه الحواجز والنقاط الأمنية انطلاقًا من التبرير النيوليبرالي المألوف: تحسين التجارة وتسريع تنقلات السلع على امتداد المنطقة. انظر:

World Bank, The "Door to Door" Movement of Goods (Washington, DC: World Bank, July 5, 2005), 6; Stop the Wall, "Development or Normalization?

506- انظر:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory (Geneva: UNCTAD, July 15, 2011), http://unctad.org/en/Docs/tdb58d4_en.pdf.

507- السابق. ص 3. نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بسعر الدولار في 2004.

508- السابق، ص 5.

509- انظر: UNCTAD, Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People, 2.

تراجعت الصناعة بنسبة 6 في المائة.[510] وتظهر معدلات الاستدانة بسبب الاستهلاك الهائلة في إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية، التي تُظهر أن كمية الائتمان المصرفي تضاعفت من مايو 2008 إلى مايو 2010 (من 1.72 مليار دولار إلى 3.37 مليار دولار).[511] اشتملت عملية الإنفاق بقيادة المستهلك هذه بقوة على العقارات السكنية، ومشتريات السيارات، وبطاقات الائتمان؛ إذ زادت المبالغ المنفقة على هذه القطاعات الثلاثة بنسبة كبيرة بلغت 245 في المائة بين عامي 2008 و2011.[512] تنعكس هذه الأرقام مكانيًا في المشهد الجغرافي لبلدات الضفة الغربية، مثل رام الله، حيث ظهرت إعلانات الشقق السكنية الجديدة، والتطوير العقاري، وقروض السيارات، وهي الإعلانات التي حلت محل الجرافيتي السياسي الذي احتّل المشهد على مدار العقد السابق على تلك المرحلة.

كان لهذه الأشكال من ديون المستهلك الفرد والعائلي عميق الأثر على نظرة الناس إلى قدراتهم فيما يتعلق بالنضال الاجتماعي وعلاقتهم بالمجتمع. فمع تعمق تورط الأفراد في شبكة العلاقات المالية، لُقنوا كيفية إرضاء الاحتياجات عن طريق السوق – عادة عن طريق اقتراض النقود – بدلًا من إرضاء الاحتياجات عن طريق النضال الجماعي لإعمال الحقوق الاجتماعية. أدى هذا أيضًا إلى تحولات فيما يخص إحساس الفرد بقيمته، التي لم تعد تُقاس بالتضامن المجتمعي أو النضال الجماعي، بل بالممتلكات الشخصية. أدى تنامي هذه العلاقات المالية والمستندة إلى الاستدانة إلى «فردنة» طبيعة المجتمع الفلسطيني. كان لها أثر عميق فيما يخص إضفاء الطابع المحافظ على المشروع السياسي الفلسطيني على مدار النصف الثاني من عقد الألفية، مع تحول أغلب السكان إلى الاهتمام أكثر «بالاستقرار» وبالقدرة على سداد الديون، بدلًا من النظر إلى احتمالات وإمكانات المقاومة الشعبية.[513]

510- السابق، ص 2.

511- سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية (رام الله: مايو 2011)، ص 13.

512- السابق، ص 17.

513- للاطلاع على نقاش تفصيلي حول كيف حوّلت النيوليبرالية بقيادة المال أشكال التضامن والنضال السياسي، انظر:
Greg Albo, Leo Panitch, and Sam Gindin, In and Out of Crisis: The Global Financial Meltdown and Left Alternatives (Oakland, CA: PM Press, 2010).

على ذلك، ورغم النجاح النسبي لهذا المشروع النيوليبرالي في الفترة اللاحقة على الانتفاضة الثانية مباشرة، فمن الخطأ أن نفترض قدرة المشروع على تهدئة السكان الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى. فمن عدة أوجه، تعمل هذه البنى النيوليبرالية على تقويض ظروف وجودها ذاتها. ويجدر بالذكر هنا أنها قد أوضحت و أبرزت دور السلطة الفلسطينية إلى درجة غير مسبوقة في الضفة الغربية. وتأكدت أهمية هذه النقطة في عام 2011 مع ظهور جملة من الحركات الشبابية الجديدة، والتي ورغم تفرقها، فقد واجهت تواطؤ السلطة الفلسطينية مباشرة ونددت بتدهور الأوضاع الاقتصادية. إن تنامي هذه الحركات – المتصل بتزايد نجاح الحملات الدولية لعزل الدولة الإسرائيلية عن طريق المقاطعة وإخراج الاستثمارات فضلًا عن دعوات تجديد بنى منظمة التحرير الفلسطينية – يُظهر أن الشعب الفلسطيني لم يُهزم.

الختام

منذ موجات الاستعمار الأولى لفلسطين، كانت هناك نية وقصد لتقسيم الهوية الوطنية الفلسطينية إلى رقع من الأراضي المتشظية والمتفرقة التي تتكون فيها هويات اجتماعية متمايزة. يظهر هذا بوضوح في تعدد الفئات التي تكون الشعب الفلسطيني: اللاجئون الفلسطينيون الذين يمثلون أكبر فئة من اللاجئين في العالم حاليًا، والفلسطينيون الذين مكثوا على أراضيهم منذ 1948 ثم أصبحوا مواطنين بالدولة الإسرائيلية، والفلسطينيون الذين توزعوا على كانتونات في الضفة الغربية، ثم الفلسطينيون الذين عُزلوا مؤخرًا في قطاع غزة. كل هذه الفئات من الناس يشكلون الأمة الفلسطينية، لكن إنكار هذه الوحدة كان المنطق الغالب للاستعمار منذ ما قبل 1948.

ولقد تحقق هذا التشظي بفضل القوة العسكرية. منعت إسرائيل بالقوة اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم، وقسمت الضفة الغربية وقطاع غزة وعزلتهما عن بعضهما البعض، وفرضت قيودًا إدارية على تنقلات المواطنين الفلسطينيين بإسرائيل إلى الأراضي المحتلة، وسيطرت بالكامل على التنقلات بين أرجاء الضفة الغربية ذاتها. وفي الوقت نفسه – وهذه نقطة بالغة الأهمية ولا تُذكر في العادة – استلبت وطردت الفلسطينيين من أراضيهم، وهي العملية المستمرة بشكل بطيء،

ما يؤكد استمرار النكبة إلى الآن.[514] لكن التقسيم والتشظي ليس عملية «مكانية» حصرًا، فهو يعتمد بالضرورة على التوزيع الزماني أيضًا. إن الاعتداء على التاريخ نفسه قد أصبح سمة لا تنفصل عن آليات الاستعمار، مع نزع تاريخانية التجربة الفلسطينية واختزالها إلى سردية حديثة قابلة بنتائج التشظي كوضع دائم من المعطيات الراسخة. أصبح من الممكن الحديث عن «الغزاويين»، على سبيل المثال، و70 في المائة منهم هم في حقيقة الأمر لاجئون منذ 1948، دون الإشارة إلى كيف تم تشكيل هذه الفئة من الناس عن طريق التقسيم الجبري للشعب الفلسطيني ككل، أولًا أثناء النكبة، ثم على امتداد عملية فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وأصبح بالإمكان الحديث عن «المناطق الخالية» في الضفة الغربية دون ذكر استلاب خُمس السكان في عام 1967. وبسبب قبول هذه الفئات كمعطيات جاهزة وراسخة – وهي فئات لها شرعيتها في المفاوضات السياسية وفي حزم المساعدات الخارجية المالية وفي استراتيجيات التنمية؛ تبقى عملية إعادة إنتاجها مستمرة. يجري تطبيع وإدامة أجل هذه العملية عن طريق ممارسات الحكومات الأجنبية الإجرائية، ومعها ممارسات منظمات المجتمع المدني وجملة عريضة من الوكالات الدولية، ما يضفي طابعًا ماديًا على السطوة الإسرائيلية على فلسطين.

وفي الوقت نفسه، مع مضي الاستعمار الإسرائيلي قدمًا كمشروع عسكري يهدف إلى تقسيم وتدمير الهوية الفلسطينية، فقد غيّر أيضًا من طابع الاقتصاد الفلسطيني. يتمثل هذا بالضفة الغربية فيما يمكن تسميته «رأسمالية الصوبة الزراعية»، حيث تولّد قوة الاحتلال الكثير من نفس عمليات التحول الاجتماعي المذكورة في الفصول السابقة. فسكان الريف استلبوا أراضيهم وأُجبروا على الانضمام إلى أسواق عمل المهاجرين. وتطورت طبقة رأسمالية عن طريق المقاولة من الباطن والاستفادة من العلاقات التجارية مع الاحتلال. وفي السنوات الأخيرة، اعتنق صناع السياسيات الفلسطينيون بلهفة النموذج النيوليبرالي في التنمية، في شراكة وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية. إنها نيوليبرالية في ظل الاحتلال، يحركها منطق مطابق لما يجري في

514- من الأمثلة الحديثة على هذه العملية خطة براور، التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية في سبتمبر 2011. إذا تم تنفيذ الخطة بالكامل، فسوف تؤدي إلى طرد ما يناهز السبعين ألف بدوي فلسطيني من قراهم في صحراء النقب (وهم حائزون على الجنسية الإسرائيلية). تم هدم أكثر من ألف بيت في 2011 ضمن هذه الخطة.

دول أخرى بالمنطقة، وتعززها نفس التقاطع والالتقاء بين الفقر والإثراء. ومن هذا المنطلق، يبدو أنه لا يوجد شيء فريد من نوعه في السياسات الاقتصادية التي تُنفذ حاليًا على يد السلطة الفلسطينية، فهي تسير على نفس منوال ما تفعله حكومات الشرق الأوسط الأخرى منذ عقدين على الأقل.

ولم يتحقق الإقبال الفلسطيني على هذه العملية ببساطة بسبب فساد القادة، أو بسبب القرارات السياسية الضالة، أو جراء السياق الدولي غير المواتي. فالتحولات التي شهدها الاقتصاد السياسي الفلسطيني تعد جزءًا لا يتجزأ من تفسير مجريات الـ 45 عامًا الماضية، مع تسارع عجلة نمو رأس المال في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي، وضمان دمج الضفة والقطاع كتوابع إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وكان التحول العميق في التكون الطبقي الفلسطيني في أعقاب الاستعمار الإسرائيلي مهادًا للخضوع الفلسطيني لعملية أوسلو ولطبيعة السلطة الفلسطينية الحالية.

تكمن خصوصية التجربة النيوليبرالية في فلسطين في إخضاع الشعب بالكامل لقوة الاحتلال، وفي محاولات على مدار أكثر من ستين عامًا لتقسيم وتشتيت أمة من الناس بعيدًا عن وطنهم. تعمل النيوليبرالية على تعزيز هذا التقسيم – من تحويل الناس عن النضال الجماعي إلى الاستهلاك الفردي، بوساطة النقود. ولقد أنتجت إفقارًا على نطاق واسع بالتزامن مع إثراء شريحة رقيقة من الفلسطينيين الذين يؤدون دور الوسيط مع رأس المال الإسرائيلي والدولي. إن المجتمع المبني على هذه المبادئ يقوض قدرة الشعب الفلسطيني على المقاومة. والأهم، أن هذا يعني أن المسألة الفلسطينية لا يمكن اختزالها إلى محض قضية «إنسانية» أو إلى مسألة تحرر وطني حصرًا، فهذا المنظور أو ذاك لا يعدوان كونهما مكون أساسي ضمن نضال أعرض ضد التنمية غير المتساوية والسيطرة على الثروة في الشرق الأوسط. لقد دأب نمو رأس المال دائمًا على ترسيخ وتعميق السيطرة الإسرائيلية على فلسطين، مع تخليق شريحة من المجتمع الفلسطيني تقف ضد مصالح أغلب الشعب. ومن هذا المنطلق، فإن عملية فهم ومواجهة الاقتصاد السياسي للرأسمالية الفلسطينية تتواشج بقوة مع النضال من أجل التحرر الوطني والعودة؛ فالنجاح في هذا يعتمد على النجاح في ذاك.

الفصل السادس

المستوى الإقليمي:
إعادة دول الخليج العربي إلى الصورة

أوضحت الفصول السابقة كيف ظهرت منطقة الخليج – والشرق الأوسط بالكامل بالتبعية – كمنطقة مهمة في السوق العالمية إثر الحرب العالمية الثانية. ثمة سمتان مهمتان من سمات الرأسمالية المعاصرة: تدويل رأس المال واتخاذه الطابع المالي، هما السمتان اللتان منحتا الصادرات السلعية الخليجية وفوائضها المالية ثقلًا استراتيجيًا هائلًا في إطار الاقتصاد السياسي العالمي. رسخت هذه التوجهات الخليج كمنطقة رئيسية في السوق العالمية، ودمجتها بالرأسمالية العالمية التي شيدتها الولايات المتحدة في عهد ما بعد الحرب. ولهذه الأسباب، ظلت السيطرة على الشرق الأوسط والهيمنة عليه هدفًا أساسيًا من أهداف القوى الغربية حتى القرن الحادي والعشرين.

على ذلك، ورغم أهمية دول الخليج القصوى للحسابات الاستراتيجية للإمبريالية، فقد غاب إلى حد بعيد التحليل المستفيض للعلاقات الاجتماعية بالمنطقة من السرديات الراديكالية للمستوى الإقليمي. وكثيرًا ما يُختزل الخليج إلى النظر إليه بصفته صنبور

النفط العملاق، وباعتباره مختلف بشكل ما عن العمليات التي ناقشناها على مدار الفصول السابقة. ربما كان الخليج حقًا يمثل «الملكيات النفطية الثرية»، وهو التصور المُحبّذ كفئة تحليلية في العلوم السياسية التقليدية حول الشرق الأوسط، لكن تصنيم سلعة النفط قد يفضي إلى «استثنائية منهجية» تؤدي إلى إبهام وغموض يحفان بالفحص الجاد لأسئلة الرأسمالية والطبقة. إن هدف هذا الفصل هو إعادة تركيز الانتباه على سمات تكون الطبقة والدولة في الخليج، لإظهار كيف طورت دول الخليج شكلًا بعينه من الاقتصاد السياسي وما زالت وبغض النظر عن خصوصيتها، رأسمالية بالكامل وخاضعة لنفس الديناميات التي تخضع لها دول الجوار الأخرى.[515]

يبدأ هذا الفصل بتعقب كيف تشكلت الطبقات العاملة في الخليج عبر الاعتماد الثقيل والقوي على قوة العمل المؤقتة. وأعيد ترسيم الحدود بين الطبقات إلى حد بعيد انطلاقًا من تنظيم حقوق المواطنة (الجنسية)، مع تشكيل العمال المهاجرين لفئة سكانية مُستغَلة للغاية ويسهل ترحيلها، ومعها طبقات من المواطنين أصحاب الامتيازات (وهذه الطبقات عينها مقسمة بحسب مسافتها من العائلة الحاكمة). ثم ينتقل الفصل إلى رسم خريطة نمو الطبقات الرأسمالية الخليجية حول ثلاث دوائر تراكم أساسية: قطاعات الإنتاج، والسلع، والنشاط المالي. هذه المسارات للتراكم كانت بتيسير من جملة من العلاقات العائلية وعلاقات الأعمال بجهاز الدولة والعائلات الحاكمة، فأنتجت رأسمال مبني حول مجموعات أعمال هائلة تشكل طبقة في حد ذاتها، وليست محض تعبير تلقائي عن صورة لـ «دولة ريعية».

أما الشق الأخير من الفصل فهو يعيد النظر في ديناميات الطبقة والدولة تلك على النطاق المكاني المتجاوز لحدود ومستوى الدولة. فالمجموعات الخليجية الكبيرة التي ظهرت في الفترات الأولى يتزايد تحقيقها للتراكم على نطاق الخليج بالكامل، بدعم من مشروع دمج إقليمي آخذ في التطور يتجسد في صورة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية». كما أن انتشار النيوليبرالية في أغلب الدول العربية قد فتح هذه الدول تدريجيًا أمام تدفقات رأس المال الواردة من الخليج، وهي الظاهرة التي

515- للاطلاع على استعراض تفصيلي ومعمق للعديد من الحجج التي يسوقها هذا الفصل، انظر:
Adam Hanieh, Capitalism and Class in the Gulf Arab States (New York: Palgrave-Macmillan, 2011).

نناقشها بقدر من التفصيل أدناه فيما يخص الحالة المصرية. هذه العمليات تؤكد على تنامي تأثير ونفوذ رأس المال الخليجي بالتزامن مع عمليات التحول النيوليبرالي المرصودة في الفصول السابقة، ما يعطي تكوين الدولة والطبقة في الخليج مكانة هامة في إطار فهم المنطقة ككل.

ثِقل العمال المهاجرين

ظهرت العديد من السمات الأساسية لدول الخليج في الفترة الراهنة أثناء العقود الخمس الممتدة بين الثلاثينيات والسبعينيات. فأثناء تلك الفترة، كان التراجع البطيء في نفوذ الإمبراطورية البريطانية – وكان من شواهده الجغرافية الواضحة استقلال الهند عام 1947 – يتحقق بالتوازي مع نمو صناعة النفط في الخليج وما تلى ذلك من تحول من الهيمنة البريطانية إلى الأمريكية.[516] أثار التزايد في الإيرادات النفطية تساؤلات حول كيفية توزيع ثروة المنطقة المهولة. طفت إلى السطح خلافات بين مختلف فصائل العائلات الحاكمة في الخليج، وطبقات التجار، والفئات الاجتماعية الأخرى. وفي الوقت نفسه، زلزلت موجة الاستقلال أنحاء الشرق الأوسط وانتشر صداها أيضًا في المشايخ الخليجية، من الكويت إلى البحرين وعمان وقطر، و«إمارات الساحل المتصالح» التي تحولت فيما بعد إلى الإمارات العربية المتحدة. وفي سياق هذه التغيرات غير المسبوقة، واجهت الولايات المتحدة وبريطانيا – والملكيات المحلية التي اعتمدت عليها سلطتها – تحديات كبيرة على مسار ضمان بقاء المنطقة آمنة ومرتبطة بالمصالح الغربية.

في البداية حاولت الأسر الحاكمة بالدول التي كانت في السابق تابعة لبريطانيا

516- للاطلاع على أعمال ناقشت المسار في مختلف الدول الخليجية، انظر:
Kiren Chaudry, The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997); Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar (Glasgow: Cambridge University Press, 1995); Rosemary Said-Zahlan, The Making of the Modern Gulf States (Reading: Garnet Publishing, 1998); Alexei Vassiliev, The History of Saudi Arabia (London: Saqi Books, 1998); Aqil Kazim, The United Arab Emirates AD 600 to the Present: A Socio-Discursive Transformation in the Arabian Gulf (Dubai: Gulf Book Centre, 2000); Daryl Champion, The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform (New York: Columbia University Press, 2003).

(والسعودية التي كانت مقربة من الولايات المتحدة) أن تُخضع لها أية معارضة عن طريق التوزيع الحكيم والمتوازن للثروة النفطية. ولقد ذهبت أغلب هذه النقود إلى طبقات التجار (لا سيما في الكويت والبحرين ودبي، حيث كان لهذه الطبقة تاريخ من الاحتجاج وإثارة موجات الغضب منذ الثلاثينيات) وإلى مختلف الفصائل بالأسر الحاكمة (وتبرز في هذا الصدد قطر، حيث كانت الانقسامات الداخلية في أُسرة آل ثاني الحاكمة حادة للغاية).[517] وزعت العائلات الحاكمة عقود الإنشاءات الخاصة بالبنية التحتية والأمن والأنشطة غير النفطية الأخرى، ومنحت تراخيص حصرية واتفاقات وكالة وحقوق توزيع للواردات الأجنبية، وقدمت أراضٍ رخيصة (ومجانية في بعض الحالات) للتجار الذين استفادوا منهم استفادة سخية إثر تضخم الأسعار مع مضي عملية التحول الحضري وبناء المدن قدمًا. ساعدت جميع آليات إعادة التوزيع هذه في ضمان الولاء للأسرة الحاكمة، وكانت ضرورية وأساسية في تشكيل الطبقات الرأسمالية في المراحل الأولى في دول الخليج (انظر أدناه).

ولم ترد التحديات التي واجهت الأسر الحاكمة من طبقات التجار فقط. فعلى مدار الخمسينيات والستينيات، كما أوضحت الفصول السابقة، شهد الشرق الأوسط ظهور النضالات الجماعية القوية في كل من إيران ومصر والعراق ودول أخرى. هذه الحركات القومية اليسارية المعارضة للاستعمار كان لها صداها أيضًا في دول الخليج العربي، التي زلزلتها الإضرابات بقيادة عمال النفط الساعين إلى مزيد من السيطرة على الإيرادات النفطية، والمطالبين بإنهاء الاستغلال البالغ بمخيمات العمل الخاصة بشركات النفط البريطانية والأمريكية حينئذ.[518] هذه الحركات العمالية المبكرة وجدت إلهامها في النضالات في كل من مصر وفلسطين، ومن ثم فقد كانت حادة في إدانتها للنظم الملكية الخليجية وفي التنديد بتعاونها مع القوى الاستعمارية. كما تداخلت النضالات الاجتماعية الأخرى في الخليج في أغلب الحالات مع هذه الحركات العمالية المعارضة للاستعمار، ويجدر بالذكر هنا مثال الشيعة

517- انظر: Crystal, Oil and Politics in the Gulf.

518- للاطلاع على استعراض وافٍ بهذه الظروف والأحوال في حالة شركة أرامكو، وهي شركة النفط (التي كانت أمريكية) في السعودية، انظر: Robert Vitalis, America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2007)

في البحرين، والسعودية، والكويت، والنضال المسلح بمنطقة ظفار بسلطنة عمان. واجهت جميع هذه النضالات يد القمع الثقيلة، من أعمال الاعتقال والنفي والاغتيال للنشطاء السياسيين.

على أن هذه التدابير العنيفة لم تكن إلا وجهًا واحدًا من وجوه تعامل الدول الخليجية مع الإضرابات والتهييج السياسي. فقد صاحب قمع الدولة في كل من الملكيات الخليجية السعي لإحراز صورة معينة من صور العلاقات العمالية، كوسيلة لضمان الإخضاع للأسرة الحاكمة. ولقد تم تكوين الطبقة عبر الاعتماد الثقيل على تدفقات العمال المهاجرين المؤقتين، مع تحول المواطنين إلى أقلية سكانية. ومنذ السبعينيات، تنامت كتلة العمال المهاجرين المؤقتين السكانية إلى نسبة كبيرة بلغت 50 إلى 70 في المائة من قوة العمل في كل من السعودية وعمان والبحرين، وإلى 80-90 في المائة في باقي دول الخليج.[519] ومع حرمان العمال المهاجرين من حقوق المواطنة أو الإقامة الدائمة، فقد مثلوا الشرائح الدنيا من نظام مزدوج تهيمن عليه شريحة ضئيلة من «المواطنين» المتاحة لهم وظائف القطاع العام ومنح وهبات الأراضي والإسكان المجاني أو الرخيص، والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم. ولقد كان هذا التكوين المنطوي على تقسيم بيّن قبل كل شيء عملية «مكانية»، حيث ظهرت الطبقة عبر مجموعة من العلاقات التي شكلتها تدفقات العمال بين فضاءات جغرافية مختلفة، بوساطة ترتيبات مؤسسية تخص المواطنة وقوانين تميز بين فئات سكانية متباينة. وبهذا الشكل، تسلحت الأسر الحاكمة بنظام قوي للسيطرة على الغالبية العظمى من السكان المقيمين، مع ضمانها ولاء المواطنين لهذا «الوضع القائم» المنطوي على قدر هائل من عدم المساواة.

فهم ظاهرة العمالة الوافدة في دول الخليج

يعد هذا «البناء المكاني للطبقة» سمة أساسية لفهم تكوين الطبقة في الخليج

519- انظر: مايسة شمسي، «تقييم سياسة الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي»، اجتماع مجموعة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية (بيروت: أمانة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2006) ص 61.

والشرق الأوسط بشكل أعم.[520] وتشرح الكثير من التحليلات حول الخليج الاعتماد بدرجة كبيرة على العمال المهاجرين بصفته من تبعات «نقص المهارات» في الخليج، أو جراء قلة عدد السكان في دول صغيرة مثل قطر والإمارات، بالتوازي مع كثرة عدد السكان في دول قريبة مثل مصر أو الهند.[521] من هذا المنطلق تمثل الهجرة «لعبة رابحة» توفق بين فائض العمال في دول والطلب غير الملبى على العمال في دول أخرى، عبر المنطقة. ويُقال إن الدول الراسلة للعمال تستفيد من الهجرة عن طريق التحويلات المالية التي تصلها من المهاجرين، في حين تحصل دول الخليج على العمال اللازمين لإدارة اقتصادها. وأية مصاعب يواجهها العمال المهاجرون تُفسر بصفتها نتيجة لعدم كفاءة الأنظمة والقوانين، وكأنها قضية إدارية يمكن حلها بمزيج مناسب من السياسات.

ثمة مشكلة جوهرية في هذه المقاربة، هي أنها تتجاهل الطبيعة الاستغلالية التي تعد جزءًا لا يتجزأ من طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال. فالأجور ليست «مكافأة عادلة» أو «تعويض عادل» على العمل الذي يؤديه العمال، إنما هي تعبير عن كيف يتم استغلالهم. تُخفي الأجور ورائها حقيقة الاختلاف الذي اسماه ماركس فائض القيمة، بين قيمة قوة العمل التي ينفقها العامل أثناء يوم العمل، وقيمة السلعة التي

520- ظهر مفهوم «البناء المكاني للطبقة» في أعمال الجغرافي البريطاني دورين ماسي. للمزيد حول المفهوم وكيف تطورت فكرته، انظر:
Doreen Massey, Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production (London: MacMillan Education, 1984); Henri Lefebvre, The Production of Space (Oxford: Basil Blackwell, 1991); and David Harvey, “The Geopolitics of Capitalism,” in Social Relations and Spatial Structures, eds. D. Gregor and J. Urry (London: Macmillan, 1985).

521- الأعمال البارزة التي تتبنى هذه المقولات تشمل:
J.S. Birks and C.A. Sinclair, International Migration and Development in the Arab Region (Geneva: ILO, 1980);
ومن بينها في الآونة الأخيرة:
International Organization for Migration/League of Arab States, Arab Migration in a Globalized World, vol. 2003 (Geneva: International Organization for Migration and League of Arab States, 2004).

ينتجها.[522] في حين يحصل العامل على أجر مقابل قوة العمل هو في المتوسط مكافئ لقيمة قوة العمل هذه، فإن فائض القيمة هو «العمل غير مدفوع الأجر» الذي يحصل عليه صاحب رأس المال.[523] وكلما زاد الفارق بين قيمة السلع التي ينتجها العامل على جانب، وقيمة السلع المطلوبة لإعادة إنتاج العمال لأنفسهم كطبقة على الجانب الآخر (ويتم التعبير عن هذه القيمة متمثلًا في مستوى الأجور)، زاد الاستغلال. هذه الاستغلال ركن ركين من أركان العلاقة بين رأس المال والعامل في ظل الرأسمالية، حيث أن «الرأسمالية يجب أن تستغل عمالها إذا كانت تريد الاستمرار في العمل، ويجب على العمال الإذعان حتى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الفورية، والاستغلال هو الوقود الذين يغذي الإنتاج والتبادل الرأسماليين».[524]

هناك ثلاث عواقب أساسية لاستخدام هذه الإطار في فهم طبيعة العمالة الوافدة في الخليج. أولًا، فهو يعني ضرورة النظر إلى الهجرة إلى الخليج كصنف من أصناف التكون الطبقي المتصل بتطور العلاقات الاجتماعية عبر مختلف الفضاءات المكانية بالمنطقة، ومن ثم فهو يؤدي إلى تشكيل العلاقة بين العمل ورأس المال في الخليج بصفتها علاقة داخلية على (بالمعنى الذي يقصده أولمان) العلاقات الاجتماعية في دول الجوار. يعني هذا – من أحد الأوجه – أن الخليج يستفيد من تدهور ظروف الحياة في أرجاء المنطقة الأخرى، لأن هذا التدهور يؤدي إلى خفض قيمة إعادة إنتاج العمال لحياتهم، ومن ثم فهو يزيد من حجم القيمة الناتجة عن العمل في الخليج نفسه. فعامل الإنشاءات الوارد إلى الخليج من الريف المصري يمكن أن يُعطى أجرًا زهيدًا للغاية لأن قيمة قوة عمله تُقاس إلى ظروف المعيشة في مصر. وكلما زاد تدهور هذه الأوضاع في مصر، انخفضت المبالغ التي قد يقبلها هذا العامل. على ضوء المذكور، فإن العمليات النيوليبرالية المذكورة في الفصول السابقة تشكل آلية من آليات ترسيخ مكانة الخليج المهيمنة في الهرم الإقليمي. من ثم لا تعتبر التحويلات

522- انظر:

Alfredo Saad-Filho, "Value, Capital and Exploitation," in Anti-Capitalism: A Marxist Introduction, ed. Alfredo Saad-Filho (London: Pluto Press, 2003).

523- انظر الفصل الثامن عشر من المجلد الأول من رأس المال لكارل ماركس، للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول هذه النقطة.

524- انظر: Saad-Filho, "Value, Capital and Exploitation," 35.

المالية من الخليج شكلًا من أشكال «المساعدات» أو «التضامن الإقليمي» كما يتم وصفها كثيرًا، إنما تمثل العكس بالضبط، إنها سجل يُسجل عملية استغلال.[525]

ثانيًا، فإن القوانين واللوائح المختلفة الحاكمة لظروف عمل الوافدين في الخليج تعد تعبيرًا قانونيًا عن هذا التكوين المكاني للطبقة. إنها شرط لا غنى عنه لقيمة قوة عمل العمال الوافدين – التكلفة النسبية لإعادة إنتاج العامل لحياته – التي تُحسب قياسًا إلى ظروف الحياة في دولة العامل لا في الخليج نفسه. فإذا حصل جميع العمال في الخليج على المساواة في حقوق العمل وفي المواطنة، فسوف يختفي الاستغلال الشديد للعمال الوافدين بموجب هذا النظام.[526] على ضوء المذكور، وبالضبط لأن القوانين التي تعامل الفئات المختلفة معاملة مختلفة وتفرق بين المواطن و»غير المواطن، هي جزء لا يتجزأ من التكوين المكاني للطبقة، فالمشكلات القائمة في هذه القوانين ليست مجرد مواطن ضعف تشريعية أو سهو وخطأ في السياسات؛ فلا يمكن حلها دون تحدٍ لبنيان النظام في حد ذاته.

ثالثًا وأخيرًا، فإن هذه العمليات ليست مجرد وسائل للاستغلال، إنما هي أيضًا آلية من آليات تأديب الطبقة. فمن الواجب وضعها والنظر إليها في إطار موضع بعينه في الشرق الأوسط (والخليج) ضمن الهيراركيات العالمية التي ناقشتها الفصول السابقة. فمركزية الخليج لنمو رأس المال المعاصر والنفوذ الأمريكي معًا، تضع طبيعة الطبقات العاملة في الخليج في القلب من النظام العالمي. وظهور طبقة عمالية منظمة وقوية في الخليج – واحتمال ظهورها يزيد كثيرًا إذا امتدت المساواة في الحقوق لجميع العمال بغض النظر عن بلادهم الأصلية – قد يتحدى بقوة موقف حكام الخليج وداعميهم الغربيين. ولهذا السبب، فإن إقصاء العمل وتغييبه سمة مغروسة في صميم سمات تكون الدولة ذاتها؛ فالتكوين المكاني للطبقة هو شكل من أشكال السيطرة الاجتماعية اللازمة لوجود الخليج كمنطقة «مركز» ضمن الاقتصاد

525- لا يعني هذا قطعًا القولة بأن العائلات لن تستفيد نسبيًا من التحويلات الواردة إليها من أبنائها في الخارج. الحق أن الكثير من الأسر تعتمد بقوة على هذه التحويلات. إلا أن هذه الحقيقة يجب ألا تخفي ورائها الاستغلال العميق القائم في القلب من هذا النظام.

526- على أن هذا لا يعني أن الاستغلال ذاته سوف يختفي، فهو مستمر وقائم طالما استمرت العلاقة بين رأس المال والعمال.

العالمي.[527] ويتأكد هذا القول بالنظر إلى اثنتين من دول جوار الخليج الغنية بالنفط، العراق وإيران، حيث توجد طبقات عاملة محلية كبيرة قامت ببناء حركات قوية وهامة على مدار القرن الماضي. وجود طبقة عمال وافدين ذات وضع مؤقت غير مستقر يسهل ترحيلها مع خضوعها لقدر كبير من الاستغلال – بالاستعانة بمؤسسة منح ومنع حقوق المواطنة – هو اختلاف كبير بين نظم الخليج الملكية ودولتي الجوار المذكورتين.

أنساق وظروف العمالة المهاجرة في الخليج

مع أخذ هذه الفرضيات النظرية الثلاث المذكورة في الاعتبار، أصبح بالإمكان فحص أشكال التكوين المكاني الملموسة للطبقة في الخليج، والظروف الفعلية التي يواجهها العمال المهاجرون. في السبعينيات، كان أكثر من 70 في المائة من العمال الوافدين في الخليج من العرب (بالأساس مصريون ويمنيون وفلسطينيون وأردنيون ولبنانيون وسوريون). وقد انخرط الكثير من هؤلاء العمال في أنشطة البناء (في عام 1975 كان 75 في المائة من العمال الوافدين اليمنيين يعملون بالبناء، فضلًا عن 50 في المائة من العمال المصريين و40 في المائة من الأردنيين).[528] كما تولى المهاجرون العرب – لا سيما الفلسطينيون والمصريون والأردنيون – وظائف كمعلمين ومهندسين وأطباء وأعمال مهنية أخرى. تدفقات العمال هذه عزز منها مختلف الأزمات السياسية على امتداد العالم العربي. في حالة فلسطين على سبيل المثال، أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة إلى نحو 40 في المائة من

527- تكشف هذه الحقيقة عن وهن وتهافت استراتيجيات الخليج الخاصة بتقليل اعتمادها على العمالة الوافدة المؤقتة عبر خطط لزيادة نسبة المواطنين العاملين ضمن قوة عمل القطاع الخاص. يقدم متعب جابر الأحمد (1993) مثالًا متطرفًا على هذا الأمر أثناء محاجته بأن التكامل الإقليمي لدول مجلس التعاون سوف يسمح للخليج بتقليل اعتماده على العمال الأجانب ومن ثم ترشيد الإنفاق على الجهاز العسكري وأجهزة الدولة. انظر: متعب الأحمد، «النظام الفكري والإجرائي للاتحاد الخليجي الفيدرالي» (الكويت: مجلس تعاون دول الخليج، 1993).

528- انظر:

R. Paul Shaw, Mobilizing Human Resources in the Arab World (London: Kegan Paul International, 1983), 38.

قوة العمل الفلسطينية التي هاجرت للعمل على مدار أواسط السبعينيات.[529] بحلول عام 1975، كان الفلسطينيون هم أكبر فئة سكانية غير محلية تعيش في الكويت، وشكلوا نحو 40 في المائة من جميع السكان غير الكويتيين.[530] نتيجة لتدفقات العمال المهاجرين هذه، تزايد حجم التحويلات المالية ثلاثة أمثاله، من الخليج إلى سائر أنحاء المنطقة العربية الأخرى، بين 1973 و1980،[531] مع استفادة حكومات عديدة من التحويلات المالية ومن تصدير قوة العمل كحل محتمل لأزمة العملة الصعبة وارتفاع معدلات البطالة.

ومن المصادر المهمة لتدفقات العمال المبكرة هذه مصر، التي أمدت الخليج بالعمال أكثر من أية دولة عربية أخرى. مع تعرض العائلات الريفية لوطأة قوانين الأراضي في عهد السادات وترسيخها في عهد مبارك (انظر الفصل الرابع)، سعى الكثيرون إلى العمل في الخليج. وكان الحق في التماس العمل بالخارج مكفولًا بموجب الدستور المصري لعام 1971، وعُدلت القوانين المصرية في عام 1974 لإلغاء ضرورة استصدار تأشيرات الخروج لمغادرة البلاد. ودشنت الخطة الخمسية المصرية (1978-1982) مراكز تدريب مهني بقصد تدريب المواطنين على العمل بالخارج، وتقديم سندات خاصة للعمال في الخليج، وتحسين أسعار الصرف للتشجيع على استثمار الأجور في مصر. وبحلول عام 1979، مثلت تحويلات المصريين من الخارج 2 مليار دولار، بما يكافئ إجمالي العوائد من القطن ودخل قناة السويس والسياحة.[532] أدت هذه العمليات أيضًا إلى تدفق العمال إلى دول الجوار التي أدى رحيل عمالها الوطنيين إلى الخليج إلى قصور في قوة العمل بمجالات الزراعة

529- انظر:

Antoine Zahlan and Rosemarie Zahlan, “The Palestinian Future: Education and Manpower,” Journal of Palestine Studies 6, no. 4 (Summer 1977): 107.

530- انظر:

Allan G. Hill, “The Palestinian Population of the Middle East,” Population and Development Review 9, no. 2 (June 1983): 310.

531- انظر: Shaw, Mobilizing Human Resources, 5.

532- انظر:

Ayman Zohry, “The Place of Egypt in the Regional Migration System as a Receiving Country,” Revue Européenne des Migrations Internationales 19, no. 3 (2003): 129–149.

والإنشاءات.[533] وكما سبق الذكر، كان أغلب عمال الزراعة في الأردن على سبيل المثال من المهاجرين المصريين، بحلول عام 1986.[534]

مع أواسط الثمانينيات، تزايد سعي العمال العرب غير المواطنين في الخليج إلى جلب عائلاتهم إلى الخليج للإقامة معهم، والسعي لاكتساب حقوق سياسية ومدنية أكثر. وكان تعامل دول الخليج مع هذه المطالب يمثل جزءًا من عملية إعادة تشكيل التكوين المكاني للطبقة بالخليج، فقد تحول الطلب على تدفقات العمال المهاجرين من الدول العربية نحو شبه القارة الهندية. وصدرت قوانين صعّبت على العائلات العربية الاستقرار لفترات طويلة في الخليج (في الإمارات على سبيل المثال مُنع العرب غير المواطنين من إدخال أطفالهم المدارس الحكومية). وفي أعقاب حرب الخليج عامي 1990 و1991، تم طرد مجموعات كبيرة من السكان العرب بذريعة أن منظمة التحرير الفلسطينية واليمن دعمتا غزو العراق للكويت. ومن المُقدر أن في الشهور الأربعة التالية على الغزو، غادر أكثر من مليوني عامل مهاجر العراق والكويت والسعودية.[535] وفي الكويت، تراجع عدد الفلسطينيين من أربعمائة ألف عامل سنة 1990 إلى نحو خمسون ألفًا بحلول أواسط التسعينيات، وتراجع عدد العمال الأردنيين إلى نحو 10 في المائة من معدلات عام 1980.[536] وكان أثر عملية عودة العمال هذه على الشرق الأوسط قاسيًا. فالعائدون الأردنيون شكلوا 8 في المائة من مجموع سكان الأردن، وأسهمت آثار عودة العمال مقترنة بتراجع معدلات

533- هناك عامل آخر هنا هو معدل الإنشاءات العملاق التي انطلقت جراء التحويلات النقدية من الخليج. هذه التحويلات ساعدت في تغذية النمو الحضري الذي اجتذب العمال الزراعيين بعيدًا عن المناطق الريفية، ما أدى إلى زيادة الطلب على عمال الإنشاءات وإلى قصور في اليد العاملة بالقطاع الريفي.

534- انظر:

Tayseer Jaber, "Jordanian Labor Migration: Social, Political, and Economic Effects," in Labor Migration: Palestine, Jordan, Egypt and Israel, ed. Mohammad Shtayyeh (Jerusalem: Palestinian Center for Regional Studies, 1997), 86.

535- انظر:

Sharon Russell, "International Migration and Political Turmoil in the Middle East," Population and Development Review 18, no. 4 (1992): 719–728.

536- انظر:

Nader Fergany, Aspects of Labor Migration and Unemployment in the Arab Region (Cairo: Almishkat Center for Research, 2001), 7; Jaber, "Jordanian Labour Migration," 86.

التحويلات المالية إلى بلوغ معدلات البطالة الأردنية 25 في المائة سنة 1991.[537]

تزايد عدد العمال المهاجرين بدول الخليج في الفترة من 1975 إلى 2000، من 1.1 مليون نسمة إلى 8.5 مليون نسمة. لكن وخلال هذه الفترة أيضًا تراجع نصيب العمال المهاجرين العرب من إجمالي العمال الوافدين في الخليج من 72 في المائة إلى ما يتراوح بين 25 و29 في المائة، مع وصول عمال بأجور أقل من جنوب آسيا.[538] ومع عام 2005، تراجعت نسبة قوة العمل العربية إلى قوة العمل الوافدة في الخليج إلى 40 في المائة في قطر، و31 في المائة في السعودية والكويت، وإلى 12.24 في البحرين، و8.7 في الإمارات، و5.6 في عمان.[539] وبالمقابل، كان التحول إلى سوق العمل الجنوب آسيوية يعني أن العديد من دول الجوار الآسيوية أصبحت معتمدة على الخليج كمستقر للعمال ومصدر للتحويلات المالية. في أواسط التسعينيات على سبيل المثال كان نحو 60 إلى 70 في المائة من العمال البنغال في الخارج يتواجدون في الخليج. ومع عام 2002 ارتفعت هذه النسبة إلى 95 في المائة.[540] وفي سري لانكا، بين 2003 و2007، كان نحو 85 في المائة من جميع المواطنين العاملين بالخارج يعملون في دول الخليج. وبالنسبة إلى الهند، فإن 95 في المائة من حجم

537- انظر:

Géraldine Chatelard, “Jordan: A Refugee Haven,” Migration Information Source, July 1, 2004, www.migrationinformation.org/feature/display.cfm?ID=794.

538- انظر:

Andrzej Kapiszewski, “Arab Labour Migration to the GCC States,” in Arab Migration in a Globalized World, vol. 2003 (International Organization for Migration and League of Arab States, 2004), 123.

يجب ألا يُفسر هذا التحول بصفته يقلل من أهمية الخليج للعمال العرب. فالكثير من العائلات المصرية واللبنانية واليمنية والأردنية ما زالت تعتمد على التحويلات المالية من منطقة الخليج. على سبيل المثال، يُقدر أن في عام 2007 كانت 30 في المائة من قوة العمل اللبنانية مقيمة في الخليج.

539- انظر:

ILO, International Labour Migration and Employment in the Arab Region: Origins, Consequences and the Way Forward, Thematic Paper, Arab Employment Forum (Geneva: ILO, 2009), 19.

540- البيانات الخاصة بقوة العمل المهاجرة من بنغلاديش مستقاة من وزارة رفاه المغتربين والعاملين بالخارج، حكومة بنغلاديش: http://probashi.gov.bd/publication/publication.php تم الاطلاع في 15 نوفمبر 2010.

تدفقات العمال الإجمالية في عام 2007 كانت متجهة إلى دول الخليج، ومثل هؤلاء نحو 40 في المائة من إجمالي تدفقات التحويلات المالية إلى الهند.[541] وشهدت كل من باكستان والفلبين نفس درجة الدمج باحتياجات اليد العاملة الخاصة بالخليج.

تعميق الاستغلال

كما سلف الذكر، فإن التكوين المكاني للطبقة يترسخ بالاستعانة بمجموعة من القوانين والأنظمة التي تفرق بين المواطنين وغير المواطنين، وتساعد في التمكين من أشكال مكثفة للغاية من الاستغلال والسيطرة الاجتماعية. بدأ هذا الأمر بعملية الهجرة ذاتها. فالعمال يستقدمون في العادة عبر مكاتب استقدام للعمل من القطاع الخاص في بلادهم، وتُفرض عليهم رسومًا باهظة قد يستغرق سداد الديون اللازمة لدفعها سنوات. ترتبط تأشيرة العامل بالكفيل، ولا تزيد صلاحيتها عن سنوات معدودة، ويتم تجديدها عن طريق دفع رسوم إضافية في بعض الحالات.[542] وتكثر شكاوى العمال من حصولهم على أجور أقل من المعروضة عليهم قبل المجيئ للعمل، ومن خصم رسوم إضافية من رواتبهم.[543] وفي بعض الحالات يضطرون إلى تسليم جوازات سفرهم إلى صاحب العمل الذي في يده راتبهم، والقدرة على تغيير وظيفة العامل،

541- وزارة شؤون المواطنين الهنود بالخارج، التقرير السنوي 2007 – 2008 (نيودلهي: حكومة الهند، 2008)، ص 62: www.moia.gov.in

542- ظهرت شركات مزيفة كثيرة في الخليج لبيع تصاريح الإقامة غير المصحوبة بوظائف حقيقية. من ثم يضطر المهاجرون إلى البحث عن عمل غير قانوني محفوف بظروف العمل والمعيشة غير المستقرة على الإطلاق. في عام 2004، كان من المقدر أن 27 في المائة من إجمالي قوة العمل في الإمارات متواجدة عبر هذه الشركات. قالت وزارة العمل السعودية إن 70 في المائة من التأشيرات الصادرة عن الوزارة تُباع في السوق السوداء. انظر:

Nasra Shah, “The Management of Irregular Migration and its Consequences for Development: Gulf Co-operation Council,” Working Paper19, 2009, ILO Asian Regional Program on Governance of Labour Migration, Regional Office for Asia and the Pacific, 8.

543- أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقًا في صناعة الإنشاءات في دبي قابلت خلاله عددًا من عمال البناء، وتوصلت إلى أنهم «يدفعون رسومًا تتراوح بين 2000 و3000 دولار لمكاتب الاستقدام للعمل في بلادهم للحصول على عقد الكفيل في الإمارات... إنهم يدخلون في عقود العمل لفترة تتراوح بين سنة و3 سنوات، وهي عقود قابلة للتجديد، ويتراوح الراتب الشهري بين 106 و250 دولارًا. وفي المتوسط، يربح عامل البناء الوافد 175 دولارًا في الشهر (متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات هو 2106 دولارات في الشهر)». انظر:
Human Rights Watch, Building Towers, Cheating Workers, [New York: Human Rights Watch, 2006], 24.

بل وحتى يسيطر على الحق في مغادرة العامل للبلد. هذه الاعتمادية على صاحب العمل هيأت لنظام سيطرة أشبه بالعمل بالسخرة، حيث تحيط بالعامل ظروف عمل استغلالية للغاية يصعب تحديها.

يعمل أغلب الوافدين في القطاع الخاص، حيث ظروف العمل (في الشرائح الدنيا من الوظائف) أسوأ بكثير من الظروف في القطاع العام، فلا يوجد على سبيل المثال حد أدنى للأجور في القطاع الخاص، وتنزع ساعات العمل لكونها أطول بكثير. وفي كل من الإمارات والسعودية، يشكل العمال المهاجرون ما يناهز 100 في المائة من قوة عمل القطاع الخاص. وفي البحرين وقطر والكويت، تبلغ النسبة نحو 80 في المائة. وتتعلق أغلب هذه الأعمال بمجالات الإنشاءات والتصنيع؛ ففي السعودية وقطر على سبيل المثال، يوظف هذان القطاعان نحو نصف العاملين في القطاع الخاص، بحسب تقديرات أواسط عقد ما بعد الألفية.[544] يُفسّر ثِقل هذه القطاعات نسبة العمال المهاجرين الذكور الكبيرة في الخليج (نحو 70 إلى 80 في المائة من إجمالي تعداد الوافدين)، رغم كثرة عدد النساء (عادة من سري لانكا ونيبال وبنغلاديش والفلبين) اللائي يعملن بدورهن في المنطقة بالأساس في قطاعيّ الخدمة المنزلية والرعاية الصحية. وفي عام 2005 كان أكثر من ثلثي سكان الإمارات من الذكور، رغم أن نسبة الذكور إلى الإناث من المواطنين الإماراتيين متوازنة ومتساوية.

حتى في القطاع الواحد، تتباين الأجور وظروف العمل كثيرًا بحسب جنسية العامل. أجرت وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية استطلاعًا وثق ثلاثة مستويات مختلفة من الأجور المقدمة للعمال السعوديين وغير السعوديين في قطاع التصنيع، و4 مستويات مختلفة في قطاع النقل والاتصالات.[545] يحصل العامل الأجنبي في قطاع التصنيع في

544- انظر:

Saudi Arabia British Bank (SABB). Saudi Arabia—Thinking Big, Fourth Quarter Report (Riyadh: Saudi British Bank, 2007). 9; Global Investment House (GIH), Qatar 2008 (Kuwait: Global Investment, 2008), 29.

545- وزارة الاقتصاد والتخطيط، استبيان العمل والأجور للفترة 1996 إلى 2000، https://www.mep.gov.sa/ar

قطر على نحو سُدس متوسط أجر العامل القطري، بحسب تقديرات 2003.[546] وفي البحرين – بناء على تقديرات الهيئة المسؤولة عن الضمان الاجتماعي، بلغ متوسط الأجر في عام 2006 في القطاع الخاص 377 دينارًا بحرينيًا للعامل البحريني و170 دينارًا للعامل الأجنبي.[547] يُلاحظ أن هذه الإحصائيات لا تراعي تباين مستويات التعويضات غير المتصلة بالأجور المتوفرة للمواطنين، من قبيل مخصصات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية. كما أن العمال الأجانب تتباين أجورهم بناء على الجنسية. على سبيل المثال، وجدت إحدى الدراسات أن عاملات المنازل اللائي يتمتعن بمستوى متقارب من المهارات يحصلن على أجور متباينة للغاية بحسب الدولة التي ينحدرن منها، فالفلبينيات يحصلن على ما يبلغ 364-390 دولارًا في الشهر، في حين تحصل العاملة السريلانكية على أقل من نصف هذا المبلغ.[548]

إضافة إلى تدني الأجور، يشتكي العمال كثيرًا من جسامة الانتهاكات البدنية والنفسية. وقد يشمل هذا التعرض للضرب على يد صاحب العمل، والاعتداء الجنسي (لا سيما في حالة عاملات المنازل)، والازدحام في المساكن وتدني مستوى النظافة، وعدم كفاية مخصصات ومرافق الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل. وفي عام 2009 قابلت هيومن رايتس ووتش عمالًا من مشروع جزيرة السعديات في أبوظبي، وهو مشروع بناء عملاق على عدة سنوات لتحويل الجزيرة إلى «منطقة ثقافية» لأبوظبي، ويهدف إلى استضافة أكبر متحف جوجنهايم في العالم، وفرع لمتحف اللوفر، وفرع لجامعة نيويورك، و29 فندقًا، وملاعب جولف وفيلات سكنية . أفاد العمال بالمشروع بأنهم يحصلون على «أجر يومي يبلغ في المتوسط 8 دولار، مقابل العمل 10 ساعات يوميًا تشمل ساعات العمل الإضافي، رغم أنهم ينفقون في الموقع في العادة 12 ساعة ثم ساعتين إضافيتين للذهاب إلى الجزيرة والعودة منها إلى

546- دولة قطر، النشرة السنوية لإحصائيات الطاقة والصناعة، مجلد 23 (الدوحة: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2004) ص 127.

547- انظر: مركز البحرين لحقوق الإنسان، www.bahrainrights.org تم الاطلاع في 3 ديسمبر 2011.

548- انظر:
Human Rights Watch, ‘As If I Am Not Human’: Abuses against Asian Domestic Workers in Saudi Arabia (New York: Human Rights Watch, July 2008), 73.

مساكنهم».[549] تُقدر هيومن رايتس ووتش أن متوسط الراتب السنوي – ويشمل أجر الإضافي – لهؤلاء العمال لا يتجاوز 2500 دولار. وقد ذكر جميع العمال تقريبًا أن أجورهم تتأخر، ولا يحصلوا عليها في بعض الحالات. وقال الكثيرون أيضًا إنه قد تمت مصادرة جوازات سفرهم، وتم الكذب عليهم فيما يخص عقودهم. أجبرهم أصحاب العمل على البقاء في الجزيرة حتى لا يتمكنوا من السعي للشكوى والانتصاف. ونتيجة لظروف العمل هذه، يعاني العمال جهودًا وتوترات نفسية هائلة. هناك منظمة مجتمع مدني تعمل بالإمارات، تقدر وقوع 3 حالات انتحار أسبوعيًا في المتوسط في أوساط عمال البناء، على مستوى الدولة.[550] وفي الكويت، بلغت معدلات ارتكاب العمال المهاجرين للانتحار أو محاولة الانتحار في المتوسط 2.5 حالة أسبوعيًا في عام 2010، بحسب منظمة «حقوق المهاجرين» وهي جمعية معنية بالعمال المهاجرين في الشرق الأوسط.[551] وخلال النصف الأول من 2012، بلغت معدلات انتحار العمال الوافدين في البحرين حالة واحدة أسبوعيًا.[552]

هذه الظروف متحققة إلى حد بعيد لأن إقامة العمال مرتبطة مباشرة بالاستمرار في العمل، فإذا فقدوا الوظيفة يضطروا إلى مغادرة البلاد. هذا الوضع الهشّ المصحوب بسهولة الترحيل يضع عوائق كبيرة في وجه العمل الجماعي. والتدوير المستمر للعمال إلى الخليج ومنه يصعّب من تكوين العلاقات أو أواصر التضامن طويلة الأجل المطلوبة، وأي احتجاج قد تتم تصفيته بالترحيل. وهناك قيود قانونية تقنن هذه العوائق التي تعترض طريق التحرك الاحتجاجي الطبقي، مع حظر النقابات

549- السابق، ص 49.

550- السابق، ص 60.

551- انظر:

Al Watan Daily, “Rate of Suicide among Migrant Workers in Kuwait on the Rise,” August 8, 2010, 3.

552- انظر:

Human Rights Watch, For a Better Life: Migrant Worker Abuse in Bahrain and the Government Reform Agenda (New York: Human Rights Watch, 2012), 59.

في السعودية والإمارات وفرض قيود مشددة عليها في الدول الأخرى.[553] وبالنسبة إلى عاملات المنازل، تصبح هذه المعوقات أكبر، نظرًا إلى عزلتهن. على سبيل المثال، أفادت باحثة بأن نصف عاملات المنازل اللائي قابلتهن في الإمارات لم يخرجن من البيوت التي يعملن فيها على مدار فترة عامين قضينها في الإمارات.[554]

بالطبع فإن تكون هذه الطبقة يتباين من حالة لحالة في الخليج، ويجب ألا يُفهم من المذكور أن الاختلافات في الأوضاع غائبة فيما بين المواطنين أنفسهم، أو أن النظام المذكور سوف يستمر كما هو في المستقبل. فنسبة السكان الحاصلين على الجنسية تتراوح من 20 إلى 35 في المائة في الإمارات والكويت وقطر، وتتراوح بين 60 و80 في المائة في البحرين والسعودية وعمان.[555] وتعاني أعداد كبيرة من هؤلاء المواطنين من الفقر، وقد زادت معدلات اللامساواة مع تزايد ثروة البعض. والسعودية والبحرين على الأخص شهدتا تعمق مستويات الفقر في أوساط بعض شرائح المواطنين. ومن الواجب النظر إلى هذه التوجهات إلى جانب الانقسامات الدينية والجغرافية القائمة (على سبيل المثال: الشيعة في البحرين والسعودية والكويت، وشمال الإمارات في مقابل أبوظبي ودبي، وبلدة صحار الصناعية الأفقر مقارنة بالعاصمة مسقط في عمان). لكن هناك استثناء ملحوظ في البحرين، حيث يعاني المواطنون من حالة استقطاب كبير (بسبب تدني مستويات الثروة النفطية مقارنة بدول الجوار، ونسب المهاجرين الأقل إلى المواطنين). يتداخل هذا مع ترسخ التمييز الطائفي ضد السكان الشيعة، ويفسر لماذا يستمر بروز الحركات العمالية واليسارية في سياق التكوين

553- هناك اتحاد عام للنقابات في الكويت، لكن لكي يكوّن العمال نقابة، فلابد من وجود 15 مواطنًا كويتيًا على الأقل في مكان العمل. يحول هذا فعليًا دون تكوين النقابات في القطاع الخاص، بما أن أغلب العمال من الوافدين. وفي قطر، لا يُسمح لغير القطريين بتكوين نقابات. في حين يُسمح بالنقابات في البحرين، فهي محظورة في قطاعات النفط وصناعاته والصحة والتعليم والصيدلة والأمن والدفاع المدني والمطارات والموانئ والنقل بأنواعه.

554- انظر:

Michelle Gambard, “Advocating for Sri Lankan Migrant Workers,” Critical Asian Studies 41, no. 1 (2009): 65.

وتوصل تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتش في 2007 إلى أن ربع عاملات المنازل التي تمت مقابلتهن في الخليج اضطررن إلى «النوم تحت السلالم، وفي ممرات بين الحجرات وعلى الأرض في حجرات المعيشة أو في حجرات نوم مشتركة» إذ لم يحصلن على حجرات نوم مناسبة. انظر: htm.4/www.hrw.org/reports/2007/srilanka1107 تم الاطلاع في 7 أكتوبر 2012.

555- انظر: Kapiszewski, “Arab Labour Migration,” 117.

السياسي للبحرين، ولماذا كانت هذه الدولة موقعًا مركزيًا للاحتجاجات في 2011 (انظر الفصل السابع).

تطور الطبقات الرأسمالية

مع انتقال دول الخليج إلى هذا الاعتماد على العمال المهاجرين المؤقتين، بدأت الطبقات الرأسمالية تتشكل في الخليج، في الوقت نفسه.[556] نشأت هذه الطبقات من قلب مجموعات عائلية كبيرة تكونت من النخب التجارية النخب المتحالفة (والتي تربطها صلات قرابة مباشرة في أغلب الحالات) مع الحاكم. للحاكم سلطة مطلقة في تقرير كيفية إنفاق العوائد النفطية، ومن ثم فإن المراحل الأولية من هذا «التراكم البدائي» للمجموعات العائلية شهدت بالأساس التوزيع من خلال الهبات، هبات من الأرض والمساكن والوظائف رفيعة المستوى في جهاز الدولة، وهلم جرا، وهي الامتيازات التي قدمها الحاكم لحلفائه للمساعدة في حشد الدعم للمؤسسة الملكية. لكن مع مرور الوقت، اتسم التراكم بتكون وتطور دائرة أعرض من رأس المال، امتدت عبر مجموعة متباينة من الأنشطة الإنتاجية، والسيطرة على الواردات، وبيع المنتجات السلعية، والأنشطة المالية.

ويقع النفط والغاز بطبيعة الحال في القلب من الدائرة الإنتاجية الخليجية. فهذه الأنشطة المولدة للقيمة تتراوح من نحو رُبع إجمالي الناتج المحلي في البحرين إلى ما يناهز الثلثين في قطر. وقبل السبعينيات، كان الإنتاج والاستكشاف والاستخراج للمواد الهيدروكربونية الخام) يخضع بالأساس لسيطرة شركات أجنبية متعددة الجنسيات قدمت حقوق استغلال ومستحقات ريعية أخرى للملكيات الحاكمة. ومع اكتساب الخليج لاستقلاله، بدأت شركات النفط المملوكة للدولة في السيطرة على هذا القطاع وقامت (في أغلب الحالات) بالهيمنة عليه منذئذ. ولقد أصبحت سيطرة الدولة أكثر كمالًا في السعودية والكويت، حيث تم القضاء بالكامل تقريبًا على الدور المباشر للشركات الأجنبية في مجالات استخراج واستغلال النفط والغاز. وفي دول الخليج

556- تعتمد بعض أجزاء هذا القسم على:
Adam Hanieh, "Khaleeji-Capital: Class-Formation and Regional Integration in the Middle-East Gulf," Historical Materialism 18, no. 2 (2010): 35–76.

الأخرى، استمرت شركات النفط الأجنبية متعددة الجنسيات في لعب دور (وإن كان ضعيفًا) في إنتاج النفط الخام.[557] ولم يشارك القطاع الخاص الخليجي بصورة مباشرة في قطاع التنقيب والاستخراج ضمن الصناعات النفطية.

ومع الإقصاء عن أعمال التنقيب والاستخراج، توفرت فرص التراكم لرأس المال الخاص في صناعات أخرى متصلة بالنفط، أو دشنتها الدولة بمساعدة من عوائد النفط المتراكمة. وفي البداية، كان الأهم بين هذه القطاعات هو عقود الخدمات والإنشاءات الممنوحة لشركات محلية من قبل الحكومات والشركات متعددة الجنسيات، إما في قطاع النفط أو لأغراض التنمية الأعرض نطاقًا. وكان من بينها أنشطة تراوحت بين بناء المساكن ورصف الطرق وتقديم إمدادات الغذاء والنقل والمواصلات، وتصنيع المواسير وغيرها من مستلزمات البنية التحتية الأساسية، وتوفير الخدمات الأمن والحراسة. وصدرت قوانين تطالب الشركات الأجنبية بعمل شراكات مع رأس المال المحلي في مشروعات التنمية، بما ضمن أن كل إنفاق الدولة ساعد في نمو رأس المال المحلي.[558] كما شكل ثِقل صناعة النفط الخام والغاز سمات الأنشطة الصناعية الأخرى المتصلة بالإنتاج الهيدروكربوني. وعلى وجه الدقة، فإن توفر مصادر الطاقة الكبيرة والرخيصة نسبيًا في دول الخليج قد ساعد في تشجيع هذه الصناعات على النمو، مثل صناعة الألمونيوم والحديد الصلب والإسمنت، وهي الصناعات التي تعتمد بقوة على سعر الكهرباء.[559] تم إنشاء الشركات المنتجة لهذه المنتجات في

557- في السعودية، تسيطر شركة أرامكو المملوكة للدولة على أنشطة التنقيب والاستخراج، ولقد أصبحت أكبر شركة نفطية في العالم على مدار 18 عامًا. وفي الكويت، تتولى شركة النفط الكويتية المملوكة للدولة (KOC) قطاع التنقيب والاستخراج، وينص الدستور على ألا تسيطر الشركات الأجنبية على الموارد النفطية الكويتية. وفي الإمارات، لكل إمارة شركة نفط مملوكة للدولة، لكن هناك استثمارات أجنبية كبيرة متحققة عبر شركات تابعة لهذه الشركات المملوكة للدولة. على سبيل المثال، ففي أبوظبي، تملك شركات أجنبية متعددة الجنسيات 40 في المائة من أسهم شركة أبو ظبي للعمليات النفطية البرية (أدكو). وفي قطر، تمثل الشركات الأجنبية نحو ثلث قدرات إنتاج النفط القطرية، بحسب تقديرات عام 2007. وفي عمان، فإن أكثر من 90 في المائة من أعمال التنقيب والإنتاج العمانية تتم من خلال شركة تنمية نفط عمان (PDO) وهي شراكة بين الحكومة (60 في المائة) وشل (34 في المائة) وتوتال (4 في المائة) وبارتكس (2 في المائة). وفي البحرين، يسيطر على الإنتاج النفطي البري شركة النفط البحرينية المملوكة للدولة بابكو، في حين تم منح حقوق استغلال لمستثمرين أجانب في حقول النفط البحرية.

558- في بعض الحالات، استغل عناصر من العائلات المالكة من أصحاب المناصب الرفيعة بالدولة عملية توزيع عقود الإنشاءات والعقود الأخرى في التربح الشخصي أو في تربح أقارب مقربين منهم.

559- في حالة الألمونيوم على سبيل المثال، تمثل الطاقة اللازمة للإنتاج نحو 30 في المائة من تكاليف الإنتاج. وفي قطاع الحديد والصلب والإسمنت، تبلغ كلفة الطاقة نحو 40 في المائة من إجمالي التكلفة.

السبعينيات، وكانت في أغلب الحالات عن طريق مبادرات من شركات النفط المملوكة للدولة وصناديق تويل حكومية. وفي العقود التالية، توسعت شركات القطاع الخاص في صناعة الحديد المضفر والكابلات والأسلاك المعدنية ومنتجات الألمونيوم ومنتجات مشابهة أخرى، بالاستفادة من وفرة موارد الطاقة، وكان رخص ثمنها هو المحرك الرئيسي لهذه الصناعات.

وكان من المكونات الأساسية لدورة الإنتاج هذه التوسع في قطاع البتروكيماويات (مثال: المنتجات الكيميائية والبلاستيك والأسمدة، إلخ). تاريخيًا، هيمنت على هذه الصناعات شركات أجنبية متعددة الجنسيات اشترت النفط الخام (أو الغاز) من دول الخليج، ثم نصبت أنشطتها للمنتجات البتروكيماوية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث أنتجت البنزين والمنتجات البتروكيماوية الأكثر تعقيدًا. وعلى مدار العقد الأخير، طرأت زيادة في وتيرة نقل هذا القطاع الإنتاجي إلى الخليج، للاستفادة من رخص الثمن النسبي للمواد الخام والطاقة هناك. ولقد ركز إنتاج البتروكيماويات في الخليج على الإيثيلين، وهو المكون الرئيسي في البلاستيكات الأكثر تعقيدًا، مثل مركبات البولي-إيثيلين والبولي-سيترين والـ بي في سي، والألياف من قبيل «البولي-إيثلين تيريفثالات (PET)» والبوليستر. وفي الفترة من 1993 إلى 2005 شهدت طاقة إنتاج مواقع تصنيع الإيثيلين في الشرق الأوسط زيادة تكاد تبلغ الضعف، ففاقت بنسبة النمو هذه وتيرة نمو الصناعة في غرب أوروبا في أواسط عقد ما بعد الألفية.[560] وبحلول عام 2011، كانت دول الخليج العربي مسؤولة عن ما يقل قليلًا عن ربع طاقة إنتاج العالم من الإيثيلين، بعد أن كانت نسبتها 5 في المائة في عام 1993.[561]

رغم استمرار الشركات المملوكة للدولة (مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» أكبر منتج للإيثيلين في العالم) في الهيمنة على هذا الإنتاج البتروكيماوي، فإن رأس المال الخليجي الخاص قد بدأ في الدخول كشريك صغير في المشروعات البتروكيماوية حدث هذا بالأساس عبر آلية سوق الأسهم، حيث طرحت شركات

560- انظر: Hanieh, Capitalism and Class, 118.

561- السابق. وانظر أيضًا:
Warren True, “Global Ethylene Capacity Continues Advance in 2011,” Oil and Gas Journal 110, no. 7 (July 2, 2012).

بتروكيماويات كبرى الاكتتاب أمام القطاع الخاص عن طريق الأسهم. في السعودية على سبيل المثال هناك 8 شركات مساهمة حكومية في قطاع البتروكيماويات (الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية، التصنيع، سبكيم، اللجين، نما، صحارى، APPC، سعودي كيان) مملوكة لمستثمرين من أكبر المجموعات بالقطاع الخاص (من السعودية ودول خليجية أخرى). إضافة إلى هذه الشركات، فإن سابك نفسها مطروحة في سوق الأسهم السعودية، وقد أصبحت شركة القطاع العام غير النفطية الأعلى ربحية في الشرق الأوسط. وتملك أسهم في سابك مطروح فقط للمستثمرين الخليجيين، بما يوفر وسيلة هامة لإعادة توزيع الثروة عبر سوق الأسهم السعودية، على مجموعات رأس المال الإقليمية المحلية.

أدت هذه الغلبة لأنشطة النفط والبتروكيماويات في سياق الاقتصادات الخليجية إلى ضعف نسبي في تطور القطاعات غير الهيدروكربونية، واعتمادية كبيرة على الواردات. وفي الوقت نفسه، فإن كمية كبيرة من السيولة والاحتياجات الناشئة عن التصنيع السريع للمنطقة، أدت إلى نظر المصدرين الدوليين البارزين إلى الخليج بصفته سوق واردات كبير محتمل للسلع الترفيهية والآلات والمعدات الثقيلة والخدمات. وقد سار معدل نمو هذه الواردات بالتوازي مع حركة سعر النفط، وزاد بأكثر من 20 في المائة سنويًا منذ بداية السبعينيات حتى الثمانينيات.[562] ورغم تراجع الواردات في أعقاب الكساد العالمي لعام 1982، فقد بدأت في التحرك والزيادة مرة أخرى في عام 1987، فزادت بواقع 10 في المائة في المتوسط سنويًا حتى 1993. وبحلول أواسط عقد الألفية، فاقت معدلات نمو واردات الخليج معدلات نمو الواردات في الصين، وهي الدولة التي يُنظر إليها بصفتها رمز للعهد الجديد من التجارة العالمية.

ولقد شكلت السيطرة على تجارة الواردات هذه محورًا مهمًا آخر من محاور التراكم الخاصة بمجموعات الخليج التجارية الكبرى. مع اكتساب دول الخليج لاستقلالها في السبعينيات، صدرت قوانين تطالب الموردين الأجانب بالشراكة مع شركات محلية كعميل وموزع لها. وقد حصلت العديد من نفس المجموعات المشاركة في الإنشاءات والصناعات الإنتاجية الأخرى، على عقود حصرية تخص حقوق الوكالة هذه، من

562- انظر: Hanieh, Capitalism and Class, 74. تم قياس إحصاءات الواردات بالدولار.

استيراد وتوزيع السيارات، والسلع الكهربائية المعمرة، والأغذية والمشروبات، والسلع المنزلية الاستهلاكية. وفي حالات عديدة، اشتملت حقوق الوكالة والتوزيع للمجموعة التجارية على جملة من السلع والقطاعات المتباينة. وعلى هذه الشاكلة، سيطر رأس المال المحلي على نسبة من فائض القيمة المتحقق عن طريق بيع السلع الأجنبية. ومع نمو تجارة الواردات وعملية التحول الحضري، أصبحت بعض المجموعات التجارية الكبرى المشاركة في هذه الأنشطة مالكة لمنشآت بيع بالتجزئة تُباع فيها السلع المستوردة، بما يشمل سلاسل سوبرماركت وهايبرماركت كبيرة تبيع باقة عريضة من السلع التي تتراوح من المنتجات الغذائية إلى الملابس والذهب والأجهزة الكهربائية في المتجر الواحد. وفي بعض الحالات، أدارت هذه المجموعات منافذ تجزئة محلية لصالح مجموعات بيع بالتجزئة عملاقة، مثل «جيانت» و«كارفور»، مع امتداد حقوق الوكالة للمجموعة الواحدة عبر كافة دول الخليج.[563]

تطورت تجارة الواردات هذه لتضم مصدرًا آخر للتراكم: المولات ومراكز التسوق. في العادة تملك المجموعات التجارية الكبيرة هذه المولات، وهي المجموعات الناشطة في المراحل الأولى للدورة السلعية (أي كعملاء وموزعين للواردات الأجنبية أو كملاك لسلاسل السوبرماركت والهايبرماركت).[564] هنا، يحتفظ رأس مال تجارة التجزئة بجزء من إجمالي فائض القيمة السلعية عن طريق الرسوم المفروضة مقابل جمع

563- جيانت (Geant) هي خامس أكبر مجموعة تجزئة في العالم. في دول مجلس التعاون، تعمل في السعودية والبحرين والإمارات والكويت. وشركة كارفور الفرنسية هي ثاني أكبر مجموعة تجزئة في العالم، ومتاجرها في الخليج تقع في الإمارات (افتتحت في 1995) والسعودية (افتتحت في 2004) وقطر وعمان. في البحرين والإمارات والكويت تعمل جيانت من خلال مجموعة "غرير" الإماراتية، وتعمل في السعودية من خلال مجموعة فواز الحكير السعودية. وتعمل كارفور من خلال مجموعة مجد الفطيم الإماراتية في سائر أنحاء مجلس التعاون.

564- تعد مجموعة فواز الحكير السعودية مثالًا ممتازًا لهذه العملية. بدأت مجموعة الحكير في عام 1989 بمتجرين لملابس الرجال، ثم توسعت لتصبح أكبر مجموعات تجارة التجزئة السعودية. تملك المجموعة حقوق وكالة نحو ستين منتجًا سلعيًا دوليًا بالتركيز على الملابس (بما يشمل العلامات التجارية Accessorize وAdams Kids وALdo وAnn Haarvey وLa Senza وLe Chateau وماركس آند سبنسر، وماسيمو دوتي، وSports City، وفيرا موضا، وزارا) والأغذية (بما يشمل Booster Juice وسينابون ولندن ديري وسياتلس بيست كوفي). ومن المكونات المركزية للتراكم في مجموعة الحكير سلسلة هايبرماركت جيانت (الخامسة على مستوى العالم)، وتدير منافذها في جميع أنحاء السعودية. وتُعد جيانت أيضًا سلسلة متاجر أساسية في مولات الحكير الكبيرة، و6 منها في السعودية، وفيها أكثر من 9 آلاف متجر مجتمعة. إضافة إلى هذه الأنشطة التي تركز على الدورة السلعية، تملك الحكير أيضًا فنادق فخمة وشركات مالية وشركات بمجال الإنشاءات والرعاية الصحية والاتصالات وتوزيع سيارة «شيري» صينية الصنع.

عدد كبير من منافذ التجزئة في مكان واحد. توسع هذا النوع من رأس المال السلعي كان سمة كبرى من سمات تطور الخليج عبر عقد الألفية، ويرمز إليه المولات الشاسعة التي شُيدت خلال ذلك العقد. ويقدر أن مولات الخليج تدر نحو 30 مليار دولار حجم مبيعات سنوي بحلول أواسط عقد الألفية، وهي الأسواق التجارية التي تحتل أغلب مساحة التسوق في الشرق الأوسط (84 في المائة في عام 2006).[565] وكان للإمارات الصدارة في هذا الصدد، حيث تم الترويج هناك بقوة لاحتفالات التسوق لتشجيع السياحة في الدولة.[566] بحلول عام 2008 كان ثلاثة من أكبر المولات في العالم في دبي، ومنها «مول دبي»، أكبر مول للتسوق في العالم، وتم افتتاحه في نوفمبر 2008 وفيه حاليًا أكثر من 1000 محل للبيع بالتجزئة.

والنشاط الأخير الهام لأكبر المجموعات التجارية في المنطقة هو النشاط المالي. فمما ساهم بقوة في تكون الطبقة وانتظامها حول الدائرة المالية الخليجية، موقع المنطقة في سياق الأسواق المالية العالمية. قبل الاستقلال، كان يتم توجيه أغلب العوائد النفطية من الخليج إلى المصارف الأجنبية في المراكز المالية الكبرى مثل لندن. وكان الاستعمار البريطاني يستخدم البنوك البريطانية غير المملوكة للدولة في إصدار العملة، وكانت هذه البنوك بمثابة البنوك المركزية، حيث جنت أرباحًا هائلة من أنشطتها تلك. في عام 1959 على سبيل المثال كانت الودائع الكويتية – إضافة إلى ودائع السكان الكويتيين في لندن – تمثل 47 في المائة من إجمالي ودائع «بريتيش بانك أوف ذا ميدل إيست» – وهو أول بنك يُنشأ في الكويت (1941) وفي دبي (1946) وفي الشارقة (1953) وأبوظبي (1959) وعُمان (1948).[567] ومع تنامي الحراك من أجل الاستقلال في الستينيات، بدأت هذه البنى المدعومة من

565- انظر: Saifur Rahman, “Dubai Represents 23% of Gulf’s Retail Sector,” Gulf News, April 18, 2006.

566- انظر:
Colliers International, Dubai Real Estate Overview,” Market Research, 4th Quarter (Abu Dhabi: Colliers International, 2007), 4.

567- انظر:
Naiem Sherbiny, Oil and the Internationalization of Arab Banks (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 1985), 6.
أصبح بنك BBME جزءًا من مجموعة HSBC المصرفية.

الاستعمار في الخضوع لضغوط، وسعت عائلات التجار إلى إنشاء بنوكها للاستفادة من جزء من حركة الثروة النفطية.[568] بحلول السبعينيات، كانت بنوك محلية كبيرة قد ظهرت، بقاعدة قوية لها في الخليج. وقامت العديد من نفس المجموعات الكبرى التي استفادت من فرص التراكم في دوائر الإنتاج والتجارة السلعية، بالاستثمار بقوة بهذا الشق من الدورة المالية، وأصبح لها مقاعد في مجالس إدارة البنوك الكبرى، وأصبحت تملك أنصبة كبيرة من أسهم هذه البنوك، جنبًا إلى جنب مع رأس المال الخاص بالدولة.[569]

كما تشكلت مؤسسات مالية أخرى في الفترة الأخيرة لتزيد من ترسيخ موقف المجموعات التجارية الأكبر. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد انتشار مؤسسات الأسهم الخاصة (PE) ومؤسسات الاستثمار الأخرى التي تجمع من خلال أنشطتها ثروة الأفراد «رفيعو القيمة المالية» لشراء الأسهم والسندات، وللاستثمار في الأسواق الدولية، ولشراء الشركات بقصد حيازة أنصبة كبيرة فيها تُباع لتحصيل الأرباح بعد إعادة هيكلتها.[570] ولدى مؤسسات الأسهم الخاصة أدوات مؤسسية معقدة قد تشتمل على جملة من مجموعات الشركات والوحدات المصرفية الأجنبية والشركات الغطاء. طرأت مرحلة من النمو المتسارع للغاية في حجم سوق الأسهم المملوكة للقطاع الخاص في الخليج حتى أواسط عقد الألفية، مع زيادة إجمالي أموال مؤسسات

568- انظر:

Geoffrey Jones, "Banking in the Gulf Before 1960," in The Gulf in the Early 20th Century: Foreign Institutions and Local Responses, eds. J. Dewdney and H. Bleaney. (London: University of Durham, 1986), 22.

569- باستثناء السوق السعودية ومصرفين عمانيين، فإن رأس المال المالي الأجنبي لا يشارك بقوة في الملكية المباشرة للمصارف الخليجية. لكن يجب أن نعتبر أن هذا يعني أن البنوك الأجنبية لم تخترق دورة المال الخليجية. فهذا الاختراق قد حدث من خلال فتح فروع للبنوك الأجنبية في دول الخليج، ومن خلال الأنشطة الدائرة في الأسواق الأجنبية التي تستعين بقيود ضعيفة على نشاط المؤسسات الأجنبية (مثل الحال في البحرين وفي المركز المالي الدولي في دبي).

570- عادة ما تُعاد هيكلة الشركة عبر جملة من الإجراءات النيوليبرالية (مثل الخفض الحاد في عدد العاملين، وبيع الأصول، وإعادة تمويل الديون) أو عن طريق تقسيم الشركة إلى قطاعات مربحة، مثل العقارات. ويتم تمويل هذه العملية عادة بالاستدانة من البنوك الدولية. وما إن تتم عملية إعادة الهيكلة، حتى تُطرح الشركات للبيع (عادة عن طريق الاكتتاب في البورصة).

الأسهم الخاصة من 78 مليون دولار في 2001 إلى 14 مليار دولار في 2006.[571] وبين 2004 و2007 زاد متوسط الاستثمار في الصناديق من 10 مليون دولار إلى 103 مليون دولار بالنسبة إلى الصندوق الواحد.[572] ارتبط هذا النمو السريع بموجة الخصخصة التي اجتاحت الشرق الأوسط في عقد الألفية، مع قيام شركات الأسهم الخاصة الخليجية بشراء شركات اتصالات والبنوك وشركات التنمية العقارية وأصول أخرى تمت خصخصتها خلال تلك الفترة (انظر أدناه).[573]

حول هذه الدوائر الثلاث لرأس المال – الدائرة الإنتاجية (الإنشاءات، السلع التي تحتاج لوفرة من الطاقة مثل الألمونيوم والحديد والصلب والخرسانة)؛ والدائرة السلعية (عملاء وموزعون للسلع المستوردة والمولات ومراكز التسوق)؛ والدائرة المالية (البنوك وشركات الاستثمار والأسهم الخاصة) – تشكلت أكبر المجموعات التجارية في الخليج على مدار العقود الثلاثة الأخيرة.[574] تمثل هذه المجموعات والعشرات من المجموعات الأخرى المماثلة في مختلف أنحاء الخليج، الطبقة الرأسمالية الخليجية. هذه الإمبراطورية العملاقة من الأعمال التجارية تنهض بباقة عريضة من الأنشطة،

571- انظر: Global Investment House, The Rise of Private Equity (Kuwait: Global Investment House, 2006), 8

572- انظر:
Karim Solh, “The Emergence of Regional and Global Investment Leaders Out of Abu Dhabi” (paper presented on behalf of Gulf Capital to the Abu Dhabi Economic Forum 2008, Emirates Palace, Abu Dhabi, February 3–4, 2008), 7.

573- في عام 2007 لاحظت واحدة من كبرى مؤسسات الأسهم الخاصة في الخليج، «غلوبال إنفستمنت هاوس»، أهمية الخصخصة لتوسع الأسهم الخاصة، إذ قالت: «من المتوقع أن يصل حجم الخصخصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 900 مليار دولار، مع حدوث 147 معاملة خصخصة تقريبًا، بين معاملات معلنة أو مخطط لها على مدار السنوات العشر المقبلة. أصول البنية التحتية هذه تشمل طرق ومطارات وجسور ونظم ترانزيت وموانئ بحرية ومحطات طاقة وخطوط كهرباء وأنابيب نفط وشبكات اتصالات. تلعب صناديق الأسهم الخاصة دوراً في ملء هذه الفجوة من التمويل مع تزايد حجم العبء على الحكومات بحيث لم تعد تطيق تحمله وحدها، إضافة إلى القيمة المضافة التي تلعبها الأسهم الخاصة في هذه الصناعة [كذا]. ويقال إن الأسهم الخاصة تضمن الحوكمة الفعالة للشركات، وتتيح إمكانات الهندسة المالية ونمو رأس المال والرؤية الاستراتيجية الواضحة، بما يهيئ لتوفير محفزات للكفاءة، من بين جملة مزايا أخرى». انظر:
Global Investment House, Private Equity—Luring Regional and International Investors Alike (Kuwait: Global Investment House, July 2007), 15.

574- يقدم كتاب (Hanieh, Capitalism and Class) قائمة بالعديد من هذه المجموعات وتفاصيل حول أنشطتها التجارية.

وهي وثيقة الصلة بالدولة ذاتها، وتستفيد من العقود الخاصة بالدولة ومن حقوق الوكالة وهبات الأراضي ومن المناصب الرفيعة في بيروقراطية الدولة. إن هذا التواشج الشديد بالدولة – مع وجود عناصر العائلات المالكة في صفوف هذه الطبقة – يشير إلى أنه من غير المفيد تحليليًا وضع خط فاصل بين الدولة ورأس المال الخاص وكأن هذا المجال وذاك منفصلين عن أحدهما الآخر.

هناك سمة أخرى لتكون الطبقة في الخليج تستحق الذكر، وهي موقع الإقليم كمنطقة كبرى لتراكم رأس المال الوارد من أنحاء الشرق الأوسط الأخرى. المثال الدال هنا هو المثال الفلسطيني، والمثال اللبناني، حيث انضم أفراد أثرياء من البلدين إلى العائلات المالكة في الخليج وإلى المجموعات التجارية الخليجية الكبرى، وأسسوا أعمالهم في الخليج (مثال: عائلة المصري وخوري في حالة فلسطين، وعائلة الحريري في حالة لبنان).[575] بورجوازية الدياسبورا هذه يجب أن يُنظر إليها بصفتها من مكونات الطبقة الرأسمالية في الخليج، وبصفتها تلعب دورًا هامًا في بلادها الأصلية مع استمرار تواجد أنشطتها التجارية الأساسية في منطقة الخليج.[576] وفي بعض الحالات، تُوِّج هذا التكامل والاندماج الوثيق برأس المال الخليجي بمنح الجنسية (كما في حالة عائلة الحريري والسعودية).

تدويل رأس المال الخليجي

على مدار العقد الماضي اتسم تطور وتنامي مجموعات الأعمال الخليجية هذه بظاهرة التدويل الواضح لتدفقات رأس المال خارج الحدود الوطنية. ولقد تحقق هذا على نطاقين. الأول، تمثل في مشروع التكامل الإقليمي المتجسد في تشكيل مجلس التعاون الخليجي[577] بما شجع على الاختراق المتبادل بين دوائر رأس المال

575- للاطلاع على استعراض لتاريخ هذه المجموعات انظر:
Hanieh, “The Internationalisation of Gulf Capital and Palestinian Class Formation,”

576- في حالة فلسطين، كان تطور المجموعات التجارية الفلسطينية الكبرى متوازٍ مع التدفقات الهائلة من العمالة اللاجئة الفلسطينية إلى الخليج. أنشأ شركة أرامكو السعودية النفطية مكتبًا لها في بيروت غرضه الأساسي هو استقدام اللاجئين الفلسطينيين للعمل.

577- للاطلاع على الرؤية والاستراتيجية لمجلس التعاون، انظر: فهد عبد الله النفيسي، مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي (لندن، Ta-Ha Publishers، 1982).

الخليجية المختلفة، بحيث أصبحت أنشطة المجموعات التجارية دولية عبر فضاء دول المجلس. ويظهر هذا على عدة مستويات: الأنشطة العابرة للحدود لشركات الإنشاءات الخليجية، والاستثمارات العابرة للحدود في مشروعات البتروكيماويات، وملكية حقوق الوكالة الممتدة عبر عدة دول خليجية، وتوسع المولات المملوكة لأطراف في الإمارات والسعودية عبر دول الخليج كافة، وهياكل ملكية مؤسسات الإعلام وشركات الاتصالات، وتنامي مستوى المشتريات عبر الحدود لأسهم الأسواق المالية (لا سيما في البحرين)، ونمو وتطور شركات الأسهم الخاصة والشركات المالية الأخرى بالشكل الذي أدى إلى ظهور أكبر شركات الخليج في هياكل ملكية موحدة، وهذا هو المستوى الأهم لهذا التكامل الإقليمي لرأس المال. يعكس هذا التصاعد في مستويات التراكم على المستوى الإقليمي ظهور الطبقة الرأسمالية الخليجية الإقليمية، العابرة لحدود دول الخليج، وهي الطبقة التي تدور في فلك المحور السعودي-الإماراتي وتتكون من أكبر مجموعات الخليج التجارية، التي تنزع إلى العمل في سياق هذه الدوائر المدوّلة.[578] وعلى حدّ قول أكبر صندوق أسهم خليجي بالقطاع الخاص: «إننا ننظر إلى مجلس التعاون الخليجي ككل، ونؤمن أن هناك اتحاد جمركي واتحاد نقدي لا يختلف كثيرًا عن الدولار، وهناك اتحاد ثقافي، فأي شيء يُباع في السعودية يمكن أن يُباع في دبي. لذا، بالنسبة إلينا، فنحن لا ننظر إلى الأسواق بصفتها كيانات منفصلة، إنما بصفتها سوق واحدة».[579]

على أن هذا التدويل لرأس المال الخليجي تحقق أيضًا عبر سائر أنحاء الشرق الأوسط. فهناك أدلة إمبريقية دامغة تؤكد هذا التوسع لرأس المال الخليجي، لا سيما إثر الارتفاع المتسارع في أسعار النفط بدءًا من 1999، مع بلوغ ارتفاع الأسعار ذروتها في 2008. طبقًا لمؤسسة ANIMA، وهي مؤسسة الاتحاد الأوروبي المعنية بمراقبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة حوض المتوسط، فإن قيمة المشروعات

578- «رأس المال الخليجي» مصطلح مشتق من كلمة «الخليج» العربية، التي تؤشر هنا بما يتجاوز المعنى الجغرافي، إلى التعبير أيضًا عن هوية «خليجية» لها سمات فريدة. للاطلاع على تفاصيل حول عملية التدويل الإقليمي هذه، انظر:Hanieh, Capitalism and Class

579- انظر:

Growth Gate Capital, quoted in Dun and Bradstreet, UAE Private Equity Report, Industry Perspectives (Dubai: Dun and Bradstreet, 2008), 8.

التي أعلنها مستثمرون خليجيون في المنطقة فاقت تلك التي أعلنتها أية دولة أو منطقة أخرى في العالم على مدار فترة 2003-2009.[580] ذهبت أكثر من 60 في المائة من استثمارات الخليج في حوض المتوسط إلى كل من الأردن ولبنان ومصر وفلسطين وسوريا، وفي تلك الدول الخمس كانت قيمة الاستثمارات الخليجية أكثر من ثلاث أمثال استثمارات الاتحاد الأوروبي، و12 مثل استثمارات أمريكا الشمالية.[581] بالنسبة إلى سوريا ولبنان، يشمل الاستثمار الخليجي المباشر أكثر من 70 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين، بتقديرات عام 2008. في مصر، أفاد وزير الاستثمار بأ، نصيب رأس المال الخليجي من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر زاد من 4.5 في المائة عام 2005، إلى ما يفوق الـ 25 في المائة في 2007.[582] وفي الأردن، مثّل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الخليج 35 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن في عام 2007. ولقد استمر ثِقل هذه الاستثمارات الخليجية قويًا حتى بعد الأزمة العالمية لعام 2008. في الفترة من 2008 إلى 2010 كان الخليج عمومًا هو المصدر الأول والأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مصر والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وتونس، وفاقت التدفقات الاستثمارية الخليجية تلك الواردة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وأية دولة أوروبية، وكان ترتيب الاستثمار الخليجي هو الثاني في كل من المغرب وسوريا (انظر المرفق 4). وفي عام 2010، كان رأس المال الخليجي مسؤولًا عن أكبر مشروعات استثمار أجنبي مباشر تم الإعلان عنها في كل من الجزائر ولبنان وليبيا وتونس. ومن المذهل أكثر في هذه الإحصاءات المدهشة أن الأرقام المذكورة لا تشمل تدفقات الاستثمار في الأسهم والسندات بأسواق البورصة بالمنطقة، أو أشكال

580- ANIMAتعريف شبكة استثمار لحوض المتوسط يشمل دول : الجزائر، مصر ، إسرائيل ، الأردن، لبنان، المغرب،السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا.

581- من المهم ملاحظة أن جُل فائض رأس المال الإقليمي ما زال يُستثمر في الولايات المتحدة ودول رأسمالية أخرى متقدمة. للاطلاع على نقاش تفصيلي حول هذه التدفقات ودورها في الحفاظ على الهيمنة الأمريكية، انظر: Hanieh, Capitalism and Class

582- انظر:

Mahmoud Mohieldin, “Neighborly Investments,” Finance and Development (December 2008): 41.

«قروض التنمية» الأخرى المقدمة للمنطقة من مؤسسات في الخليج.[583]

وبصفة مصر الدولة القائدة في التحرر الاقتصادي عبر المنطقة على مدار عقد الألفية، فهي تعد مثالًا دالًا للغاية على كيف كانت هذه التدفقات لرأس المال الخليجي شديدة الاتصال بديناميات التحول النيوليبرالي التي تمت مناقشتها في الفصلين الثالث والرابع. ومن المؤشرات هنا ما تظهره البيانات حول صفقات الخصخصة. ففي الفترة من 2000 إلى 2008، شارك المستثمرون الخليجيون فيما يزيد قليلًا عن 22 في المائة من جميع صفقات الخصخصة التي سجلها البنك الدولي في مصر، بما يمثل نحو 37 في المائة من إجمالي قيمة الأصول المخصخصة خلال تلك الفترة.[584] وتم رصد هذه الصفقات عبر مجموعة متنوعة من القطاعات، تشمل القطاع المالي (بحلول 2010، كانت المجموعات الخليجية وصناديق الاستثمار السيادية صاحبة نصيب أساسي أو تسيطر مباشرة على 9 من بين 12 مصرفًا تجاريًا غير مملوك للدولة في مصر)،[585] وقطاعات العقارات والاتصالات والصناعات الكبرى. وفي جميع القطاعات الاقتصادية المصرية الأساسية، يسرت الخصخصة إزاحة رأس المال المصري لصالح رأس المال الخليجي، أو دمجه هذا بذاك، ما أعطى الأخير موقعًا مركزيًا في إعادة إنتاج الرأسمالية على النطاق القُطري.

إن نطاق تورط الخليج المذهل في الاقتصاد المصري يتضح من أنماط الملكية في قطاع الأجري-بيزنس، وهي السمة التي رأيناها بالفعل في الفصل الرابع. الجدول 6.1 يعتمد على التحليل السابق لهذا القطاع، ويُظهر كيف أصبحت الشركات والاستثمارات الخليجية تهيمن على الإنتاج الغذائي المصري وصناعات الأغذية وبيع

583- كما أنه وعلى النقيض من التصورات السائدة، فإن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات المالية جاءت من رأسمال خليجي من القطاع الخاص، وليس من صناديق سيادية أو شركات مملوكة للدولة. وفي هذا يختلف الأمر عن الاستثمارات الخليجية في المراحل الأولى للتدفقات البترودولارية، كما كان الحال في السبعينيات، وحينئذ كان هناك قدر أكبر من التركيز على القروض من حكومة إلى حكومة، وليس الملكية المباشرة لأصول اقتصادية بدول المنطقة.

584- من حساب المؤلف، بناء على أرقام البنك الدولي. نُعرف مشاركة الخليج هنا بصفتها الملكية الكاملة للشركات، فضلاً عن المشاركة على مستوى مجالس الإدارة في الشركات التي اشترت شركات ومؤسسات مخصخصة.

585- للاطلاع على قائمة تفصيلية توضح ملكية هذه البنوك، انظر: Hanieh, Capitalism and Class, 155–157

الغذاء بالتجزئة. والشركات السعودية والكويتية لها الصدارة في هذا الصدد، لا سيما مجموعات «أمريكانا» (التي تسيطر عليها مجموعة الخرافي، عائلة الأعمال الكويتية البارزة المشاركة في صناعات الإنشاءات والألمونيوم والإسمنت والمصارف والتجارة) وسافولا (شركة سعودية تأسست في 1979 على يد 25 شريكًا مؤسسًا بالاعتماد على رأسمال الدولة السعودية وأكبر مجموعات الأعمال بالقطاع الخاص في المملكة). أنماط الملكية هذه تؤكد أن التحول الذي شهدته الزراعة المصرية على مدار العقدين الماضيين كان مصحوبًا بتنامي ثِقل رأس المال الخليجي عبر كافة اللحظات المفصلية على امتداد سلسلة هذا القطاع السلعية.

الجدول 6.1: مشاركة الخليج في الأجري-بيزنس والقطاعات الزراعية في مصر

القطاع	الشركة	الملكية
الألبان والعصائر	مزارع دينا (54 في المائة من الحليب الطازج)، أكبر مزرعة ألبان في مصر	القلعة القابضة (Citadel Capital) شركة أسهم خاصة (PE)، وهي مجموعة سعودية. مجموعة العليان (Olayan) ممثلة في مجلس الإدارة صندوق الاستثمار الإماراتي السيادي. وشركة الاستثمارات الدولية الإماراتية ممثلة في مجلس الإدارة هناك عضو من الأسرة الحاكمة في قطر ممثل في مجلس الإدارة سليمان بن عبد المحسن بن عبد الله أبانمي، رجل الأعمال السعودي، يملك 7 في المائة من أسهم الشركة وممثل في مجلس الإدارة
	بيتي (7 في المائة من سوق منتجات الألبان)	المراعي جروب (سعودية)
	جهينة (69 في المائة من سوق منتجات الألبان المعلبة و40 في المائة من سوق العصائر المعلبة)	ملكية سعودية بنسبة 25 في المائة

الدواجن (3 شركات مسجلة في البورصة تسيطر على 50 في المائة من سوق الدواجن التجارية)	شركة القاهرة للدواجن	أمريكانا جروب (الكويت)
	الوطنية للدواجن	الراجحي جروب (السعودية)
	مصر العربية للدواجن	دلة البركة جروب
الأجبان	جرينلاند (أكبر منتج للجبن البيضاء والموزاريلا)	أمريكانا جروب
النشا والجلوكوز	الشركة المصرية للنشا والجلوكوز (25 في المائة من سوق النشا، 45 في المائة من سوق الجلوكوز)	أمريكانا جروب
المكرونة	الملكة والفراشة (أكبر منتج للمكرونة، 30 في المائة من السوق)	سافولا جروب
زيوت الطعام	عافية الدولية، تسيطر على 42 في المائة من السوق	سافولا جروب
الفواكه والخضراوات	عجوة للصناعات الغذائية (ثاني أكبر منتج لزيوت الطعام) وأكبر منتج للخضراوات المجمدة	جابر جروب، ملكية سعودية
	فارم فريتس، أكبر منتج للخضراوات المجمدة، يسيطر على 90 في المائة من سوق البطاطس المجمدة و22 في المائة من سوق الخضراوات المجمدة. كما أنه مُصدر كبير وأساسي للخضراوات	أمريكانا جروب
	شركة التعليب المصرية (مُصدّر ومنتج أساسي للزيتون عالي الجودة)	أمريكانا جروب
الدقيق والخبز	شركة مطاحن مصر العليا (أكبر مطاحن دقيق مسجلة في البورصة)	10 في المائة مملوكة لشركة الغزل العربية، وتسيطر عليها "أموال الخليج" وهي شركة أسهم خاصة سعودية)

أسواق الهايبرماركت وسلاسل مطاعم الفاست-فود	كارفور	شراكة بين مجد الفطيم (الإمارات) وكارفور (فرنسا)
	سبينيز هايبرماركت	أبراج كابيتال، الإمارات
	وكالة مطاعم كنتاكي وبيتزا هات وباسكن روبنز، وTGI فرايدايز وكوستا كوفي وهارديز	أمريكانا جروب

المصدر: التقارير السنوية للشركات ومواقع الشركات.

من المسارات الأساسية لاختراق رأس المال الخليجي لتكون الطبقة في مصر الاستثمارات من خلال شركات الأسهم الخاصة والمؤسسات المالية الأخرى. وكانت مصر هي المقصد الأول ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لاستثمارات شركات الأسهم الخاصة على امتداد أغلب سنوات عقد الألفية، حيث تم تسجيل استثمارات بواقع 3.5 مليار دولار في الفترة من 2005 إلى 2009، وهو ما يمثل ثلث جميع استثمارات شركات الأسهم الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على امتداد تلك الفترة.[586] وكانت الشركات الخليجية مسؤولة عن أغلب هذه الاستثمارات، وهناك شركتان على وجه التحديد تبرزان في هذا الصدد، هما شركة أبراج كابيتال الإماراتية، وشركة أموال الخليج السعودية.

تعد «أبراج» مثالًا جيدًا للغاية على تكامل رأس المال الخليجي المالي. فالشركة تجمع بين مستثمرين من مختلف دول الخليج، بما يؤكد «تدويل» رأس المال الخليجي على مستوى منطقة الخليج ذاتها.[587] وفي عام 2007 تم تسجيل أكبر استثمار «أسهم خاصة» في تاريخ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على يد أبراج، حيث اشترت

586- انظر:

Gulf Venture Capital Association (GVCA), Private Equity in the MENA Region, Annual Report 2009 (Manama: GVCA, 2009), 32.

587- المجموعات الاستثمارية الأساسية التي استثمرت في أبراج وتشغل مقاعد في مجلس إدارتها، تشمل: التركي (السعودية)، القاسمي (الإمارات)، كانو (البحرين)، مجموعة إن.بي.كيه (قطر)، نويس (الإمارات)، الجابر (الإمارات). إضافة إلى هذه المجموعات التجارية الخليجية، فإن إدارة وملكية أبراج تضم أيضًا هيئات تابعة للدول، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (الكويت) والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (قطر). انظر أيضًا موقع أبراج: www.abraaj.com

حينئذ شركة الأسمدة المصرية بمبلغ 1.4 مليار دولار.[588] ولقد تمت خصخصة الشركة على يد مبارك، وكانت أكبر شركات الأسمدة بالقطاع العام في مصر، وكانت منتجًا تصديريًا للأسمدة ضمن منطقة شمال غرب السويس الاقتصادية، قرب ميناء العين السخنة. وتلى شراء أبراج للشركة استثمارات في أكبر مؤسسة إنشاءات في مصر، فضلًا عن استثمارات في قطاع العقارات، وسلسلة مختبرات تحاليل طبية، وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والإنتاج الغذائي، ثم افتتاح سلسلة هايبرماركت سبينيز في أنحاء مصر (مملوكة بالكامل لأبراج).[589] هذه المشتريات جعلت أبراج من أكبر الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر على امتداد أغلب سنوات عقد الألفية.

ومثل أبراج، فإن شركة أموال الخليج تقوم أيضًا بدمج رأس المال الخاص بمجلس التعاون الخليجي في هيكل ملكية موحد، وقد سيطرت على الصادرات في عدة قطاعات صناعية مصرية هامة.[590] وفي عام 2007 آلت ملكية شركة الغزل العربية إلى هذه الشركة السعودية، وتعد شركة الغزل أكبر شركة منسوجات من حيث القيمة السوقية في مصر، وقد تمت خصخصتها في عام 1996. تغزل الشركة نحو 25 في المائة من القطن المنتج محليًا في مصر، وتسيطر على نحو 25 في المائة من صادرات القطن المصرية، وهي تشارك في جميع مراحل سلسلة إنتاج المنسوجات، بما يشمل مراحل الصناعة وبيع التجزئة.[591] سيطرة «أموال الخليج» على شركة الغزل العربية جعلتها تسيطر أيضًا عن طريق الملكية على مطاحن مصر العليا، أكبر

588- انظر:

Wayne Arnold, “Private Equity Alive and Kicking in the Gulf,” The National, September 24, 2008, www.thenational.ae. Accessed July 20, 2012.

589- معامل البرج، مصر (من أكبر سلاسل المعامل في القطاع الخاص على امتداد الشرق الأوسط)؛ أوراسكوم للإنشاء والصناعة (من كبرى شركات الإنشاءات المصرية ومن أكبر المنتجين على مستوى العالم للأسمدة النيتروجينية والأمونيا)؛ سوبرماركت سبينيز؛ «أجروكورب» (شركة زراعية تنتج الصلصة والفلفل والخرشوف)؛ OMS (شركة تكنولوجيا معلومات إقليمية).

590- المجموعات الرأسمالية المشاركة في أموال الخليج تشمل شركة عبد القادر المهيدب وأولاده (السعودية) والفوزان (السعودية) وعمار الخضيري (السعودية) وفهد المبارك (السعودية) ومحمد علي العبار (الإمارات).

591- بيانات النصيب السوقي من موقع الشركة، www.arabcot.com رئيس مجلس إدارة الشركة، أمين أباظة، عُين وزيراً للزراعة في مصر عام 2006 من قبل مبارك. وفي مايو 2012 تم سجنه بتهم الفساد في صفقات أراضي أثناء فترة توليه للوزارة.

مطاحن مدرجة في البورصة، وقد خصخصها مبارك في 2008. كما اشترت «أموال الخليج» نصيبًا من «النساجون الشرقيون»، أكبر منتج في العالم للسجاد الآلي، فضلًا عن 15 في المائة من الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين، وهي مُصدّر هام للبتروكيماويات.

إضافة إلى هذه الاستثمارات المباشرة، كانت الأسهم الخاصة مكونًا أساسيًا من مكونات اندماج رأس المال الخليجي بقوة بالنخب المصرية المحلية. ولقد حدث هذا عن طريق شراكات في مؤسسات الأسهم الخاصة المصرية المحلية. ومن الأمثلة المهمة هنا شركة «إي إف جي هيرمس»، أكبر شركة استثمار في مصر. وُلدت إي إف جي هيرمس عبر دمج المجموعة المالية المصرية – أول بنك استثماري في مصر – بشركة «هيرمس»، وهي مؤسسة كانت مسؤولة عن إنشاء أول مؤشر سندات في مصر. وفي عام 1996 تم دمج الشركتين، وكانت الملكية في البداية لمستثمرين مصريين. ثم سرعان ما نمت الشركة لتصبح أكبر شركة مالية من نوعها في مصر، وكانت وثيقة الصلة بالتحول النيوليبرالي في مصر. وتتحمل الشركة مسؤولية تقديم المشورة للحكومة المصرية حول الخصخصة، وتولت دور المدير الأول لأغلب صفقات الخصخصة على امتداد أواسط التسعينيات.[592]

وفي عام 2006 سيطرت «أبراج كابيتال» على النصيب الأكبر في «إي إف جي هيرميس» بموجب استثمار بمبلغ 500 مليون دولار. خرجت أبراج من هيرميس في 2007 ببيع استثماراها فيها بمبلغ 1.1 مليار دولار، لكن ظل رأس المال الخليجي قوة مهيمنة في الشركة بعد أن اشترى صندوقا استثمار من الإمارات نصيب أبراج، وهما «دبي جروب» و«جهاز أبوظبي للاستثمار». انضم الممثلون عن هذين الصندوقين لمستثمرين مصريين بارزين على مجلس إدارة «إي إف جي هيرميس»، مع سيطرة

592- في مقابلة تمت عام 1998 قال محمد تيمور رئيس مجلس إدارة إي إف جي هيرمس: «أعتقد أن دورنا كان هامًا في مساعدة الحكومة في أنشطة الخصخصة. فالكثير من أنشطة الخصخصة الكبرى كانت بتسويق من إي إف جي هيرمس، عبر وسطائنا وأنشطتنا الاستثمارية المصرفية، مثل مصانع الإسمنت والتبغ والعقارات، إلخ. أعتقد أننا استفدنا كشركة من برنامج الخصخصة ويعن لنا الاعتقاد بأننا أسهمنا في البرنامج في الوقت نفسه». انظر:

World Investment News, “Interview with Mohammed Taymour,” December 20, 1998, www.winne.com/egypt/toe110.html.

تم الاطلاع في 20 يناير 2012.

الشركة على بعض أكبر قطاعات الاقتصاد المصري وأكثرها استراتيجية، بما يشمل شركات مسؤولة عن إنشاءات وتشغيل منشآت تحلية المياه ومنشآت توليد الكهرباء، واستيراد الماشية وتصنيع اللحوم، والخدمات النفطية في الحقول البحرية، وإنتاج الحديد والصلب، والصناعات الزراعية، واستثمارات البنية التحتية، في شتى أنحاء الشرق الأوسط.

وهناك شركتا أسهم خاصة مصريتين هامتين، هما القلعة القابضة وبلتون المالية، شهدتا نفس الأدوار التكاملية بين رأس المال الخليجي ورأس المال المصري. ذُكرت القلعة القابضة في الجدول 6.1 بصفتها الجهة المالكة لأكبر مؤسسة قطاع خاص في مصر، وتجمع في صفوفها بعض أبرز الرأسماليين المصريين، إضافة إلى ممثلين عن مجموعتي أعمال خليجيتين كبيرتين (عائلتي العليان وأبانمي)، وصندوق استثمار سيادي إماراتي (شركة الاستثمارات الإماراتية الدولية) وعضو من العائلة المالكة القطرية. وبالمثل، فإن بلتون المالية تضم في مجلس إدارتها عضو من العائلة المالكة الإماراتية، وقد أسست صندوق استثمار مشترك، هو بلتون كابيتال، و17 في المائة منه مملوك لأموال الخليج، بهدف صريح – لا ضمني – هو شراء الشركات المخصخصة.[593] القلعة وبلتون مؤسستان هامتان للغاية، ليس فقط بسبب سيطرتهما على شركات مصرية أساسية وهامة، إنما أيضًا لأنهما أصبحتا مؤخرًا من المحركات الأساسية لأنشطة السيطرة على الأراضي الزراعية في أفريقيا، بما يشمل السودان.[594] من ثم، شكلت مؤسسات الأسهم الخاصة المصرية موطئ قدم لتوسع رأس المال الخليجي في المنطقة الأفريقية الأعرض.

ثم إن هناك قطاع هام آخر في الاقتصاد المصري يُظهر الصلات والروابط بين

593- انظر:

Commercial International Brokerage Co., “Arab Cotton Ginning Company (ACGC),” Egypt Company Update, June 12, 2007, 2.

594- شركة «وفرة المملوكة للقلعة القابضة تملك أكثر من خمسمائة ألف فدان أراضي زراعية في السودان، وهناك شركة ثانية، هي وادي النيل للبترول، لديها حقوق استغلال نفط وغاز في السودان وجنوب السودان. كما تملك القلعة شركة «خطوط سكة حديد أفريقيا» واستثمارها الأساسي يتمثل في 51 في المائة من أسهم «Rift Valley Railways” الحائزة على حق استغلال لمدة 25 سنة لتشغيل 2352 كم خطوط نقل تربط ميناء مومباسا على المحيط الهندي بالداخل الكيني والأوغندي، بما يشمل كمبالا عاصمة أوغندا. وتملك بلتون شركة "محاصيل"، وهي شركة صناعات زراعية في السودان.

النيوليبرالية وتدويل رأس المال الخليجي، وهو قطاع الأراضي والتنمية العقارية. حيث كان بيع أراضي الدولة في عهد مبارك على امتداد عقد الألفية من المسارات الأساسية لتدفقات رأس المال الخليجي إلى مصر. ولقد تحقق هذا عبر قناتين أساسيتين: الشراء المباشر للأراضي ومشروعات التطوير التي نفذتها شركات خليجية، والمشاركة غير المباشرة عبر ملكية الأسهم في شركات عقارية مصرية. فيما يخص المسار الأول من المسارين، كان المستثمرون الخليجيون هم الطرف المستفيد الأكبر من مزادات الأراضي التي نفذتها الحكومة المصرية، لنقل ملكية أراضي الدولة إلى القطاع الخاص (ويُشار هنا على وجه التحديد إلى مزادات أراضي عاميّ 2006 و2007). ومن أكبر هذه المزادات في تاريخ مصر، مزاد انعقد في مايو 2007، شهد بيع 90 في المائة من 18.5 مليون متر مربع في القاهرة، وقد أتيحت هذه الأراضي للبيع لشركات في السعودية وقطر والإمارات.[595]

وبالرغم من انحدار قطاع العقارات على مستوى العالم، فقد استمرت الاستثمارات الخليجية في السيطرة على هذا القطاع في مصر. طبقًا لأرقام يناير 2012، فمن بين 26 شركة تطوير عقاري تتجاوز قيمة كل منها 100 مليون دولار في 2012، كانت 13 شركة مملوكة بالكامل لمجموعات خليجية.[596] ومن حيث قيمة المشروعات، تمثل مشروعات العقارات المملوكة لأطراف في الخليج ما يقل قليلًا عن 80 في المائة من قيمة جميع المشروعات العقارية قيد الإنشاء في مصر، في مطلع عام 2012 (80.362 مليار دولار من إجمالي يبلغ 102.86 مليار دولار). وتصبح هذه الأرقام أكثر إثارة للعجب إذا رأينا المسار الثاني للمشاركة الخليجية: الشركات المصرية التي بها مستويات عالية من الملكية الخليجية (وعتبة التعريف هنا تتمثل في تملك أكثر من 20 في المائة من أسهم الشركة أو أكثر من 20 في المائة من الممثلين في مجالس الإدارات). إذا قمنا بضم هذه الشركات إلى المقارنة الخاصة بالمشروعات العقارية في مصر – وهي قطعًا تؤكد على التواشج الكبير في العلاقات الاجتماعية

595- انظر:
Prime Holding and Talaat Mostafa Group Holding Co. (TMG), Real Estate & Tourism Sectors Report (Giza: TMG, January 3, 2008), 20.

596- قام المؤلف بحساب الأرقام الواردة في هذه الفقرة في 3 يناير 2012، بناء على قائمة مشروعات متوفرة على موقع: www.zawya.com

بين برجوازيات المنطقة – سنجد أن 20 من 26 مشروع تطوير عقاري تزيد قيمة كل منها عن 100 مليون دولار، هي مشروعات متصلة بمستثمرين خليجيين.

وتبرز هنا شركتان عقاريتان مصريتان، من حيث تقارب العلاقات بالمستثمرين الخليجيين، وهي مجموعة طلعت مصطفى وشركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك). هاتان الشركتان هما أكبر ملاك الأراضي من القطاع الخاص في القاهرة، وقد ربحتا بسخاء من الأراضي التي وزعها نظام مبارك في مخالفة بيّنة للقانون المصري، وبسعر أقل من القيمة الحقيقية.[597] رغم تسجيل الشركتين في مصر، ورغم تأسيسهما من قبل مصريين بارزين على صلة وثيقة بمبارك وبجهاز الدولة، فإن تطور الشركتين في المراحل اللاحقة كان بدفع من تدفقات رأس المال الخليجي. فمجموعة طلعت مصطفى على سبيل المثال هي أكبر مطور عقاري في مصر، ويبلغ نصيبها من الأراضي 50 مليون متر مربع.[598] وإلى جانب مؤسسها المصري، عائلة طلعت مصطفى، يسيطر على الشركة أيضًا مجموعة بن لادن السعودية، التي ترسخ موقفها في الشركة أثناء تعديل هياكل ملكية الشركة إبان طرح الشركة للاكتتاب العام في 2006. ويمثل عائلة بن لادن في مجلس إدارة الشركة عضوين من العائلة.[599]

وبالمثل، فإن شركة سوديك وثيقة الصلة برأس المال الخليجي. تشكلت الشركة في عام 1996 لتنفيذ مشروعات عقارية في مدينة 6 أكتوبر (غربيّ القاهرة). وتسيطر الشركة على 4.8 مليون متر مربع من الأراضي في مناطق غرب القاهرة و0.9 مليون متر مربع في شرق القاهرة، حيث تقوم بإنشاء وتطوير مراكز عقارية في وسط البلد.[600] وأثناء أواسط عقد الألفية، حازت «إي إف جي هيرميس» على

597- انظر: Deutsche Bank, Egypt: Real Estate, Global Markets Research (London: Deutsche Bank, July 15, 2010), 17.

598- السابق، ص 68.

599- انظر: JP Morgan, MENA Equity Research—Talaat Mostafa Group (London: JP Morgan/Cazenove, June 7, 2010), 33.

600- انظر:
Deutsche Bank, Egypt Real Estate: Time to Be Selective, Global Markets Research (London: Deutsche Bank, July 5, 2010), 45.

نسبة مسيطرة من أسهم الشركة، وأكبر مساهم في هيرميس، كما سبق الذكر، هو في الوقت الحالي صناديق استثمار إماراتية. وفي عام 2006 خضعت الشركة لتوسع كبير مع حيازة قطعتي أراضي في القطامية، قرب مقر الجامعة الأمريكية في القاهرة الجديدة. هذا التوسع زاد من الأراضي التي تملكها سوديك بنسبة الثلث، وكان بتمويل من زيادة في رأس المال، جاءت بالأساس – على حد قول مجلس إدارة سوديك –من مستثمرين خليجيين.[601] وعلى هذه الشاكلة، فقد تحقق توسع سوديك عن طريق إضافة مستثمرين خليجيين إلى هيكل ملكية الشركة. وفي الوقت الحالي، فإلى جانب سيطرة «إي إف جي هيرميس» على نسبة مسيطرة من أسهم الشركة، فهناك 22 في المائة أخرى من سوديك مملوكة لنفس المستثمرين السعوديين من القطاع الخاص المشاركين في بلتون المالية (مجموعة العليان وسليمان بن عبد الله أبانمي).

الختام

يؤكد المثال المصري أن تدويل رأس المال الخليجي لم يقتصر فقط على العوائد النفطية والتدفقات البترودولارية، إنما كان متصلًا تمام الاتصال بتكثف التحول النيوليبرالي عبر منطقة الشرق الأوسط ككل.[602] وأصبحت قطاعات أساسية من الاقتصاد المصري – الأجري-بيزنس والقطاع المالي والصناعات والعقارات – متصلة بصورة مباشرة برأس المال الخليجي. ولم يكن لهذه القطاعات أهمية اقتصادية فحسب، إنما مثلت أيضًا ركائز استراتيجية للمشروع النيوليبرالي الأعرض. الحق أن عملية تحرر الاقتصاد المصري كانت وإلى حد بعيد معتمدة على تدويل رأس المال الخليجي باتجاه الغرب، واندماجه في الطبقة المصرية. من المنظور الإقليمي، كانت الدول الخليجية طرف مستفيد أساسي من إعادة تشكيل العلاقات الطبقية التي طرأت أثناء فترة التحول النيوليبرالي. ومن هذا المنطلق، لابد من فهم النيوليبرالية بصفتها

601- انظر:

Ahmed A. Namatalla, “SODIC Approves LE1.1 Billion Capital Increase,” Daily Star (Egypt), October 18, 2006.

602- في عام 2009، كان الشرق الأوسط ككل في تقدير البنك الدولي هو المنطقة التي حققت أكبر قفزة في الإصلاحات النيوليبرالية مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم، حيث سجلت 17 من بين 19 دولة تقدمًا على هذا المسار.

مشروع للقوة الطبقية، التي تعزز من مكانة النخب الوطنية وفي الوقت نفسه ترسخ من نفوذ الخليج على المنطقة ككل.

إن موقع الخليج في القلب من مجموعة متزايدة التداخل من العلاقات الاجتماعية على المستوى الإقليمي، يتناقض بقوة مع أي نماذج تحليل على نطاق الدولة-الأمة. فلقد أصبحت الطبقات الرأسمالية في المنطقة مرتبطة كل الارتباط بشبكة الأموال التي تغذي إعادة إنتاج الرأسمالية في الخليج. ونتيجة لهذا، يجب أن ننظر إلى الشرق الأوسط بصفته أكثر من مجرد تجمع من الدول-الأمة، فنراه كمجموعة من العلاقات الاجتماعية المتصلة داخليًا فيما بينها بما يتجاوز حدود الدول. يعكس تكون الطبقة والدولة على المستوى القُطري هذا التداخل بين العلاقات الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يساعد في إنتاج «الإقليمي». بالرجوع إلى رفض نيكوس بولانتزاس للترسيم الواضح والصريح بين رأس المال «المحلي» و«الأجنبي»، يمكن فهم الخليج بصفته «برجوازية داخلية» أصبحت في القلب من بنى الطبقة والدولة على مستوى التشكلات الاجتماعية القُطرِية.[603] كما أن هذه التوجهات تشير أيضًا إلى كيف يعد اختزال اقتصادات الخليج في كونها مجرد أنشطة متصلة بالعوائد النفطية ومشروعات التطوير العقاري الفاخرة في دبي والرياض، تحليلًا خاطئًا. فرأس المال الخليجي لا يعمل حصرًا داخل حدود دول الخليج، إنما يسعى للتربح بكافة الأشكال عبر الاستثمارات المتجاوزة لمنطقة مجلس التعاون الخليجي.

يشير ثِقل ونفوذ الخليج في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط إلى أن أي تغيير لأنماط التطور النيوليبرالي في الشرق الأوسط يتطلب تحدي الرأسمالية في الخليج ذاته. لهذا السبب، فإن النضالات السياسية في الخليج – ويتم استعراض بعضها في الفصل التالي – مهمة للغاية، وتمثل امتدادًا مباشرًا للنضالات السياسية في أنحاء الشرق الأوسط الأخرى. هذه النضالات لم تنل إلا النذر اليسير من الاهتمام (والتضامن) داخل المنطقة وخارجها. كما أن ثمة عنصر هام ومركزي من عناصر مواجهة رأس المال والدولة في الخليج، وهو الدفاع عن العمال المهاجرين في المنطقة؛ فاستغلال هؤلاء العمال جزء لا يتجزأ من تكوّت الطبقات في الشرق الأوسط، وهو في القلب من

603- انظر:

Nicos Poulantzas, Classes in Contemporary Capitalism(London: Verso, 1978), 72.

ركائز استمرار رأس المال الخليجي في ممارسة سلطته. لابد من الشروع في محاولة جادة لتنظيم حملات عمالية إقليمية، لصالح العمال الوافدين من دول خارج الشرق الأوسط، يكون من ركائزها الحق في الجنسية، وحق التنظيم، وتحسين ظروف العمل. فالعمال من الهند والفلبين والدول الأخرى يجب أن يُنظر إليهم بصفتهم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة في المنطقة، وليس بصفتهم «عمال ضيوف/وافدين» أجانب، أو «عاملات منزليات». هناك معوقات هائلة تعترض طريق تنظيم مثل هذه الحملات (معوقات لغوية وثقافية وسياسية، ناهيك عن العنصرية المترسخة على امتداد أغلب العالم العربي)، لكن الامتناع عن مثل هذا النضال يعني المزيد من التعزيز لتكسير تضامن الطبقات على امتداد المنطقة.

هذه الأنماط الخاصة بالدولة والطبقة في الخليج مرتبطة كل الارتباط بأنماط تنامي وتطور الهيمنة الغربية على مدار العقود الأخيرة. فالانفتاح النيوليبرالي للمنطقة على مدار العقدين الماضيين لم يقتصر على كونه إمبرياليًا فقط (من تيسير دخول أكبر شركات أوروبية وأمريكية والإخضاع الأعم للمنطقة للمصالح الأمريكية) إنما كان أيضًا بمثابة مشروع سياسي في خندق رأس المال الخليجي. يتضح لنا من المذكور إجابة على سؤال لماذا أصبحت الإمبريالية تمر إلى حد بعيد بدول الخليج، بالمعنى السياسي والاقتصادي معًا. لا تنفي هذه الإجابة التنافس بين دول الخليج والدول الغربية، أو هي تنفي التنافس بين دول الخليج ذاتها. ولا تعني قطعًا أن الدول الإمبريالية ليست مستمرة في الهيمنة على المنطقة. إنما تعني الإقرار بأن دول الخليج تتبوأ موقع «المركز» من الاقتصاد السياسي الإقليمي، وأن موقعها الهام في الإمبريالية ينبع مباشرة من سعي وجودي للحفاظ على أنساق التطور المركب وغير المتساوي الذي وسم المنطقة ككل على مدار العقدين الأخيرين. فموقع الخليج على قمة الهيراركيات الإقليمية جاء نتيجة لنفس العمليات التي ولّدت – بشكل آخر – الظروف المُهيئة للثورات. ولهذا التصور تداعيات هامة على فهم المسارات المستقبلية المحتملة للثورة والثورة المضادة.

الفصل السابع

الأزمة والثورة

تحولت الأزمة المالية التي اندلعت كاملة عامي 2008 و2009 – وسريعًا – إلى انهيار عالمي أقوى من أية أزمة سابقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد استغلتها الحكومات في شتى أنحاء العالم لإطلاق موجة من الهجمات الغاشمة التي استهدفت ظروف المعيشة والحقوق الاجتماعية الأشمل. ورغم شدّة الأزمة، فقد أخطأ المعلقون تقدير تبعاتها في الشرق الأوسط في أعقاب الانهيار مباشرة. ويرجع هذا جزئيًا إلى التركيز المفرط على نمو إجمالي الناتج المحلي بصفته مقياس لصحة الوضع الاقتصادي. فقد ظلت تلك المعدلات عالية نسبيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالمناطق الأخرى، وأصدر العديد من المحللين تقييمات متفائلة بناء على هذا المؤشر. لكن معدلات النمو العالية هذه أخفت ورائها النتائج المستقطبة للفترة النيوليبرالية السابقة على الأزمة؛ ففي القلب من هذه التقييمات افتراض ضمني غير معلن بأن النمو في المجمل مفيد للسكان جميعًا، في تعبير إحصائي عن منطق «أثر التساقط» (trickle-down effect). الحق أنه قد تم استخدام معدلات النمو العالية كثيرًا في تبرير السياسات النيوليبرالية السابقة عليها. فإثر زيارة من صندوق

النقد الدولي إلى مصر في فبراير 2010 على سبيل المثال، زعم الصندوق أن مصر «صامدة في وجه الأزمة» بسبب «الإصلاحات المستمرة عريضة النطاق القائمة منذ 2004 التي... قوت الاقتصاد ووفرت مساحة لتبني السياسات المناسبة».(604) بعد عام بالضبط، عمّت الإضرابات والمظاهرات البلاد احتجاجًا على تبعات «الإصلاحات المستمرة عريضة النطاق» التي كان صندوق النقد الدولي من الضالعين المباشرين فيها.

من أسباب تفسير المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي الخاطئ لآثار الانهيار العالمي لعام 2008 على الشرق الأوسط، هو أنها اختارت تجاهل التدمير الاجتماعي السابق على الأزمة نفسها. فعلى مدار عقود، واجه الشرق الأوسط حالة من الأزمة الدائمة، من ارتفاع معدلات الفقر (لا سيما في المناطق الريفية) وغياب فرص العمل اللائقة والمستقرة، والتوسع الهائل في العمل غير الرسمي بالمناطق الحضرية، وتآكل آليات الضمان الاجتماعي المتعددة، نتيجة للإصلاحات النيوليبرالية. ولقد كانت الحرب والنزوح ظاهرتان مرافقتان في أحيان كثيرة – كما حدث في العراق – لتنفيذ هذه الإصلاحات النيوليبرالية. وعلى هذه الشاكلة، فلم تكن الأزمة العالمية لعام 2008 لحظة قطيعة فاصلة مع ما كان يحدث قبلها، أو هي كانت انهيار مفاجئ لمنظومة صحية وفاعلة. إنما أدى هذا الانهيار العالمي إلى تأطير وتعميق أشكال الأزمات الاجتماعية العديدة القائمة منذ فترة طويلة في المنطقة.

كان ارتفاع تكاليف الطعام من البوادر الأولى. فمنذ مطلع الألفية راحت أسعار الطعام تزيد عمومًا، لكن في عام 2007 وعلى مدار النصف الأول من 2008، حدث ارتفاع حاد في الأسعار العالمية للغذاء. نتيجة لهذا، زاد التضخم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل أكبر من ضعف معدل التضخم العالمي للفترة 2007

604- انظر:

International Monetary Fund (IMF), “Arab Republic of Egypt—2010 Article IV Consultation Mission, Concluding Statement,” February 16, 2010, www.imf.org/external/np/ms/2010021610/.htm. Accessed July 5, 2012.

و2008.[605] ورغم تراجع الأسعار العالمية أواسط عام 2008 مع مضي الأزمة قِدمًا، فإن الأسعار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استمرت في الزيادة. ومن يوليو 2007 إلى يوليو 2009، زاد مؤشر أسعار استهلاك الغذاء زيادة كبيرة بلغت 53 في المائة في تونس، و47 في المائة في مصر، و42 في المائة في سوريا، و22 في المائة في المغرب، و20 في المائة في الأردن.[606] فرض هذا ضغوطًا مالية كبيرة على الحكومات التي حاولت الحفاظ على معدلات الدعم التي تناقصت من قبل الأزمة. كما أدى هذا إلى معاناة كبيرة في أوساط الأسر الفقيرة، التي تميل لإنفاق نسبة كبيرة من دخلها على الغذاء.[607] وكنتيجة جزئية لهذا، أصبح 1.11 مليون نسمة آخرين تحت خط الفقر في كل من مصر والأردن وفلسطين وسوريا واليمن، وهذا في اللحظة السابقة على الأزمة العالمية مباشرة.[608]

ومما يؤكد أن الأزمة دائمة في المنطقة أيضًا، معدلات البطالة المرتفعة للغاية. فكما سبق الذكر، تراوحت نسب البطالة الرسمية (ومن ثم فهي أقل بكثير من النسبة الحقيقية المتوقعة) في كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس حول 11 في المائة في عام 2008، وهي أعلى نسبة في أية منطقة على مستوى العالم.[609] وكان نصيب الشباب بين 15 و24 عامًا هو الأكبر من بين شريحة العاطلين عن العمل، حيث بلغت نسبة البطالة في أوساط هذه الشريحة أعلى معدلاتها في العالم، إذ ناهزت الثلاثين في المائة في تونس و32 في المائة في المغرب.[610] ولم يقتصر

605- انظر:

African Development Bank, The Political Economy of Food Security in North Africa, AFDB Policy Brief (Tunis: AFDB, 2012), 6.

606- قام المؤلف بحسابها بناء على بيانات منظمة الفاو.

607- ينفق الفقراء في المنطقة نسبة كبيرة للغاية من دخلهم على الغذاء (بناء على تقديرات الإسكوا، تتراوح النسبة بين 35 في المائة و65 في المائة من الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

608- انظر: African Development Bank, The Political Economy of Food Security, 9.

609- انظر:

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, April 11, 2011), 39, www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/pdf/mreo0411.pdf.

610- السابق، ص 40.

الأمر على أعداد الشباب العاطلين الكبيرة، إنما مثل الشباب أيضًا نسبة كبيرة للغاية من إجمالي العاطلين عن العمل، حيث زادت نسبتهم 40 في المائة في كل من الدول الخمس المذكورة، وبلغت نحو 60 في المائة في مصر وسوريا.[611] أي أن البطالة كانت وإلى حد بعيد ظاهرة شبابية.

لكن لم يقتصر الأمر على تقويض السياسات النيوليبرالية لقدرات الملايين على عيش حياتهم اليومية قبل الأزمة، إنما هي شكلت أيضًا كيفية انتشار الأزمة نفسها في المنطقة. وقد اتخذ هذا صيغة مسارات متعددة بحسب خصوصيات كل من الدول وطبيعة تكامل كل منها بالسوق العالمية، لكن وبغض النظر عن تلك الاختلافات، فقد عملت النيوليبرالية بشكل عام على تعظيم آثار الأزمة العالمية وتعميق أنماط التنمية غير المتكافئة عبر المنطقة. ونركز هنا على ثلاثة مسارات لدخول الأزمة العالمية للمنطقة تحت تأثير النيوليبرالية:

- أولًا، الانتقال من الإنتاج للتصدير بالاقتران مع الاعتماد بقوة على أسواق المنطقة الأوروبية بالنسبة لعدة دول، هو أمر أدى إلى تضرر التصدير بقوة جراء تراجع الطلب العالمي إبان اندلاع الأزمة. ففي الفترة 2008-2009 شهدت تونس تراجع قيمة صادراتها بواقع 7.6 في المائة، وبلغت النسبة في المغرب ومصر نحو 14.5 في المائة، وكانت النسبة في سوريا 19 في المائة و22 في المائة في اليمن.[612] جاء هذا الانكماش على خلفية سنوات من نمو الصادرات على مدار عقد الألفية. ففي مصر على سبيل المثال، كانت معدلات النمو السنوي للصادرات تفوق 20 في المائة كل عام بين 2004 و2008.[613]

- هناك آلية ثانية لانتقال الأزمة العالمية، تمثلت في انحسار تحويلات العاملين بالخارج. فكما أشرنا في الفصول السابقة، كان من نتائج السياسات الحكومية على مدار السنوات العشرين الماضية زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج إلى حد بعيد، ما أدى إلى اعتماد عائلات كثيرة على التحويلات النقدية من أقاربهم

611- السابق، ص 39.

612- قاعدة بيانات البنك الدولي: https://data.worldbank.org/

613- السابق.

بالخارج. ويسري هذا بقوة على شمال أفريقيا، ففي كل من المغرب وتونس كان عدد المواطنين المقيمين بالخارج قد زاد سنويًا بما يتراوح حول 8.1 في المائة في حالة المغرب، و5.5 في المائة بالنسبة إلى تونس، خلال الفترة من 2001 إلى 2008.[614] بحلول عام 2008، كان أكثر من 10 في المائة من سكان الدولتين يعيشون في الخارج، وأكثر من 80 في المائة منهم كانوا يقيمون في أوروبا.[615] ورغم أن نسبة المهاجرين المصريين أقل من مثيلتها في هاتين الدولتين،[616] فإن عددًا معتبرًا من العائلات يعتمد بقوة على النقود المرسلة من الخارج (تمثل التحويلات من الخارج نحو 4 إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).[617] والكثير من هؤلاء المهاجرين من شمال أفريقيا كانوا يعملون في أعمال غير مستقرة، مثل الأعمال الزراعية والإنشاءات وأعمال التصنيع التي لا تحتاج إلى عمالة ماهرة. وبالتبعية، فقد تراجعت معدلات التحويلات النقدية بقوة من هذه القطاعات التي ضربتها الأزمة.[618] وكانت الدول الأكثر تأثرًا هي مصر والمغرب، وقد عانت من انحسار بواقع 17.7 و9 في المائة على التوالي، في أحجام

614- انظر:
Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM), Migration Profile, Tunisia (Florence: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, June 2010), 1. www. carim.org/public/migrationprofiles/MP_Tunisia_EN.pdf.
هذه الأرقام أقل من الأرقام الحقيقية، إذ أنها محسوبة من سجلات القنصليات ومن ثم فهي لا تشمل أغلب المهاجرين بصورة غير نظامية.

615- السابق، ص 1.

616- بناء على أحدث البيانات المتوفرة، من عام 2000، تبلغ النسبة 3.9 في المائة من السكان. انظر:
Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM), Migration Profile, Egypt (Florence: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, April 2010), 1. www.carim.org/public/migrationprofiles/MP_Egypt_EN.pdf.

617- السابق، ص 3.

618- بالنسبة للمغرب على سبيل المثال، فإن 61.7 في المائة من المغاربة في إسبانيا، و55.1 في المائة منهم في إيطاليا، و45.5 منهم في فرنسا، يعملون في مهن متدنية المهارات. انظر:
Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM), Migration Profile, Morocco (Florence: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, November 2009), 1. www.carim.org/public/migrationprofiles/MP_Morocco_EN.pdf.

التحويلات النقدية المسجلة رسميًا في البلدين.[619] كما انحسرت التحويلات إلى بلاد مثل اليمن والأردن، وإن كان السبب في هذا يرجع إلى حد بعيد إلى مشكلات واجهت العمال المهاجرين من البلدين في الخليج، لا في أوروبا (انظر أدناه).[620]

- وأخيرًا، فإن انفتاح اقتصاد الدول في عقد الألفية جعل الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معتمدة على تدفقات رأس المال الأجنبي كمصدر للعملة الصعبة. وقد قللت الأزمة العالمية من هذه التدفقات للدول إلى حد بعيد، لا سيما في قطاعي السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. وشهدت كل من المغرب وتونس تراجع إنفاق السائحين – وهو مصدر مهم في البلدين للعملة الصعبة – بواقع 10 في المائة تقريبًا في الفترة من 2008 إلى 2009. وشهدت كل من مصر والأردن أيضًا تراجعًا بسيطًا. وانحسرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة في اليمن (92 في المائة) وتونس (39.5 في المائة) ومصر (29.3 في المائة) والمغرب (20.1 في المائة). سوريا ولبنان هما البلدان الوحيدان اللذان شهدا زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والسبب إلى حد بعيد يرجع إلى ضخامة واستقرار وازدهار الجاليات السورية واللبنانية ماليًا في الخارج، وهي الجاليات التي نقلت رأسمالها إلى بلادها في أعقاب اندلاع الأزمة في المهجر.[621]

العديد من آليات انتقال الأزمة هذه أصابت دول الخليج العربي بدورها. لكن هنا، ساعد تكوين الهيكل الاجتماعي المذكور في فصول سابقة – ومعه طبيعة دمج الخليج بالسوق العالمية – في حدوث نتائج مختلفة إلى حد بعيد عن النتائج التي

619- من الضروري الإشارة إلى ضرورة توخي قدر بالغ من الحذر في تقدير حجم تدفقات التحويلات. فالتقديرات القائمة لا تشمل في الغالب كميات كبيرة من التحويلات النقدية العابرة للحدود لا يتم تسجيلها، والتحويلات العينية في هيئة الهدايا.

620- كانت نسبة 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2009 قوامها التحويلات النقدية في عام 2009، في حالة الأردن. انظر:
Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM), Migration Profile, Jordan (Florence: Robert SchumanCentre for Advanced Studies, November 2010), www.carim.org/public/migrationprofiles/MP_Jordan_EN.pdf.

621- انظر:
Oxford Business Group, “Syria: A Year in Review 2010,” www.oxfordbusinessgroup.com/economic_updates/syria-year-review-2010. Accessed November 12, 2012.

شهدتها سائر أنحاء المنطقة الأخرى. في البداية أدى التراجع السريع في أسعار النفط والمنتجات الهيدروكربونية الأخرى في الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2008 – مقترنًا بتراجع كميات النفط المباع – إلى انحسار حاد في العوائد الحكومية. تراجعت فوائض الحسابات في تلك الفترة بأكثر من النصف في أغلب دول الخليج، وأصبح الفائض عجزًا في حالتي الإمارات وسلطنة عمان. وقد انحسرت قيمة الأصول المملوكة لأجانب مع انهيار أسواق البورصة والعقارات في الإمارات ودول الخليج الأخرى. وبالتوازي مع باقي دول الشرق الأوسط، انعكس اتجاه التدفقات المالية التي كانت تذهب إلى الخليج في السنوات السابقة على الأزمة. وقد تفاقم أثر هذه التدفقات إلى الخارج مع بداية انفجار بالونة الأصول – لا سيما الأصول العقارية – ومع محاولة المستثمرين نقل أموالهم إلى استثمارات أكثر أمانًا واستقرارًا، خارج المنطقة (والمثال الأكثر دلالة على هذا انفجار البالونة العقارية في دبي في الفترة 2008-2009).

على سبيل الاستجابة، اعتمدت دول الخليج استراتيجية اقتصادية استهدفت بالأساس دعم موقف المجموعات التجارية الخليجية الكبرى التي وضعنا خريطتها في الفصل السابق. ومع ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من عام 2009، وجّهت الحكومات فوائضها إلى مساعدة هذه المجموعات التجارية ومساعدة كيانات الدولة. تم إطلاق موجة هائلة من المشروعات الإنشائية والعقارية (لا سيما في السعودية) التي – بسبب تدويل رأس المال عبر دول مجلس التعاون – أدت إلى دعم شركات الإنشاءات في الدول الخليجية كافة. على سبيل المثال حوّلت الشركات الناشطة في الإمارات تركيزها إلى السعودية للاستفادة من المشروعات المتوقعة في السوق السعودية. ضمت هذه الخطط ما قيمته 1.4 تريليون دولار من المشروعات المتوقعة للفترة من 2009 إلى 2015، أي أكثر من مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول الخليج في عام 2008.[622] وفي الوقت نفسه، انتقلت دول الخليج بالكامل إلى دعم المؤسسات المالية في مواجهة القروض المتعسرة وسحب تدفقات رأس المال.

622- انظر:

McKinsey Global Institute, The New Power Brokers: How Oil, Asia, Hedge Funds, and Private Equity Are Shaping Global Capital Markets (New York: McKinsey & Company, 2007), 6, http://www.mckinseyquarterly.com. Accessed June 8, 2011.

وإلى جانب هذه التدابير، سمح اعتماد الخليج الثقيل على العمالة المهاجرة المؤقتة للشركات بتقليص قوة عملها (وإبطاء استخدام عمال جدد) دون الالتفات إلى عواقب ارتفاع معدلات البطالة المحتملة. ولأن حقوق الإقامة في الخليج مرتبطة صراحة بالعمل؛ كان من الصعب على العمال البقاء في مجلس التعاون الخليجي لفترة طويلة بعد فقدان وظائفهم. ونتيجة لهذا، عاد الآلاف من العمال الوافدين المؤقتين إلى بلادهم في أعقاب الأزمة، ما زاد من مخاوف تراجع معدلات التحويلات النقدية إلى دول الهامش المجاورة. ومن المؤشرات على هذا تراجع التحويلات إلى اليمن (17.7 في المائة) والأردن (5.2 في المائة) خلال عام 2009، وهما الدولتان اللتان تعتمدان بقوة على أسواق العمل الخليجية. أما العمال الذين مكثوا في الخليج فقد وجدوا في حالات كثيرة أن ظروف عملهم تدهورت، مع الاقتطاع من أجور العمال المهاجرين والامتيازات المكفولة لهم بقدر غير متناسب.

بالتزامن مع خروج الخليج السريع نسبيًا من الأزمة، تعمقت وتجذرت المشكلات في أنحاء المنطقة الأخرى. فقد استمرت أسعار الغذاء للمستهلكين في الارتفاع في الكثير من الدول على مدار عام 2010، ويلاحظ هنا ارتفاع الأسعار في مصر (زيادة بواقع 18 في المائة) واليمن (17.5 في المائة)، وقد فاقم من الأمر ارتفاع أسعار النفط منذ أواسط عام 2009 وما بعده. وقد شهدت كل من سوريا والمغرب والأردن ولبنان وتونس زيادة في الإنفاق على النفط بما تراوح بين 21 و63 في المائة في الفترة 2009-2010.[623] واقترانًا باستمرار ركود قطاع السياحة وانحسار التحويلات من الخارج، فرضت هذه التوجهات ضغوطًا كبيرة على ميزان المدفوعات الخاص بالكثير من الدول.[624] كانت النتيجة الصافية لهذه العمليات هي اتساع الفوارق الاقتصادية في المنطقة، ولم يقتصر الأثر فقط على تقوية النخب الخليجية نسبيًا داخل الخليج

623- الأردن (37 في المائة)، سوريا (63 في المائة)، تونس (28 في المائة)، المغرب (21 في المائة)، لبنان (25 في المائة).

624- كان لارتفاع أسعار السلع آثارًا متضاربة. ففي بعض الدول، مثل المغرب والأردن، زادت الصادرات جزئيًا مرة أخرى إبان ارتفاع أسعار خام الفوسفات بنحو 80 في المائة منذ نهاية 2009 وحتى 2011 (انظر: International Monetary Fund, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, 31) لكن وكما أشرنا في فصول سابقة، فهذه المزايا لم تُترجم بالضرورة إلى تحسن في أوضاع العمال، حيث كانت الشركات مملوكة لأجانب (كما في الأردن) أو متصلة بالقصر الحاكم (كما في المغرب).

ذاته، إنما أيضًا اشتمل الأثر على اتساع الهوة بين دول الخليج ودول الشرق الأوسط الأخرى. من ثم، زاد ترسيخ موقف الخليج المهيمن في المنطقة كليًا في أعقاب الأزمة.

هذه المسارات المتباينة الخاصة بانتقال الأزمة العالمية إلى المنطقة – محمولة على أعناق الأزمات الاجتماعية القائمة من قبل الأزمة العالمية في المنطقة – مثّلت سياق الانتفاضات الشعبية التي اندلعت منذ ديسمبر 2010، في تونس أولًا، ثم في مصر بعد أسابيع معدودة، ثم انتشرت في أرجاء المطقة. لم تؤد الأزمة العالمية إلى الثورات، إنما كانت مكونًا من مكوناتها الأساسية. ولقد ساعد نسق الأزمة والتراكم على المستوى الإقليمي في تشكيل هيئة هذه الثورات وطبيعة رد فعل الثورات المضادة لها. هذه الانتفاضات – التي حدثت في إطار تاريخ النضال السياسي وطبيعة الحكم في كل بلد من البلدان التي اندلعت فيها – سوف تهدد هيكل القوة الغربية الذي شُيد بكل حرص على مدار العقود السابقة.

من شمال أفريقيا إلى سوريا: الخريطة الكنتورية للثورة

لقد أصبحت الخطوط العامة للانتفاضات العربية معروفة. ففي 17 ديسمبر 2010 أشعل محمد البوعزيزي البالغ من العمر 26 عامًا النار في نفسه، ببلدة سيدي بوزيد في تونس. وفي وقت سابق من ذلك اليوم، كانت الشرطة قد صادرت عربة الخضراوات الخاصة به لأنه لم يكن معه تصريح. وعندما اشتكى وقال إنه يحاول أن يعيش من عمله على العربة، استهزأت به الشرطة وتعرض للضرب المبرح. ومع انتشار أنباء معاملة الشرطة للشاب، اندلعت الاحتجاجات في أنحاء تونس مطالبة بفرص العمل والحرية. مات البوعزيزي بعد 19 يومًا في خضم الانتفاضة التي أطلقت شرارتها واقعة إشعاله للنار في نفسه.

في البداية واجه نظام بن علي الاضطرابات باستخدام أدوات القمع المعهودة، بما يشمل ضرب المتظاهرين وإطلاق الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية على حشود المتظاهرين. إلا أن هذا القمع لم يردع المظاهرات التي استمرت في الانتشار في شتى أنحاء البلاد. وفي 28 ديسمبر أعلن بن علي أن المظاهرات هي أفعال «قلة من المتطرفين والإرهابيين»، لكن مع بداية عام 2011 كان عشرات الآلاف في أنحاء تونس – منهم عمال وطلاب وعاطلين عن العمل – قد تحركوا. نظمت النقابات سلسلة

من الإضرابات، وتعطل النظام القضائي عن العمل بعد إضراب ثمانية آلاف محامي. وخلال الأسابيع الأولى من يناير تراوح أداء النظام بين اتخاذ التدابير القمعية وتقديم الوعود بتنازلات ديمقراطية. لكن رغم تعهد بن علي بعقد انتخابات تشريعية حرة في ظرف ستة أشهر (بالاقتران مع إعلان حالة الطوارئ)، استمر تصعيد المظاهرات. وعندما رفضت قيادة الجيش تنفيذ أمر بإطلاق النار على المتظاهرين، اضطر بن علي إلى التنحي عن السلطة، ثم فرّ إلى السعودية. وغادرت زوجته ليلى الطرابلسي إلى دبي بعد أن أخذت معها ما يُقدر بطن ونصف الطن من ذهب تونس، من البنك المركزي التونسي.

إبان هرب بن علي اندلعت مظاهرات مماثلة في مصر القريبة من تونس، حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد نظام مبارك في مدن مصر الكبرى على امتداد يناير. وفي تكرار لنهج بن علي، حاول مبارك إخماد الاحتقان بالاستعانة بمزيج من التنازلات والقوة الغاشمة. وتمثلت القوة الغاشمة أقصى ما تمثلت في «موقعة الجمل» في 2 فبراير 2011، عندما هاجم بلطجية مسلحون على ظهر جمال الاعتصام الأساسي في ميدان التحرير بالقاهرة، فصدهم آلاف المتظاهرين المسلحين بالعصي بالاستعانة بقدرة فائقة على تنظيم الصفوف. ومثل تونس، رفض الجيش المصري أوامر الرئيس، وكانت أوامره تتمثل في إطلاق النار على المتظاهرين من طائرة تحلق فوق رؤوسهم. وبعد ثلاثة أسابيع من الحراك الشعبي المستمر – وبعد مقتل وإصابة الآلاف – اضطر مبارك إلى التخلي عن السلطة في 11 فبراير.

كان لعزل كل من بن علي ومبارك أثرًا هائلًا على الشرق الأوسط، وكشف هشاشة الشبكات التي كانت تحرك الشرطة السرية (المخابرات) والبلطجية؛ القوى التي اعتمدت عليها نظم المنطقة بقوة. وفي ظرف أسابيع قليلة، راحت آليات السلطوية تنهار، مع خلع الملايين من الناس عباءة الخوف وخروجهم إلى الشوارع. ورغم تعرض الدول كافة لزلزلة قوية جراء تلك الأحداث، فهناك أربع دول اتسمت بعمق حراكها الشعبي، وبتصميم القوى الغربية على تشكيل نتائج الأحداث التي شهدتها: اليمن والبحرين وليبيا وسوريا.

اليمن

بينما كانت المظاهرات المصرية في كامل قوتها في يناير وفبراير 2011، بدأت أحداث مشابهة في اليمن. ركزت الاحتجاجات اليمنية في البداية على الوضع الاقتصادي اليمني وارتفاع معدلات البطالة. لكن بعد خلع مبارك في 11 فبراير تزايدت الاحتجاجات لتشمل حسًا أقوى بالغضب والإحباط من عهد رئيس اليمن القائم منذ 33 عامًا، علي عبد الله صالح، الذي كانت هناك تصورات عامة وعريضة بأنه يحضّر لنقل السلطة إلى ابنه، أحمد عبد الله صالح.[625] فمنذ عام 2007 على الأقل، تكررت الاحتجاجات ضد نظام صالح التي اتسمت بالعنف.[626] وبما أن اليمن هو أفقر بلد في الشرق الأوسط، فقد عانى أغلب اليمنيين من العوز. فاليمن الذي كان يعتمد على الواردات الغذائية أكثر من أية دولة في شمال أفريقيا، كان 44 في المائة من سكانه يفتقرون إلى الغذاء الملائم، مع اعتماد أكثر من خُمس السكان على المعونات الغذائية.[627] وفي بعض المناطق، بلغت معدلات سوء التغذية أكثر من 30 في المائة. ومع إنفاق نحو نصف السكان أقل من دولارين يوميًا، كان 10 في المائة من الأطفال لا يعيشون حتى سن الخامسة.[628] لكن إلى جانب معدلات الفقر المتطرفة هذه، فاليمن من دول جوار أثرى دول الخليج، وهو التناقض الجغرافي الذي يُبرز ظاهرة عدم تكافؤ نمو رأس المال في المنطقة.

ولقد فاقم من هذه المشكلات الفروق الإقليمية-الجهوية الكبيرة والنزاع المسلح القائم. ففي الجنوب، حيث تتواجد أغلب الموارد النفطية اليمنية والكثير من مصايد الأسماك والموارد المتصلة بأنشطة الموانئ، كانت هناك حركة انفصالية ناشطة منذ

625- انظر:

Abigail Fielding-Smith, “Yemenis Call for an End to Saleh Regime,” Financial Times, January 27, 2011.

626- حكم صالح اليمن منذ 22 مايو 1990 حتى 27 فبراير 2012. وقبل هذا كان رئيس اليمن الشمالي منذ عام 1978، حتى الاتحاد مع الجنوب في 1990.

627- انظر:

Talha Khan Burki, “Yemen’s Hunger Crisis,” The Lancet 380, no. 9842 (August 18, 2012): 637.

628- السابق، ص 637.

عام 2007، احتجاجًا على مصادرة الحكومة المركزية لثروات جنوب اليمن.[629] وفي الشمال كان تمرد الحوثي – وهي مجموعة شيعية تسيطر على مناطق كبيرة من أراضي الشمال وتسعى للحكم الذاتي – قائمًا منذ عام 2004. ولقد واجه الحوثيون قمعًا شديدًا من الحكومة اليمنية (بدعم من السعودية)، في أحداث شهدت مقتل الآلاف وتشرد أكثر من أربعمائة ألف نسمة جراء النزاع.[630] وهناك أيضًا حركة إسلامية أصولية ناشطة في اليمن، تلقى كمًا هائلًا، بقدر غير متناسب، من اهتمام الإعلام الدولي، مقارنة بحجم الحركة وتأثيرها، مع استغلال صالح والحكومات الأمريكية المتعاقبة لوجودها لتشتيت الانتباه عن المشكلات الحقيقية التي تواجه اليمن.[631] فضلًا عن المذكور، كانت هناك حركات اجتماعية هامة – تشمل منظمات حقوق المرأة التي لعبت دورًا محوريًا في الانتفاضة ضد صالح – طال احتشادها وحراكها ضد النظام.[632]

في عهد صالح، تزايد تحول الدولة اليمنية إلى آلية مؤسسية لتمديد ثراء ونفوذ عائلة صالح. كان أقارب صالح يديرون وحدات الجيش والأمن الرئيسية، وتولوا مناصب وزارية هامة، وكانوا يسيطرون على الأنصبة الرئيسية في شبكة من أكبر مؤسسات الأعمال في اليمن، بما يشمل قطاعات النفط والزراعة والتجارة. ومع التوسع في هذه السيطرة على محركات السياسة والاقتصاد في اليمن، لا سيما في سياق تراجع أسعار النفط منذ عام 2001؛ أحست العائلات المنافسة (ومنها قبيلة الأحمر) وقطاعات هامة من الاتحادات القبلية باليمن (حاشد وبكيل) بالإقصاء من فرص التراكم القائمة في

629- انظر:

Lara Aryani, "Yemen's Turn: An Overview," in The Dawn of the Arab Uprisings, eds. Bassam Haddad, Rosie Bsheer, and Ziad Abu-Rish (London: Pluto Press, 2011), 177.

630- انظر:

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), Yemen: Internal Displacement Continues amid Multiple Crises (Geneva, IDMC: December 17, 2012), www.unhcr.org/refworld/docid/50d0343b2.html.

631- انظر:

Nir Rosen, "How It Started in Yemen: From Tahrir to Taghyir," in The Dawn of the Arab Uprisings, eds. Bassam Haddad, Rosie Bsheer, and Ziad Abu-Rish (London: Pluto Press, 2011), 184.

632- المشاركة العميقة للنساء في الثورة اليمنية والتي أحدثت تحولاً جذريًا، تظهر بقوة في فيلم «الصرخة» المُنتج عام 2012، للمخرجة اليمنية خديجة السلامي.

اليمن.[633]

بنهاية فبراير 2011، تجمعت العديد من هذه المجموعات المختلفة في مظاهرات تجاوزت أعداد المشاركين فيها المائة ألف، واستخدمت نفس شعارات شمال أفريقيا: «الشعب يريد إسقاط النظام» و«ارحل! ارحل!» و«عيش، حرية، عدالة اجتماعية». وعلى مدار شهريّ مارس وأبريل رد صالح بقدر متزايد من العنف، بما يشمل إطلاق يد ميليشيات موالية للحكومة قتلت 45 شخصًا على الأقل في إحدى المظاهرات، بتاريخ 18 مارس.[634] واستمرت المصادمات في مايو ويونيو بين فصائل الجيش المعارضة والفصائل القبلية والمتظاهرين، وبلغت ذروتها في محاولة اغتيال صالح في 3 يونيو، وانتهت المحاولة بتعرض الرئيس لإصابات بليغة واضطراره إلى الطيران إلى الرياض لتلقي العلاج. ورغم التخمينات القوية بأنه سيتنحى، فقد عاد صالح في النهاية إلى اليمن، في أواخر سبتمبر. وبعد شهرين آخرين من الاحتجاجات الجماعية والتمردات المسلحة، والانشقاقات عن الجيش وعن حزبه الحاكم، وافق صالح في 23 نوفمبر على نقل السلطة إلى نائبه، عبد ربه منصور هادي، مقابل حصوله على الحصانة. وانعقدت انتخابات رئاسية في 21 فبراير 2012 فاز فيها هادي.

على أن انتهاء عهد صالح لم يخفف كثيرًا من الغضب الشعبي أو هو أدى لمعالجة المشكلات التي تواجه اليمن. فعلى النقيض من حالتي تونس ومصر، حيث لم تترك الاحتجاجات الجماعية فرصة للرئيسين سوى التخلي عن السلطة، فانتقال السلطة في اليمن تم إلى حد بعيد من خلال صفقة برعاية دول مجلس التعاون الخليجي مع نخب اليمن. فالسعودية، التي تفاوضت مع صالح وداعميه القبليين/السياسيين، وقطر، التي كانت تربطها علاقات قوية بحزب المعارضة الأكبر في اليمن، التجمع اليمني للإصلاح، كان لهما نفوذ كبير على السياسة في اليمن.[635] نتيجة للصفقة المذكورة، ظل تكوين النخبة اليمنية كما هو لم يتغير كثيرًا، مع سيطرة نفس العائلات والمجموعات القبلية

633- حاشد هو أكبر اتحاد قبائل في اليمن وتقوده عائلة الأحمر. صالح من أبناء قبيلة سنحان وهي تابعة لحاشد.

634- انظر:

BBC News, “Yemen Unrest: ‘Dozens Killed’ as Gunmen Target Rally,” March 18, 2011, www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12783585. Accessed December 20, 2012.

635- فرع الإخوان المسلمين في اليمن يتمثل في حزب الإصلاح. كما تقدم دول أخرى بمجلس التعاون الخليجي تمويلاً لحركات اجتماعية يمنية ولجملة من المشروعات الاقتصادية في اليمن.

القليلة على موارد البلاد وعلى الشبكات النافذة فيها والهيكل السياسي القائم. واستمر كبار القادة العسكريين منذ عهد صالح في تولي نفس المناصب في ظل النظام الجديد، ومنهم نجل الرئيس السابق، أحمد صالح. كما استغلت الولايات المتحدة العملية الانتقالية في تعميق تحالفها العسكري مع الحكومة اليمنية، إذ قتلت الطائرات بدون طيار الأمريكية أكثر من 110 شخصًا في اليمن في مارس 2012، وهو الشهر التالي على انتخاب هادي مباشرة.[636] إن استمرارية التحالفات الأجنبية والهياكل السياسية للنظام في اليمن تنبئ بمزيد من المعارك تنتظر الحركات الاجتماعية اليمنية المختلفة.

البحرين

كانت أولى دعوات التظاهر في البحرين هي مظاهرة 14 فبراير 2011، بعد ثلاثة أيام من خلع مبارك، في دوار اللؤلؤة، وهو تقاطع مروري مركزي في العاصمة المنامة. سُمي «يوم الغضب»، وشهد تظاهر عشرات الآلاف من البحرينيين. طالب الحشد الكبير بالإصلاح السياسي، لكنه لم يوجه انتقادات مباشرة للملك حمد، إنما ركز على ارتفاع معدلات البطالة والتضخم الهائل والقمع السياسي القائم. كانت هذه المشكلات تواجه السكان الشيعة والسنة في البحرين على السواء، وإن كان الشيعة يواجهون تمييزًا، مع حرمانهم من الخدمة في القوى الأمنية، وطالت مزاعمهم بالحرمان من الحصول على الوظائف الحكومية. كما أثار الشيعة اتهامات ضد الحكومة بأنها تجلب سكانًا سنة من العرب ومن باكستان للعمل في قوى الشرطة والأمن لقمع المظاهرات، مع منح هؤلاء المهاجرين السنة الجنسية لتغيير التوازن الطائفي في البحرين.[637] عززت

636- انظر:

Bureau of Investigative Journalism, "Yemen: Reported US Covert Action 2012," May 8, 2012. www.thebureauinvestigates.com/201208/05//yemen-reported-us-covert-action-2012. Accessed December 20, 2012.

في أبريل 2012 صرّح أوباما بمجموعة جديدة من القواعد بشأن ضربات الطائرات بدون طيار في اليمن، فسمح للجيش الأمريكي بإطلاق النار على الأهداف حتى إذا لم تتسن معرفة هوية أولئك الذين سيتعرضون للقتل. انظر:

Greg Miller, "White House Approves Broader Yemen Drone Campaign," Washington Post, April 26, 2012.

637- كانت هذه القضية بارزة بصفة خاصة إبان مزاعم في عام 2006 من استشاري بريطاني سوداني للحكومة يُدعى صلاح البندر. خرج البندر بوثائق تفيد بسعي المسؤولين الحكوميين إلى تكريس التوترات الطائفية عن طريق دعم منظمات مجتمع مدني موالية للحكومة، والتلاعب بالدوائر الانتخابية، ودعم عائلات «تحولت» من المذهب الشيعي إلى السني. وصفت الادعاءات المذكورة بمسمى «بندر جيت»، ورغم الوعود الأولية بالتحقيق فيها، فقد منعت الحكومة فيما بعد أية مناقشات حول هذه الاتهامات.

هذه المزاعم من اعتقاد سائد بأن النظام يستغل المهاجرين كجزء من سياسة متعمدة لتكريس الانقسامات الطائفية ضمن سياسة «فرق تسد» التي ينتهجها.

تؤكد انتفاضة البحرين أهمية أنماط تكون الطبقة والدولة لفهم الحراك السياسي، فضلًا عن الأهمية الجيوستراتيجية الهائلة للبحرين في حسابات الإمبريالية الغربية. أوضح الفصل السابق كيف أن البحرين مميزة عن سائر دول الخليج الأخرى من عدة أوجه مهمة. فرغم اعتماد البحرين بقوة على العمالة الوافدة – في 2005 كان نحو 58 في المائة من سكان البحرين من عمال مهاجرين غير مواطنين[638] – فإن عملية إنتاج البروليتاريا البحرينية أنتجت تاريخاً ثرياً من النضالات العمالية في البحرين. هذه البنية الطبقية تتداخل مع تعمق وترسخ التمييز الطائفي ضد الأغلبية الشيعية في البحرين، مع معاناة الكثير من الشيعة من الفقر والبطالة. وعلى مدار عقد الألفية اعتنقت البحرين الإصلاحات النيوليبرالية، فوسعت الفروق بين المواطنين الأفقر ونخب القطاع الخاص ونخب الدولة، الذين استفادوا من موقع البحرين بصفتها «أكثر الاقتصادات حرية في الشرق الأوسط» (طبقًا لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2010 الصادر عن مؤسسة «هيريتاج»).[639] ومن المؤشرات على هذا الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، التي بلغت بموجب التقديرات غير الرسمية ما يتراوح بين 15 و30

638- انظر:

Central Informatics Organisation, "Bahrain in Figures," Kingdom of Bahrain, General Directorate of Statistic and Population Registry, no. 23 (December 2006): 2.

639- في البحرين أقل كمية من النفط من بين دول مجلس التعاون (0.03 في المائة فقط من احتياطات الخليج النفطية)، ويتم استخراج أغلب النفط البحراني من حقل واحد هو عوالي. ومع قلة العوائد النفطية، قررت البحرين منذ السبعينيات أن تروج لنفسها بصفتها مركز مالي على غرار سنغافورة وجزر كايمان. وفي عام 1975، دشنت حكومة البحرين قوانين تسمح للبنوك بالعمل «كوحدات مصرفية أجنبية» ما أدى إلى إعفاءها من ضرائب الشركات بالكامل، ولم يُطلب منها سوى رسوم زهيدة لتأسيس مقارها في البحرين. تزامنت هذه العملية مع بداية فرض القيود على البنوك الأجنبية في السعودية، وتراجع دور لبنان كعاصمة البنوك في الشرق الأوسط بسبب الحرب الأهلية اللبنانية المطولة. ولهذه الأسباب، سرعان ما تطورت البحرين إلى وسيط مالي مهم بين التدفقات البترودولارية الخليجية والأسواق المالية في أوروبا والمناطق الأخرى. وعلى مدار العقد الأخير تحولت الحكومة إلى السماح للشركات الأجنبية – لا سيما الشركات القائمة في دول مجلس التعاون – بالتعامل في الأسواق المالية والعقارية البحرانية من خلال برنامج خصخصة وتحرير اقتصادي مطول. انظر:

Ahmed Yusha', Awlamatal-iqtisad al-Khaliji: qira'ah lil-tajribah al-Bahrayniyah [Globalizing the Gulf Economies—the Case of Bahrain] [Beirut: al-Mu'assasah al-'Arabiyah lil-Dirasat wa-al-Nashr, 2003.)

في المائة في صفوف المواطنين البحرانيين.[640] ضربت البطالة الشيعة بصورة غير متناسبة، مع تحول الكثير من القرى الشيعية إلى «بلدات ضواحي رثة لا أمل لسكانها في الهروب منها».[641] ففي عام 2004 قدّر المركز البحريني لحقوق الإنسان أن أكثر من نصف مواطني البحرين يعيشون تحت خط الفقر، وفي الوقت نفسه كان أكثر 5200 شخص ثراء من البحرينيين يتمتعون بثروة تتجاوز إجمالًا 20 مليار دولار.[642]

بالتزامن مع هذا الاستقطاب الكبير في الثروة، ظلت العائلة المالكة في البحرين حليفًا أساسيًا للولايات المتحدة في الخليج. في عام 1983 بدأ التمركز الدائم لقيادة عسكرية أمريكية إقليمية موحدة عُرفت بمسمى القيادة الأمريكية المركزية (سينت-كوم) مع تواجد بوارج البحرية الأمريكية في البحرين وتنسيقها مع السفارات الأمريكية عبر دول الشرق الأوسط. ورغم انتقال «سينت-كوم» إلى قطر في عام 2003، فقد ظلت البحرين طرفًا رئيسيًا في تمدد وانتشار القوة الأمريكية في المنطقة. فهناك قاعدة أمريكية بحرية في المنامة على مساحة 60 فدانًا، ويرتبط بالقاعدة 2250 شخصًا من العناصر العسكرية والمدنية. ويعمل الأسطول الأمريكي الخامس – المسؤول عن القوات البحرية في الخليج والبحر الأحمر وبحر العرب وساحل شرق أفريقيا – من هذه القاعدة، وقد كان القوة الأساسية في الغزو الأمريكي لأفغانستان في 2001

640- انظر:

Steven Wright, “Fixing the Kingdom: Political Evolution and Socio-Economic Challenges in Bahrain,” Occasional Paper no. 3, Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2008, 10.

641- انظر:

International Crisis Group (ICG), Popular Protests in North Africa and the Middle East (III): The Bahrain Revolt, MENA Report no. 105 (April 6, 2011): 5.

642- انظر:

Bahrain Centre for Human Rights (BCHR), “Half of Bahraini Citizens are Suffering from Poverty and Poor Living Conditions,” September 24, 2004, www.bahrainrights.org/node/199.

هناك جانب هام للغاية في هذا الاستقطاب، متعلق بمسألة العقارات. فالحكومة قد رفضت تنظيم توزيع أراضي الدولة، ما يعني خضوع أراضي الدولة المخصخصة للمضاربة والارتفاعات الاستثنائية في الأسعار، مع خروج المشروعات العقارية الكبرى عن متناول أكثر البحرانيين. فاقم من هذه المشكلات النمو السكاني المتسارع، حيث أصبح أكثر من ربع السكان تحت سن 14 عامًا. ولقد ربط النشطاء البحرانيون صراحة بين مسألة عدم المساواة في الإسكان والأرض والانتفاضة الأخيرة.

وللعراق في 2003. كما أن أهمية البحرين للقوة الأمريكية قد عززت من تقاربها مع السعودية، وتتصل بها عن طريق جسر ضيق يمتد لمسافة 25 كيلومترًا. خلع الملكية في البحرين سيعني بلا شك زلزلة أركان النظام السعودي، وجزء أساسي من السبب يعود إلى الأعداد الكبيرة من الشيعة الفقراء في المنطقة الشرقية بالسعودية، على مسافة قريبة من عاصمة البحرين.

رغم مشاركة الآلاف في مظاهرات البحرين – مثلوا جزءًا كبيرًا من مواطني البحرين البالغ عددهم ستمائة ألف نسمة – فقد عانت الحركة الاحتجاجية من الضعف الذي يتصل بقوة بالتكوين الاجتماعي للبحرين. رغم اتحاد المظاهرات في البداية بصرف النظر عن التقسيمات الطائفية، فقد سمحت الاختلافات على المطالب والاحتكاكات بين القوى الدينية والسياسية المتنافسة للحكومة بأن تفرّق بين السكان السنة والشيعة. لطالما كانت استراتيجية «فرق تسد» ضمن ترسانة أسلحة عائلة آل خليفة، وقد لجأ الملك بشكر متكرر إلى الخطاب الطائفي لتعزيز الانقسامات بين الشيعة والسنة. وكان من السمات الأساسية للاستراتيجية الملكية – المألوفة لجميع حكومات الخليج – اتهام خصوم النظام بأنهم طابور خامس مدعوم من إيران. ولأن أغلب السكان هم طبقة عاملة مستغلة للغاية دون حقوق مواطنة، فقد نهضت عوائق كبيرة اعترضت طريق أي حراك عمالي مشترك. الحق أن النظام البحريني قد تعمد تكريس الانقسامات بين العمال المهاجرين والمتظاهرين أثناء الانتفاضة، بل وحتى نظم مظاهرات «مساندة للنظام» نُقل إليها بالحافلات العمال المهاجرين أثناء ساعات العمل.

لقد ساعد الخطاب الطائفي المتنامي في شرعنة واحدة من التطورات الأساسية ضمن رد فعل النظام ضد المظاهرات: التدخل العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي في 14 مارس. كانت الحكومة البحرينية تتشاور مع دول مجلس التعاون الأخرى حول مسار الانتفاضة، وقد أبرز تدخل ألف جندي من الجيش السعودي ومن قوات الحرس الوطني وخمسمائة شرطي من الإمارات وبعض الجنود القطريين، إحساس دول الخليج الأخرى بالحاجة إلى التحرك سريعًا لمنع انتشار المظاهرات، سواء داخل

البحرين أو إقليميًا.[643] تكمن الأهمية الاستراتيجية الهائلة للبحرين وراء حدة الحملة القمعية التي استهدفت المظاهرات، وقد تمت بتواطؤ صريح من الحكومات الغربية. تم إعلان حالة الطوارئ لمدة 3 أشهر في 15 مارس 2011، مع حظر المظاهرات ومواجهة المتظاهرين، ما أسفر عن مقتل واعتقال بعض المتظاهرين. على ذلك، ورغم حدة الحملة القمعية التي أطلقتها الحكومة وقوات الخليج، فقد استمرت الحركة في التنظيم، بما يشمل استهداف فعاليات بارزة (مثل سباق سيارات «جراند بري» البحريني في أبريل 2012) في محاولة لبناء التضامن مع النشطاء بالدول الأخرى، والاحتشاد حول الاحتجاز والتعذيب للنشطاء في البحرين.

ليبيا

أصبحت الثورة الليبية التي اندلعت في منتصف فبراير 2011 اللحظة التي عُرّفت بها بداية الانتفاضات العربية. في اللحظة التي تصاعدت فيها الاحتجاجات في كل من مصر وتونس، قدم القائد الليبي معمر القذافي دعمه غير المشروط للنظم الدكتاتورية المترنحة، زاعماً أن الحركات الشعبية قد خدعتها البروباجاندا المنتشرة على الإنترنت ووثائق ويكيليكس المتسربة. وبّخ القذافي المتظاهرين التونسيين – في تلك اللحظة كان بن علي قد عُزل – على سقوطهم ضحايا «لكلام فارغ» قدمه لهم «كذابين وسكارى وأشخاص ليسوا في وعيهم».[644] أكدت هذه التعليقات التضامن الجوهري بين مختلف القادة المستبدين في جميع أنحاء شمال أفريقيا، على الرغم من المسارات التاريخية المتناقضة بينهم، وبغض النظر عن تحالفاتهم في ملفات السياسة الخارجية.

خضع نظام القذافي لتحول عميق على مدار العقدين الماضيين. ففي عام 1969

643- في 10 مارس، اندلعت مظاهرات في صفوف السكان الشيعة في السعودية، على الجانب الآخر من الجسر الرابط بين السعودية والبحرين. المظاهرات محظورة في السعودية. وبالمثل، حدثت مظاهرات في سلطنة عمان بمدينة صحار الصناعية، على مدار شهري فبراير ومارس. كما تمت الدعوة إلى مظاهرات في الكويت، في 8 مارس. ومن الجوانب الأخرى للتصدي للمظاهرات الحوافز المالية، ففي مطلع مارس أعلن جلس التعاون الخليجي عن حزمة مساعدات للبحرين وعمان بمبلغ 20 مليار دولار.

644- ورد في: Vijay Prashad, Arab Spring, Libyan Winter (Oakland, CA: AK Press, 2012), 76.

كان العقيد على رأس حركة خرجت بإلهام عميق من النموذج الناصري في مصر، فقاد مجموعة من الجنود لقلب نظام الملك إدريس المدعوم من الاستعمار. في عهد إدريس، لم تزد ليبيا عن كونها ساحة انتظار تستضيف القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية، مع حصول الملك اللامبالي على الأموال وشحنات الغلال مقابل السماح للقوات الغربية بالتواجد في الصحراء وعلى ساحل المتوسط. عانت ليبيا كثيراً تحت نير الاستعمار، إذ كانت الحكومة الليبية تعتبر الساحل الليبي أفضل فرصها لاكتساب موطئ قدم في المنطقة. قُتل مئات الآلاف من الليبيين ورُحلّوا نتيجة للاحتلال الإيطالي، وتعرض رُبع سكان برقة البالغ عددهم حينئذ 225 ألفاً للذبح أثناء حملة «التهدئة» الإيطالية بين 1928 و1932.[645] كما تم إنشاء سجون ومعسكرات اعتقال في شتى أنحاء ليبيا، من قبل قوة الاحتلال. وفي واحد من هذه السجون، معسكر البرايكة، اعتُقل ما لا يقل عن ثمانية آلاف شخص، وقد مات أكثر من ثلثهم بين 1930 و1932، بحسب التقديرات الإيطالية.[646]

مع إعلان الاستقلال رسمياً في 1951 أصبح إدريس الحاكم غير واثق الخطى لدولة متصدعة. الحق أن وقت الانقلاب عليه في 1969 كانت ليبيا دولة موحدة منذ ست سنوات لا أكثر. حكم إدريس عبر نظام أبوي اعتمد على مجموعة ضئيلة من الأفراد والقبائل والعشائر المُقرّبة. ولم تظهر في ليبيا في عهده إطلاقاً هوية وطنية موحدة.[647] وعلى مدار أغلب سنوات حُكم إدريس كانت الصادرات الأساسية للبلاد هي الحديد الخردة المتخلف عن المعارك الجوية للحرب العالمية الثانية. وكان ضعف

645- انظر:

Michael Mann, The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 309.

646- انظر:

Abdallah Laroui, “African Initiatives and Resistance in North Africa and the Sahara,” in Africa Under Colonial Domination, 1880–1935, vol. 7, ed. Albert Adu Boahen (London: Heinemann Educational Books, 1985), 100.

كما شهدت ليبيا أول قصف جوي من طائرة في التاريخ، حيث أسقط الطيار الإيطالي جوليو جافوتي قنبلة على عين زارة وثلاث قنابل أخرى على تاجوراء، في 1 نوفمبر 1911.

647- انظر: Dirk Vandewalle, A History of Modern Libya (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), 72–73.

الوعي الطبقي والهويات الاجتماعية الأخرى التي كانت ربما لتتمدد عبر الفضاء الوطني، يعني أن المجموعة الوحيدة المتماسكة بالقدر الكافي للانقلاب على النظام الملكي لن تتواجد إلا في الجيش.

استفاد القذافي ورفاقه العسكريون من تفشي الكراهية لنظام إدريس، في السيطرة على السلطة إبان انقلاب سبتمبر 1969. وقت الانقلاب على إدريس، كانت ليبيا تُصدّر 3 ملايين برميل من النفط يومياً.[648] ومثل الدول الخليجية، اشتملت القطيعة مع الاستعمار على تأميم حقول النفط (في 1972)، وتزايد العوائد النفطية التي تقدمها الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات على سبيل حقوق التنقيب. وطرأت أوجه تحسن في العديد من المؤشرات الاجتماعية، مع استخدام نظام القذافي لهذه العوائد في تطوير برامج التعليم والصحة والإسكان. مُنح المزارعون أراضٍ صودرت من المستعمرين الإيطاليين، ومن ملاك الأراضي الأثرياء المقربين من نظام إدريس وقاعدته القبلية، السعدية في شرق ليبيا.[649]

لجميع هذه الأسباب، نُظر إلى الانقلاب العسكري لسنة 1969 بصفته لحظة قطيعة مع العهد السابق عليه. واشتمل الكتاب الأخضر الشهير للقذافي – الذي وُزع على نطاق واسع في ليبيا – على رؤية لمجتمع يُزعم أن لا وجود للطبقات فيه ولا مكان فيه للخلافات السياسية، مع تجاوز نظم الديمقراطية البرلمانية إلى نظام الحكم الشعبي المباشر. وفي واقع الأمر، كان ما ظهر هو نظام سياسي ثنائي. تم إنشاء هيكل رسمي، مكون من نظام هرمي من اللجان الشعبية على رأسها المؤتمر الشعبي العام، وكان – على الأقل نظرياً – يُنتخب من أسفل لأعلى، وتتبدى فيه سيادة الشعب. لكن في الوقت نفسه وإلى جانب هذا الهيكل، كانت هناك مجموعة ثانية من المؤسسات السياسية، هي اللجان الثورية، وكانت خارج سلطة الشعب، تحت سيطرة القذافي ومجموعة صغيرة من الأتباع الأولياء والأقارب. من خلال اللجان الثورية، سيطر القذافي على الجهاز القمعي للدولة بالكامل، فضلاً عن السيطرة على القضاء والمكونات الاقتصادية الهامة للمجتمع الليبي، ومن أهمها صناعة النفط. ومع مرور

648- السابق، ص 62.

649- السابق، ص 87.

الوقت، تمكّن القذافي من السيطرة تدريجياً على القرارات وعلى قيادة اللجان الشعبية نفسها. بموجب قوانين صدرت أواسط السبعينيات، فإن أي شخص يتبين تشكيله لحزب سياسي يمكن أن يتعرض للإعدام. وبالمثل، ورغم النمو السريع لحجم الجيش الليبي – من سبعة آلاف عام 1969 إلى 85 ألفاً في 1988 – فالهيئات المسلحة الفعالة في الدولة تركزت في شبكة معقدة من قوات الأمن الخاضعة مباشرة للقذافي وأسرته.[650] مع تطور هذه المنظومة في الثمانينيات والتسعينيات، سعى القذافي أيضاً إلى إشراك عناصر من القبائل الهامة (منها القذاذفة والورفلي والمقارحة) في بنى اللجان الثورية، ما أدى إلى حديث البعض عن «إعادة القبلية» إلى المجتمع الليبي.[651]

كانت مؤسسات الحكم المتشكلة في عهد القذافي قمعية للغاية، وتهدف إلى القضاء على أي نشاط سياسي أو حراك مستقل خارج نطاق المؤسسات التي فرضها النظام. وفي الوقت نفسه، ورغم بعض المكتسبات الاجتماعية إبان الانقلاب مباشرة، فقد كانت الطبقة العاملة الليبية مقسمة تقسيماً بليغاً، مع تكوّن قطاع كبير للغاية من الطبقة العاملة من العمال المهاجرين من مصر وتونس ودول أفريقية مجاورة مثل النيجر وتشاد وغانا. بحلول أواخر عقد الألفية، كان عدد العمال الوافدين في ليبيا يتراوح حسب التقديرات بين 20 و25 في المائة من سكان البلاد (ومن ثم يمثل نسبة أكبر من قوة العمل).[652] قام النظام متعمداً بحشد العنصرية ضد المهاجرين، ما كان له تداعيات خطيرة أثناء الانتفاضة المؤدية إلى انتهاء نظام القذافي. في خريف سنة 2000 قُتل 130 مهاجراً من أفريقيا جنوب الصحراء أثناء أعمال شغب موجهة ضد الأفارقة، مع إشارة القذافي والصحافة الليبية الرسمية إلى المهاجرين الأفارقة بأنهم

650- السابق، ص 145.

651- السابق، ص 149.

652- كان من الصعب الوصول إلى العدد الدقيق للعمال المهاجرين، بما أن ما يناهز ثلثي هؤلاء المهاجرين كانوا متواجدين بصورة غير رسمية. في عام 2010 قدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة أن عدد العمال المهاجرين في ليبيا هو 682,482 شخصاً، أي 10.4 في المائة من إجمالي سكان ليبيا. قدرت هيومن رايتس ووتش أن هناك 1 إلى 1.2 مليون مهاجر غير شرعي إضافيين. وهناك مصادر أخرى ذكرت أن العدد يتراوح بين 2 و2.5 مليون مهاجر. انظر:
International Organization for Migration (IOM), Migrants Caught in Crisis (Geneva: IOM, 2011), 8.

تجار مخدرات وقتلة وحملة للأمراض المعدية.[653]

كانت ليبيا أثناء الثمانينيات معزولة عن الأسواق العالمية إلى حد بعيد، رداً على دعم القذافي لجماعات مسلحة، وبسبب برنامج الأسلحة الكيماوية الليبي وسعيها لحيازة أسلحة نووية، وقصف طائرة «بان آم» للركاب فوق لوكربي في إسكتلندا عام 1988. أصابت العقوبات وانخفاض أسعار النفط في التسعينيات النظام في مقتل. لكن بحلول مطلع عقد الألفية، بدأت هذه العزلة في الانتهاء، مع مغازلة النظام للغرب. (يجدر بالملاحظة أن قطر لعبت دوراً كبيراً في إخراج القذافي من عزلته). قدّم القذافي تصديقه بسخاء على غزو الولايات المتحدة لأفغانستان، وتعاون مع الولايات المتحدة في «الحرب على الإرهاب»، بما يشمل مساعدة الاستخبارات المركزية الأمريكية في رحلات تسليم المطلوبين الجوية وفي برامج التعذيب.[654] مع رفع عقوبات الأمم المتحدة عن ليبيا في 2003 (وتم فرضها منذ 1992)، دفعت شخصيات مقربة من القذافي – من أهمهم سيف الإسلام القذافي، الذي كان قد تخرج لتوه من مدرسة الاقتصاد في لندن – دفعت بقوة لاعتماد إصلاحات نيوليبرالية. تمثل صعود هذا الجناح النيوليبرالي من الدولة الليبية بقوة في إصرار سيف الإسلام القوي على ضرورة «خصخصة كل شيء» في كلمة ألقاها أمام منتدى الشباب الليبي في 2008.[655]

653- انظر:

Sylvie Bredeloup and Olivier Pliez, The Libyan Migration Corridor (Florence: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2011), 7.

654- تأكد هذا الأمر الأخير بقوة في أبريل 2012 عندما قدّمت الحكومة البريطانية للمعارض الليبي عبد الحكيم بلحاج مليون جنيه إسترليني تعويضات لتجنب مثوله في المحكمة لتوضيح تعاون بريطانيا مع نظام القذافي في اختطاف بلحاج وتعذيبه. في رسالة من مكتب المخابرات البريطانية (إم آي 6) إلى حكومة القذافي في 2004 (تم اكتشافه فيما بعد في مبنى تعرض للقصف في طرابلس بعد خلع القذافي)، ورد أن «أهنئكم على وصول أبو عبد الله الصادق بسلام [من أسماء بلحاج المستعارة]. هذا أقل ما يمكننا فعله لكم ولليبيا لتأكيد العلاقة المميزة التي بنيناها معا على مدار السنوات الأخيرة». وبعد أيام قليلة زار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير القذافي في اجتماع شهير بين الحكومتين. انظر:

Richard Norton-Taylor, "Libyan Dissident Offered Money to Avoid MI6 Appearing in Open Court," Guardian Weekly, April 10, 2012, www.guardian.co.uk/world/2012/apr/10/libyan-dissident-compensation-uk-rendition. Accessed December 10, 2012.

655- انظر: Prashad, Arab Spring, Libyan Winter, 111.

جاء صعود النيوليبرالية الليبية على مدار أواخر عقد الألفية مدعوماً بقوة من القادة الأمريكيين والأوروبيين، الذين رأوا فرصة هامة ممثلة في انفتاح مخزون النفط والغاز الليبي الهائل على الملكية الأجنبية. ففي ليبيا أكبر احتياطي نفطي مثبت في أفريقيا، وهو الاحتياطي الذي يعتبر من أكبر 10 احتياطيات في العالم.[656] كما أن في ليبيا كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، حيث تحتل الترتيب الرابع في أفريقيا من حيث مخزون الغاز. في هذا السياق، فإن التحول النيوليبرالي الذي قاده سيف الإسلام وشخصيات أخرى مقربة من القذافي قوبل برفع العقوبات عن ليبيا وتقبل نظام القذافي. قامت مجموعة من الساسة والمستشارين والأكاديميين المرموقين بإجراء زيارات إلى ليبيا في تتابع سريع، ومنهم كونداليزا رايس وتوني بلير وسيلفيو برلسكوني وبنجامين باربر وأنطوني جيدنز وجوزيف ناي ومايكل بورتر، وتبين حرص الزوار على التصديق على الحكومة الليبية رغم قمعها السياسي.

ورغم أن خطوات ليبيا نحو الإصلاح النيوليبرالي كانت مترددة، وخاضعة لتنافس الفصائل في إطار النخبة الحاكمة ولمزاج القذافي المتقلب، فلا شك في الاتجاه الذي مضت فيه السياسة الاقتصادية عموماً. كانت نيوليبرالية ماضية محمولة على ظهر هيكل من البنى الاجتماعية في عهد القذافي شديدة التشظي، منزوعة الطابع السياسي، أبوية المنهج، لكنها كانت نيوليبرالية على كل حال. أدت إلى توسيع هوة انعدام المساواة، لا سيما في أعقاب أزمة 2008 العالمية وتراجع أسعار النفط. تعد الأدلة الإحصائية المتوفرة حول ليبيا قليلة ولا يمكن الاعتماد عليها، لكن الأرقام التي يتم اقتباسها كثيراً تشير إلى نسبة بطالة بلغت 20 في المائة ومعيشة ثلث الليبيين تحت خط الفقر في الفترة السابقة مباشرة على ثورة 2011. وفي الوقت نفسه، كانت المؤسسات المالية الدولية متحمسة للمسار النيوليبرالي الليبي. صدر تقرير عن صندوق النقد الدولي في 15 فبراير 2011 أشاد بالحكومة الليبية مشيراً إلى «البرنامج الطموح لخصخصة المصارف وتطوير القطاع المالي. تمت خصخصة المصارف جزئياً، ورفعت الدولة يدها عن تحديد أسعار الفائدة البنكية، وتم تشجيع

656- انظر:

Energy Information Administration, “Libya,” Country Analysis Briefs, 2. www.eia.gov/cabs/libya/pdf.pdf. Accessed December 10, 2012.

التنافسية... وهناك أيضاً الجهود القائمة لإعادة هيكلة وتحديث البنك المركزي الليبي بمساعدة من الصندوق».[657]

بعد يومين من إصدار صندوق النقد الدولي لتقريره المتفائل، دعا النشطاء في بنغازي إلى يوم الغضب؛ وهو المسمى الذي استعانت به جميع الانتفاضات العربية. احتج المتظاهرون على اعتقال المحامي الحقوقي البارز فتحي تربل، الذي كان يمثل أهالي المعتقلين الذين قتلوا في مذبحة في أحد السجون الليبية عام 1996.[658] لكن سرعان ما تمددت الحركة لتضم إليها المظالم الأعرض ضد النظام. ورغم الاعتقالات وحوادث قتل المتظاهرين على يد قوات الأمن، انتشر التمرد سريعاً على امتداد شرق البلاد، وهي المنطقة التي كانت مُهملة نسبياً من قبل القذافي. كما ظهرت الاحتجاجات في بعض أحياء العاصمة طرابلس. ورغم جمع القذافي لأعداد كبيرة من القوات والقوة النارية ضد المتمردين، حدثت انشقاقات من بعض القبائل الهامة، مثل الورفلة، فضلاً عن انشقاق شخصيات هامة في النظام، وبينهم وزير الداخلية وقادة في الجيش مثل اللواء عبد الفتاح يونس.[659]

مع حلول الأسبوع الأخير من فبراير، كان زخم المظاهرات قد واكبته وزادت عليه الدعوات المتزايدة من قادة التمرد – لا سيما من انشقوا من أعلى المناصب في نظام القذافي – إلى نوع ما من التدخل الأجنبي. سرعان ما أقبلت على هذه الدعوة قوى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، التي قامت – بالاستعانة بصياغات مثل «الإبادة الجماعية» و«المذابح» – بتمرير قرار رقم 1973 الأممي في 17 مارس 2011. طالب القرار بمنطقة حظر طيران وصرّح بجميع السبل الممكنة «لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين». ورغم تحذير القرار صراحة من أي «قوات

657- انظر:

International Monetary Fund, "IMF Executive Board Concludes 2010 Article IV Consultation with the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya," Public Information Notice (PIN) no. 1123/, February 15, 2011, www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1123.htm. Accessed November 3, 2012.

658- سمي هذا الحدث بمذبحة سجن بو سليم، التي لم يتم فتح تحقيق مستقل فيها بعد. قدرت هيومن رايتس ووتش أن 1270 شخصاً قتلوا في ذلك السجن على يد حراسه.

659- انظر: Prashad, Arab Spring, Libyan Winter, 124.

احتلال أجنبية»، فقد فتح عملاً المجال أمام القوى الغربية لشغل منصب الأطراف المحكمة للنزاع: فأي منطقة حظر طيران أو منطقة «محمية» بها مدنيين، تتطلب بالضرورة قوة عسكرية وتنسيق أعمال قوات المتمردين. ومنذ تلك اللحظة، لعب الناتو دوراً قيادياً في تحديد وتيرة وتوجه الثورة ضد القذافي.

مثل تدخل الناتو في ليبيا محاولة ظاهرة للسيطرة على اتجاه وقيادة الثورة ذاتها. وكما يظهر من تاريخ النظام بوضوح، لم يكن للقوى الغربية مشكلة تُذكر مع القذافي أو مع أي نظام ديكتاتوري آخر، أو مع خسارة أرواح المدنيين. فقلق هذه القوى الأساسي كان يتمثل في استباق الحركة الأعرض في المنطقة، فالتدخل في ليبيا فتح فرصة لعمل هذا بشكل يقطع المسار على أية إمكانية لانتشار عدوى تحرير الأراضي في شمال أفريقيا. لا شك أن إمكانية الحصول على إمدادات الطاقة الثرية في ليبيا مثل دافعاً إضافياً للتدخل. فعلى مدار الشهور التالية قام الناتو – بدعم من دول الخليج، لا سيما قطر والسعودية – بالانتقال تدريجياً لتغيير طبيعة الانتفاضة الليبية نحو زرع قيادة مُرضية في أعين الغرب. تمثلت هذه القيادة في المجلس الوطني الانتقالي، وهو مؤسسة مكونة بالأساس من شخصيات سابقة بالنظام وآخرين على وفاق مع الغرب. وبعد فترة من الجمود في الوضع العسكري على الأرض ومحاولات عديدة للتفاوض على حلول، شهد الهجوم الأخير على طرابلس في أغسطس 2011 خلع القذافي. وفي 16 سبتمبر 2011 أقرّت الأمم المتحدة بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعياً لليبيا.[660] وفي يوليو 2012 انعقدت الانتخابات للمؤتمر الوطني العام، الذي تولى بعدها سلطات تشريعية كانت منوطة بالمجلس الانتقالي. ورغم بقاء المشهد السياسي متشظٍ للغاية وبه قدر كبير من السيولة، يبدو أن الأطراف المهيمنة تتجه بقوة نحو برنامج اقتصادي نيوليبرالي، مع الاستمرار على نهج تقارب نظام القذافي

660- من أسوأ سمات الوضع في ليبيا معاملة العمال المهاجرين الأفارقة. أشارت العفو الدولية إلى أن الوضع كان أسوأ مقارنة بعهد القذافي. انظر:

Hadi Fornaji, "Plight of Foreigners in Libya 'Worse Than under Qaddafi' Claims Amnesty International," Libya Herald, November 13, 2012.

ومن النقاط السوداء الأخرى في صفحة المجلس الانتقالي، تعرض 30 ألفاً من سكان بلدة تاورجاء – من الليبيين سود البشرة (أحفاد عبيد) – للتطهير العرقي وإخراجهم من البلدة في أكتوبر 2011.

مع الغرب.[661]

سوريا

تتوفر العديد من عوامل قيام الثورات في الدول القريبة في سوريا بدورها. ومثل الحالة الليبية، فإن نظام حافظ الأسد، والد الرئيس الحالي لسوريا، بشار الأسد، ظل إلى حد بعيد خارج مدار القوة الأمريكية على مدار السبعينيات والثمانينيات. زرع الأسد لنفسه صورة المقاوم للإمبريالية، وإن كانت هذه الصورة – مثل القذافي – خطابية أكثر منها واقعاً متحققاً. أدى انقلاب على الفصيل اليساري في حزب البعث إلى وصول الأسد إلى السلطة عام 1970. وبعد الاستيلاء على السلطة، قام الأسد بمأسسة شكل من أشكال القيادة ظل سمة مكونة من سمات السياسة في سوريا حتى يومنا هذا. فعلى جانب، تحرك بشكل واعٍ لضم شريحة من السنة، الفئة التي تمثل أغلب السكان (لا سيما البرجوازية الحضرية من السنة) في جهاز الدولة، والأهم، في عملياتها التجارية. وفي الوقت نفسه، على الجانب الآخر، ضمن سيطرة أبناء طائفته العلوية على المفاصل الأساسية للجيش والأجهزة الأمنية. قام أقاربه بقيادة الأسلحة النخبوية الاستراتيجية بالجيش، مثل الحرس الجمهوري. وبهذه الطريقة، أصبحت الدولة والبرجوازيات التجارية معتمدة بالكامل على (ومتواطئة مع) حُكم الأسد، وفي الوقت نفسه حمى نفسه من أي انقلاب محتمل بالأقلية العلوية التي لها مصلحة كبرى في استمرار نظامه.

قبل انقلاب الأسد في 1970، نفذت الحكومات البعثية المتعاقبة سلسلة من السياسات الاقتصادية التي اعتمدت منهج مركزية الدولة، والتي رددت صدى التدابير التي اتخذتها الحكومات القومية العربية التي ناقشناها في الفصول السابقة. شهد البلد تمدد كبير في دعم الدولة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، مع تحسن مستويات التعليم والصحة ومحو الأمية كثيراً في تلك السنوات الأولى. لكن بحلول أواسط الثمانينيات، بدأ حافظ الأسد في التحرير التدريجي للاقتصاد، الذي تسارعت وتيرته

661- الحزب الذي حصد أكبر عدد من المقاعد في المؤتمر الوطني هو تحالف القوى الوطنية، وهو مجموعة فضفاضة من بعض أبرز العائلات في البلاد وشخصيات بارزة أخرى. يرأس الحزب محمود جبريل، الذي كان رئيساً لمجلس التنمية الاقتصادية في ليبيا وكان مسؤولاً بصورة مباشرة أمام القذافي. وفي منصبه – الذي شغله حتى 2011 – كان جبريل مناصراً قوية للتحرير الاقتصادي.

في التسعينيات، وبلغ الأمر ذروته في برنامج إصلاح نيوليبرالي عميق تحت حكم ابنه، الذي خلفه في عام 2000. قام أحد أهم المراقبين للاقتصاد السياسي السوري، بسام حداد، بتعقب هذه العملية بشكل تفصيلي. أوضح حداد كيف أدت سياسات بشار الأسد الخاصة بالخصخصة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إلغاء سيطرة الدولة على قطاعات صناعية مهمة مثل التعدين والكيماويات والأنسجة وكيف سيطر عليها القطاع الخاص.[662] مع عام 2007، أصبح القطاع الخاص يمثل نحو 60.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بعد أن كانت نسبته 52.3 في المائة عام 2000.[663] ولقد تم احتضان ورعاية مجموعة منتقاة بعناية من مجموعات الأعمال، من خلال صلاتها الوثيقة بالنظام، وهي الأطراف التي استفادت من عملية التحرير الاقتصادي. قامت شركتان قابضتان كبيرتان بجمع أكثر مجموعات الأعمال ثراءً، بدعم من العقود الممنوحة من الدولة، وعبر صلات أخرى بنظام الأسد، ومن خلال الاستثمارات المشتركة مع الخليج.[664]

أدت هذه العمليات إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية في سوريا، مع تضرر المناطق الريفية تحديداً بصورة خاصة جراء هذه التغيرات. ومن المحركات الرئيسية لتصاعد انعدام المساواة، إلغاء مزارع الدولة والتحول نحو الملكية الخاصة للأراضي بشكل مشابه كثيراً لنهج شمال أفريقيا في سياسات الأراضي (كما تم تقديمه في الفصل الرابع). كان الإصلاح الزراعي من السياسات الرئيسية للحكومة السورية عبر السبعينيات، وقد أدى النكوص عنه إلى ظهور مزارع خاصة كبيرة، استغلت أغلب المياه الجوية. كان هذا من العوامل الهامة وراء ظهور أزمة المياه على مدار أواسط عقد الألفية، مع تراجع الزراعة من 7.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام

662- انظر:

Bassam Haddad, “The Political Economy of Syria: Realities and Challenges,” Middle East Policy 18, no. 2 (Summer 2011): 46–61.

663- انظر: Haddad, “The Political Economy of Syria,” 53.

664- انظر:

Bassam Haddad, Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2011), 26.

2005 إلى 2.2 في المائة في 2010.[665] واقتراناً بآثار التغير المناخي والجفاف، كانت أزمة المياه تعني عدم قدرة الكثير من العوائل السورية على الاستمرار في التعيش من الأرض الزراعية، ولقد قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من ثلاثمائة ألف عائلة سورية انتقلت إلى المناطق الحضرية نتيجة لهذه الأزمة الريفية في واحدة من «أكبر وقائع النزوح الداخلي في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة».[666]

ولقد شهد هذا الاستقطاب المجتمعي دفعة إضافية بعد انسحاب سوريا من لبنان في 2005. كان لبنان دعامة أساسية لا غنى عنها للاقتصاد السوري؛ إذ ساعد في إتاحة الخدمات المصرفية والمالية للنخبة السورية (والكثير من الفرص للأنشطة الإجرامية) مع امتصاص أعداد كبيرة من العمال الفقراء الوافدين إلى لبنان من الريف السوري. شكّل العمال السوريون المهاجرون كتلة كبيرة من قوة العمل غير الماهرة في لبنان، وكانوا يعملون بقطاعات الإنشاءات والزراعة والنظافة، وفي أعمال تجارية صغيرة وفي حراسة العقارات. لم يكونوا بحاجة إلى تأشيرة لدخول لبنان، ونتيجة لهذا، فإن قوة العمل السورية في لبنان برمتها تقريباً – وتُقدر بين أربعمائة ألف ومليون – لم تكن مسجلة رسمياً. وشكلت التحويلات من العمال السوريين في لبنان ما يناهز الثمانية بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي السوري في أواسط عقد الألفية.[667] ومع انسحاب سوريا من لبنان وما أسفر عنه هذا من ضغوط متصلة بالبطالة – فضلاً عن الوضع الخاص بالأراضي الزراعية – تدهور الحال أكثر. ففي الفترة من 2005 إلى 2010 شهدت سوريا زيادة بواقع 10 في المائة في معدلات الفقر، التي تركزت جغرافياً في الشمال الشرقي والجنوب. فاقم من تزايد الفقر هجر

665- انظر:

International Crisis Group, “Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People’s Slow-motion Revolution,” Crisis Group Middle East/North Africa Report, no. 108 (July 6, 2011): 15.

666- انظر:

Daniel Williams, “Water Crisis Grips Syria,” New York Times, March 2, 2010.

667- انظر:

John Chalcraft, “Subalternity, Material Practices, and Popular Aspirations: Syrian Migrant Workers in Lebanon,” Arab Studies Journal 14, no. 2 (Fall 2006): 10.

أكثر من 1.2 مليون نسمة للأراضي الزراعية (بحسب أكثر التقديرات تحفظاً) نتيجة للجفاف والأزمة الاقتصادية.

من ثم، فإن كواليس الاقتصاد السياسي للثورة السورية هذا يحاكي ما حدث في دول أخرى بالمنطقة، ومثل مصر وتونس ودول أخرى، اتسم النظام السوري بدوره بالحكم المستبد وبالقمع العنيف للمعارضة الداخلية.[668] واجه خروج المظاهرات في مارس 2011 هذه العوامل بنفس الطريقة كما حدث في دول أخرى. وكانت أغلب آليات الانتفاضة أيضاً مشابهة؛ مع ضغط بعض القوى لتفادي الطائفية، والحراك المجتمعي (بما يشمل الدفاع المسلح ضد النظام)، على جانب. وعلى الجانب الآخر، كانت هناك النخب التي بادرت لاحتلال الصدارة (ومعها بعض المنشقين عن النظام) وحاولت فرض توجه للانتفاضة لا مشكلة لديه مع الإمبريالية.[669]

كما ظهرت الانقسامات في صفوف المعارضة للنظام على امتداد خطوط التنافس الإقليمي/الجغرافي. بسبب الانفتاح النيوليبرالي السوري حديث العهد نسبياً – والذي تزامن مع الأزمة العالمية وتنامي ثِقل قوى أخرى في السوق العالمية – فإن المنافسة الدولية على الشرق الأوسط تكثفت بقوة في سوريا. في الفترة الأحدث، أصبحت روسيا والصين الحليفين الأساسيين لنظام الأسد، واعتبرتا سوريا موقعاً مهماً يمكن منه بناء قوة مناوئة للقوة الأمريكية (انظر الفصل الثاني). عزز هذا تحالفات الحكومة السورية مع إيران ومجموعة المقاومة المسلحة في لبنان، حزب الله.

لكن رغم المذكور، فمن الخاطئ تقييم الصراع في سوريا حصراً من عدسة الجغرافيا السياسية، ففي هذا تجاهل للاقتصاد السياسي لتكون الطبقة والدولة في سوريا، مع اختزال الشعب السوري إلى كتلة لا-طبقية من «الطوائف» و«القبائل»

668- لعل المثال الأبشع هنا هو المذبحة التي ارتكبها النظام في فبراير 1982 بحق نحو أربعين ألف نسمة، من سكان حماة، إبان انتفاضة هناك نفذها الإخوان المسلمون ضد حافظ الأسد.

669- في المعسكر الأول من القوى الشعبية نجد النشطاء الذين كانوا جزءا من النضال ضد النظام من قبل الثورة، بما يشمل مرحلة «ربيع دمشق» في 2001. هذه الكتلة ضمت أيضاً لجان التنسيق المحلية، والشبكات الشعبية التي نظمت المظاهرات وفعاليات العصيان المدني والإضرابات. وفي المعسكر المقرب من الغرب، كان المجلس الوطني السوري، وأغلب عناصره من خصوم النظام في المنفى، ويهيمن عليه الإخوان المسلمون وقوى ليبرالية أخرى قريبة من الحكومات الغربية والخليج. يدعم المجلس الوطني تدخل الغرب، وإن كان لا يحظى بقدر كبير من الدعم داخل سوريا.

المتناحرة. إن جذور الثورة السورية تكمن في محاولة التخلص من نظام مستبد يشرف على اقتصاد نيوليبرالي يعاني من الاستقطاب الشديد. لكن وكما هو الحال في ليبيا، فالحكومات الغربية – التي تحركت بالتعاون مع حلفاء إقليميين مثل الخليج وتركيا – سوف تحاول لا محالة دفع الثورة باتجاه متوافق مع مصالحها طويلة الأجل. وقت كتابة هذه السطور، لم تكن هذه الجهود قد كُللت بالنجاح بعد. فالمجلس الوطني السوري المدعوم من الغرب لم يجد الكثير من الدعم داخل سوريا، وكثر تبرؤ النشطاء على الأرض من دعوات التدخل العسكري الغربي. والحق أنه في مارس 2012 بعد الاجتماع الثاني للمجموعة المدعوة بمسمى «أصدقاء سوريا»، وقد حضر الاجتماع 83 دولة وشهد الإقرار بالمجلس الوطني ممثلا وقائدا رئيسيا للمعارضة السورية، ندد نشطاء سوريون بالدعم الصريح والواضح من دول مثل الولايات المتحدة والسعودية ودول الاتحاد الأوروبي وقطر وتركيا للمجلس الوطني السوري. وهي الدول التي تدعم المجلس، وتقدم له الدعم في إدارة شؤونه السياسية والمالية والإعلامية. لكن رغم هذا الدعم ورغم التواجد القوي للمجلس في الإعلام، فلا يمكن إخفاء حقيقة أن المجلس أقرب إلى كونه طيف بلا روح. فهو محمي من هذه الدول لأنها تستخدمه كبوابة إلى المعارضة السورية.(670)

ومع تعقد الوضع جراء الطبيعة الخاصة للدولة والمجتمع السوريين – من صلات عميقة تربط البرجوازية السورية بنظام الأسد، والسمات الطائفية الخاصة لنظام حكمه والتنافس الجيو-سياسي المحيط بسوريا – تعاني سوريا من نزاع مأساوي بالغ الدموية. فحتى أواخر عام 2012 كان 40 ألف شخص على الأقل قد قُتلوا، مع تعرض 1.2 مليون نسمة للنزوح.(671)

670- غياث نعيسة، «ملاحظات نقدية حول المعارضة السورية وضرورة بناء قيادة ثورية جماهيرية بديلة»، الثورة الدائمة، عدد 2 (ربيع 2012): 68-69. من غير المدهش أن دول الخليج العربي برئاسة قطر والسعودية تزعمت هذه المحاولة للعثور على «مدخل إلى المعارضة السورية» من خلال سبل منها الدعم المالي والتسليح المحدود لمختلف الجماعات الإسلامية. ورغم أن هذه الجماعات تمثل أقلية ضئيلة في الحركة المعارضة للأسد، فإن حصولها على التمويل والأسلحة الأجنبية عزز من خطاب طائفي خطير يهدد بتقويض الانتفاضة السورية.

671- انظر:

Reuters, "Up to 335,000 People Have Fled Syria Violence: UNHCR," October 9, 2012, www.reuters.com. Accessed December 16, 2012.

لا توجد دولة في الشرق الأوسط لم تمسّها الثورات التي بدأت من تونس في ديسمبر 2010. في الأردن، بدأت المظاهرات في 14 يناير 2011، احتجاجاً على مشكلات مثل البطالة وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والفساد والفقر. طالب المتظاهرون باستقالة رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي، الذي يؤكد استحقاقه لوصفه كمناصر للسياسات النيوليبرالية (وعلاقاته المقربة بالرأسمالية الخليجية) منصبه كرئيس ومؤسس لمؤسسة استثمارية أردنية بارزة، هي «الأردن-دبي كابيتال». استمرت المظاهرات بشكل شهري على مدار 2011، وقد واجهها الملك عبد الله الثاني بالقمع وبمنح بعض التنازلات في الوقت نفسه، منها عزل الرفاعي ووزارته في أكتوبر 2011. ورغم تمكن الملك عبد الله من البقاء في السلطة طيلة فترة التظاهر – وجزء من السبب يعود إلى الطبيعة الخاصة للملكية وطبيعة الحكم السياسي في الأردن – فقد تصاعدت المظاهرات تدريجياً من كونها احتجاجات على سياسات معينة، إلى المطالبة بعزل الملك نفسه.[672] كما خرجت مظاهرات كبيرة بصورة منتظمة في كل من الجزائر والمغرب والكويت وعُمان ولبنان والضفة الغربية بفلسطين والسعودية. تناولت جميع هذه المظاهرات قضايا مثل البطالة وارتفاع الأسعار (لا سيما أسعار الغذاء) والإقصاء السياسي. ولقد اقترضت بقوة من لغة وخطاب الانتفاضات في مناطق الشرق الأوسط الأخرى، واستفادت من نفس التكتيكات من قبيل التجمع في ميادين كبيرة والإضرابات والاعتصامات – حتى إن الجزائر شهد حالات محاكاة لواقعة إشعال محمد البوعزيزي النار في نفسه من قبل عشرات الأفراد أمام بنايات حكومية، ومات 4 منهم تأثراً بالحروق. لكن لم تثمر أي من هذه الاحتجاجات بعد عن تغير جوهري في السياسات الحكومية أو القيادة الحكومية، وإن كانت تؤكد لأي

672- لعب النظام الملكي في الأردن لزمن طويل لعبة التوازنات بين مختلف القبائل والقوى الاجتماعية الأردنية. بهذه الطريقة، تمكنت المؤسسة الملكية من الاعتماد على ولاء قبائل شرق الأردن، فضلاً عن الأردنيين المنحدرين من الضفة الشرقية. أغلب السكان في الأردن من أصول فلسطينية، ومن خلال منح الامتيازات للأردنيين من الضفة الشرقية، تمكّ، الملك من تأمين الولاء له. وفي الوقت نفسه، أدخل الملك أعلى الشرائح ثراء من الفلسطينيين ضمن النخب الاقتصادية الأردنية، فقسّم أي تحدٍ محتمل له من ذوي الأصول الفلسطينية. وأخيراً، فإن قبضة الملك مسيطرة بقوة على شبكة قوات الأمن المختلفة.

درجة تشهد المنطقة نفس أنواع المشكلات عميقة الجذور في مختلف أرجائها.[673]

لقد غذت سرعة واتساع نطاق هذه المظاهرات التفسير الرائج بأنها حركات «بلا قيادة» و«غير منظمة» – وكأنها موجات سخط عفوية من جموع غير ناضجة. لكن بينما جذبت تلك الحركات إليها ملايين الناس الذين لم يسبق لهم الانخراط في حراك سياسي – والحق أنها لم تكن أبداً تحت قيادة جهات مركزية واضحة التعريف – فإن نجاحاتها وإخفاقاتها كانت على ذلك وثيقة الصلة بموجات النضال السابقة؛ إذ أن المعارك السياسية السابقة قدمت شبكة ضرورية كل الضرورة من النشطاء، كما قدمت دروساً وخبرات كانت نتيجة نضال مرير، مكّنت من مواجهة النظم المستبدة. لم يقتصر الأمر على توفير هذه النضالات السابقة شبكات تنظيمية ودروس مستفادة، إنما أسهمت أيضاً في تقويض إحساس الخوف المتفشي الذي اعتمدت عليه تلك النظم بقوة، فمكّنت الناس من الخروج إلى الشوارع مع خروج هؤلاء النشطاء.

في تونس، من أهم الأمثلة على هذه القوى الاجتماعية القائمة من قبل الثورة، الجناح اليساري من الحركة العمالية التونسية، الذي ناضل نضالاً حثيثاً لسنوات لمقاومة انتكاس الأمانة العامة للاتحاد التونسي للشغل (النقابة العمالية الرسمية العامة) أمام نظام بن علي. على سبيل المثال، لعبت اللجان النقابية على الأرض دوراً مركزياً في انتفاضة منطقة الحوض المنجمي الكبرى في قفصة عام 2008، والتي وصفت بأنها «أهم حركة احتجاجية شهدتها تونس منذ ثورة الخبز في يناير 1984».[674] جمعت انتفاضة قفصة في صفوفها العاطلين عن العمل والعمال بعقود مؤقتة وطلاب المدارس الثانوية وأهالي العاملين في مناجم الفوسفات بالمنطقة.[675]

673- تظل تجربة الجزائر المدمرة مع الحرب الأهلية طيلة 8 سنوات، بعد انقلاب عسكري ضد الحكومة الإسلامية المنتخبة في 1992، عائقاً بارزاً في مواجهة ظهور نضالات اجتماعية جديدة في الجزائر. تزعم بعض التقديرات مقتل ما يناهز مائتي ألف شخص أثناء الحرب.

674- انظر:

Eric Gobe, “The Gafsa Mining Basin between Riots and a Social Movement: meaning and significance of a protest movement in Ben Ali’s Tunisia,” HAL-SHS, January 20, 2011, http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00557826. Accessed December 9, 2012.

675- شركة فوسفات قفصة هي أكبر رب عمل في المنطقة. بعد بدء برنامج التكيف الهيكلي في تونس عام 1986، فقدت أكثر من ثلاثة أرباع قوة العمل وظائفها. انظر: Gobe, “The Gafsa Mining Basin,” 6.

بالاستعانة بجملة من التكتيكات، منها الإضراب عن الطعام والاعتصام والمظاهرات في الشوارع، استهدفت الحركة بالأساس مواجهة رفع الضوابط عن سوق العمل وهشاشة الضمانات الخاصة بالشغل، التي كانت من السمات الأساسية للنيوليبرالية التونسية. تكمن أهمية هذا الإضراب القوي في كيفية جمعه للأكثر تضرراً من عملية الإصلاح في صفوف الاحتجاج، ومنهم العاطلين عن العمل والعمال المؤقتين، وكيف جمعهم في مواجهة بنى النظام، بما يشمل الاتحاد الرسمي للشغل.[676] ورغم قمع الدولة الذي أنهى انتفاضة 2008 هذه في نهاية المطاف، فقد ساعدت الحركة في تمهيد الطريق لثورة 2010-2011.[677]

وبالمثل في مصر، فإن المظاهرات التي خرجت في يناير 2011 كانت لها سوابق من موجات النضال الجماعي. ففي الفترة بين 2004 و2009 وقعت أكثر من 1900 مظاهرة، شارك فيها أكثر من 1.7 مليون عامل أسهموا في الإضرابات.[678] فهم الدبلوماسيون الغربيون أهمية موجة الإضرابات السابقة هذه جيداً، وهو الأمر الذي وثقه فيخاي براشاد، حيث وصف كلمة للسفير الأمريكي فرانسيس ريكاردوني وردت في رسالة سرية إلى واشنطن، ورد فيها أن المظاهرات «أظهرت إمكانية تمزيق بوستر لمبارك ووطء الناس عليه، وترديد شعارات بذيئة ضد النظام، وإحراق

676- كانت الأمانة العامة للفرع الجهوي لاتحاد الشغل متواطئة في عملية الاستعانة بعمال مؤقتين وفي أعمال رفع ضوابط سوق العمل، إذ كانت تملك ثلاث من الشركات التي تقدم العمال من الباطن للعمل بالمناجم. انظر: Gobe, “The Gafsa Mining Basin,” 6.

677- طبقاً لـ سدري خياري، وهو ناشط تونسي منفي في فرنسا منذ مطلع 2003، فإن انتفاضة قفصة ومختلف الحركات الاجتماعية التي ظهرت في تونس في عقد الألفية «ساعدت في تكريس أجواء الاحتجاج، وفي تراكم الخبرات وبناء شبكات النشطاء غير الرسمية التي كانت الثورة التونسية ثمرة لها». انظر:

Béatrice Hibou, “The Tunisian Revolution Did Not Come Out of Nowhere,” interview with Sadri Khiari, Politique africaine (April 2011). Translation by Stefan Kipfer, www.decolonialtranslation.com/english/thetunisian-revolution-did-not-come-out-of-nowhere.html.

678- انظر:

Paul Aarts, Pieter van Dijke, Iris Kolman, Jort Statema, and Ghassan Dahhan, From Resilience to Revolt, Making Sense of the Arab Spring (Amsterdam: Wetenschappelijk Onderzoek-en Documentatiecentrum, University of Amsterdam Department of Political Science, July 2012), 34.

ميني-باص ورشق الأمن المركزي بالحجارة».[679] موجة الإضرابات التي تعود إلى أواسط عقد الألفية تقاطعت مع واستفادت من مراحل سابقة من النضال في مصر، ومن أهمها التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي شهدت تحدي الطلاب الجامعيين وطلاب الثانوية لتقارب النظام مع إسرائيل. ساعدت تلك المظاهرات في الفترة 2000-2002 في تسييس الطلاب وعموم السكان، وطورت شبكات كانت فيما بعد ضرورية كل الضرورة للمظاهرات التي بلغت ذروتها في يناير 2011.[680] خدمت هذه الحراكات السابقة – ومن عدة أوجه – «كمحرك دافع للمعارضة المحلية» وجمعت في صفوفها جملة عريضة من مختلف القوى السياسية في المظاهرات التي تطورت في النهاية إلى ترديد الشعارات ضد النظام نفسه.[681] وتردد صدى رسالة هذه المظاهرات في أوساط الأغلبية الصامتة من المجتمع المصري، ليكشف عن إمكانية نزع الخوف من النظام، ولو بشكل مؤقت.

مع قوة وبروز الحركات العمالية في تونس ومصر – وقد تم التعبير عنها من خلال وقائع الإضراب – وظهور منظمات عمالية جديدة، ظهرت قوة اجتماعية قادرة على الإقدام على مواجهة حاسمة مع النظام القديم. وفي حالات أخرى – في غياب هذا التاريخ من النضال ومع مواجهة الحركات الاحتجاجية قمعاً أشد – كانت سمة الثورة أكثر اختلاطاً. فتح هذا الباب أمام تلاعب القوى الغربية بها، مع قيام هذه القوى باستغلال الحركات الاحتجاجية والتشجيع على تقوية وإبراز الانقسامات القائمة على خطوط إثنية أو طائفية أو قبلية أو جهوية. وفي الحالة الليبية، اتخذ هذا شكل التدخل العسكري السافر، وفي ظله قامت قطاعات كبيرة من نخبة النظام السابقة بتغيير ولاءاتها القديمة ببساطة. وفي اليمن، وردت مطالبات متنافسة من الحركات الاجتماعية والنخب القبلية والقوى الانفصالية في الجنوب، والحركات الأصولية الإسلامية، والحوثيين شمال البلاد. وكان تركز موارد البلاد الشديد في أيدي قلة من

679- انظر: Prashad, Arab Spring, Libyan Winter, 13

680- انظر:
Reem Abou-El-Fadl, “The Road to Jerusalem through Tahrir Square: Anti-Zionism and Palestine in the 2011 Egyptian Revolution,” Journal of Palestine Studies 41, no. 2 (Winter 2012).

681- السابق، ص 6.

العائلات، مع توزيع الثروة عبر شبكات زبائنية مركزها نظام صالح وجهاز الدولة، سبباً في تصعيب ظهور معارضة مستقلة. في تلك الحالة، ظل النظام قوياً متماسكاً، مع توجيه دول مجلس التعاون الخليجي والغرب لمسار العملية. وفي حالات أخرى، كان ضعف التنظيمات الخاصة بالطبقة العاملة – لا سيما في الدول التي تتكون شرائح كبيرة من الطبقة العاملة فيها من عمال مهاجرين واجهوا الإقصاء والعنصرية من السكان «المواطنين» – سبباً في المساعدة على تعزيز هذه العملية (مثال: ليبيا، البحرين، دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى).

وكانت الأزمات على مستوى رأس الدولة – وهي الأزمات التي تكونت في أغلب الحالات جراء الانتقال المفاجئ إلى جيل جديد من القادة – لها دور أيضاً في تشكيل النجاح النسبي للحركات، مع تعرض تماسك النظم الحاكمة للضعف. في مصر وتونس، كان العزل المحتمل لرؤوس النظام (مبارك وبن علي) في نظر الجيش والطبقة الرأسمالية لحظة يصعب فيها تولي زمام المرحلة الانتقالية، حيث كانت معارضتهم للحركة الاحتجاجية قد تؤدي إلى تعميق راديكالية الاحتجاجات. ولهذا السبب تمثل رد فعل المؤسسة العسكرية في الدولتين في هجر الرؤوس المستبدة للنظام، مع محاولة توجيه مسار المرحلة الانتقالية بشكل يضمن استمرار استقرار العلاقات الرأسمالية. وعلى النقيض – في حالة سوريا – حيث كان تراكم رأس المال للنخبة وثيق الصلة ومتواشجاً مع النظام ذاته، كان انقسام رأس الدولة عملية استغرقت وقتاً أطول بكثير. وفي اليمن والبحرين، كان النفوذ السياسي الواسع لدول الخليج (لا سيما السعودية) هناك، عاملاً عزز من وشد من عود هياكل الدولة، فساعد في تشكيل النتائج اللاحقة للاحتجاجات.

على الرغم من هذه الاختلافات، فهناك تيمة واحدة غالبة نراها في هذه الثورات المختلفة. إنها الحركات الشعبية التي ظهرت في عام 2011، والتي تمثل أكثر بكثير من عزل الديكتاتور المكروه. بالطبع اتحدت جميع الاحتجاجات حول مطالب بإنهاء النظم السلطوية، وضمت المظاهرات طيفاً عريضاً للغاية من الشرائح الاجتماعية (وضمت في بعض الحالات عناصر من الطبقات الأعلى دخلاً). لكن التركيز على المظاهر الخارجية السطحية لهذه المظاهرات يعني عدم رؤية جوهرها. فهذه الحراكات تشير إلى أن «السياسة» و«الاقتصاد» – اللذان يُنظر إليهما عموماً كمجالين منفصلين – هما

مجالات مرتبطان كل الارتباط، وأنهما وجهان لنضال واحد. فالمعركة ضد الاستبداد السياسي متواشجة لا محالة مع طبيعة الصراع الطبقي. هذه الانتفاضات لا تعكس فحسب أزمة مشروعية تواجه النظم، أو القلق على غياب الحريات السياسية، إنما هي – في جذورها – كانت خط مواجهة لنتائج التطور الرأسمالي نفسه.

لحظة الثورة المضادة

هذا الامتزاج بين المجالين السياسي والاقتصادي تؤكده بقوة طبيعة الثورة المضادة التي خرجت كرد فعل على الثورة. كان رد الفعل الأول لقادة العالم هو المراوغة، التي تدل عليها التعليقات القلقة الواردة من واشنطن وحليفاتها. ففي 18 يناير 2011 قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مقابلة مع قناة العربية المملوكة للسعودية إنها قلقة إزاء آثار «الاضطرابات وعدم الاستقرار» على «الجوانب الإيجابية للغاية من علاقتنا بتونس»، مؤكدة أن الولايات المتحدة «لا تنحاز لطرف على حساب طرف» وأنها سوف «تنتظر لترى ما ستؤول إليه الأمور».[682] ولقد ظهر امتعاض السعودية بشكل أكثر صراحة في تحقير خادم الحرمين من المظاهرات في مصر وتونس بصفتها مرتكبة على يد «عناصر متسللة» قامت «باسم حرية التعبير... بنشر كراهيتها وتدميرها... والتحريض على الفتن».[683] وبالمثل، وصف السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة السقوط المحتمل لنظام مبارك بصفته «سيناريو مروع» و«كارثة على إسرائيل والأردن والسعودية ودول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة».[684] وقام زعماء عرب آخرون – يُذكر منهم الرئيس الفلسطيني

682- انظر:
US Department of State, “Hillary Rodham Clinton, Interview with Taher Barake of Al Arabiya,” January 11, 2011, www.state.gov/secretary/rm/2011154295/01/.htm. Accessed December 5, 2012.

683- انظر: Chip Cummins, “Saudi Arabia Voices Support for Mubarak,” Wall Street Journal, January 29, 2011

684- انظر:
Ben Lynfield, “Israel Worried as Mubarak Teeters,” GlobalPost, January 29, 2011, www.globalpost.com/dispatch/israel/110129/egypt-mubarak-netanyahu. Accessed December 3, 2012.

محمود عباس والملك عبد الله ملك الأردن والشيخ نهيان من الإمارات – بتقديم دعمهم الصريح لبن علي ولمبارك. ومثل هذا مثالاً قوياً على أنساق المصالح المشتركة التي تشكّل النظام السياسي للشرق الأوسط.

لكن بعد خلع مبارك في فبراير 2011، تغيرت لغة هؤلاء القادة. فمن موقف تراوح بين الدعم الضمني والصريح لبن علي ولمبارك، تحركت السردية الغالبة نحو الدعوة إلى «الانتقال بشكل منظم» إلى نظام جديد، والدعوات بضرورة «الديمقراطية» والحاجة إليها. أعرب الرئيس الأمريكي باراك أوباما ومتحدثون آخرون باسم الحكومة الأمريكية عن استحسانهم «لروح التظاهر السلمي والإصرار»، وأعلنوا أن الولايات المتحدة «سوف تستمر في كونها صديق وشريك... على أهبة الاستعداد لتقديم أية مساعدة ضرورية... على مسار السعي إلى انتقال موثوق نحو الديمقراطية».[685] وفي بيانات بلا حصر على هذه الشاكلة، أعيد وصف الانتفاضات بوصفها مجرد نضال للحصول على الديمقراطية السياسية، وبصفتها لا تتصل إلا بإنهاء سنوات الاستبداد الطويلة. انتقل تركيز القوى الغربية إلى مسألة «الانتقال المنظم للسلطة»، وهي العبارة التي كررها ورددها كل من كانوا يدعمون النظم السلطوية القديمة.

المحتوى الحقيقي لهذه الدعوة إلى تحري النظام يتمثل في محاولة فض ترابط القوى السياسية والاجتماعية الجديدة التي تشكلت في أثناء الثورات، واسترداد مشروعية بنى الدولة وأنماط الحكم السابقة على الثورة. ومن السمات البارزة لهذه العملية التأكيد على البرنامج النيوليبرالي ذاته، الذي تم الإعراب عنه في البداية في صورة إعادة تأطير أيديولوجية حاولت تصوير الانتفاضات بصفتها خرجت في إطار الخطاب الموالي للسوق. لعل المثال الأبرز هنا على هذا التحول الخطابي، هو كلمة أدلى بها رئيس البنك الدولي روبرت زوليك في اجتماع للبنك الدولي حول الشرق الأوسط في أواسط أبريل 2011. بالإشارة إلى محمد البوعزيزي، قال زوليك:

685- انظر:

White House Office of the Press Secretary, “Remarks by the President on Egypt,” White House, February 11, 2011, www.whitehouse.gov/the-press-office/201111/02//remarks-president-egypt. Accessed May 9, 2011.

> النقطة الأساسية التي داومت على التشديد عليها، وأؤكدها في هذه الكلمة، هي أن المسألة ليست مسألة نقود فقط. إنما هي مسألة سياسات... لنراعي أن الراحل البوعزيزي كان بالأساس مدفوعاً في حرقه لنفسه بإحساسه بحصار الروتين له... إن نقطة البدء إذن هي الكف عن حصار هؤلاء الناس وإتاحة الفرصة لهم لفتح أعمال تجارية صغيرة.[686]

تكرر جوهر هذه الرسالة نفسه في تأكيدات الناطقين باسم الولايات المتحدة والدول الأوروبية على مدار الشهور التالية على الانتفاضات: لم تكن ثورة ضد عقود من النيوليبرالية، إنما هي حركة ضد الدولة التي دأبت على التدخل وعرقلت المصالح الذاتية الفردية التي يمكن أن تتحقق من خلال السوق. راحت الأيديولوجية النيوليبرالية تحاول استيعاب وامتصاص المعارضة وتشكيلها وتصويرها على صورتها.

ضمن إعادة التأطير الخطابية هذه للثورات، يُنظر إلى الاحتجاجات المهولة التي عزلت مبارك وبن علي بصفتها قد حدثت بسبب غياب الرأسمالية، وليس كنتاج طبيعي للرأسمالية. من المنظور الأيديولوجي، فإن إعادة التأطير هذه تهاجم بصورة مباشرة المطامح الشعبية التي برزت على مدار النضالات ذاتها لاسترداد الثروات التي نُهبت من الناس، ولدفع الدولة لتقديم الدعم والخدمات للفقراء، ولتأميم الصناعات التي خُصخصت، ولفرض القيود على الاستثمار الأجنبي. تلك كانت البدائل التي تعتبر – على حد وصف الكاتب الاقتصادي المصري وائل جمال «[...] عديدة، وأفق الواقع مفتوح، لكن الخروج عن فلك السياسات القديمة يفجر التوازن السياسي الجديد الهش».[687] تحديداً لأن في هذه الانتفاضات كانت المطالب السياسية والاقتصادية لا ينفصل أحدها عن الآخر، شديدة الارتباط، فإن هذه الجهود لإعادة تأطير النضال بصفته نضال «مناصر للسوق الحرة» كان – بشكل حقيقي تماماً – محاولة لضمان ألا

686- انظر:

World Bank Group, "Remarks at the Opening Press Conference," Robert Zoellick, April 14, 2011, http://go.worldbank.org/92JDBZXKL0. Accessed May 9, 2011.

687- وائل جمال، «الواقع يرفض بديلكم الوحيد»، جدلية، 17 ديسمبر 2012، www.jadaliyya.com تم الاطلاع في 17 ديسمبر 2012.

ينحرف الشرق الأوسط عن المسارات النيوليبرالية أو التحالفات الأجنبية التي تشكلت في الفترة السابقة. واقتراناً بالتدخلات العسكرية المباشرة في ليبيا والبحرين، وتزايد المحاولات السافرة لتوجيه مسار الثورة السورية؛ بدأت القوى الغربية وحلفاؤها المحليون في محاولة حثيثة لتقييد وتشتيت الصحوة الشعبية التي تشكلت أثناء عام 2011.

وعد المساعدات المُخادع

من العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية سلاح المساعدات المالية الذي أثبتت التجارب السابقة فعاليته. فبعد عزل بن علي ومبارك بقليل، سرعان ما تم تقديم وعود بباقات مساعدات مالية للحكومات الجديدة، من قبل المؤسسات الدولية الكبرى وحكام الغرب.[688] عظّمت البيانات الصحفية المصاحبة للوعد بباقات المساعدات هذه من «الانتقال إلى الديمقراطية والحرية»، لكنها في الواقع التزمت بالمنطق الحاكم للاستراتيجيات الاقتصادية التي درجت عليها على مدار العقود السابقة. أشار إلى هذا بشكل صريح تماماً، في مطلع مايو 2011، معهد المالية الدولية (IIF)، وهو منظمة لوبي معنية بالسياسات تجمع في صفوفها أكبر المؤسسات المالية في العالم:

> رغم عظمة قدر وشدة زخم التحديات الأمنية والسياسية الحالية على مسار إعادة الهيكلة، فمن الضروري كل الضرورة أن تقوم السلطات المتولية لتنفيذ العمليات الانتقالية... بإعلاء أولوية تعميق وتسريع عجلة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية... وعلى الحكومات الانتقالية والحكومات التي ستأتي بعدها أن تضع إطار عمل متوسط الأجل للإصلاح ولفرض الاستقرار... [و] عليها التركيز على تهيئة بيئة قانونية ومؤسسية ترعى ريادة الأعمال والاستثمار والنمو الذي يحركه

688- في 19 مايو 2011 أدلى الرئيس الأمريكي أوباما بكلمته الرسمية الأولى حول الثورات التي قدم فيها وعداً بالمساعدات المالية. خصصت كلمة أوباما مساحة كبيرة لسؤال السياسات الاقتصادية في السياق الجديد، والحق أن هذه المسألة كانت النقطة السياساتية الوحيدة التي تناولتها كلمته فيما يخص العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع مصر. ولقد انعقد اجتماع لمجموعة الثماني في فرنسا في 26 و27 مايو، تأكد خلاله استمرار هذا التوجه، حيث أُعلن أثناء الاجتماع أنه سيتم عرض 20 مليار دولار على مصر وتونس. ومع إضافة الدعم المقدم من دول الخليج إلى هذه الأرقام، يبدو أن مصر وحدها كانت على وشك تلقي نحو 15 مليار دولار في صورة قروض واستثمارات ومساعدات من عدة حكومات ومن المؤسسات المالية الدولية الأساسية.

السوق.[689]

وفي ترديد لنفس مطالب اشتراطات باقات القروض السابقة، مضى معهد المالية الدولية قدماً إلى ذكر مطلب تسريع الإصلاحات الهيكلية هذه – بشكل سافر – بصفته «السياق» الذي ستُقدم بناء عليه المساعدات.[690] تأكدت نفس هذه التصورات من قبل صندوق النقد الدولي في تقرير رُفع إلى قمة مجموعة الثماني في اجتماعها في 26 و27 مايو 2011، وورد فيه حديث عن الدور الرئيسي للقطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودعم «بيئة تمكّن القطاع الخاص من الازدهار» كأولويات لا غنى عنها للمنطقة.[691]

كما نُظر إلى انتفاضات 2011 – على نفس منوال نظرة المؤسسات المالية الدولية لأزمات الديون في السبعينيات والثمانينيات كلحظة تمثل فرصة مفيدة – بصفتها تمثل فرصة لترسيخ المسار النيوليبرالي. ففي مايو 2011 صرّح المصرف الأوروبي للاستثمار بهذه النقطة تحديداً، في تقرير يطرح فكرة مركزية شراكات القطاعين العام والخاص في الاستراتيجية الاقتصادية للمصرف في المنطقة. ومع الإشارة إلى أن الثورات أنتجت إحساساً «بتزايد انعدام اليقين والاضطرابات» توصل المصرف الأوروبي للاستثمار إلى نتيجة مفادها أن «لحظات التغيير السياسي تمثل أيضاً فرصة لتعزيز وتحسين الأطر المؤسسية القائمة».[692] عن طريق مقارنة المنطقة بأحداث

689- انظر:
Institute of International Finance (IIF), The Arab World in Transition: Assessing the Economic Impact (Washington, DC: Institute of International Finance, May 2, 2011), 2.

690- السابق.

691- «التعامل مع ارتفاع معدلات البطالة [في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا] سوف يتطلب زيادة كبيرة في وتيرة النمو الاقتصادي... وتحقيق معدلات النمو هذه يستتبعه ضخ استثمارات إضافية وتحسين الإنتاجية... والدور الرئيسي في هذا المسعى يجب أن يلعبه القطاع الخاص، بما يشمل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. من ثم، يجب أن تدعم السياسات الحكومية إتاحة بيئة تمكن القطاع الخاص من الازدهار». انظر:
International Monetary Fund, Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity, IMF Staff Report to the G8 Summit (Washington, DC: IMF, May 27, 2011), 6, www.imf.org/external/np/g8/pdf/052711.pdf.

692- انظر:
European Investment Bank, FEMIP Study on PPP Legal & Financial Frameworks in the Mediterranean Partner Countries, vol. 1 (Luxembourg: EIB, May 2011), 12.

بولندا وجنوب أفريقيا في التسعينيات – وهما حالتان انتشر فيهما أيضاً الحديث عن «الانتقال المنظم» – قال المصرف الأوروبي للاستثمار إن «[هذه الدول] حافظت بفعالية على إطار العمل المؤسسي الخاص بالاستثمار وعززت منه».[693]

لم تكن المقارنة بأوروبا الشرقية محض كلمات. ففي مطلع 2011 أعلن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) عن تخطيطه لدخول الشرق الأوسط. كان إقدامه على دخول شمال أفريقيا في عام 2011 لحظة فاصلة؛ فهذه المؤسسة تشكلت في عام 1991 بهدف تحول أوروبا الشرقية إلى الرأسمالية عبر برنامج من الخصخصة الراسخة والعميقة، ولم يسبق له قط النشاط خارج أوروبا. كانت تداعيات دخول البنك إلى النطقة هامة للغاية، إذ أشّرت بتجدد تركيز الدول الغربية على الإصلاح النيوليبرالي (وتحديداً ضخ النيوليبرالية إلى قطاع البنية التحتية عن طريق استخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص).[694] وكما قال رئيس البنك توماس ميرو مع بداية محادثات البنك لفتح مقر له في مصر، فإن «البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تشكل عام 1991 لتعزيز الديمقراطية واقتصاد السوق. إن التطورات التاريخية التي تشهدها مصر قد ضربت على وتر عميق عند هذا البنك».[695]

وفي أعقاب الانتفاضات في تونس ومصر مباشرة، هرع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير إلى وضع نفسه في القلب من التدخلات الأوروبية في مسار الانتفاضات،

693- السابق.

694- ورد هذا صراحةً في «تقرير المراحل الانتقالية 2010» الصادر عن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، واشتمل التقرير على تقييم تفصيلي للأوضاع في دول شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابقة، مع قياس تقدمها إلى مجموعة تفصيلية من المؤشرات: 1) نصيب القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي؛ 2) الخصخصة على نطاق كبير؛ 3) الخصخصة على النطاق الصغير؛ 4) الحوكمة وإعادة هيكلة الشركات؛ 5) تحرير الأسعار؛ 6) نظام التجارة وسعر صرف العملة الصعبة؛ 7) سياسات التنافسية؛ 8) إصلاح المصارف وتحرير سعر الفائدة المصرفية؛ 9) أسواق الأسهم والمؤسسات المالية غير المصرفية؛ 10) الإصلاح الكلي للبنية التحتية. الدول التي تحرز نقاطاً كافية في هذه المؤشرات هي وحدها المستحقة لقروض البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. انظر:
www.ebrd.com/pages/research/publications/flagships/transition.shtml.

695- انظر: Reuters News, “EBRD Aims to Complete Egypt Inclusion Study by Spring,” February 15, 2011

فتنبأ بأن تمويله سيبلغ ما يناهز 2.5 مليار يورو سنوياً بحلول عام 2015.[696] وفي أكتوبر 2011 صوّت المساهمون في البنك على السماح لمصر والمغرب وتونس والأردن بأن يصبحوا من الدول المستقبلة لتمويل البنك، ثم وفي يناير 2012 أصبحت كل من تونس والأردن من أعضاء البنك، بحيث انضمتا إلى كل من المغرب ومصر بصفتهما المساهمان الوحيدان من العالم العربي. وانعقدت سلسلة من المؤتمرات في 2011 و2012، وكُللت بإعلان في سبتمبر 2012 بأن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير قد وافق على تمويل ثلاثة مشروعات في كل من تونس والمغرب والأردن، بغية تعميق التجارة مع أوروبا ودعماً للاستثمارات في الأسهم الخاصة بالمنطقة. وفي الوقت نفسه فإن قروض البنك الجديدة صاحبتها محاولات محمومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي لدفع حكومات المنطقة إلى الاقتراض، وهو الأمر الكفيل بترسيخ الوضع الاقتصادي القائم.[697] كانت جميع هذه المبادرات المالية تهدف إلى تحويل مسار الحركات التي اندلعت في 2011 بعيداً عن أي تغيير عميق في أنماط التطور الرأسمالي التي وسمت النظم السابقة. وعلى حد تعبير أحد النشطاء التونسيين: «ليست المديونية الخارجية مسألة ثانوية، في الصراع الاجتماعي الدائر في سيرورة الثورة التونسية الراهنة، وإنما تقع في قلب هذا الصراع، باعتبارها تثير مسائل اقتصادية وسياسية واجتماعية تتعلق بمسألة السيادة الشعبية الوطنية، والهيمنة الأجنبية، وتقاسم فائض القيمة والحقوق الاجتماعية

696- انظر:

Niqal Zgheib, “Major Step Forward as Shareholders Approve Three Projects,” EBRD Press Release, September 18, 2012, www.ebrd.com/english/pages/news/press/2012120918/.shtml. Accessed October 20, 2012.

697- حصلت تونس على ما يعادل 500 مليون دولار من البنك الدولي في مايو 2011، وكان هدف هذه الأموال رعاية «الاندماج الأعمق على المستوى العالمي... وتقليل سياسات الحماية داخلياً من أجل تحسين تخصيص الموارد وفعاليتها... وبذل إصلاحات لزيادة فعالية الاستثمارات الخاصة ولجذبها [وتحسين] بيئة الأعمال عن طريق التخلص من الروتين الحكومي». أشار البنك الدولي إلى أن أحد أهداف القرض هو «إرسال رسالة قوية» إلى المستثمرين بالقطاع الخاص بأن «تونس الآن مفتوحة للأعمال». انظر:

World Bank, Tunisia Governance and Opportunity Development Policy Loan (Washington, DC: May 26, 2011), 5.

كما تلقت كل من المغرب والأردن واليمن قروضاً من البنك الدولي في 2011 و2012. كما قدم بنك التنمية الأفريقي قروضاً لتونس والمغرب.

لعموم التونسيات والتونسيين».[698]

الإخوان المسلمون والثورة المضادة

لكن سرعان ما اصطدم هذا التوجه الاستراتيجي لدول الغرب المطامح الخاصة بالحركات الثورية، لا سيما في المثال النموذجي القائم في مصر. فعلى الرغم من الضجة المصاحبة للمساعدات المالية الغربية الموعودة، فإن باقات القروض لم تظهر بشكل جدّي في الحالة المصرية خلال عامي 2011 و2012. من الأسباب الكبرى في هذا التأخير هو معرفة القوى الشعبية بأن باقات المساعدات لا تمثل إلا العودة إلى سلاسل الديون التي كانت سمة بارزة من سمات النظم السابقة. أصبحت مسألة قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمصر قضية شهدت مناقشات حامية الوطيس بين مختلف شرائح السكان في مصر، حتى إن وزير المالية المصري اضطر للرد على التلفزيون الوطني على بواعث القلق المحيطة بمشروطية القروض التي أثارتها جماعات النشطاء. عكس هذا النقاش الشعبي المحتدم تحولات السلطة التي أطلقتها الحركات الثورية؛ فملايين الناس دخلوا إلى الساحة السياسية وأصبحوا يسعون إلى التغيير الحقيقي، وليس مجرد وجه جديد للعادات القديمة.

يؤكد اشتعال مختلف الصراعات الاجتماعية على مدار 2011 هذه الثقة المتزايدة وروح القتال في أوساط قطاعات عريضة من الشعب في مصر. فقد بدأت الإضرابات والحراكات العمالية بعد خلع مبارك مباشرة في فبراير 2011. وصدر بيان في 19 فبراير 2011 من توقيع ممثلي النقابات العمالية المستقلة في أكثر من 40 مصنعاً ومكان عمل، أشار إلى «الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات لمئات الآلاف من العمال في جميع أنحاء مصر خلال الفترة الراهنة» وأهمية التأكيد على «البُعد الاجتماعي لهذه الثورة وضرورة ألا تُسرق الثورة ممن يشكلون قواعدها، الذين يجب أن يكونوا هم المستفيدون منها».[699] استعرض البيان جملة من المطالب تخص الحد الأدنى (والأقصى) للأجور، والأمان الوظيفي، وإعادة تأميم الشركات المخصخصة، والحق

698- فتحي الشامخي، «المديونية الخارجية والثورة التونسية»، الثورة الدائمة، عدد 2، (ربيع 2012)، ص ص 143-146.

699- إعلان «النقابات العمالية المصرية المستقلة»، www.arabawy.org.

في الاحتجاجات العمالية. والأهم أن البيان طالب بحلّ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بصفته «من أهم رموز الفساد في النظام المعزول».[700]

وفي سبتمبر 2011 اندلعت موجة إضراب كبرى جديدة، شارك فيها المعلمون والأطباء وعمال النقل العام وعمال مصانع السكر والبريد. كانت هذه الموجة من الحراك العمالي مهمة بصفة خاصة نظراً لانتشارها في مختلف القطاعات (على النقيض من إضرابات فبراير التي اقتصرت على أماكن عمل معينة). على سبيل المثال، فإن إضراب المعلمين على مستوى الدولة هذه المرة شارك فيه نصف مليون معلم في ذروته، وطالبوا باستقالة وزير التعليم، وزيادة الاستثمار في المدارس، وتحسين الظروف التعليمية. وأثار إضراب الأطباء مسألة تحسين الرعاية الصحية وأوضاع المستشفيات. وكانت هناك ثمة مشتركة وأساسية في جميع هذه الإضرابات، وهي فكرة «التطهير»، أي تطهير المؤسسات العامة من فلول النظام القديم. انطلقت الاحتجاجات العمالية إلى جانب جملة من النضالات الاجتماعية الأخرى، منها الاحتجاج ضد المحاكم العسكرية (أكثر من 12 ألف شخص واجهوا محاكمات عسكرية في الفترة التالية على عزل مبارك مباشرة) وإضرابات الطلاب ضد الرسوم التعليمية واللوائح الإدارية الجائرة، والمظاهرات التي خرجت لمواجهة تزايد الاعتداءات ضد النساء، وحملات إلغاء الدين المتراكم أثناء عهد مبارك. هذا الازدهار غير المسبوق للحراك الاجتماعي سلط الضوء بعمق على الصلات بين المصالح الاقتصادية اليومية للعمال التي تخص الأجور وظروف العمل، والأسئلة الاجتماعية والسياسية الأشمل.

وفي هذا السياق اضطرت القوى الغربية وحلفاؤها المحليون إلى الالتفات إلى سبل أخرى لإتلاف هذا الوعي السياسي المتزايد. فأي استمرار للرأسمالية كما كانت قبل الثورة يتطلب إعادة تأهيل آليات سيطرة عهد مبارك (القمعية والأيديولوجية معاً) كسبل لضمان تهدئة وإنهاء تسييس السكان. واجهوا تحد هائل في هذا الصدد؛ فالعديد من مؤسسات الدولة – التي كانت فيما سبق تضمن اللامبالاة السياسية للسكان – انهارت جزئياً أثناء الاحتجاجات. على سبيل المثال، اختفى جهازا الشرطة والجيش إلى حد بعيد من الشوارع أثناء الفترة المبكرة من عام 2011، والحق أن من

700- السابق.

لحظات التحول المفصلية في خلع مبارك أواخر يناير 2011 عندما أحرق محتجون مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد. كما تم حلّ الحزب الوطني الديمقراطي، حزب مبارك الحاكم (مع إحراق مقره هائل الحجم على كورنيش النيل). وفي أماكن العمل، كان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من آليات السيطرة الأهم، وقد فقد نفوذه بدوره، وبدأت النقابات المستقلة في الظهور في خضم حركات الإضراب المتعددة.

كان من الحلول التي تمت تجربتها في مواجهة هذا التحدي لمحاولة استرداد الأنماط القديمة للحكم، حلاً ركّز على الأحزاب التي خرجت من عباءة الإسلام السياسي، وأهمها جماعة الإخوان المسلمين التي طال حظرها قبل الثورة. ومِثل الحزب الوطني الديمقراطي التابع لمبارك، كانت الجماعة مخترقة لمختلف مناطق الدولة بشكل عميق، بما يشمل المناطق الريفية، ومن ثم كانت قادرة على لعب دور أيديولوجي مهم، ودور قوي في الحشد. ولقد اتخذت موقفاً خبيثاً من موجات الإضراب في فبراير وسبتمبر 2011، وتكررت مطالباتها بتقويض حراك العمال المستقل وفض الحركات التي خرجت إلى الشوارع. على سبيل المثال، انهار إضراب المعلمين الذي بدأ في سبتمبر 2011 في نهاية المطاف بعد رفض الإخوان المسلمون دعم الحشد القائم، وبعد أن عملت الجماعة على إعادة السيطرة على القطاع مرة أخرى وإرجاعه إلى كنف اتحاد المعلمين التابع للاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وبالمثل، في حالة الأطباء، تمكنت الإخوان المسلمون من تعطيل الحراك بسبب هيمنتها على نقابة الأطباء.[701] لقد مثلت جماعة الإخوان نموذجاً جذاباً يمكن من خلاله استرداد الوضع القائم قبل الثورة، بسبب صلاتها المقربة بقطاعات مهمة في البرجوازية المصرية، واستعدادها وقابليتها للقبول بطلبات الجيش والإمبريالية الأمريكية، وصلاتها الوثيقة بالقوى الإقليمية في الخليج.

701- لكن من المهم ملاحظة أن مجموعة مستقلة مكونة من النشطاء ربحت نحو ربع مقاعد المجلس العام لنقابة الأطباء بعد الإضراب، ومثل هذا تحدٍ يعتد به لاحتكار الإخوان لشؤون النقابة.

استغرق إنجاز هذه المهمة أغلب سنة 2012. فبعد سلسلة معقدة من المنافسات الانتخابية، وصل محمد مرسي من الإخوان المسلمين إلى السلطة رئيساً لمصر في 30 يونيو 2012.[702] وبعد انتخاب مرسي مباشرة ومراسم قسم وزارته في مطلع أغسطس 2012، اندلعت سلسلة جديدة من الإضرابات. اشتملت موجة الإضراب الجديدة هذه على عمال النسيج والسيراميك والأطباء والعاملين بالجامعات والبريد وبالقطاع الصحي، من مختلف مناطق البلاد. وكان مركز اندلاع الإضرابات هو مدينة

702- كانت الخطوة الأولى في هذه العملية هي انتخاب البرلمان الذي انعقد منذ 28 نوفمبر 2011 حتى 11 يناير 2012، وشهد هيمنة حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان على الكتلة التصويتية، فحصل الحزب على 38 في المائة من الأصوات، وبلغت مشاركة الناخبين 54 في المائة. وهناك تجمع إسلاموي آخر، هو الكتلة السلفية بقيادة حزب النور، فاز بنحو 28 في المائة من الأصوات ليصبح ثاني أكبر قوة في البرلمان. وحصل ائتلاف من أحزاب اليسار والأحزاب الاشتراكية تحت مظلة «الثورة مستمرة» على أقل من 3 في المائة، وفاز بسبعة مقاعد في المجلس. لم يكن الظهور القوي للإخوان في هذه الانتخابات مفاجئاً. ففي عهد مبارك كان الإخوان – رغم حظرهم – منظمة شبه قانونية لها صلات عميقة نسبياً بشتى أنحاء البلاد. على مدار سنوات عديدة كانت المعارض الرئيسي لنظام مبارك. ولم تكن العديد من الأحزاب الأخرى (ومنها بعض أحزاب اليسار) قد تشكلت أو بدأت في العمل بشكل صريح إلا مؤخراً، من ثم كان من المستحيل توقع أن تحقق نفس امتداد الإخوان الجغرافي أو سعتها التنظيمية. وكانت الأحزاب الإسلاموية بدورها جيدة التمويل، من مصادر محلية ومن دول الخليج، ما أتاح فارق كبير في قدرتها على تنظيم حملات الدعاية الانتخابية. كما أن الأحزاب الأخرى كان تواجدها بالمناطق الريفية أضعف بكثير مقارنة بالإخوان، التي شيدت على مدار سنوات عديدة في الريف شبكات رعاية ودعم. تلت تلك الانتخابات البرلمانية في 23-24 مايو 2012 الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. كنت نسبة المصوتين أقل من 50 في المائة، وخرجت النتيجة بحصول محمد مرسي على 24.78 في المائة من الأصوات، وحصل أحمد شفيق على 23.66 في المائة (وهو المرشح المفضل للجيش الذي كان القائد السابق للقوات الجوية المصرية وأخر رئيس وزراء في عهد مبارك) وحمدين صباحي (المرشح الناصري المدعوم من أغلب قوى اليسار) الذي ربح 20.72 في المائة من الأصوات. كانت الأصوات الكثيرة التي حصدها صباحي – لا سيما في المراكز الحضرية الكبرى في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد حيث فاز بنسبة كبيرة من الأصوات – مؤشراً جزئياً على أن بعض المناطق التي طال التصور بأنها تدعم الإسلاميين لم تكن كتلاً واحدة كما افترض الكثير من المحللين. تؤكد أيضاً نتائج صباحي القوية في تلك المحافظات على السمة الحضرية للثورة. أما الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المنعقدة في 16 و17 يونيو فشهدت تنافس مرسي وشفيق. لكن قبل يومين من انعقاد الجولة الثانية، تحركت القيادة العسكرية لحل البرلمان المنتخب في يناير ولفرض الطابع المؤسسي على سيطرة الجيش على العملية السياسية.(حل البرلمان تم بناء على حكم قضائى من المحكمة الدستورية العليا وليس بناء على أوامر وتحركات القيادة العسكرية كما يقول المؤلف. المترجم) فعلوا هذا عبر جملة من القرارات التي سمحت للجيش والمخابرات بالقبض على المتظاهرين، ومنحوا أنفسهم سلطة على صياغة الدستور الجديد، والحق في تولي مسؤوليات التشريع إلى حين انتخاب برلمان جديد. أدت هذه التحركات إلى احتجاجات شعبية وأصدرت بعض القوى السياسية دعوة لمقاطعة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. إلا أن نسبة الناخبين كانت أكبر من مثيلتها في الجولة الأولى (51.85 في المائة مقارنة بـ 46.42 في المائة) رغم أن أكثر من 3 في المائة من الناخبين أبطلوا أصواتهم. وبعد أسبوع من تأخير إعلان النتيجة شهد مفاوضات مكثفة بين الإخوان والجيش، تم إعلان محمد مرسي رئيساً بنسبة أصوات بلغت 51.73 مع حصول شفيق على 48.27 في المائة. تم تنصيب مرسي رئيسا في 30 يونيو 2012.

المحلة الكبرى الصناعية، التي شهدت إضراب 25 ألف عامل نسيج من شركة المحلة مصر للغزل والنسيج المملوكة للدولة في أواسط يوليو 2012. لعب هؤلاء العمال دوراً رئيساً في خلع مبارك، فضلاً عن دورهم المركزي في موجات الإضراب السابقة، في الفترة من 2006 إلى 2008، التي ساعدت في نزع المشروعية عن نظام مبارك وبناء مراكز جديدة للحراك العمالي الراديكالي. ورداً على هذا الإضراب، أرسل الإخوان المسلمون ممثلون عنهم إلى المصانع لإقناع العمال بإنهاء الإضراب، فطاردهم المضربون وطردوهم.

تشير هذه التحركات إلى التوجه الطبقي لجماعة الإخوان ذاتها. ففي مطلع ديسمبر 2012 وافقت الجماعة من حيث المبدأ على قرض من صندوق النقد الدولي – وإن تعطل طلب القرض لاحقاً تحت وطأة الاحتجاج الشعبي. كما أصدرت الجماعة جملة من القوانين كانت قمعية للغاية، ضد العمال والحركات الاجتماعية الأخرى، وأعادت الجيش إلى موقع القوة.[703] أظهرت تعيينات الوزراء في حكومة مرسي استمرارية واضحة مع أنماط الحكم القديمة. فوزير المالية في حكومته، ممتاز السعيد، ظل في منصبه الذي كان يشغله في الحكومة التي عينها الجيش قبل وصول مرسي إلى السلطة. والسعيد مناصر قوي للسياسات النيوليبرالية وقد دفع بقوة من أجل الحصول على قروض دولية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعيّن مرسي أسامة صالح وزيراً للاستثمار، وكان مبارك قد اختاره رئيساً للهيئة المصرية العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وهي المؤسسة التي قادت عملية تسويق مصر بصفتها تمثل فرصة للأيدي العاملة الرخيصة لصالح المستثمرين الأجانب. وكان وزير التجارة والصناعة هو حاتم صالح، رئيس مجلس إدارة مجموعة جذور للصناعات الغذائية، وهي شركة تابعة لشركة القلعة القابضة التي تربطها صلات بالخليج (انظر الفصل السادس). وفي منصب وزير الداخلية، عين مرسي أحمد جمال الدين، نائب وزير الداخلية في عام 2011، وكان مسؤولاً عن أغلب أعمال قمع المتظاهرين ذلك العام. وفي يوم تعيينه، ذكرت صحيفة المصري اليوم أن جمال الدين قال: «أول أولويات

703- أحمد تهامي، «الدستور والصراع الاجتماعي والسياسي بعد الثورة في مصر»، جدلية، 5 ديسمبر 2012، www.jadaliyya.com تم الاطلاع في 6 ديسمبر 2012.

وزارة الداخلية في هذه المرحلة الدقيقة هي استعادة الأمن».[704] ولقد ذكر على وجه الدقة أن المظاهرات والاحتجاجات «معوقاً يقف أمام الاستقرار الأمني والاقتصادي» وتعهد بمعاقبة «المواطنين الذين يتسببون في تعطيل السكك الحديدية أو قطعها» (كان رئيس هيئة السكة الحديد قد اشتكى من وقوع أكثر من 870 احتجاج وإضراب منذ خلع مبارك).[705] إضافة إلى سجله في الجهاز القمعي للدولة، فإن جمال الدين هو ابن شقيق الدكتور عبد الأحد جمال الدين القائد السابق لكتلة الحزب الوطني المنحل في البرلمان الأسبق.

إن الإخوان المسلمين – مثل أغلب الحركات الإسلاموية في المنطقة – تعتمد على دعم بعض شرائح فقراء الريف والحضر، فضلاً عن «الطبقة الوسطى» بالمدن (ودليل على هذا الظهور التاريخي القوي للإخوان في انتخابات نقابات المحامين والأطباء والمهندسين والنقابات المهنية الأخرى). وفي الوقت نفسه، فإن قيادتها مناصرة للرأسمالية بشكل سافر، واعتنقت صراحة برنامج اقتصادي نيوليبرالي. والقيادة المركزية للجماعة، مثل خيرت الشاطر وحسن مالك، هم رجال أعمال أثرياء. ومن كبار رجال الأعمال الآخرين في الجماعة صفوان ثابت صاحب جهينة جروب، أكبر شركة ألبان وعصائر في مصر (انظر الفصل السادس)، ومحمد مؤمن من «مؤمن جروب» التي تدير سلسلة مطاعم كبيرة في مصر، وعبد الرحمن سعودي، الذي يدير سلسلة سوبرماركت وشركة صادرات زراعية. يسيطر هؤلاء الأفراد بشكل كامل على عملية صناعة القرار في الجماعة (من خلال ما يُدعى بمكتب الإرشاد) فضلاً عن الهيمنة على برنامجها الاقتصادي. تمكن هذا التقسيم الطبقي من تكريس إمبراطورية مالية هائلة في عهد مبارك، مع مواجهة القمع في الوقت نفسه من الحين للآخر، من قِبل نظام مبارك والنخب المتحالفة معه. ولقد ظلت الخلافات قائمة بين قيادة الإخوان والجيش والحلفاء القدامى لنظام مبارك، لكن يُفضل النظر إلى هذه الخلافات بصفتها تنافسية في إطار من الاحتكاكات داخل الطبقة الرأسمالية المصرية نفسها وجهاز الدولة

704- يسري البدري، «وزير الداخلية: مرسي طالب بتفعيل «الأمن الوطني».. ولن نتردد في القصاص لحق الدولة (حوار)»، المصري اليوم، 3 أغسطس 2012، www.almasryalyoum.com/node/1027176 تم الاطلاع في 4 أغسطس 2012.

705- السابق.

نفسه. في الجوهر، تمثل الجماعة نفس المصالح الطبقية وهي متحدة مع الأطراف المنافسة لها ضد الحركة الشعبية.[706]

تتصل هذه السمة الطبقية للإخوان بشكل وثيق بالأنساق الإقليمية التي تتبعها وحللها هذا الكتاب؛ وأهمها في هذا الصدد دور دول الخليج العربي. فدول الخليج، لا سيما السعودية وقطر، كان لها دور قيادي في دعم الحركات الإسلاموية في مصر (ودول أخرى) على امتداد الانتفاضات. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الدول (السعودية والكويت والإمارات على الأخص) حافظت أيضاً على علاقات مقربة للغاية مع القيادة العسكرية المصرية. من النتائج التي يمكن الوصول إليها من هذا الكتاب أن هذه المساعدات الخليجية لم تكن فقط بدافع من التقوى الدينية، إنما هي عنصر أساسي من عناصر تعميق الاختراق السياسي الخليجي لجهاز الدولة. إنها – بمعنى آخر – من مظاهر تدويل الدولة المصرية، كوسيلة لضمان رأس المال الخليجي استمرار مصر في الاحتفاظ بنفس أنماط التراكم التي وسمت العقود السابقة.

وفي الوقت نفسه، فإن السمة المحافظة للإسلام التي روج لها الخليج واعتنقتها الحركات الإسلاموية مثل الإخوان، هي مكون رئيسي من مكونات حركة الثورة المضادة. فانتشار الأفكار المضادة لحقوق المرأة والأقليات الدينية والشيعة وما إلى ذلك، هي سمة جوهرية من سمات المعركة الأيديولوجية ضد الحركات الثورية، وهي عملية تؤدي إلى تشظي وإضعاف التضامن. وفي القلب من هذه العملية، الحرب على مشاركة النساء في النضالات السياسية وقيادتهن لها. كان للناشطات في الحركات الثورية في مصر (ودول أخرى) بالضرورة دوراً مركزياً في قلب الحركة – وجزء كبير من السبب في هذا هو أنساق تطور الرأسمالية كما ورد في الكتاب – ومن السمات الفاصلة في محاولة استرداد الوضع القائم قبل الثورة إقصاء النساء عن

706- من ثم، وبينما قد تظهر توترات بين مستوى القاعدة في الجماعة وقيادتها (ظهر على سبيل المثال في انشقاق جناح مهم من شباب الإخوان في أواسط 2011، وقاموا بتشكيل حزب التيار المصري)، فهناك بلا شك تناقض بين خطاب الجماعة حول العدالة الاجتماعية على جانب، وبرنامجها الاقتصادي على الجانب الآخر، ومن غير السليم وصف الإخوان بأنهم جماعة «إصلاحية» كما فعل البعض من اليسار. ففي حين تحشد الجماعة لنفسها الدعم من جميع شرائح المجتمع المصري، فإن هذا الدعم يجتمع لها من خلال خطاب الجماعة الذي يبدو في الظاهر أنه معارض للإمبريالية وللعسكرة، فإن مسار الجماعة هو بالأساس مسار من التوافق والتوصل إلى حلول وسط مع الثورة المضادة.

المجال العام، وإبعادهن كمشاركات نشطات في الخطوط الأولى للمقاومة. ومن هذا المنطلق، فإن اعتداءات الأطراف المحافظة على دور المرأة هي جزء لا يتجزأ من أهداف الثورة المضادة الأعم. إنها محاولة «لإعادة الأجساد إلى مكانها الطبيعي» كما أشار بول عمار.[707] من ثم، فإن وضع النساء يعد مقياساً رئيسياً لمدى ازدهار العملية الثورية، والحركات التي خرجت دفاعاً عن وضع المرأة، وقد خرج الكثير منها في مصر، هي حركات لا غنى عنها.

لجميع هذه الأسباب، ومثل ابن عمّها في تركيا (حزب العدالة والتنمية)، يمكن فهم الحركة الإسلامية المصرية بصفتها تعبير سياسي عن قطاع من البرجوازية المصرية، تعتمد على دعم الشرائح الوسطى والفقيرة من المجتمع، وتسعى إلى الحفاظ على الأنساق القائمة مسبقاً لتراكم رأس المال على الصعيدين القُطري والإقليمي. إنها منظمة تدعم استمرار الخصخصة، وزيادة الانكشاف على الأسواق المالية العالمية، والمزيد من رفع الضوابط عن أسواق العمل، والمزيد من الاعتماد على قروض المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويعد دور الإخوان في مصر مؤشراً قوياً على كيف ظهر الإسلام السياسي كأداة مفيدة للنخب السياسية والقوى الغربية في خضم محاولتها لإعادة تكوين وتشكيل قوة الرأسمالية على المجتمع المصري، لا سيما في سياق الانهيار الجزئي لأنماط الحُكم القديمة.[708] ربما يؤدي هذا التوجه إلى توليد تناقضات بين خطاب وممارسات الجماعة، لكن وكما هو الحال بالنسبة إلى النظير التركي (حزب العدالة والتنمية)، يجب ألا يُنظر إلى

707- انظر:

Paul Amar, “Old State, New Rules: New Logics of Popular Sovereignty and Subaltern Alternatives to the Egyptian ‘Baltagi State,’” paper presented at Oxford University Conference, The Egyptian Revolution One Year On, Causes, Characteristics and Fortunes, May 25, 2012, Oxford University.

708- لم تقتصر هذه العملية على مصر. ففي تونس، جلبت انتخابات المجلس الدستوري في 23 أكتوبر 2011 حزب النهضة إلى السلطة، وقد تحرك كما فعل الإخوان ضد النقابات والحركات الاجتماعية الأخرى، بما يشمل استخدام العنف في قمع واعتقال العمال المضربين في سياق الإضراب العام في مطلع ديسمبر 2012. انظر:

Agence France-Presse, “Leading Tunisia Union Calls for Dec 13 Nationwide Strike,” December 5, 2012; Maryam Aziz, “Ennahda Activists Attack Tunisian Union,” December 5, 2012, english.nuqudy.com.

وفي سوريا، هيمن الإخوان المسلمون على المجلس الوطني السوري الذي كان في صدارة المطالبة بالتدخل الغربي في سوريا.

الإخوان بصفتهم ضد الرأسمالية أو بديل تقدمي للحكم السلطوي.

على ذلك، في هذا السياق، فمن الضروري تذكّر ألا تُختزل الدولة في الإخوان المسلمين أو أي حزب سياسي يسيطر على أغلب المؤسسات الحكومية. فهذه الأحزاب هي ممثل تنظيمي لقوى اجتماعية مختلفة، لكن تبقى الدولة تعبيراً مؤسسياً أعرض بكثير عن قوة الطبقة الرأسمالية التي تتجاوز حدود السلطة الحكومية ذاتها. الأهم، وكما تكرر تأكيد هذا الكتاب، أن الجيش وقوات الأمن لهما موقع بارز في مؤسسات الدولة العربية. وبينما قد يأخذ هذا عدداً من الأشكال عبر المنطقة – من السمة الطائفية الواضحة للجيوش في البحرين وسوريا إلى الوحدات النخبوية بقيادة العائلات الحاكمة في ليبيا القذافي أو يمن صالح – فإن الجهاز الأمني يبقى الركن الركين لقوة الطبقة في كافة الدول. هذه الملاحظة لها أهمية قصوى في الحالة المصرية، بما أن قيادات المؤسسة العسكرية ليسوا عميقو الصلة فقط بالطبقة الرأسمالية ذاتها (من خلال مصالحهم التجارية المتعددة) إنما يشكلون أيضاً الطرف الأساسي المتواصل مع الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى (ودليل على هذا المعدلات الهائلة للمساعدات الأمريكية التي تدخل مباشرة إلى المؤسسة العسكرية) وعلى مدار جميع اللحظات المفصلية خلال العامين الأخيرين، بدءاً من عزل مبارك نفسه، دأبت القوات المسلحة على محاولة إنهاء وفض التنظيم المستقل للشعب المصري. وسوف يستمر هذا الدور بلا شك في المستقبل.

لكن وعلى الرغم من جهود الجيوش العربية، والقوى الغربية، والقوى السياسية مثل الإخوان المسلمين، فمن الخطأ افتراض أن الفرص الهائلة التي ظهرت في الشرق الأوسط مآلها إلى الاضمحلال النهائي. فالأسباب الجذرية للانتفاضات ما زالت لم تُحلّ، واحتمال تجدد النضالات قائم دائماً. السبب الرئيسي لهذا التفاؤل الحذر هو تزايد وضوح الآليات الاجتماعية والطبقية التي حركت هذه الحركات ودفعتها قدماً، والحشد المستمر دون كلل أو ملل إلى الآن. فقد خرج الملايين إلى الشوارع للمرة الأولى في عام 2011 وتعرضوا هم أنفسهم لتحولات كبرى. كثيراً ما يُهمل النظر إلى تداعيات هذا الأمر؛ إذ لا يمكن الحكم على نتائج هذه الانتفاضات على مقياس من وصلوا إلى السلطة السياسية أو بالنظر إلى التحالفات المؤقتة التي تشكل قمة الدولة. فهذه الانتفاضات غيّرت دون رجعة من الوعي السياسي لجيل كامل. هذه هي تركتها

الأساسية. ليست المسألة مسألة حزب أو فرد وصل إلى منصب الرئيس، إنما هو نضال من أجل تغيير حقيقي لا يمكن حلّه بالبدائل التجميلية على قمة النظام. فالنمو العميق للوعي الذاتي والثقة السياسية يتخللان وعي ملايين الناس حالياً، إنه الجني الذي خرج من القمقم، وتحاول بشراسة النخب القديمة والجديدة والقوى الأجنبية والإقليمية على السواء، أن تعيده إلى قمقمه. إن العملية الثورية إما ستمضي قدماً في التصدي للرأسمالية ذاتها، وإلا سيتم إسكاتها لجيل آخر.

الختام: في انتظار الحرية

هذان القطبان للثورة والثورة المضادة ما زالا السمة التي تُعرِّف المعارك السياسية للمنطقة وتؤكد أهمية عمليات تكون الطبقة والدولة لأي محاولة متماسكة لفهم المنطقة. كما شدد هذا الكتاب، فإن الإمبريالية، وطبيعة التحول النيوليبرالي، وعناد الاستبداد وقدرته على الاستمرار، هي جميعاً وجوه متعددة للرأسمالية في الشرق الأوسط يتصل بعضها ببعض. شكّلت جميع هذه الوجوه الهيئة التي اتخذتها الأزمة المالية لعام 2008 وتداعياتها على المنطقة. من هذا المنظور، لا شك هنالك إذن أن جذور ثورات 2011 لن نجدها في عامل واحد (مثل السلطوية، أو الفقر، أو أسعار الغذاء، أو البطالة، إلى آخره)، إنما تعد هذه الجذور «متعددة الأسباب». فجميع العوامل المختلفة التي يُسلط عليها الضوء لتفسير الثورات ترتبط ببعضها وبكيفية تشكيل الرأسمالية للمنطقة. والصلات القائمة بين هذه العوامل ضرورية كل الضرورة لتكوينها ذاته؛ فمن غير الممكن الفصل بين هذه العوامل أو تقسيمها بصفتها «أشياء» منفصلة منبتة الصلة عن بعضها البعض.

وباعتبار أن هذه العوامل المختلفة هي عناصر جوهرية وأساسية من كلٍ، فوجودها يتشكل عبر علاقاتها بهذه الكلية. دون مواجهة ودحر هذا «الكل» – أي الرأسمالية ذاتها – فلا يمكن الوصول إلى حلول طويلة الأجل لمشكلات المنطقة.

لقد استعرض هذا الكتاب بعض الخطوط العريضة للرأسمالية في الشرق الأوسط، من خلال تعقبه للعمليات التاريخية البنيوية لتكون الطبقة والدولة، والصلات القائمة فيما بينها عبر مختلف النطاقات والمستويات، من حضر وريف، ومستوى قُطري وإقليمي وعالمي. ولقد أظهر الكتاب أنه وعلى مدار العقود القليلة الماضية، أنتج

تطور الرأسمالية في المنطقة نتائج شديدة الاستقطاب: شريحة ضئيلة من السكان تستفيد من سيطرتها على اللحظات الأساسية للتراكم وصلاتها الوثيقة برأس المال الدولي، إلى جانب جموع متزايدة من السكان الفقراء المستلبين عبر المناطق الريفية والحضرية معاً. ولقد تم دمج شبكات الإنتاج والاستهلاك بالمنطقة في السوق العالمية بدرجات متفاوتة، لكنها أسفرت على طول الخط عن مستويات مرتفعة من الاعتماد على الواردات والانكشاف على تقلبات الاقتصاد العالمي. وكانت بنى الدولة السلطوية - المتسمة بديالكتيك المركزية واللامركزية المذكور في الفصل الثالث - هي القابلة التي ولّدت هذا النمو المشوّه للرأسمالية.

شهد تكون الطبقة في الحقبة النيوليبرالية تزايد اختراق الطبقات الرأسمالية الإقليمية للدول لدرجة أنه أصبح من غير المنطقي وصف الطبقات البرجوازية بالدول بأنها «وطنية»، من حيث أن مصالحها وبشكل ما تتضاد مع مصالح رأس المال الدولي أو الإقليمي الأشمل. إنما اندمجت الطبقات الرأسمالية بالمنطقة في أنساق وآليات الحكم الإمبريالي، مع اعتماد تراكم الثروة طرفها بالكامل على حركة رأس المال عبر مختلف الدوائر الإقليمية والدولية، التي سلط هذا الكتاب الضوء عليها. تعكس هياكل الملكية القائمة هذه العملية، مع جعل رأس المال «الأجنبي» الآخر داخلياً على بنى الطبقة والدولة في سائر أنحاء المنطقة. لقد أصبح تكون الدولة في الشرق الأوسط إذن عملية دولية، تسير على طريق تدويل رأس المال، وهي العملية التي تنزع نحو ضمان توفر ظروف التراكم لكل رأس المال بغض النظر عن جنسيته. إن الأهمية الاستراتيجية العظيمة للمنطقة، وطريقة دمجها بالسوق العالمية والانصهار بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية، هي أمور تنفي وجود أي شكل من أشكال الرأسمالية البعيدة أية مسافة عن الاستبداد الشديد أو وجود رأسمالية لا تُقصي السكان من أي سيطرة حقيقية على العمليات الاجتماعية. لهذه الأسباب، فمن ضروب الخيال والوهم تصوّر أية إمكانية لإقناع «برجوازية وطنية» بالتحرك لتحقيق مصالح الأغلبية وأن تبني دولاً رأسمالية «ديمقراطية اجتماعية» في الشرق الأوسط. هذه الطبقات الرأسمالية هي جزء لا يتجزأ من المشكلة، لا من الحلّ.

إن أي تغيير حقيقي في المنطقة يتطلب بالضرورة عدم الاقتصار على مواجهة الرأسمالية على المستوى القُطري فقط، إنما أيضاً مواجهة التكوينات الإقليمية التي

تُبقي على أنماط الاستغلال هذه. هذا الأمر الأخير يعني ضرورة توخي الوضوح التام والكامل في فهم سبل استمرار الإمبريالية في الهيمنة على المنطقة على مدار العقود القليلة الماضية. وكما جاء في ختام الفصل الثاني، فإن هناك تيمة مستمرة في هذا الصدد تمثلت في تدعيم الهيراركيات الإقليمية من خلال آليات مثل الديون والمساعدات، وأنشطة المؤسسات من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، و – طبعاً – استمرار واقع التدخل العسكري المباشر. تعتمد أنشطة القوى الغربية – ومؤخراً انضمت إليها دول مثل الصين وروسيا – بشكل جوهري على الاحتفاظ بالسيطرة القائمة على المنطقة. لهذا السبب، فإن نقطة البدء في أي تحرر حقيقي سوف تشتمل على فضح ومواجهة كافة هذه الأشكال المتعددة من التدخل.

ومن الجوهري في سياق هذه العملية فهم خصوصية قطبي القوى الإمبريالية في المنطقة: إسرائيل ودول الخليج. كما أوضح هذا الكتاب، فإن مكانة إسرائيل الخاصة ضمن فرض القوة الغربية تنبع مباشرة من خصوصيتها كدولة استعمار استيطاني تعتمد على سلب الشعب الفلسطيني، ما يعني أن تحالفها مع الإمبريالية عنصر وجودي من تكون الدولة ذاتها، وهو عنصر معزول بصورة فريدة من نوعها عن أية ضغوط داخلية من المجتمع الإسرائيلي. هذا التحالف ليس عسكرياً في طبيعته حصراً، فالدولة الإسرائيلية كانت عميقة الصلة بكيفية تطور النيوليبرالية في المنطقة. ومن الاستنتاجات المركزية التي يمكن الخروج بها من هذا، أن النضال الفلسطيني يمكن أن يكون له ثِقل استراتيجي هائل في النضالات السياسية بالمنطقة ككل. فمواجهة الهيمنة الغربية على المنطقة تمر بالضرورة بالمسألة الفلسطينية.

ركّز هذا الكتاب أيضاً على الدور الخاص لدول الخليج في الاقتصاد السياسي الإقليمي. يعكس الصعود السياسي الدراماتيكي للخليج في أعقاب لحظة 2011 هذه العملية، وله تبعات هامة على طبيعة مستقبل النضالات السياسية. هذا يعني على سبيل المثال أن النضالات من أجل النكوص عن السياسات النيوليبرالية التي استعرضها هذا الكتاب ستواجه بالضرورة المصالح الراسخة لدول الخليج ذاتها. تأكد هذا في العديد من الإضرابات والاحتجاجات التي استمرت على مدار عامي 2011 و2012 (وكان

أبرزها في السياق المصري).[709] ولتحرّي الوضوح، ربما لا يتم التعبير رسمياً عن هذا في المحتوى السياسي للنضالات الجماهيرية، لكنه حاضر بالضرورة في جوهر هذه الحركات وفي القوى الاجتماعية التي يتعين على هذه الحركات أن تواجهها.

يعني الدور الخاص بالخليج في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط أن أية مواجهة فعالة للرأسمالية تتطلب مقاربة إقليمية. لا توجد حلول طويلة الأجل على المستوى القُطري للمشكلات التي تواجه الشرق الأوسط، إذا تخلت هذه الحلول عن التعامل مع مسألة السيطرة على هذه الثروة الهائلة من قِبل شريحة ضئيلة من سكان المنطقة. لا يعني هذا بالطبع أن الحركات الثورية سوف تبدأ من النطاق الإقليمي دون المرور على مواجهة الطبقات الحاكمة على المستوى القُطري. إنما النقطة المقصودة هنا هي رؤية هذه النطاقات المختلفة للنضال بصفتها كل لا يتجزأ. فمن دون وجود منظور إقليمي يشير بشكل استراتيجي إلى مواجهة مكانة ونفوذ النظم الملكية الخليجية، فلن يطرأ تغيير جوهري على المنطقة. من أمام المشهد المرتسم أمامنا في عام 2012، تبدو فكرة النضال الإقليمي رؤية طوباوية، لكن أحداث العامين الأخيرين تؤكد على قوة إمكانية تحقق الفكرة؛ فهي واقع قابل للتحقق أثار خوفاً عظيماً في أروقة السلطة في واشنطن والرياض والدوحة.

ما زال الشرق الأوسط منطقة «مركز» في السوق العالمية، وسوف تكون نجاحات وإخفاقات نضالاته الاجتماعية عاملاً حاسماً في تحديد طبيعة الرأسمالية العالمية على مدار السنوات القادمة. والثورات التي اندلعت عاميّ 2011 و2012 هي ملك لجميع المعنيين ببناء مستقبل فيما بعد الرأسمالية. ومن أفضل مناحيها، تمثل الثورات العربية حلقة جوهرية في سلسلة ملهمة من النضالات التي اندلعت في شتى أنحاء

709- تأكدت هذه الصلة في أمثلة بلا حصر على مدار الفترة الأخيرة: محاولات استرداد الأراضي التي اشترتها شركة دماك دبي والفطيم في عهد مبارك بأقل من سعر السوق. مشروع توشكى، حيث تم بيع مائة ألف هكتار أراضي زراعية بأقل من 10 دولار للهكتار للأمير السعودي الوليد بن طلال (بعد الثورة تم إلزام طلال بإعادة 75 ألف هكتار)، وقضية إي إف جي هيرمس سابقة الذكر، الشركة الخاضعة للتحقيق جراء علاقاتها بنظام مبارك (قالت الشركة إن جمال مبارك، نجل الرئيس الأسبق، يملك 18 في المائة من أسهم الشركة)، والتحركات الراديكالية القائمة منذ فترة من قبل العمال في شركة طنطا للكتان والزيوت، ومطالبتهم بإعادة تأميم المصنع الذي تمت خصخصته وبيعه لمستثمر سعودي هو عبد الإله الكعكي، في عام 2005، ومطالب إعادة تأميم 82 فرعاً من عمر أفندي، الذي تمت خصخصته في 2006 وبيع لشركة أنوال التي تتخذ من السعودية مقر لها.

العالم على مدار العامين الأخيرين. وعلى نفس المنوال، فإن تفشي الثورة المضادة الخبيث عبر المنطقة هو جزء من المحاولة المشتركة من قبل جميع الدول الرأسمالية لدحر وتهدئة المقاومة للأزمة والتقشف. إن الثورات العربية تشير إلى طريق من الأمل، والضرورة، والإمكانات، المحمولة على أكتاف التمرد. هذا الوعد بالثورة يبقى حاضراً في اللحظة السياسية، وهو يمتد إلى خارج الشرق الأوسط، وهو ملك لكل من ينشدون عالماً مختلفاً.

الملحق 1: أنماط تجارة الصادرات والواردات الخاصة بالشرق الأوسط

	الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي/الولايات المتحدة كـ % من إجمالي تجارة الصادرات			الواردات إلى الاتحاد الأوروبي/الولايات المتحدة كـ % من إجمالي تجارة الواردات			أكبر خمس شركاء تصدير (2010)، %	أكبر خمس شركاء استيراد (2010)، %
	1999-1996	2003-2000	2007-2004*	1999-1996	2003-2000	2007-2004*		
الجزائر	الاتحاد الأوروبي: 63.5 الولايات المتحدة: 15.2	الاتحاد الأوروبي: 63 الولايات المتحدة: 15.6	الاتحاد الأوروبي: 56.2 الولايات المتحدة: 23.4	الاتحاد الأوروبي: 60.3 الولايات المتحدة: 9.9	الاتحاد الأوروبي: 61.5 الولايات المتحدة: 8.9	الاتحاد الأوروبي: 54.7 الولايات المتحدة: 6.9	الاتحاد الأوروبي (49.5) الولايات المتحدة (24.5) كندا (5.2) تركيا (4.8) البرازيل (4.3)	الاتحاد الأوروبي (50.6) الصين (11) الولايات المتحدة (5.2) كوريا الجنوبية (4.9) اليابان (3.8)
مصر	الاتحاد الأوروبي: 41.9 الولايات المتحدة: 12.2	الاتحاد الأوروبي: 36.2 الولايات المتحدة: 9.5	الاتحاد الأوروبي: 33.2 الولايات المتحدة: 7.79	الاتحاد الأوروبي: 39.9 الولايات المتحدة: 15	الاتحاد الأوروبي: 32.4 الولايات المتحدة: 14.1	الاتحاد الأوروبي:24.5 الولايات المتحدة: 9.2	الاتحاد الأوروبي (30.5) السعودية (6.1) الولايات المتحدة (5.9) ليبيا (4.8) الهند (4.6)	الاتحاد الأوروبي (32.6) الولايات المتحدة (9.4) الصين (9.4) السعودية (4) تركيا (3.6)

ليبيا	الاتحاد الأوروبي: 82.9 الولايات المتحدة: 0	الاتحاد الأوروبي: 83.3 الولايات المتحدة: 0	الاتحاد الأوروبي: 77.8 الولايات المتحدة: 5.1	الاتحاد الأوروبي: 63.9 الولايات المتحدة: 0.4	الاتحاد الأوروبي: 64.9 الولايات المتحدة: 0.27	الاتحاد الأوروبي: 53.3 الولايات المتحدة: 2.6	الاتحاد الأوروبي (76.5) الصين (9.3) الولايات المتحدة (4.6) الهند (1.6) تونس (1.5)	الاتحاد الأوروبي (41.6) الصين (10.4) تركيا (9.7) كوريا الجنوبية (7.1) مصر (6.3)
المغرب	الاتحاد الأوروبي: 60.6 الولايات المتحدة: 3.6	الاتحاد الأوروبي: 75 الولايات المتحدة: 3.3	الاتحاد الأوروبي: 73.4 الولايات المتحدة: 2.7	الاتحاد الأوروبي: 54.9 الولايات المتحدة: 6.1	الاتحاد الأوروبي: 58.2 الولايات المتحدة: 4.4	الاتحاد الأوروبي: 53.7 الولايات المتحدة: 4.4	الاتحاد الأوروبي (59.1) الهند (6) الولايات المتحدة (3.6) البرازيل (3.3) سويسرا (1.9)	الاتحاد الأوروبي (50.2) الصين (8) الولايات المتحدة (7.1) السعودية (5.9) روسيا (3.6)
تونس	الاتحاد الأوروبي: 80.1 الولايات المتحدة: 0.78	الاتحاد الأوروبي: 80.9 الولايات المتحدة: 0.77	الاتحاد الأوروبي: 82.4 الولايات المتحدة: 1.4	الاتحاد الأوروبي: 73.5 الولايات المتحدة: 3.7	الاتحاد الأوروبي: 72 الولايات المتحدة: 3.6	الاتحاد الأوروبي: 67.1 الولايات المتحدة: 2.9	الاتحاد الأوروبي (74.1) ليبيا (6.3) الولايات المتحدة (2.5) الجزائر (2.3) الهند (1.8)	الاتحاد الأوروبي (66.9) الصين (4.7) تركيا (3.3) ليبيا (3.1) الولايات المتحدة (2.7)

البحرين	الاتحاد الأوروبي: 3.6 الولايات المتحدة: 2.5	الاتحاد الأوروبي: 4.4 الولايات المتحدة: 2.2	الاتحاد الأوروبي: 3.6 الولايات المتحدة: 2.7	الاتحاد الأوروبي: 24.9 الولايات المتحدة: 9.3	الاتحاد الأوروبي: 26.1 الولايات المتحدة: 12.6	الاتحاد الأوروبي: 27.1 الولايات المتحدة: 7	السعودية (2.9) الاتحاد الأوروبي (2.5) الهند (2.1) اليابان (2) الإمارات (1.9)	السعودية (24.2) الاتحاد الأوروبي (17.6) الولايات المتحدة (12) الصين (7.7) البرازيل (5.8)
لبنان	الاتحاد الأوروبي: 26.6 الولايات المتحدة: 5.4	الاتحاد الأوروبي: 21.2 الولايات المتحدة: 7.05	الاتحاد الأوروبي: 14.4 الولايات المتحدة: 3.6	الاتحاد الأوروبي: 48.9 الولايات المتحدة: 9.4	الاتحاد الأوروبي: 51.2 الولايات المتحدة: 6.1	الاتحاد الأوروبي: 48.7 الولايات المتحدة: 5.4	سوريا (27.1) الإمارات (13.6) الاتحاد الأوروبي (9.4) السعودية (6.5) تركيا (5.3)	الاتحاد الأوروبي (32.8) الولايات المتحدة (10.3) سوريا (10.2) الصين (7.4) أوكرانيا (5.8)
إيران	الاتحاد الأوروبي: 41.3 الولايات المتحدة: 0	الاتحاد الأوروبي: 23.4 الولايات المتحدة: 0.6	الاتحاد الأوروبي: 22 الولايات المتحدة: 0.3	الاتحاد الأوروبي: 39.7 الولايات المتحدة: 0.2	الاتحاد الأوروبي: 39.7 الولايات المتحدة: 0.4	الاتحاد الأوروبي: 38.2 الولايات المتحدة: 0.3	الاتحاد الأوروبي (17.8) الصين (17.1) اليابان (10.4) الهند (10.4) تركيا (7.2)	الإمارات (34) الاتحاد الأوروبي (21.5) الصين (8.7) تركيا (5.8) كوريا الجنوبية (5.6)

الأردن	الاتحاد الأوروبي: 8.7 الولايات المتحدة: 0.9	الاتحاد الأوروبي: 4.9 الولايات المتحدة: 13.1	الاتحاد الأوروبي: 3.4 الولايات المتحدة: 25.6	الاتحاد الأوروبي: 34 الولايات المتحدة: 9.7	الاتحاد الأوروبي: 29.9 الولايات المتحدة: 8.1	الاتحاد الأوروبي: 24.3 الولايات المتحدة: 5.5	الولايات المتحدة (15.7) العراق (15.4) الهند (13.3) السعودية (10.8) الإمارات (4.3)	الاتحاد الأوروبي (20.1) السعودية (20) الصين (11) الولايات المتحدة (5.7) مصر (4.6)
سوريا	الاتحاد الأوروبي: 44.1 الولايات المتحدة: 0.6	الاتحاد الأوروبي: 57.2 الولايات المتحدة: 3	الاتحاد الأوروبي: 39 الولايات المتحدة: 2.3	الاتحاد الأوروبي: 37.6 الولايات المتحدة: 5.8	الاتحاد الأوروبي: 35.5 الولايات المتحدة: 3.8	الاتحاد الأوروبي: 23.3 الولايات المتحدة: 2.3	العراق (30.2) الاتحاد الأوروبي (27.7) لبنان (11.8) السعودية (5) تركيا (3.9)	الاتحاد الأوروبي (18) السعودية (11.4) الصين (10.3) تركيا (7.7) الإمارات (5.6)
السعودية	الاتحاد الأوروبي: 18.5 الولايات المتحدة: 16.3	الاتحاد الأوروبي: 16.3 الولايات المتحدة: 19.1	الاتحاد الأوروبي: 14.4 الولايات المتحدة: 16.8	الاتحاد الأوروبي: 34.3 الولايات المتحدة: 21.2	الاتحاد الأوروبي: 33.2 الولايات المتحدة: 17	الاتحاد الأوروبي: 32.8 الولايات المتحدة: 13.8	اليابان (14.7) الصين (13.5) الولايات المتحدة (13.5) كوريا الجنوبية (11) الاتحاد الأوروبي (8.6)	الاتحاد الأوروبي (29.4) الولايات المتحدة (12.4) الصين (11.2) اليابان (6.9) كوريا الجنوبية (4.9)

عمان	الاتحاد الأوروبي: 1.9 الولايات المتحدة: 2.2	الاتحاد الأوروبي: 2 الولايات المتحدة: 2.2	الاتحاد الأوروبي: 2.3 الولايات المتحدة: 2.4	الاتحاد الأوروبي: 26.3 الولايات المتحدة: 7.2	الاتحاد الأوروبي: 21.3 الولايات المتحدة: 6.2	الاتحاد الأوروبي: 21.8 الولايات المتحدة: 5.5	الصين (23.8) اليابان (13.2) كوريا الجنوبية (12) الإمارات (11.9) الهند (10.6)	الإمارات (25.8) الاتحاد الأوروبي (18) اليابان (16) الولايات المتحدة (5.6) الصين (4.8)
الكويت	الاتحاد الأوروبي: 11.7 الولايات المتحدة: 12.1	الاتحاد الأوروبي: 11.8 الولايات المتحدة: 12.8	الاتحاد الأوروبي: 9.8 الولايات المتحدة: 9.9	الاتحاد الأوروبي: 32 الولايات المتحدة: 14.5	الاتحاد الأوروبي: 34.6 الولايات المتحدة: 13.1	الاتحاد الأوروبي: 33.5 الولايات المتحدة: 13.6	كوريا الجنوبية (17.6) اليابان (10.9) الهند (16.7) الصين (14.7) الولايات المتحدة (9.2)	الاتحاد الأوروبي (22.7) الولايات المتحدة (13.6) الصين (9) الهند (8) السعودية (6.9)
الإمارات	الاتحاد الأوروبي: 5.5 الولايات المتحدة: 2.4	الاتحاد الأوروبي: 6.2 الولايات المتحدة: 2.4	الاتحاد الأوروبي: 8 الولايات المتحدة: 1.3	الاتحاد الأوروبي: 31.8 الولايات المتحدة: 10.2	الاتحاد الأوروبي: 34.4 الولايات المتحدة: 7.5	الاتحاد الأوروبي: 32.5 الولايات المتحدة: 8.4	الهند (16.4) اليابان (15.5) إيران (11.9) كوريا الجنوبية (6.4) تايلاند (4.7)	الاتحاد الأوروبي (21.2) الهند (19.1) الصين (13.8) الولايات المتحدة (7.5) اليابان (4.7)

قطر	الاتحاد الأوروبي: 2.1 الولايات المتحدة: 3.7	الاتحاد الأوروبي: 1.5 الولايات المتحدة: 2.7	الاتحاد الأوروبي: 3.1 الولايات المتحدة: 0.9	الاتحاد الأوروبي: 40.7 الولايات المتحدة: 12	الاتحاد الأوروبي: 36.1 الولايات المتحدة: 12.3	الاتحاد الأوروبي: 37.2 الولايات المتحدة: 10.6	اليابان (30.1) كوريا الجنوبية (16.6) الاتحاد الأوروبي (13.8) الهند (8.6) سنغافورة (7.6)	الاتحاد الأوروبي (34.2) الولايات المتحدة (16.9) الإمارات (8) اليابان (6.1) السعودية (5.9)
إسرائيل	الاتحاد الأوروبي: 33.2 الولايات المتحدة: 33.5	الاتحاد الأوروبي: 28.4 الولايات المتحدة: 38.4	الاتحاد الأوروبي: 28.8 الولايات المتحدة: 36.7	الاتحاد الأوروبي: 50.4 الولايات المتحدة: 19.7	الاتحاد الأوروبي: 42.5 الولايات المتحدة: 18.1	الاتحاد الأوروبي: 38.6 الولايات المتحدة: 13.7	الولايات المتحدة (32.1) الاتحاد الأوروبي (26.6) هونغ كونغ (6.8) الهند (5) الصين (3.5)	الاتحاد الأوروبي (34.9) الولايات المتحدة (11.5) الصين (8.1) سويسرا (5.5) الهند (3.2)

* أرقام لبنان تعود إلى عام 2004 فقط. قام المؤلف بحساب البيانات بناء على إحصاءات اتجاهات التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي وإحصاءات التجارة الصادرة عن المفوضية الأوروبية (ec.europa.eu/).

الملحق 2: العلاقات التجارية بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

	العلاقات بالاتحاد الأوروبي			العلاقات بالولايات المتحدة		
	الموقف من اتفاق شراكة الاتحاد الأوروبي	الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي (2010)	الواردات من الاتحاد الأوروبي (2010)	الموقف من اتفاقات التجارة مع الولايات المتحدة	الصادرات إلى الولايات المتحدة (2010)	الواردات من الاتحاد الأوروبي (2010)
السعودية	(ليست جزءاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية) مفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قائمة منذ 2002.	إجمالي القيمة 18.6 مليار، منها: النفط 82.6، الكيماويات 13.9%	إجمالي القيمة 19.9 مليار، منها: ماكينات ومعدات نقل 48.8%، كيماويات 12.3%	اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار منذ 2003	إجمالي القيمة 45 مليار، منها: النفط والغاز 89%	إجمالي القيمة 12.8 مليار منها: ماكينات ومعدات ومركبات وطائرات 64%
الكويت	(ليست جزءاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية) مفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قائمة منذ 2002.	إجمالي القيمة 3.8 مليار، منها: النفط والبتروكيماويات 96.6%	إجمالي القيمة 4.8 مليار، منها: ماكينات ومعدات 52.5%	اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار منذ 2004	إجمالي القيمة 7.4 مليار، منها: النفط والبتروكيماويات 86.8%	إجمالي القيمة 2.5 مليار، منها ماكينات ومعدات ومركبات وطائرات 64%
الإمارات	(ليست جزءاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية) مفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قائمة منذ 2002.	إجمالي القيمة 5.97 مليار، منها: النفط والغاز 41.4%، واللؤلؤ والذهب والأحجار الثمينة 24.4%	إجمالي القيمة 30.9 مليار، منها ماكينات ومعدات: 53.9%	اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار منذ 2004	إجمالي القيمة 2.4 مليار، منها: ألمونيوم 27.7%، نفط وغاز 11.8%، حديد وصلب 8.2%	إجمالي القيمة 14.2 مليار منها ماكينات ومعدات ومركبات وطائرات 62%

قطر	(ليست جزءاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية) مفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قائمة منذ 2002.	إجمالي القيمة 6.88 مليار، منها: نفط وغاز 78%، كيماويات 11.8%	إجمالي القيمة 1.7 مليار، منها ماكينات ومعدات 69.6%	اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار منذ 2004	إجمالي القيمة 1.2 مليار، منها نفط وغاز 60.7%، ألمونيوم 13.6%، أسمدة 13.5%	إجمالي القيمة 2.6 مليار، منها: ماكينات ومعدات ومركبات وطائرات 85%
عمان	(ليست جزءاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية) مفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قائمة منذ 2002.	إجمالي القيمة 329 مليوناً منها: نفط وغاز 35.7%، كيماويات 35.2%	إجمالي القيمة 2.4 مليار، منها: ماكينات ومعدات نقل 63.7%	تم توقيع اتفاق تجارة حرة في 2009	إجمالي القيمة 2.2 مليار، منها: نفط وبعض أصناف الوقود 76%، بلاستيكات وأسمدة 13%	إجمالي القيمة 1.4 مليار، منها معدات وماكينات ومركبات وطائرات 67%
البحرين	(ليست جزءاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية) مفاوضات اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قائمة منذ 2002.	إجمالي القيمة 811 مليونا، منها: وقود ومنتجات بترولية وحديد خام 41.4%، ألمونيوم ومنتجات ألمونيوم 49.9%	إجمالي القيمة 1.6 مليار، منها: ماكينات 57.1%، منتجات زراعية 10.2%	تم توقيع اتفاق تجارة حرة في 2005	إجمالي القيمة 518 مليونا، منها أسمدة 29.3%، ألمونيوم 18.9%	إجمالي القيمة 1.2 مليار، منها: ماكينات ومركبات وطائرات ومعدات 80%
المغرب	تم التوقيع في 1996، بدأ نفاذ الاتفاق في مارس 2000	إجمالي القيمة 8.1 مليار منها: منسوجات وملابس 33.2، منتجات زراعية 25.6، وقود وكيماويات 9%	إجمالي القيمة 12.4 مليار، منها: ماكينات ومعدات 37.6%، منتجات زراعية 9.9%	اتفاق تجارة حرة في يناير 2006	إجمالي القيمة 990.7 مليون، منها: منسوجات وملابس 8.3%، منتجات زراعية 16.8%، أسمدة وفوسفات 41.9%	إجمالي القيمة 2.8 مليار، منها ماكينات ومعدات 21.5%، منتجات زراعية 50% (زيت ذرة، فول صويا، حبوب)

تونس	تم التوقيع في يوليو 1995، بدأ نفاذ الاتفاق في مارس 1998	إجمالي القيمة 8.1 مليار، منها: منسوجات وملابس 32%، منتجات زراعية 6.9%، وقود وكيماويات 18.3%	إجمالي القيمة 10.4 مليار، منها ماكينات ومعدات 34.9%، منتجات زراعية 6.4%	وُقع اتفاق تجارة واستثمار إطاري في 2002	إجمالي القيمة 357 مليون، منها: منسوجات وملابس 23.6%، منتجات زراعية 23.1%، أسمدة ووقود صلب 16.6%	إجمالي القيمة 575 مليون، منها: ماكينات ومعدات 12%، منتجات زراعية 48% (زيت ذرة، فول صويا، حبوب)
مصر	تم التوقيع في يونيو 2001، بدأ نفاذ الاتفاق في يونيو 2004	إجمالي القيمة 6.4 مليار، منها: منسوجات وملابس 10.4%، منتجات زراعية 8.6%، وقود وكيماويات (غاز طبيعي) 52.9%	إجمالي القيمة 11.4 مليار، منها ماكينات ومعدت 44.3، منتجات زراعية 9.2%	وُقع اتفاق تجارة واستثمار إطاري في 1999، اتفاق كويز في فبراير 2005	إجمالي القيمة 2.1 مليار، منها: منسوجات وملابس 48%، منتجات زراعية 1.5%، وقود وكيماويات 25.4% (أغلبها أسمدة وغاز طبيعي)	إجمالي القيمة 6.2 مليار، منها ماكينات ومعدات 27%، منتجات زراعية 32% (أغلبها حبوب وفول صويا)
لبنان	تم التوقيع في يونيو 2002، بدأ نفاذ الاتفاق في أبريل 2006	إجمالي القيمة 281 مليون، منها وقود ومنتجات تعدين (إسمنت) 23.3%، كيماويات (أسمدة وكيماويات فوسفاتية) 9.4%، سلع نصف مُصنّعة (أحجار ثمينة) 15.1%	إجمالي القيمة 3.6 مليار، منها وقود ومنتجات تعدين 25.6%، ماكينات ومعدات 23.6	وُقع اتفاق تجارة واستثمار إطاري في نوفمبر 2006	إجمالي القيمة 79.4 مليون، منها أحجار ثمينة 15%، أغذية ومشروبات 25%	إجمالي القيمة 1.7 مليار، منها: وقود 48.8%، مركبات 22%، حبوب 4%

الأردن	تم التوقيع في نوفمبر 1997، وبدأ نفاذ الاتفاق في مايو 2002	إجمالي القيمة 132 مليون، منها منتجات تعدين (أغلبها إسمنت وبطاس وفوسفات) 23.3%، كيماويات (أسمدة) 27.3%، منسوجات وملابس 4.7%	إجمالي القيمة 2.4 مليار، منها ماكينات ومعدات نقل 50.6%	اتفاق كويز منذ 1996. اتفاق تجارة حرة منذ أكتوبر 2000	إجمالي القيمة 1.06 مليار، منها منسوجات وملابس (85%)	إجمالي القيمة 1.4 مليار، منها مركبات 20%، حبوب 18%، ماكينات 20%
ليبيا	(ليست جزءاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية) لها وضع مراقب في الشراكة الأوروبية المتوسطية	إجمالي القيمة 24.9 مليار، منها الوقود 90.5%	إجمالي القيمة 4.6 مليار، منها: ماكينات ومعدات 39.3%، منتجات زراعية 11.1%	اتفاق تجارة واستثمار إطاري موقع في مايو 2010	إجمالي القيمة 686 مليون، منها الوقود 98%	إجمالي القيمة 276 مليون، منها ماكينات ومعدات 28%، منتجات زراعية 60% (أغلبها حبوب)
إسرائيل	تم التوقيع في نوفمبر 1995 وبدأ نفاذ الاتفاق في يونيو 2000	إجمالي القيمة 11.7 مليار، منها كيماويات 20.1%، ماكينات وتطبيقات ميكانيكية 21.7%، أحجار ثمينة وأحجار شبه ثمينة 12.1%	إجمالي القيمة 15.07 مليار، منها ماكينات ومعدات نقل 33.6%، كيماويات 15.3% وسلع أخرى نصف مصنعة 26.9%، وقود و منتجات تعدين 24.6	اتفاق تجارة حرة في سبتمبر 1985 (يغطي أيضاً السلع من الضفة الغربية وقطاع غزة)	إجمالي القيمة 23 مليار منها الألماس 40.6، منتجات دوائية 24.5%	إجمالي القيمة 8.1 مليار منها ماكينات ومعدات كهربائية 41%، حبوب 4.2%

سوريا	اتفاق شراكة، بدأت العملية في 2008 لكن لم يوقع بعد	إجمالي القيمة 3.1 مليار، منها نفط 88.5%	إجمالي القيمة 3.5 مليار، منها ماكينات ومعدات 35%		إجمالي القيمة 407 ملايين، منها الوقود 88.2%	إجمالي القيمة 245 مليونا، منها حبوب ومنتجات فول صويا 90%
الجزائر	تم التوقيع في أبريل 2002 وبدأ نفاذ الاتفاق في سبتمبر 2005	إجمالي القيمة 12.4 مليار، منها نفط وغاز 72.3%	إجمالي القيمة 18.9 مليار، منها ماكينات ومعدات 41.4%، منتجات زراعية 16.4%		إجمالي القيمة 14.67 مليار، منها نفط وغاز 91.5%	إجمالي القيمة 1.57 مليار، منها ماكينات ومعدات 60%، منتجات زراعية 6% (أغلبها زيت فول الصويا)

الملحق 3: عمليات إقراض مختارة من البنك الدولي إلى المغرب والأردن ومصر وتونس، 1984-2010

الدولة	مشروعات البنك الدولي المختارة*
المغرب	6.1 مليار دولار بين 1990 و2011، إجمالي 175 قرضاً 1984 -غير معروف: قرض تكيّف الصناعة والتجارة، 150.4 مليون دولار (الإنتاج التصديري؛ خفض الرسوم الجمركية؛ تحرير الأسعار). 1985 -غير معروف: قرض تكيّف القطاع الزراعي، 100 مليون (فتح القطاع الزراعي على استثمارات القطاع الخاص، تحرير أسعار المدخلات الإنتاجية؛ خصخصة الخدمات الزراعية). 1985 -غير معروف: قرض تكيّف السياسات الصناعية والتجارية، 200 مليون دولار (خفض الحماية الصناعية؛ الخصخصة؛ إصلاح القطاع المالي). 1986-1989: برنامج إصلاح قطاع التعليم، 150 مليون دولار (إبعاد إنفاق التعليم عن التعليم العالي نحو التعليم الأساسي؛ خفض الإنفاق على التعليم عن طريق جعل المعلمين يعملون ساعات أطول؛ تقليل تعيينات المعلمين الجدد). 1987 -غير معروف: مشروع الاتصالات، 125 مليون دولار (توسيع وإعادة هيكلة قطاع الاتصالات مع التوجه نحو خصخصته). 1987-1990: قرض ترشيد القطاع العام، 240 مليون دولار (زيادة التنافسية في القطاع العام؛ الخصخصة). 1987-1992: قرض تكيّف القطاع الزراعي، 225 مليون دولار (الاستمرار في تحرير الأسعار؛ الخصخصة؛ التحول نحو الزراعة التصديرية). 1989 -غير معروف: قرض إعادة الهيكلة، 200 مليون (اقتطاعات مالية؛ تحرير التجارة؛ الخصخصة). 1989 -غير معروف: برنامج الائتمان الزراعي الوطني، 190 مليونا (مدّ مظلة الائتمان إلى المزارعين من الأفراد). 1989 -غير معروف: مشروع التمويل الصناعي، 170 مليونا (تشجيع قروض القطاع الخاص المتصلة بالتصدير، من النظام المصرفي). 1990-1998: مشروع استثمار القطاع الصحي، 180 مليونا (إعادة هيكلة القطاع الصحي؛ زيادة مشاركة التأمين الصحي من القطاع الخاص). 1990-1998: مشروع قطاع الموانئ، 251 مليون (تطوير الموانئ لاستيعاب الإنتاج التصديري؛ زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الموانئ). 1991-1998: مشروع تنمية القطاع المالي، 235 مليون دولار (تحرير القطاع المالي). 1993-1997: إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، 1.2 مليار دولار (تحضير قطاع الاتصالات للخصخصة). 1994-1998: مشروع الاستثمار بالقطاع الزراعي، 850 مليون دولار (تحرير الأسواق الزراعية). 1995-1996: قرض تنمية الأسواق المالية، 250 مليون دولار (خصخصة القطاع المصرفي؛ تنمية الأسواق الرأسمالية). 1996-2004: مشروع إعادة هيكلة السكك الحديد، 614 مليون دولار (إعادة هيكلة السكك الحديد تحضيراً لخصخصتها). 1999: قرض دعم إصلاح السياسات، 250 مليون دولار (الخصخصة وخفض فاتورة الأجور الحكومية). 2005-2008: قرض سياسات تنمية قطاع الإسكان، 150 مليون دولار (إدخال التمويل العقاري السوقي إلى سوق الإسكان)

الأردن	2 مليار دولار لأكثر من 104 مشاريع 1993-1997: مشروع قرض تكيّف قطاع الطاقة، 80 مليون دولار (خفض الدعم الحكومي لأسعار الطاقة وتحضير القطاع لمشاركة القطاع الخاص). 1994-1997: قرض تكيّف القطاع الزراعي، 80 مليون دولار (خفض الدعم للزراعة وتحرير أسعار الأراضي). 1994-2000: مشروع الاتصالات الأردني، 222 مليون دولار (تحضير قطاع الاتصالات للخصخصة). 1995-1996: قرض الإصلاح والتنمية الاقتصاديين، 80 مليون دولار (تحرير التجارة والاستثمار، التحضير للخصخصة). 1996-1997: قرض الإصلاح والتنمية الاقتصاديين (2)، 120 مليون دولار (تحرير التجارة، خفض الرسوم الجمركية، إلغاء القيود على الاستثمار، الخصخصة). 1999-2006: مشروع إدارة مياه وصرف صحي عمان، 136 مليون دولار (التحضير لخصخصة قطاع المياه والصرف الصحي). 2001-2002: قرضا إصلاح القطاع العام 1 و2، 240 مليون دولار (إعادة هيكلة القطاع العام؛ تنفيذ نظام تحضير الموازنات بناء على الأداء).
مصر	14.3 مليار دولار لأكثر من 160 مشروعاً. 1992: قرض إعادة الهيكلة، 300 مليون دولار (تحرير الإيجارات الزراعية؛ الخصخصة؛ خفض الدعم الحكومي للأسعار). 1993-2003: مشروع إدارة القطاع الخاص للبنية التحتية المتصلة بالسياحة والبيئة، 804 ملايين (خصخصة قطاع السياحة). 2004-2009: مشروع تطوير المطارات، 574 ملين دولار (تطوير البنية التحتية للمطارات تحضيراً لمشاركة القطاع الخاص بها/الخصخصة). 2006-2007: قرض تطوير القطاع المالي، 500 مليون دولار (تعميق الأسواق المالية؛ تعزيز خصخصة القطاع المالي). 2007-2011: مشروع إعادة تأهيل ري غرب الدلتا، 213 مليون دولار (تطوير شراكة القطاعين العام والخاص في قطاع الري). 2007-2012: مشروع تنمية مصر-الإسكندرية، 110 ملايين دولار (تعزيز مشاركة القطاع الخاص بالإسكندرية عن طريق زيادة حصة شراكة القطاعين العام والخاص من أعمال البنية التحتية؛ خفض معوقات الاستثمار في المدينة). 2008-2009: قرض تطوير القطاع المالي، 500 ملون دولار (تعميق الأسواق المالية؛ تعزيز خصخصة القطاع المالي). 2010-2015: مشروع كهرباء شمال الجيزة، 1.4 مليار دولار (تعزيز مشاركة القطاع الخاص في صناعة الطاقة عبر اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص). 2010-2015: مشروع تنمية مصر-طاقة الرياح، 796 مليون دولار (تعزيز مشاركة القطاع الخاص في صناعة طاقة الرياح عبر اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص).

تونس	7.4 مليار دولار لأكثر من 167 مشروعاً 1991-1986: قرض تكيّف القطاع الزراعي، 150 مليون دولار (تحرير أسعار الزراعة والخصخصة). 1989-1987: قرض تكيّف سياسات الصناعة والتجارة، 150 مليون دولار (تحرير المناخ الاستثماري؛ تنمية الصادرات؛ رفع ضوابط سوق العمل). 1992-1988: مشروع قرض إعادة الهيكلة، 130 مليون دولار (إعادة الهيكلة). 1994-1991: قرض دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية، 250 مليون دولار (تحرير التجارة الخارجية؛ تحرير الأسعار؛ إصلاح القطاع العام). 1999-1993: مشروع إصلاح القطاع العام، 130 مليون دولار (تحضير شركات القطاع العام للخصخصة). 2000-1993: مشروع الائتمان الاستثماري للقطاع الخاص التونسي، 119 مليون دولار (تمويل شركات القطاع الخاص). 2007-1996: قرض التنافسية الاقتصادية، 4 قروض، إجمالي 666 مليون دولار (إصلاحات هيكلية؛ الخصخصة؛ إصلاح القطاع المصرفي). 2005-1997: مشروع صرف صحي وإعادة استخدام مياه تونس الكبرى، 103 ملايين دولار (تطوير مشاركة القطاع الخاص في الصرف الصحي). 199902001: قرض تنافسية الصادرات، 376 مليون دولار (رفع ضوابط سوق العمل؛ الخصخصة؛ تحرير قطاع الاتصالات). 2011-2009: قرض سياسات تنمية التكامل والتنافسية، 250 مليون دولار (تحسين التكامل التجاري مع أوروبا؛ زيادة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي؛ خفض الرسوم الجمركية).

* بيانات البنك الدولي الواردة ليست بالضرورة هي إجمالي المبالغ الموزعة – فالأرقام تعبر عن إجمالي تكلفة المشروع، ومن ثم تشمل المبالغ التي وفرتها جهات أخرى مثل مصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للاستثمار وهلم جرا. وفي بعض الحالات لم تتحقق أهداف القروض. البيانات صحيحة حتى 23 ديسمبر 2012. البيانات من مشروع قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2008-2010) بالمليون يورو

الدولة	الترتيب	أكبر خمس مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر (2008-2010)	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (2008-2010)	أكبر 3 مشروعات معلنة في 2010
الجزائر	1	فرنسا	650	1. EEIC (الإمارات)؛ مجمع المنتزه الحضري/سياحة، 1805 2. توتال (فرنسا)، حقل نفط، 680 3. Emiral (الإمارات)، تطوير عقاري، 206
	2	إيطاليا	147	
	3	الولايات المتحدة	134	
	4	روسيا	83	
	5	مجلس التعاون الخليجي - عمان	67	
مصر	1	مجلس التعاون الخليجي - الإمارات (627) - قطر (420) - السعودية (387) - الكويت (193)	1627	1. BP (المملكة المتحدة)، غاز، 6573 2. RWE (ألمانيا)، غاز، 2800 3. BG (المملكة المتحدة)، خطوط أنابيب، 1435
	2	المملكة المتحدة	1297	
	3	الولايات المتحدة	688	

	4	ألمانيا	294	
	5	الهند	203	
الأردن	1	مجلس التعاون الخليجي - الإمارات (719) - الكويت (129) - السعودية (44) - قطر (18)	910	1. Estia (إستونيا)، صخر زيتي، 3540 2. Estia (إستونيا)، صخر زيتي، 1000 3. Areva (فرنسا)، يورانيوم، 444
	2	فرنسا	197	
	3	إستونيا	151	
	4	سويسرا	53	
	5	هولندا	40	
لبنان	1	مجلس التعاون الخليجي - الكويت (287) - الإمارات (124)	411	1. مجد الفطيم (الإمارات)، مولات تسوق، 580 2. إي. إف. جي هيرمس (مصر)، مصارف، 395 3. كمبنسكي (سويسرا)، فنادق، 110
	2	مصر	132	
	3	سويسرا	43	
	4	الولايات المتحدة	27	
	5	كندا	27	

ليبيا	1	مجلس التعاون الخليجي - البحرين (325) - الإمارات (157) - قطر (111)	648	1. جهاز قطر للاستثمار (قطر)، عقارات، 657.7 2. المعبر (الإمارات)، عقارات، 132 3. Dow (الولايات المتحدة)، بتروكيماويات، 73
	2	الولايات المتحدة	244	
	3	إسبانيا	190	
	4	فرنسا	122	
	5	النمسا	122	
المغرب	1	فرنسا	1003	1. GDF Suez (فرنسا)، طاقة، 1130 2. Taqa (الإمارات)، كهرباء، 877 3. فرانس تليكوم (فرنسا)، اتصالات، 640
	2	مجلس التعاون الخليجي - الكويت (327) - الإمارات (160) - السعودية (88)	575	
	3	إسبانيا	339	
	4	المملكة المتحدة	143	
	5	ليبيا	71	

فلسطين	1	مجلس التعاون الخليجي - قطر (58) - السعودية (12)	70	
	2	الأردن	32	
	3	الولايات المتحدة	8	
سوريا	1	الصين	1077	1. CNPC (الصين)، نفط، 1000 2. مجد الفطيم (الإمارات)، عقارات، 719 3. MTN (جنوب أفريقيا)، اتصالات، 403
	2	مجلس التعاون الخليجي - البحرين (83) - الكويت (87) - الإمارات (82) - قطر (68) - السعودية (44)	364	
	3	مصر	111	
	4	كندا	107	
	5	فرنسا	92	

تونس	1	مجلس التعاون الخليجي - قطر (386) - البحرين (111) - الإمارات (92) - الكويت (34)	623	1. مجموعة جي إف إتش (البحرين)، مركز مالي حر/خارجي (أوف-شور)، 2100 2. قطر تليكوم (قطر)، اتصالات، 1100 3. غلوبال وود (سويسرا)، صادرات أخشاب، 900
	2	فرنسا	260	
	3	المملكة المتحدة	114	
	4	سويسرا	79	
	5	إيطاليا	67	

المصدر: بيانات شبكة استثمار ANIMA، انظر: ANIMA Investment Network, Investments and Partnerships in MED Region, 2010 (Marseilles: ANIMA, 2011), 49–68.

Aarts, Paul, Pieter van Dijke, Iris Kolman, Jort Statema, and Ghassan Dahhan. From Resilience to Revolt, Making Sense of the Arab Spring. Wetenschappelijk Onderzoek- en Documentatiecentrum, University of Amsterdam Department of Political Science, July 2012.

Abdalla, Ahmed. The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923–1973. London: al-Saqi, 1985.

Abdul-Fadil, Mahmoud. The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952–72. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

Abou-El-Fadl, Reem. "The Road to Jerusalem through Tahrir Square: Anti-Zionism and Palestine in the 2011 Egyptian Revolution." Journal of Palestine Studies 41, no. 2 (Winter 2012): 6–26.

Abrahamian, Ervand. "The 1953 Coup in Iran." Science and Society 65, no. 2 (Summer 2001): 182–215.

Abu Jaber, Tayseer. "Jordanian Labor Migration: Social, Political and Economic Effects." In Labor Migration: Palestine, Jordan, Egypt and Israel, edited by Mohammad Shtayyeh. Jerusalem: Palestinian Center for Regional Studies, 1997.

Abu-Lughod, Janet. "Demographic Consequences of the Occupation." MERIP Reports,The Palestinian Dilemma, no. 115 (June 1983):13–17.

Achcar, Gilbert. Clash of Barbarisms: September 11 and the Making of the New World Disorder. New York: Monthly Review Press, 2002.

———. "The Strategic Triad: The United States, Russia, and China," New Left Review 1, no. 228 (March–April 1998): 91–126.

Adams, Jr., Richard. "Workers' Remittances and Inequality in Rural Egypt." Economic Development and Cultural Change 38, no. 1 (1989): 45–71.

Adly, Amr Ismail. "Politically-Embedded Cronyism: The Case of Post-Liberalization Egypt," Business and Politics 11, no. 4 (2009).

African Development Bank. Land Policy in Africa: North Africa Regional Assessment, Addis Ababa, Ethiopia: AUC-ECA-AfDB Consortium, 2010.

African Development Bank. “The Political Economy of Food Security in North Africa,” AFDB Policy Brief, 2012.

Agence France-Presse. “Leading Tunisia Union Calls for Dec. 13 Nationwide Strike,” December 5, 2012.

Aghrout, Ahmed and Redha M. Bougherira, eds. Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects. London: RoutledgeCurzon, 2004.

Ahmed, Akhter, Howarth Bouis, Tamar Gutner, and Hans Löfgren. The Egyptian Food Subsidy System: Structure, Performance, and Options for Reform, Research Report 119.

Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 2001.

Ahmed Al-Fayoumi, Nedal and Bana M. Abuzayed. “Assessment of the Jordanian Banking Sector within the Context of GATS Agreement,” Banks and Bank Systems 4, no. 2 (2009).

Aizhu, Chen. “Despite Delays, China Seeks Full Iran Oil Volume for Third Month,” Reuters, September 5, 2012.

‘Al, Manwal Abdel. “تجربة كتلة جبهة العمل النقابي [Experiences of the Progressive Workers Front],” in *إشكاليات العمل النقابي في فلسطين* [Issues in Labour Organizing in Palestine]. Ramallah: Center for Human Rights and Democracy, 1999.

Al-Badri, Yasri. “Al-wazir al dakhaliyya: Morsi talab bi’tifael ‘al amn al-watani’” [Interior Minister: Morsi demands we deal with “national security”], Al-Masry Al-Youm, August 3, 2012. www.almasryalyoum.com/node/1027176.

Albo, Greg. “Contemporary Capitalism,” in Elgar Companion to Marxist Economics, edited by Ben Fine and Alfredo Saad-Filho. London: Elgar, 2012.

Albo, Greg. “Contesting the ‘New Capitalism,’” in Varieties of Capitalism, Varieties of Approaches, edited by David Coates. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

Albo, Greg. “The Old and New Economics of Imperialism,” in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, edited by Colin Leys and Leo Panitch. London: Merlin Press, 2003.

Albo, Greg, Leo Panitch, and Sam Gindin. In and Out of Crisis: The Global Financial Meltdown and Left Alternatives. Oakland, CA: PM Press, 2010.

Alexander, Justin and Colin Rowat. “A Clean Slate in Iraq: From Debt to Development,” Middle East Report 228 (Autumn 2003): 32–36.

Al-Haq. A Nation Under Siege, Annual Report on Human Rights in the Occupied Territories, 1989. Ramallah: Al-Haq, 1990.

Ali, K. T. "تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال السبعينات" [Disturbing Developments in the Conditions of Agriculture and Nutrition in the Arab Nation During the Seventies], in *دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي* [Studies in Arab Economic Development and Integration].

Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 1982: 405–43.

Allen, Theodore. The Invention of the White Race: Racial Oppression and Social Control. New York: Verso, 1994.

Allon, Yigal. The Making of Israel's Army. New York: Universe Books, 1970.

al-Shamkhy, Fathi. "المديونية الخارجية والثورة التونسية" [Foreign Debt and the Tunisian Revolution], al-thawra dai'ma no. 2 (Spring 2012): 143–146.

Al Watan Daily. "Rate of suicide among migrant workers in Kuwait on the rise," August 8, 2010.

Amin, Samir. *في نقد الخطاب العربي الراهن* [A Critique of the Current Arab Discourse]. Cairo: el-Ain, 2010.

Analysis for Economic Decisions (ADE). Evaluation of Economic Co-operation between the European Commission and Mediterranean Countries, Final Report, vol. 1. Louvain-la-Neuve: ADE, November 2003.

Anderson, Lisa. "Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East," Political Science Quarterly 106, no. 1 (Spring 1991): 1–15.

Anderson, Lisa. "Peace and Democracy in the Middle East: The Constraints of Soft Budgets," Journal of International Affairs 49 (Summer 1995): 25–44.

Anderson, Lisa. The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

Angrist, Michele. Politics and Society in the Contemporary Middle East. Boulder, CO:Lynne Rienner, 2010.

Angulo, A. M, N. Mtimet, B. Dhehibi, M. Atwi, O. Ben Youssef, J. M. Gil, and M. B. Sai. "A Revisited Gravity Equation in Trade Flow Analysis: An Application to the Case of Tunisian Olive Oil Exports," Investigaciones Regionales, no. 21 (2011): 225–239.

ANIMA Investment Network. Investments and Partnerships in MED Region, 2010. Marseilles: ANIMA, 2011.

Arnold, Wayne. "Private Equity Alive and Kicking in the Gulf," The National, September 24, 2008. www.thenational.ae.

Aryani, Lara. "Yemen's Turn: An Overview," in The Dawn of the Arab Uprising, edited by Bassam Haddad, Rosie Bsheer, and Ziad Abu-Rish. London: Pluto Press, 2011.

Augustin, Ebba, Ruby Assad, and Dalila Jaziri. Women Empowerment for Improved Research

in Agricultural Development, Innovation and Knowledge Transfer in the West Asia/North Africa Region. Amman: Association of Agricultural Research Institutions in the Near East and North Africa, 2012.

Ayubi, Nazih. Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East. London: I.B. Taurus, 2001.

Aziz, Maryam. "Ennahda Activists Attack Tunisian Union," December 5, 2012. english.nuqudy.com.

Baer, Gabriel. Studies in the Social History of Modern Egypt. Chicago: University of Chicago Press, 1969.

Bahour, Sam. "Economic Prison Zones," Middle East Report Online, November 19, 2010. www.merip.org/mero/mer0111910.

Baldwin, Hanson. "Oil Strategy in World War II," American Petroleum Institute Quarterly—Centennial Issue. Washington, DC: American Petroleum Institute, 1959.

Banaji, Jairus. Theory as History: Essays on Modes of Production and Exploitation. Leiden: Brill, 2010.

Barkey, Henri. Political Economy of Stabilization Measures in the Middle East. New York: St. Martin's Press, 1992.

Bartram, David V. "Foreign Workers in Israel: History and Theory," International Migration Review32, no. 2 (Summer 1998): 303–325.

Bayat, Asef and Eric Denis. "Who Is Afraid of Ashwaiyyat?" Environment and Urbanization 12, no. 2 (1990): 185–199.

BBC News. "Gaza—Humanitarian Situation," January 30, 2009. http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7845428.stm.

BBC News. "Yemen Unrest: 'Dozens Killed' as Gunmen Target Rally," March 18, 2011, www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12783585.

Beinin, Joel. “Egyptian Textile Workers: From Craft Artisans Facing European Competition to Proletarians Contending with the State,” in The Ashgate Companion to the History of Textile Workers, 1650–2000, edited by Lex Heerma Van Voss, Els Hiemstra-Kuperus, and Elise Van Nederveen Meerkerk. Surrey/Burlington: Ashgate Publishing, 2010.

Beinin, Joel. Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab-Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948–1965. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

Bellin, Eva. “The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective,” Comparative Politics 36, no. 2 (January 2004): 139–157.

Bencherifa, Abdellatif. “Migration internationale et developpement agricole au Maroc,” in Migration Internationale et Changements Sociaux dans le Maghreb Colloque international Hammamet, 243–260. Université de Tunis: Tunis, 1997.

Benvinisti, Meron. The West Bank Data Project: A Survey of Israel’s Policies. Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984.

Bilgili, Özge and Silja Weyel. “Migration in Morocco: History, Current Trends and Future Prospects,” Paper Series, Migration and Development Country Profiles. Maastricht Graduate School of Governance, December 2009.

Bill, James and Carl Leiden. Politics in the Middle East. Boston: Little Brown, 1984.

Birks, John and Clive Sinclair. Arab Manpower: The Crisis of Development. London: Croom Helm, 1980.

Bishara, Azmi. المجتمع المدني: دراسة نقدية. [Civil Society: An Analytical Study]. Beirut: Markaz Dirassat al Wihda al A’arabiyya, 1998.

Botman, Selma. The Rise of Egyptian Communism, 1939–1970. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1988.

Bouillon, Markus E. The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict. London: I.B. Taurus, 2006.

Bredeloup, Sylvie and Olivier Pliez. The Libyan Migration Corridor. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2011.

Bromley, Simon. American Hegemony and World Oil: The Industry, the State System and the World Economy. Cambridge: Polity Press, 1991.

Brumberg, Daniel. “Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World,” in Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Vol. 1, Theoretical Perspectives, edited by Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995.

Brusilovsky, Helen and Natalia Gitelson. Israel’s Foreign Trade 2000–2010. Jerusalem and Tel Aviv: Israel Central Bureau of Statistics, 2011.

B’Tselem. Forbidden Roads: Israel’s Discriminatory Road Regime in the West Bank Jerusalem: B’Tselem, 2004.

Bukharin, Nikolai. Imperialism and World Economy. London: Merlin Press, 1972.

Burki, Talha Khan. “Yemen’s Hunger Crisis,” The Lancet 380, no. 9842 (August 2012): 637–638.

Burns, William Joseph. Economic Aid and American Policy Toward Egypt, 1955–1981. Albany, NY: SUNY Press, 1985.

Bush, Ray. Civil Society and the Uncivil State Land Tenure Reform in Egypt and the Crisis of Rural Livelihoods. Programme Paper no. 9. United Nations Research Institute for Social Development, May 2004.

Bush, Ray. Counter-revolution in Egypt’s Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform. London: Zed Books, 2002.

Callinicos, Alex. “Iraq: Fulcrum of World Politics,” Third World Quarterly 26, nos. 4–5 (2005): 593–608.

Callinicos, Alex and Justin Rosenberg. “Uneven and Combined Development: The Social-Relational Substratum of ‘the International’? An Exchange of Letters,” Cambridge Review of International Affairs 21, no. 1 (2008): 77–112.

Carana Corporation. Privatization in Egypt: Quarterly Review April–June 2002. Report commissioned by USAID, Cairo: Privatization Coordination Support Unit, 2002.

Central Informatics Organisation. Bahrain in Figures. Kingdom of Bahrain, General Directorate of Statistic and Population Registry, no. 23, December 2006.

Chalcraft, John. “Subalternity, Material Practices, and Popular Aspirations: Syrian Migrant Workers in Lebanon,” Arab Studies Journal 14, no. 2 (Fall 2006): 9–38.

Champion, Daryl. The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform. New York: Columbia University Press, 2003.

Chapman, Keith. The International Petrochemical Industry: Evolution and Location. Oxford: Blackwell, 1991.

Chatelard, Geraldine. "Jordan: A Refugee Haven," Migration Information Source, July 1, 2004. www.migrationinformation.org/feature/display.cfm?ID=794.

Chaudry, Kiren. The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East. New York: Cornell University Press, 1997.

Claessens, Stijn and Neeltje van Horen. "Foreign Banks: Trends, Impact and Financial Stability." International Monetary Fund Working Paper no. 12/10. IMF, January 2012.

Clarke, Simon. Marx, Marginalism and Modern Sociology. London: Macmillan, 1991.

Cobain, Ian. "CIA Working with Palestinian Security Agents," Guardian, December 17, 2009. www.guardian.co.uk/world/2009/dec/17/cia-palestinian-security-agents.

Cohen, Hillel. "The Matrix of Surveillance," in Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power, edited by Elia Zuriek, David Lyon, and Yasmeen Abu-Laban. New York: Routledge, 2011.

Colliers International. "Dubai Real Estate Overview," Market Research, Fourth Quarter. Abu Dhabi: Colliers International, 2007.

Collyer, Michael. "The Development Impact of Temporary International Labour Migration on Southern Mediterranean Sending Countries: Contrasting Examples of Morocco and Egypt," Working Paper T6. Sussex Centre for Migration Research, August 2004.

Commercial International Brokerage Company. "Arab Cotton Ginning Company (ACGC)," Egypt Company Update. June 12, 2007.

Commission of the European Communities. Communication from the Commission to the Council and the European Parliament: Wider Europe—Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours.Brussels: CEC, 2003. http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/com03_104_en.pdf.

Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM). Migration Profile, Egypt. Robert Schuman Centre for Advanced Studies, April 2010. http://www.carim.org/public/migrationprofiles/MP_Egypt_EN.pdf.

Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM). Migration Profile, Morocco. Robert Schuman Centre for Advanced Studies,

November 2009. http://www.carim.org/public/migrationprofiles/MP_Morocco_EN.pdf.

Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM). Migration Profile, Tunisia. Robert Schuman Centre for Advanced Studies, June 2010. www.carim.org/public/migrationprofiles/MP_Tunisia_EN.pdf.

Cruce, Fredrika. Evaluating Value Added Tax in Morocco, Minor Field Study Series no. 209, Lund University, 2010. www.nek.lu.se/Publ/mfs/209.pdf.

Crystal, Jill. Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. Glasgow: Cambridge University Press, 1995.

Cummins, Chip. "Saudi Arabia Voices Support for Mubarak," Wall Street Journal, January 29, 2011.

The Daily Star. "The Promises and Perils of Public Private Partnerships in Lebanon," November 17, 2011. www.albawaba.com/promises-and-perils-public-privatepartnerships-401438.

Daoud, Zakya. "Agrarian Capitalism and the Moroccan Crisis," MERIP Reports, Land and Labor, no. 99 (September 1981): 27–33

Davidson, Neil. "The Necessity of Multiple Nation-States for Capital," Rethinking Marxism: A Journal of Economics, Culture & Society 24, no.1 (2012): 26-46.

Dayton, Keith. "Speech to The Washington Institute's 2009 Soref Symposium," Washington Institute for Near East Policy, May 7, 2009. www.washingtoninstitute.org/html/pdf/DaytonKeynote.pdf.

de Haas, Hein. "Migration, Remittances and Regional Development in Southern Morocco," Geoforum37 (2006): 565–580.

de Haas, Hein. "Morocco's Migration Experience: A Transitional Perspective," International Migration 54, no. 4 (2007): 39–70.

Detrie, Megan. "Will Renationalisations Transform Egypt's Textile Sector?," Just Style, October 21, 2011. www.just-style.com/analysis/will-renationalisations-transform-egypts-textile-sector_id112514.aspx.

Deutsche Bank. "Egypt Real Estate: Time to Be Selective," Global Markets Research, July 5, 2010.

Dodd, Peter and Halim Barakat. River Without Bridges. Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1969.

Dun and Bradstreet. “UAE Private Equity Report,” Industry Perspectives. Dubai: Dun and Bradstreet, 2008.

Efrat, Elisha. Geography and Politics in Israel since 1967. London: Frank Cass, 1988.

Ehab, Maye. “Labor Market Flexibility in Egypt: With Application to the Textiles and Apparel Industry.” Working Paper no. 170, Egyptian Centre for Economic Studies, June 2012.

el-Haddad, Amirah. Effects of the Global Crisis on the Clothing Sector: A Blessing in Disguise?

Geneva: ILO, 2010.

El Hajoui, Mehdi, Aviel Marrache, Roman Rosenberg, and Kelly Spriggs. Morocco. Philadelphia: Wharton School Financial Institutions Center, University of Pennsylvania.

El Hajoui, Mehdi, Aviel Marrache, and Susan Keppelman. Tunisia. Philadelphia: Wharton School Financial Institutions Center, University of Pennsylvania.

Egyptian-British Chamber of Commerce. Report on Banking Reform in Egypt, 2008.

Egyptian-British Chamber of Commerce. Tax Policies in Egypt, May 2010. www.theebcc.com.

Entelis, John P. “Oil Wealth and the Prospects for Democratization in the Arabian Peninsula: The Case of Saudi Arabia,” in Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications, edited by Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler. New York: Praeger, 1976.

European Commission, The Barcelona Process, 5 Years On, 1995–2000. Luxemburg: The Office for Official Publications of the European Communities, 2000.

European Investment Bank. Study on PPP Legal & Financial Frameworks in the Mediterranean Partner Countries, vol. 1—A Regional Approach. Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership, 2011.

European Investment Bank. FEMIP Study on PPP Legal & Financial Frameworks in the Mediterranean Partner Countries, vol. 1. Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership, May 2011.

Farah, Nadia. Egypt’s Political Economy: Power Relations in Development. Cairo: American University of Cairo Press, 2009.

Fargues, Philippe. “Arab Migration to Europe: Trends and Policies.” International Migration Review 38, no. 4 (Winter 2004).

Farazi, Subika, Erik Feyen, and Roberto Rocha. Bank Ownership and Performance in the Middle East and North Africa Region. World Bank Policy Research Working Paper, no. 5620. Washington, DC: World Bank, April 2011.

Farsakh, Leila. Palestinian Labour Migration to Israel. New York: Routledge, 2005.

Fergany, Nader. Aspects of Labor Migration and Unemployment in the Arab Region. Cairo: Almishkat Center for Research, 2001.

Fernandez-Stark, Karina, Penny Bamber, and Gary Gereffi. The Fruit and Vegetables Global Value Chain: Economic Upgrading and Workforce Development. Durham, NC: Duke University Center on Globalization, Governance and Competitiveness, November 2011.

Fielding-Smith, Abigail. “Yemenis Call for an End to Saleh Regime,” Financial Times, January 27, 2011.

Foltz, Jeremy D. “Micro-Economic Perspectives on Tunisia’s Agro-Export Strategy.” In Food, Agriculture, and Economic Policy in the Middle East and North Africa; Research in Middle East Economics, vol. 5. Bingley, UK: Emerald Group Publishing Limited, 2003.

Food and Agriculture Organization of the United Nations. Breaking Ground: Present and Future Perspectives for Women in Agriculture.Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2005.

Food and Agriculture Organization of the United Nations. Gender Dimensions of Agricultural and Rural Employment: Differentiated Pathways out of Poverty: Status, Trends and Gaps. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2010.

Fornaji, Hadi. “Plight of Foreigners in Libya ‘Worse Than under Qaddafi’ Claims Amnesty International,” Libya Herald, November 13, 2012.

Forte, David F. “Egyptian Land Law: An Evaluation,” American Journal of Comparative Law26 (1978).

Foundation for Middle East Peace. “Israeli Settlements in the Occupied Territories: A Guide,” Settlement Report 12, no. 7 (March 2002).

Gabriel, Stuart A. and Eitan F. Sabatello. “Palestinian Migration from the West Bank and Gaza: Economic and Demographic Analyses,” Economic Development and Cultural Change 34, no. 2 (January 1986): 245–262.

Gálvez-Nogales, Eva. “The Rise of Agrifood Technopoles in the Middle East and North Africa,” Agricultural Management, Marketing and Finance Working Document, no. 30, FAO, 2011.

Gamal, Wael. “الواقع يرفض بديلكم الوحيد” [Reality Rejects your single alternative], Jadaliyya, December 17, 2012. www.jadaliyya.com.

Gambard, Michelle. “Advocating for Sri Lankan Migrant Workers,” Critical Asian Studies 41, no. 1 (2009): 61–88.

Garcia-Kilroy, Catiana and Anderson Caputo Silva. “Reforming Government Debt Markets in MENA.” Policy Research Working Paper, no. 5611, World Bank, March 2011.

Gardner, Bruce L. “The Political Economy of U.S. Export Subsidies for Wheat,” in The Political Economy of American Trade Policy, edited by Anne O. Krueger. Chicago: University of Chicago Press, 1996.

Geddes, Barbara. “Authoritarian Breakdown: Empirical Test of a Game Theoretic Argument,” paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Atlanta, September 2–5, 1999.

General Authority for Investment. Invest in Egypt: Textiles and Ready Made Garments. 2010. www.gafinet.org/English/SectorsValuePreposition/Textiles%20value%20proposition-2010.pdf.

Ghalyoun, Burhan. “بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية” [The Construction of Civil Society: The Role of Interior and Exterior Factors]. in *المجتمع المدني في الوطن العربي* [Civil Society in the Arab World]. Beirut: Markaz Dirassat al Wihda al A’arabiyya, 2000.

Glain, Stephen. “Egyptian Farmers Make Themselves Heard,” New York Times, June 27, 2012.

Global Investment House. Private Equity—Luring Regional and International Investors Alike. Kuwait: Global Investment House, July 2007.

Global Investment House. Qatar 2008. Kuwait: Global Investment, 2008.

Global Investment House. The Rise of Private Equity. Kuwait: Global Investment House, July 2006.

Gobe, Eric. “The Gafsa Mining Basin between Riots and a Social Movement: Meaning and Significance of a Protest Movement in Ben Ali’s Tunisia,” HAL-SHS, January 20, 2011. http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00557826.

Goldberg, Esther. Jewish Settlement in the West Bank and Gaza Strip. Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1993.

Goldstein, Andrea. "The Political Economy of Regulatory Reform: Telecoms in the Southern Mediterranean." Working Paper no. 216, OECD Development Centre, November 2003.

Graham-Brown, Sarah. "Agriculture and Labour Transformation in Palestine," in Kathy and Pandeli Glavanis, The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production. London: Zed Books, 1990.

Grimwade, Nigel. International Trade: New Patterns of Trade, Production, and Investment. New York: Routledge, 2000.

Gulf Venture Capital Association. Private Equity in the MENA Region. Annual Report 2009. Bahrain: GVCA, 2009.

Gvirtzman, Haim. Maps of Israeli Interests in Judea and Samaria, Determining the Extent of the Additional Withdrawals. Security and Policy Studies no. 34. Tel Aviv: BESA Center for Strategic Studies, 1997.

Haddad, Bassam. Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2011.

Haddad, Bassam. "The Political Economy of Syria: Realities and Challenges," Middle East Policy 18, no. 2 (Summer 2011): 46–61.

Halliday, Fred. Arabia Without Sultans. London: Saqi Books, 2001.

Hanieh, Adam. Capitalism and Class in the Gulf Arab States. New York: Palgrave-Macmillan, 2011.

Hanieh, Adam. "'Democracy Promotion' and Neo-Liberalism in the Middle East," State of Nature 3 (Spring 2006). www.stateofnature.org/democracyPromotion.html.

Hanieh, Adam. "Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power," MRzine, July 19, 2008. www.monthlyreview.org/mrzine.

Hanieh, Adam. "The Politics of Curfew in the Occupied Territories." In The Struggle for Sovereignty in Israel/Palestine, 1993–2005, edited by Joel Beinin and Rebecca Stein, 324–337. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2006,

Harrigan, Jane, Chengang Wang, and Hamed El-Said. "The Politics of IMF and World Bank Lending: Will It Backfire in the Middle East and North Africa?" in The IMF, World Bank and Policy Reform, edited by Alberto Paloni and Maurizio Zanardi. London and New York: Routledge, 2006.

Harvey, David. A Brief History of Neoliberalism. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Harvey, David. "The Geopolitics of Capitalism," in Social Relations and Spatial Structures, edited by D. Gregory and J. Urry. London: Macmillan, 1985.

Harvey, David. The Limits to Capital. London: Verso, 1999.

Hazbun, Waleed. Beaches, Ruins, Resorts: The Politics of Tourism in the Arab World. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2008.

Heikal, Mohammed. The Sphinx and the Commissar. New York: Harper and Row, 1978.

Henry, Clement Moore and Robert Springborg. Globalization and the Politics of Development in the Middle East. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Hever, Shir. The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation. London; Pluto Press, 2010.

Hibou, Béatrice. "The Tunisian Revolution Did Not Come out of Nowhere," interview with Sadri Khiari, translation by Stefan Kipfer, Politique Africaine (April 2011). www.decolonialtranslation.com/english/the-tunisian-revolution-did-not-comeout-of-nowhere.html.

Hilal, Jamil. "Civil Society in Palestine: A Literature Review," Research Papers for the Regional Conference on Research on Civil Society Organisations: Status and Prospects. Foundation for Future, January 2010.

Hilal, Jamil. A Dangerous Decade: The 2nd Gender Profile of the Occupied West Bank and Gaza (2000—2010). Birzeit: Institute for Women's Studies, Birzeit University, 2010.

Hill, Allan G. "The Palestinian Population of the Middle East," Population and Development Review9, no. 2 (June 1983): 293–316.

Hinnebusch, Raymond. The International Politics of the Middle East. Manchester and New York: Manchester University Press, 1988.

Hirsch, Joachim. "The State Apparatus and Social Reproduction: Elements of a Theory of the Bourgeois State." In State and Capital: A Marxist Debate, edited by John Holloway and Sol Picciotto. London: Edward Arnold, 1979.

Honig-Parnass, Tikva. False Prophets of Peace: Liberal Zionism and the Struggle for Palestine. Chicago: Haymarket Books, 2011.

Honig-Parnass, Tikva. "Zionist Principles of Separation and Ethnic Cleansing on Both Sides of the Green Line." In Between the Lines: Readings on Israel, the Palestinians and the US "War on Terror," edited by Tikva Honig-Parnass and Toufic Haddad. Chicago: Haymarket Books, 2007.

Hudgins, Edward L. The Middendorf Plan's Strategy for Central America's Economic Growth. Washington DC: Heritage Foundation, 1987. www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/12485.pdf.

Hudson, Michael. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Human Rights Watch. "As If I Am Not Human": Abuses against Asian Domestic Workers in Saudi Arabia. New York: Human Rights Watch, July 2008.

Human Rights Watch. Building Towers, Cheating Workers. New York: Human Rights Watch, 2006.

Human Rights Watch. For a Better Life: Migrant Worker Abuse in Bahrain and the Government Reform Agenda. New York: Human Rights Watch, 2012.

Huwaydi, Fahmi. "الإسلام والديمقراطية" [Islam and Democracy], Al-Mustaqbal al-'arabi, no. 166, December 1992.

Industrial Modernization Centre (IMC). Food Export Strategy, Final Report. Cairo: Egyptian Government, May 2006. www.imc-egypt.org.

Institute of International Finance. The Arab World in Transition: Assessing the Economic Impact. Washington, DC: Institute of International Finance, May 2011.

Internal Displacement Monitoring Centre. Yemen: Internal Displacement Continues amid Multiple Crises. Geneva: IDMC, December 2012. www.unhcr.org/refworld/docid/50d0343b2.html.

International Crisis Group. "Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People's Slow-motion Revolution," Crisis Group Middle East/North Africa Report, July 6, 2011.

International Crisis Group. "Popular Protest in North Africa and the Middle East (III): The Bahrain Revolt," Crisis Group Middle East/North Africa Report, April 6, 2011.

International Food Policy Research Institute. Middle East and North Africa Strategy. Washington, DC: IFPRI, February 2010. www.ipfri.org.

International Labour Organization. Global Employment Trends for Youth: 2011 Update Geneva: ILO, 2011.www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/—-ed_emp/—-emp_elm/—-trends/documents/publication/wcms_165455.pdf.

International Labour Organization. Tunisia: A New Social Contract for Fair and Equitable Growth. Geneva: International Institute for Labour Studies, 2011.

International Monetary Fund. Arab Republic of Egypt: 2006 Article IV Consultation—Staff Report. Public Information Note. Washington, DC: IMF, 2006.

International Monetary Fund. Arab Republic of Egypt—2010 Article IV Consultation Mission, Concluding Statement. Washington, DC: IMF, February 16, 2010. www.imf.org/external/np/ms/2010/021610.htm.

International Monetary Fund. Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity. IMF Staff Report to the G8 Summit. Washington, DC: May 27, 2011. www.imf.org/external/np/g8/pdf/052711.pdf.

International Monetary Fund. Government Finance Statistics, edition July 2012. Washington DC: IMF, 2012.

International Monetary Fund. "IMF Executive Board Concludes 2010 Article IV Consultation with the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya." Public Information Notice (PIN) no. 11/23. February 15, 2011. www.imf.org/external/np/sec/pn/2011/pn1123.htm.

International Monetary Fund. "Letter of Intent and Memorandum of Economic and Financial Policies from the Jordanian Government to the IMF," June 15, 2004.

International Monetary Fund. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. World Economic and Financial Surveys. Washington, DC: IMF, April 11, 2011. www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/pdf/mre00411.pdf.

International Organization for Migration. Migrants Caught in Crisis. Geneva: IOM, 2011. Invest in Morocco. Emerging Morocco: A Gate to Opportunities. Royaume du Maroc—Agence Marocaine de Développement des Investissements, 2011. www.unido.or.jp/download/AMDI_Tokyo_Dec2011.pdf.

Iqbal, Farrukh. Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank, 2006.

Ismail, Abdel-Mawla. "Drinking Water Protests in Egypt and the Role of Civil Society." Transnational Institute, July 17, 2012. www.tni.org/article/drinking-water-protests.

Jbili, Abdelali, Klaus Enders, and Volker Treichel. "Financial Sector Reforms in Algeria, Morocco and Tunisia: A Preliminary Assessment." IMF Working Paper WP/97/81. Washington, DC: IMF, 1997.

Jones, Geoffrey. "Banking in the Gulf Before 1960." In The Gulf in the Early 20th Century: Foreign Institutions and Local Responses, edited by J. Dewdney and H. Bleaney. London: University of Durham, 1986.

JP Morgan. MENA Equity Research—Talaat Mostafa Group. New York: JP Morgan, June 7, 2010.

Kapiszewski, Andrzej. "Arab Labour Migration to the GCC States." In Arab Migration in a Globalized World, vol. 2003. Geneva: IOM and League of Arab States, 2004.

Katzman, Kenneth. The Persian Gulf States: Issues for U.S. Policy. Washington, DC: Congressional Research Service, 2006.

Kazim, Aqil. The United Arab Emirates AD 600 to the Present: A Socio-Discursive Transformation in the Arabian Gulf. Dubai: Gulf Book Centre, 2000.

Khalidi, Raja and Sobhi Samour. "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement," Journal of Palestine Studies 40, no. 2 (Winter 2011): 6–25.

King, Stephen. Liberalization Against Democracy: The Local Politics of Economic Reform in Tunisia. Bloomington, IN: Indiana University Press, 2003.

Kotschwar, Barbara and Jeffrey J. Schott. Reengaging Egypt: Options for US-Egypt Economic Relations. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2010.

Kydd, Jonathan and Sophie Thoyer. Structural Adjustment and Moroccan Agriculture: An Assessment of the Reforms in the Sugar and Cereal Sectors. Working Paper no. 70, Paris: OECD, 1992.

Lachaal, Lassaad, Boubaker Dhehibi, Ali Chebil, Aymen Frija, and Chokri Thabet. "National Agricultural Situation Report for Tunisia." Market and Trade Policies for Mediterranean Agriculture: The Case of Fruit/Vegetable and Olive Oil. Chania, Greece: MEDFROL, 2002.

Laroui, Abdallah. "African Initiatives and Resistance in North Africa and the Sahara," in Africa Under Colonial Domination, 1880–1935: vol. 7, edited by Albert Adu Boahen. London: Heinemann Educational Books, 1985.

Lazaar, Mohamed. "International Migration and Its Consequences in theCentral Rif (Morocco)." European Review of International Migration 3 (1987): 97–114.

Lefebvre, Henri. The Production of Space. Oxford: Basil Blackwell, 1991.

Lewin-Epstein, Noah and Moshe Semyonov. "Occupational Change in Israel: Bringing the Labor Market Back." Israel Social Science Research 2, no. 2 (1984): 3–18.

Lindsey, Brink. "The Trade Front: Combating Terrorism with Open Markets." Trade Policy Analysis, no. 24 (2003).

Litani, Yehuda. "Village Leagues: What Kind of Carrot," Journal of Palestine Studies 11, no. 3 (Spring 1982): 174–178.

Lopez-Acevedo, Gladys and Raymond Robertson, Sewing Success, Employment, Wages, and Poverty following the End of the Multi-Fibre Arrangement. Washington, DC: World Bank, 2012.

Lucas, Russell. "Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type." International Journal of Middle East Studies 36, no. 1 (2004): 103–119.

Lynfield, Ben. "Israel Worried as Mubarak Teeters." GlobalPost, Jaunary 29, 2011. www.globalpost.com/dispatch/israel/110129/egypt-mubarak-netanyahu.

Machover, Moshe. Israelis and Palestinians: Conflict and Resolution. Chicago: Haymarket Books, 2012.

Madi, Amer, Hassan Abu Hassan, Nabil Al Ghool, and Omar Abu Ghosh. The Impact of Closure and High Food Prices on Performance of Imported Staple Foods and Vegetable and Fruits Market in the oPt. Rome: UN World Food Programme, December 2009.

Majid, Nomaan. Reaching Millennium Goals: How Well Does Agricultural Productivity Growth Reduce Poverty? Employment Strategy Paper 2004/12, Geneva: International Labor Organization, 2004.

Mandel, Ernest. Late Capitalism. London: Verso, 1983.

Mann, Michael. The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Marx, Karl. Grundrisse. Harmondsworth: Penguin, 1973.

Masalha, Nur. Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992.

Massey, Doreen. Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production. London: MacMillan Education, 1984.

McKinsey Global Institute. The New Power Brokers: How Oil, Asia, Hedge Funds, and Private Equity Are Shaping Global Capital Markets. New York: McKinsey & Company, 2007. www.mckinseyquarterly.com.

Meiksins Wood, Ellen. Democracy against Capitalism. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Meiksins Wood, Ellen. "Logics of Power: A Conversation with David Harvey," Historical Materialism 14, no. 4 (2006): 9–34.

Miller, Greg. "White House Approves Broader Yemen Drone Campaign." Washington Post, April 26, 2012.

Mitchell, Timothy. Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. Berkeley, CA: University of California Press, 2002.

Mohieldin, Mahmoud. Neighborly Investments—Finance and Development. Washington, DC: IMF, 2008.

Mundlak, Yair. Agricultural Productivity and Economic Policy: Concepts and Measures. OECD Working Paper no. 75. Paris: OECD, 1992.

Naisse, Ghayath. "ملاحظات نقدية حول المعارضة السورية وضرورة بناء قيادة ثورية جماهيرية بديلة" [Critical notes around the Syrian opposition and the necessity to build an alternative popular revolutionary leadership], althawra dai'ma no. 2 (Spring 2012).

Nakhleh, Emile. Bahrain: Political Development in a Modernizing Society. Lexington, MA: Lexington Books, 1976.

Namatalla, Ahmed A. "SODIC Approves LE1.1 Billion Capital Increase." Daily Star Egypt, October 18, 2006.

Nasser, Gamal Abdul. *فلسفة الثورة* [Philosophy of the Revolution]. Beirut: Dar al-Qalam, 1970.

Nassur, Adib. Al-Naksa wal-khata. Beirut: Dar al-katib al-'arabi, n.d.

Naufal, George and Carlos Varga-Silva. "Migrant Transfers in the MENA Region: A Two-Way Street in Which Traffic Is Changing." In Migration and Remittances during the Global Financial Crisis and Beyond, edited by Ibrahim Sirkeci, Jeffrey H. Cohen, and Dilip Rath. Washington, DC: World Bank Publications, 2012.

Negotiations Affairs Department. "Israel's Wall in the Qalqilya District, September 2004." www.nad-plo.org.

Nexant Chem Systems. Outlook for the Petrochemical Industry: Good Times Ahead. Buenos Aires: Instituto Petroquimico Argentino, 2004.

Nitzan, Jonathan and Shimshon Bichler. The Global Political Economy of Israel. London: Pluto Press, 2002.

Norton, Augustus Richard. Civil Society in the Middle East, vol. 2. Social, Economic and Political Studies of the Middle East Series. Leiden: Brill, 2001.

Norton-Taylor, Richard. "Libyan Dissident Offered Money to Avoid MI6 Appearing in Open Court." Guardian Weekly, April 10, 2012. www.guardian.co.uk/world/2012/apr/10/libyan-dissident-compensation-uk-rendition.

O'Donnell, Guillermo, Philippe Schmitter, and Lawrence Whitehead, eds. Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986.

OECD. Progress in Public Management in the Middle East and North Africa: Case Studies on Policy Reform. Paris: OECD, 2010.

Office of Trade Policy Analysis, Manufacturing and Services, International Trade Administration. US Morocco Free Trade Agreement, Key Market Access Results and Benefits. Washington, DC: International Trade Administration, November 2004.

Ollman, Bertell. Dance of the Dialectic: Steps in Marx's Method. Urbana, IL: University of Illinois Press, 2003.

Otman, Waniss and Erling Karlber. The Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning. Berlin: Springer Books, 2007.

Oxford Business Group. The Report: Emerging Morocco, 2007. Oxford: Oxford Business Group, 2007.

Oxford Business Group. Syria: A Year in Review, 2010. Oxford: Oxford Business Group, 2010. www.oxfordbusinessgroup.com/economic_updates/syria-year-review-2010.

Palestinian Central Bureau of Statistics. Poverty in the Palestinian Territory: Main Findings 2009–2010. Ramallah: PCBS, 2011.

Palestinian National Authority. Building a Palestinian State: Towards Peace and Prosperity. Paris: PNA, 2007. http://imeu.net/engine2/uploads/pna-full-report.pdf.

Palestinian National Authority. Palestine Reform and Development Plan (PRDP). Ministry of Planning, 2007.

Palloix, Christian. "Conceptualizing the Internationalization of Capital." Review of Radical Political Economics (1977): 3–17.

Panitch, Leo and Sam Gindin. "Finance and American Empire." In Socialist Register 2005: The Empire Reloaded, edited by Leo Panitch and Colin Leys. London: Merlin Press, 2004.

Panitch, Leo and Sam Gindin. "Global Capitalism and American Empire." In Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, edited by Leo Panitch and Colin Leys. Lon don: Merlin Press, 2003.

Pappé, Ilan. The Ethnic Cleansing of Palestine. London: Oneworld Publications, 2006.

Perard, Edouard. Private Sector Participation and Regulatory Reform in Water Supply: The Middle East and North African (MEDA) Experience. Milan: Fondazione Eni Enrico Mattei, 2007.

Poulantzas, Nicos. Classes in Contemporary Capitalism. London: New Left Books, 1979.

Prashad, Vijay. Arab Spring, Libyan Winter. Oakland, CA: AK Press, 2012.

Prime Holding and Talaat Mostafa Group Holding Co. (TMG). Real Estate & Tourism Sectors Report. Giza: TMG, January 3, 2008.

Przeworski, Adam. Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Qatamesh, Ahmad. "التغيرات البنيوية التي استجدت على القوة العاملة في الضفة وغزة ما بعد أوسلو" [The structural changes that have occurred to the labour force in the West Bank and Gaza after Oslo], in Ashkaliya al'amal al-niqabi fi falastin [Issues in Labour Organizing in Palestine]. Ramallah: Center for Human Rights and Democracy, 1999.

Radwan, Samir, Vali Jamal, and Ajit Kumar Ghose. Tunisia: Rural Labour and Structural Transformation. London: Routledge, 1991.

Rahman, Saifur. “Dubai Represents 23% of Gulf’s Retail Sector.” Gulf News, April 18, 2006.

RDI Policy Brief. “Land Title Registry: Recommendations to Improve the Land Registration Process Towards a Formal Rural Land Market.” Land Title Registry, issue 22. Giza: RDI, June 2000. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACS209.pdf.

Reichert, Christoph. “Labour Migration and Rural Development in Egypt—A Study of ReturnMigration in Six Villages.” Sociologia ruralis 33, no. 1 (1993): 42–60.

Retzky, Allan. “Peace in the Middle East: What Does It Really Mean for Israeli Business?” The Columbia Journal of World Business 30, no. 3 (1995): 26–32.

Reuters. “EBRD Aims to Complete Egypt Inclusion Study by Spring,” February 15, 2011.

Reuters. “Sofiproteol Buys 41 Pct of Moroccan Cook-Oil Maker,” July 13, 2011.

Reuters. “Up to 335,000 People Have Fled Syria Violence: UNHCR,” October 9, 2012.

Richards, Alan and John Waterbury. A Political Economy of the Middle East: Third Edition. Boulder, CO: Westview Press, 2008.

Robbins, Philip. A History of Jordan. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Roccu, Roberto. "Gramsci in Cairo: Neoliberal Authoritarianism, Passive Revolution and Failed Hegemony in Egypt under Mubarak, 1991-2010," PhD thesis, Department of International Relations of the London School of Economics, January 2012.

Ron, James. Frontiers and Ghettos: State Violence in Serbia and Israel. Berkeley, CA: University of California Press, 2003.

Rosen, Nir. “How It Started in Yemen: From Tahrir to Taghyir,” in The Dawn of the Arab Uprisings, edited by Bassam Haddad, Rosie Bsheer, and Ziad Abu-Rish. London: Pluto Press, 2011.

Ross, Michael. “Does Oil Hinder Democracy?” World Politics 53, no. 3 (2001): 235–61.

Roy, Sara. "De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo." Journal of Palestine Studies 28, no. 3 (April 1, 1999): 64–82.

Russell, Sharon. "International Migration and Political Turmoil in the Middle East." Population and Development Review18, no. 4 (1992): 719–728.

Saad-Filho, Alfredo and Deborah Johnston. Neoliberalism: A Critical Reader. London: Pluto Press, 1995.

Saad-Filho, Alfredo. "Value, Capital and Exploitation." In Anti-Capitalism: A Marxist Introduction, edited by Alfredo Saad-Fildo. London: Pluto Press, 2003.

Saghir, Jamal. "Privatization in Tunisia." World Bank Cofinancing and Financial Advisory Services Discussion Paper Series, no. 101 (1993): 1–27.

Saif, Ibrahim and Thoraya El-Rayyes. "Labour Markets Performance and Migration Flows in Jordan." In Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects, European Commission Occasional Paper 60, vol. 3. Brussels: European Commission, 2010.

Sales-i-Campos, Albert and Eloisa Pineiro-Orge. Made in Morocco. Barcelona: Network Wear, 2011. www.achact.be/upload/files/MadeinMaroc_rapport_ENGL.pdf.

Samara, Adel. The Political Economy of the West Bank 1967–1987: From Peripheralization to Development. London: Khamsin Publications, 1988.

Sanghvi, Sunil, Rupert Simons, and Roberto Uchoa. "Four Lessons for Transforming African Agriculture," McKinsey Quarterly, April 2011.

Saudi Arabia British Bank. Saudi Arabia—Thinking Big. Fourth Quarter Report. Riyadh: SABB, 2007.

Saudi Arabia General Investment Authority. Annual Report of FDI into Saudi Arabia 2010. Riyadh: SAGIA, 2011. www.sagia.gov.sa/PageFiles/4132/Annual_Report_FDI%20_SAUDI_ARABIA.pdf.

Saudi Arabia Ministry of Economy and Planning. Employment and Wages Survey 1996 and 2000. www.mep.gov.sa.

Saudi Gazette. "Aramco: China Overtakes US as Largest Customer," April 6, 2010.

Savas, Emanuel. Privatization in the City. Washington, DC: CQ Press, 2005.

Schiff, Benjamin. Refugees Unto the Third Generation—UN AID to Palestinians. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1995.

Schlumberger, Oliver. Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2007.

Semyonov, Moshe and Noah Lewin-Epstein. Hewers of Wood and Drawers of Water: Noncitizen Arabs in the Israeli Labor Market. Ithaca, NY: ILR Press, 1987.

Shaaban, Abdul Hussein. "مفهوم المجتمع المدني: بين التنوير والتشهير" [The Concept of Civil Society: Between Enlightenment and Slander]. Al Hewar, March 16, 2008. ww.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128248.

Shah, Nasra. "The Management of Irregular Migration and its Consequences for Development: Gulf Co-operation Council." Working Paper no. 19. ILO Asian Regional Program on Governance of Labour Migration, Regional Office for Asia and the Pacific, 2009.

Shah, Samira. "On the Road to Apartheid: The Bypass Road Network in the West Bank." Columbia Human Rights Law Review29 (Fall 1997): 221–90.

Shaikh, Anwar. "Foreign Trade and the Law of Value—Part One." Science and Society 43 (1979): 281–302.

Shaikh, Anwar. "Foreign Trade and the Law of Value—Part Two." Science and Society 44 (1980): 27–57.

Shaikh, Anwar and Ahmet Tonak. Measuring the Wealth of Nations. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Shamsi, Maitha. *تقييم سياسة الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي* [Evaluation of Labour Policies in the GCC]. United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Beirut: Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat, 2006.

Sharp, Jeremy M. Egypt: Background and U.S. Relations. Washington, DC: Congressional Research Service, September 13, 2012. www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf.

Shaw, R. Paul. Mobilizing Human Resources in the Arab World. London: Kegan Paul International, 1983.

Shehadi, Kamal. Lessons in Privatization: Considerations for Arab States. Geneva: United Nations Development Programme, January 2002.

Sherbiny, Naiem. Oil and the Internationalization of Arab Banks. Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 1985.

Skees, Jerry. “Developing Rainfall-Based Index Insurance in Morocco.” Policy Research Working Paper no. 2577. Washington, DC: World Bank, 2001.

Smith, Dan. The Seventh Fire: The Struggle for Aboriginal Government. Toronto: Key Porter Books, 1993.

Solh, Karim. The Emergence of Regional and Global Investment Leaders Out of Abu Dhabi. Paper presented on behalf of Gulf Capital to the Abu Dhabi Economic Forum 2008, Emirates Palace, Abu Dhabi, February 3–4, 2008.

Spitz, Peter. Petrochemicals: The Rise of an Industry. New York: John Wiley, 1988.

State of Qatar. Al Nashra Sanawiyya Al Ihsayaht Al Taq’a wa al San‘aeya [Annual Statistical Bulletin on Energy and Industry], vol. 23. Doha: General Secretariat for Development Planning, 2004.

Stop the Wall. “Development or Normalization? A Critique of West Bank Development Approaches and Projects,” May 20, 2008. http://stopthewall.org.

Stork, Joe. “Bailing out Sadat.” MERIP Reports, no. 56 (April 1977).

Stork, Joe. “The Carter Doctrine and US Bases in the Middle East.” MERIP Reports, no. 90 (September 1980).

Stork, Joe. “US Strategy in the Gulf.” MERIP Reports, no. 36 (April 1975).

Suskind, Ron. The Price of Loyalty. New York: Simon & Schuster, 2004.

Swearingen, Will. “Agricultural Development and Environmental Constraints in Northwest Africa,” in Rural Development in Eurasia and the Middle East: Land Reform, Demographic Change, and Environmental Constraints, edited by Kurt E. Engelmann and Vjeran Pavlakovi´c. Seattle, WA: University of Washington Press, 2001.

Swearingen, Will. Moroccan Mirages: Agrarian Dreams and Deceptions, 1912–1986. London: I.B. Taurus, 1988.

Takriti, Abdel Razzaq. Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965–76. Oxford: Oxford University Press, 2012.

Tal, Lawrence. “Britain and the Jordan Crisis of 1958.” Middle Eastern Studies 31, no. 1 (January 1995): 39–57.

Tamari, Salim. “In League with Zion: Israel’s Search for a Native Pillar.” Journal of Palestine Studies 12, no. 4 (Summer 1983): 41–56.

Tarabisbi, George. *الدولة القُطرية والنظرية القومية* [The Regional State and the Nationalist Theory]. Beirut: Dar al-Tali’a, 1982.

Tatom, John A. “Is Tax Policy Retarding Growth in Morocco?” Networks Financial Institute, Working Paper no. 27, Indiana State University, November 2007.

Tohami, Ahmed. “الدستور والصراع الاجتماعي والسياسي بعد الثورة في مصر” [The Constitution and the Political Social Struggle After the Revolution in Egypt]. Jadaliyya, December 5, 2012.

True, Warren. “Global Ethylene Capacity Continues Advance in 2011.” Oil and Gas Journal 110, no. 7 (July 2, 2012). www.ogj.com.

United Nations Conference on Trade and Development. Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory. Geneva: UNCTAD, July 15, 2011. http://unctad.org/en/Docs/tdb58d4_en.pdf.

United Nations Development Programme. Arab Human Development Report, The Challenge to Human Security. New York: UNDP, 2009.

United Nations Development Programme. Focus—Qalqilya and Tulkarem, 2003, vol.1, Jerusalem: UNDP, 2003.

UN Habitat. Cairo: A City in Transition. Nairobi, Kenya: UN Human Settlements Programme, 2011.

USAID. Country Profile, Egypt, Property Rights and Resource Governance. Washington, DC: USAID, September 2010. http://usaidlandtenure.net/egypt.

USAID. Manual for the Formation of an Employee Share Ownership Plan for the Alexandria Tire Company and Other Companies in Egypt. Washington, DC: Center for Privatization, 1988. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnabc466.pdf40.

USAID. Private Enterprise Development. Policy Paper. Washington, DC: Bureau for Program and Policy Coordination, USAID, March 1985.

USAID. USAID Assistance in Fiscal Reform: Comprehensive Tax Reform in Egypt. Project Document, June 2006. Washingon, DC: USAID, 2006.

US Department of State. Trafficking in Persons Report 2010. Washington, DC: State Department Printing Office, 2010.

US Department of State. "Hillary Rodham Clinton, interview with Taher Barake of Al Arabiya." January 11, 2011. www.state.gov/secretary/rm/2011/01/154295.htm.

US Embassy, Israel. Text of Cairo Conference Declaration, November 14, 1996. www.usembassy-israel.org.il/publish/press/summit/es11115.htm.

Usher, Graham. Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo. London: Pluto Press, 1995.

Van der Linden, Marcel. Workers of the World: Essays in Global Labor History, Leiden: Brill, 2008.

Vandewalle, Dirk. A History of Modern Libya. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

Vassiliev, Alexei. The History of Saudi Arabia. London: Saqi Books, 1998.

Vitalis, Robert. America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2007.

Vitalis, Robert. When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt. Berkeley, CA: University of California Press, 1995.

Vitullo, Anita. "Uprising in Gaza." In Intifada: The Palestinian Uprising, edited by Zachary Lockman and Joel Beinin. Boston: South End Press, 1989.

Wahba, Jackline. "Labour Markets Performance and Migration Flows in Egypt," in Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects, European Commission Occasional Paper no. 60, vol. 3. Brussels: European Commission, 2010.

Waterbury, John. Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt. New York: Cambridge University Press, 1993.

Wegren, Stephen. Land Privatization: Why Russia Is Indeterminate and What Is to Be Done. Washington, DC: National Council for Eurasian and East European Research, 2003.

Weir, Fred. "Why Russia Is Willing to Sell Arms to Syria." Christian Science Monitor, January 19, 2012. www.csmonitor.com/World/Europe/2012/0119/Why-Russia-iswilling-to-sell-arms-to-Syria.

White House Office of the Press Secretary. "Remarks by the President on Egypt." February 11, 2011. www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/02/11/remarks-presidentegypt.

Williams, Daniel. “Water Crisis Grips Syria.” New York Times. March 2, 2010.

Wimmer, Andreas and Nina Glick Schiller. “Methodological Nationalism and Beyond: Nation-State Building, Migration and the Social Sciences.” Global Networks 2, no. 4 (2002):301–334.

World Bank. Agricultural Growth for the Poor: An Agenda for Development. Washington, DC: World Bank, 2005.

World Bank, Agricultural Innovation Systems: An Investment Sourcebook. Washington, DC: World Bank, 2012.

World Bank. Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery.Washington, DC: World Bank, April 2011.

World Bank. Bureaucrats in Business. Washington, DC: World Bank, 1995.

World Bank. Country Assistance Strategy for the Republic of Egypt. World Bank Report no. 32190-EG. Washington, DC: 2005.

World Bank. Country Assistance Strategy, Jordan. Washington, DC: World Bank, 2011.

World Bank. Doing Business 2010: Comparing Regulation in 183 Economies. Washington, DC: World Bank, 2011.

World Bank. The “Door to Door” Movement of Goods. Washington, DC: World Bank, July 5, 2005.

World Bank. The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank. Washington, DC: World Bank, 2008. www.worldbank.org.

World Bank. From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle-East and North Africa. Washington, DC: World Bank, 2009.

World Bank. Loan Document for Economic Development Policy Loan. Washington, DC: World Bank, May 26, 2010.

World Bank. Morocco Social and Integrated Agriculture. Project Information Document, Concept Note. Washington, DC: World Bank, March 4, 2012.

World Bank. Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan after the End of the Multi-Fiber Agreement: Impact, Challenges and Prospects. Washington, DC: World Bank, 2006.

World Bank. Project Appraisal Document on a Proposed Grant of $2 Million to the West Bank and Gaza for a Palestinian-NGO Project. Washington, DC: World Bank, May 27, 2010.

World Bank. Report and Recommendation on Proposed Public Enterprise Loan to the Republic of Tunisia. Washington, DC: World Bank, June 12, 1989.

World Bank. Robert Zoellick, Remarks at the Opening Press Conference. Washington, DC: World Bank, April 14, 2011. http://go.worldbank.org/92JDBZXKL0.

World Bank. Rural Development: From Vision to Action. Environmentally and Socially Sustainable Development Studies and Monographs, series 12. Washington, DC: World Bank, 1997.

World Bank. Trade, Investment, and Development in the Middle East and North Africa: Engaging with the World. Washington, DC: World Bank, 2003.

World Bank. "Trade Options for the Palestinian Economy." Working Paper no. 21 (English), March 2001.

World Bank. Tunisia: Agricultural Policy Review. Report no. 35239-TN. Washington, DC: World Bank, 2006.

World Bank. Tunisia Governance and Opportunity Development Policy Loan. Washington, DC: World Bank, May 26, 2011.

World Bank. The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.Washington, DC: World Bank, 2010.

World Bank. Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract. Washington, DC: World Bank, 2004.

World Investment News. Interview with Mohammed Taymour, December 20, 1998. www.winne.com/egypt/toe110.html.

Wright, Steven. Fixing the Kingdom: Political Evolution and Socio-Economic Challenges in Bahrain. Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Occasional Paper no. 3. Doha: CIRS, 2008.

Zahlan, Antoine and Rosemarie Zahlan, "The Palestinian Future: Education and Manpower," Journal of Palestine Studies 6, no. 4 (Summer 1977).

Zahlan, Rosemary. The Making of the Modern Gulf States.Reading: Garnet Publishing, 1998.

Zgheib, Niqal. "Major Step forward as Shareholders Approve Three Projects." EBRD Press Release, September 18, 2012. www.ebrd.com/english/pages/news/press/2012/120918.shtml.

Zoellick, Robert. "Global Trade and the Middle East: Reawakening a Vibrant Past," Remarks at the World Economic Forum Amman, Jordan, June 23, 2003. www.usinfo.state.gov.

Zoellick, Robert. "Our Credo: Free Trade and Competition." Wall Street Journal, July 10, 2003.

Zohry, Ayman. "The Place of Egypt in the Regional Migration System as a Receiving Country." Revue Européenne des Migrations Internationales 19, no. 3 (2003): 129–149.

Zohry, Ayman and Barbara Harris-Bond. "Contemporary Egyptian Migration: An Overview of Voluntary and Forced Migration." Working Paper C3. Development Research Centre on Migration, Globalisation and Poverty, University of Sussex, December 2003.

(setontooF)

1 - انظر:

Reuters, "Sofiproteol Buys 41 Pct of Moroccan Cook-Oil Maker," July 13,.2011

2 - انظر:

Capital Research, "Cairo Poultry Company," Company Note, May 12, 2009.7 ,

3 - انظر:

NBK Capital ,Savola :The Power of Brands) Kuwait :NBK Capital ,June.14 ,(2010 ,3

4 - السابق.

ينجح آدم هنية في خرق الأساطير، ليس السائدة منها وحسب، بل تلك التي غالبًا ما تظهر في التحليلات التقدمية أيضًا

ميسون سكرية
كلية كينجز كوليدج، لندن

يستعرض هذا الكتاب ويحلل التحولات الكبرى بمجال الاقتصاد السياسي للمنطقة العربية منذ أواسط القرن العشرين. هنا، يتعقب آدم هنية مسارات السياسات النيوليبرالية وآليات الطبقة وتكوّن الدولة، والإمبريالية وطبيعة التراكم الرأسمالي على المستوى الإقليمي، وصلة القضية الفلسطينية بالاقتصاد السياسي للمنطقة، ودول الخليج العربي، وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية على المنطقة. سعياً إلى وضع خريطة للطبيعة المعقدة وغير المتفق عليها للرأسمالية في الشرق الأوسط، يُبيّن الكتاب أن الفهم الكامل لغضب الشارع العربي، انطلاقاً من النظرية الماركسية، يجب أن يتجاوز تركيز العلوم السياسية المُبسّط بشكل مُخل على ثنائية "الاستبداد والديمقراطية".

آدم هنية ●●

هو أستاذ دراسات التنمية بمدرسة الدراسات المشرقية والإفريقية (SOAS) في جامعة لندن. حصل الكاتب على الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة يورك في كندا سنة 2009، وقام بالتدريس في جامعة الشيخ زايد بالإمارات العربية المتحدة قبل انتقاله إلى جامعة لندن. تشمل اهتماماته البحثية الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، والهجرات العمالية، والطبقة وتكوين الدولة بدول مجلس التعاون الخليجي، والشأن الفلسطيني.
صدر له أيضاً (بالإنجليزية):

- الرأسمالية والطبقة في دول مجلس التعاون الخليجي. نيويورك: بارجراف ماكميلان، 2011.
- النقود والأسواق والنظم الملكية: مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر. مطبعة جامعة كامبريدج، 2018.




ISBN 978-977-821-137-5